

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

the Consultative Center for Studies and Documentation

لبنان المعاصر: النخبة والخارج وفشل التنمية



ألبر داغر

لبنان المعاصر:

النخبة والخارج وفشل التنمية

لبنان المعاصر:
النخبة والخارج وفشل التنمية

ألبر داغر



المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for
Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

عنوان الكتاب: **لبنان المعاصر: النخبة والخارج وفشل التنمية**

إعداد: ألبر داغر

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: تموز ٢٠١٧، الموافق ذو القعدة ١٤٣٨هـ.

الطبعة: الأولى.

القياس: ١٧×٢٤

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد

بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

P.o.Box: 24/47

Baabda 10172010

Beirut-Lebanon

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ثبت المحتويات

تقديم

يوفر هذا الكتاب مداخل جديدة لفهم أزمة التنمية في لبنان وتحليل أسبابها، مستنداً إلى مراجعات مكثفة للأدبيات التنموية ذات الصلة، وتأسيس منهجي موسوعي وهادف. لينضم بذلك إلى سلسلة المساهمات النظرية والتحليلية التي حاول من خلالها باحثون من اتجاهات عدة، تفسير أسباب تعثر النموذج اللبناني وتقطع مساراته وتبدد وعوده.

لكن الجديد في الكتاب هو المزج بين مناهج متعددة، مع التركيز على المنهجين التاريخاني والبنيوي، في مسار معاكس لثقافة البحث الاقتصادي الجديدة التي تكاد تقتصر على التحليل التجريبي والتأطير القياسي النمطي، وتبرئ نفسها من أي ارتباط بحقل الاقتصاد السياسي، مع أن هذا الأخير هو الأكثر ملاءمة لفهم العوامل الكامنة خلف المشكلات الاقتصادية، في البلدان والامم التي تعاني من تمزقات اجتماعية ومعضلات سياسية شديدة.

ولعل الاضافة الرئيسية التي قدمها الكاتب هو نظرته الخاصة لفكرة التبعية، فلا يلقي باللوم على العلاقة غير المتكافئة مع الخارج فقط، بل يبرز إلى جانب ذلك بدقة وتميّز، دور النخبة اللبنانية وتصرفاتها في ترسيخ الاخفاق التنموي، وهي التي ارتبطت على مدى قرنين من الزمن بالخارج واندمجت بأنظمة مصالحه، على نحو مجاف للمصالح الوطنية والعامة. تقترب أطروحات الكتاب من مدرسة التبعية في تفسير التأخر التنموي، لكنه لا يجاريها تماماً، فيما يقف على طرف نقيض من المقاربات الكلاسيكية والنيوليبرالية، كمدرسة التحديث، التي ترى ان للتقدم مساراً وحيداً لا يمكن عبوره، دون النسج على منوال التجارب الغربية للنمو وتجاوز العقبات الداخلية التي تعترض سبيلها.

إن مبادرة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق إلى نشر هذا الكتاب، تأتي في سياق مشروعه المستمر لدراسة سبل الإصلاح الاقتصادي واستكشاف البدائل وتوسيع مساحات النقاش ومجالاته، في وقت أكثر ما نحتاج إليه في لبنان خصوصاً والعالم العربي عموماً إلى تأسيس نظري جديد، يقودنا لإيجاد نموذجنا الارشادي الخاص للتقدم والتنمية والتحديث، على أن يكون ذلك من خارج الأطر والوصفات المنغلقة على نفسها، وبما يتناسب مع حاجاتنا وإمكاناتنا وخبراتنا التاريخية ونظرتنا الى دورنا المطلوب والمأمول في المنطقة والعالم.



مقدمة

تجربة لبنان منذ المتصرفية: الإخفاق التنموي

خمسة أرقام تختصر تجربة لبنان على مدى ١٥٠ عاماً، أي منذ إنشاء المتصرفية عام ١٨٦١. أول هذه الأرقام هو كثرة المهاجرين من لبنان بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٣، الذين قدّر عددهم بربع سكان المتصرفية. وقد مهّدت تلك الهجرة الفادحة لمصيبة أكبر تمثّلت بالمجاعة خلال الحرب العالمية الأولى. فقد لبنان الكبير الموزّع آنذاك على المتصرفية وولاية بيروت ٤١ ٪ من شعبه. ولم تكن كارثة المجاعة لتبلغ الحد الذي بلغته لو لم تسبقها الهجرة الكثيفة من المتصرفية. والرقم الثالث هو عدد المهاجرين من الريف خلال عقد الستينيات وحده. وقد طاولت "الهجرة الداخلية" ٦٨٩ ألف شخص، أو ثلث شعب لبنان آنذاك. أما الرقم الرابع فهو ما تمخّضت عنه الحرب الأهلية الطويلة (١٩٧٥–١٩٩٠) من هجرة طاولت ٩٩٠ ألف شخص حتى عام ١٩٩٠. أما الرقم الخامس، فهو عدد المهاجرين من فئة الشباب بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٧ الذي بلغ ٤٦٦ ألف شاب، أو ثلث القوى العاملة اللبنانية. هذه الأرقام تدل على إخفاق تنموي ذريع تسبّبت به تبعية لبنان لدول الغرب، ومصلحة نخبته في استمرار هذه التبعية.

تنطوي نصوص الباحث الكبير والإختصاصي في شؤون الشرق الأوسط ريموند هينبوش على تجاوز للبنيوية القديمة التي تحصر المسؤولية بالخارج في تفسير حالات التبعية والإخفاق التنموي. وهو أخذ من البنيوية القديمة نظرية التبعية ونظرية المركز والأطراف ونظرية الإمبريالية، وأخذ من مدرستي الواقعية والبنائية في العلاقات الدولية عناصر إضافية لبلورة مقاربة "بنيوية جديدة" تفسّر لماذا بقي الشرق الأوسط الحديث في أسفل التراتبية الدولية (هينبوش، ٢٠١١: ٢١٤). وهذه المقاربة تأخذ في الإعتبار دور النخب المستزلَمة والدول المستزلَمة في إرساء حالة التبعية لبلدانها.

وقد رسم روبنسون وغالاهر (١٩٥٣) وروبنسون (١٩٧٢) أشكالاً مختلفة من تعاطي الدول الإستعمارية مع البلدان المتخلّفة في القرن التاسع عشر، لعل أهمها "الحكم غير المباشر" (indirect rule)، حيث تتولى النخب المحلية إدارة الشأن المحلي ضمن إطار من التبعية

للدولة المستعمِرة. واستخدم الباحث الكبير والاختصاصي في شؤون شبه القارّة الهندية، بول براس، مفهوم "النخبة المتواطئة" (collaborationist) لتوضيح علاقة نخب الأقاليم الواقعة ضمن إطار الإمبراطوريات الكبرى، كالإمبراطورية النمساوية–الهنغارية والإمبراطورية العثمانية وغيرهما، بالمركز الإمبراطوري (براس، ١٩٩١). وأضاء بيتر إيفانز على أدبيات التيار المؤسساتي التي أظهرت دور الدولة المركزي الذي يتحدّد في ضوئه نجاح أو فشل التنمية و"التصنيع المتأخّر" موضحاً أن نوع العلاقة التي تنشئها الدولة مع النخب الاستثمارية (state–society relation)، هو المدخل لفهم حالات النجاح وحالات الإخفاق على هذا الصعيد (إيفانز، ١٩٩٥).

١. الأعيان والتبعية في الحقبة العثمانية

جرى استخدام هذه الإسهامات في الفصلين الأول والثاني من الكتاب لتوضيح علاقة نخبة السلطنة بالخارج ممثلاً بأوروبا وعلاقة السلطنة بالنخبة المحلية في لبنان، ولرسم صورة الإخفاق التنموي الذي مُني به لبنان في العهد العثماني. وقد عمدت السلطنة العثمانية منذ القرن الثامن عشر إلى تكليف نخب محلية بالجباية. ونشأ نوع من "خصخصة السلطة المحلية" على يد هؤلاء الأعيان في مختلف مناطق السلطنة الذين استمروا في شراء حق جباية الضرائب حتى **١٨٣٨** رسمياً، وفعلياً حتى نهاية عمر السلطنة. ازدادت سلطة الأعيان المحليين على مدى المئة سنة الأخيرة من عمر السلطنة بسبب ضعف هذه الأخيرة وحاجتها إليهم لإرساء سلطتها على الصعيد المحلي كما بيّن ذلك ألبرت حوراني (حوراني، ١٩٦٨).

عام **١٨٣٨**، وافق السلطان محمود الثاني على فتح السلطنة العثمانية لتصدير المواد الأولية الزراعية إلى أوروبا والإستيراد منهاكثمن للدعم الذي وفّرته أوروبا له لمواجهة محمد علي باشا. بعد ذلك التاريخ وحتى نهاية عمرها تحوّلت السلطنة إلى اقتصاد زراعي تابع ينتج المواد الأولية التي تحتاج إليها أوروبا. وأدى ذلك إلى منع السلطنة من التدخّل لحماية المنتجين، وكذلك منعها من خلق نخب إستثمارية تعمل معها على تحقيق "تصنيع متأخر"، كما جرى في اليابان. وكانت النخبة السياسية لحقبة "الميجي" في اليابان قد انطلقت في الأساس من اعتبار الأوروبيين "برابرة" ينبغي الاستعداد لصد عدوانهم.

جعل قبول السلطنة بلعب دور إقتصاد تابع لأوروبا السلطان العثماني يعوّل على ملّاك الأرض وغيرهم من النخب التقليدية، الذين لم يكونوا قادرين على إطلاق مشروع تحديث و"تصنيع

متأخر" على شاكلة ما فعلته النخبة التقليدية في اليابان. وتوضح المقارنة بين اليابان والسلطنة العثمانية أن الاختلاف الجذري بين التجربتين لم يكن فقط على مستوى علاقة الدولة بالنخب وإنما أيضاً على مستوى البنى الإدارية القائمة، أي طبيعة الإدارة الحكومية وتكوينها في كليهما. فقد بنت اليابان إدارة حكومية فعّالة على قاعدة الاستحقاق كان يصار لتنسيب أفرادها بواسطة المباريات الوطنية أوكلت إليها بلورة مشروع "التصنيع المتأخّر" وتنفيذه. أما في حالة السلطنة العثمانية فكانت تزكية المسؤولين هي القاعدة في الانتساب إلى الإدارة العامة، وكان يتم خلق مواقع إدارية لا حاجة لها لتوزيع التنفيعات على الموالين.

يظهر الفصل الثاني حول نخبة المتصرفية واقتصادها، إمكان العودة إلى عام ١٧١١ في التأريخ لعملية تأسيس سلطة المقاطعجيين كـ "أصحاب سلطة محلية" في لبنان. في ذلك العام، وبعد معركة عين دارة، أعاد الأمير حيدر الشهابي توزيع المقاطعات على حلفائه. وقد حصل هؤلاء على حق توريث أولادهم وأصبحت عائلات المقاطعجية تتوارث السلطة المحلية جيلاً بعد جيل أكثر من أي مكان آخر في السلطنة. وأنهى انهيار الإمارة الشهابية عام ١٨٤١ دور المقاطعجيين كنخبة إمارة لكنه لم يلغِ حضورهم على المستوى المحلي.

كانت نخبة المقاطعجية اللبنانية نموذجاً لـ"نخبة متواطئة" مع الخارج. وقد فرضت السلطنة الإبقاء على المقاطعجيين القدامى كنخبة محلية. وطلب السلطان عبد العزيز تعيينهم قائممقامين ومديرين لأقضية ومديريات المتصرفية، واستعاد لآل الخازن بيوتهم وأملاكهم التي فقدوها بعد ثورة فلاحي كسروان. وحافظت عائلات المقاطعجية القديمة على حضورها من خلال استخدام صلات أفرادها بالسلطنة.

فقد المقاطعجيون حق الجباية، و لم يعودوا المكوّن الوحيد للنخبة السياسية في المتصرفية، لكنهم استطاعوا الحفاظ على ولاء مناصريهم بتوفير منافع خاصة لهم. وحل نظام قائم على "الاستزلام السياسي" محل النظام المقاطعجي القديم عماده توزيع منافع خاصة لاكتساب ولاءات المستفيدين منها. وقد "تدقرطت" النخبة السياسية، على ما يقول دنيز أكارلي وسيمون عبد المسيح، بدخول وافدين جدد ممن كوّنوا ثروات من التجارة وغيرها وبات بإمكانهم استخدامها للتحوّل إلى "رؤساء شبكات محاسيب" واستخدم الكثيرون تعبير "الإقطاع السياسي" للدلالة على واقع تحوّل عائلات المقاطعجية من "متولّي جباية" إلى "رؤساء شبكات محاسيب".

تقاسمت أوروبا مع السلطنة النفوذ على المشرق العربي بعد عام ١٨٤٠. وقد اكتسبت إنجلترا

هذا النفوذ بفضل الإنزال العسكري الذي قامت به على السواحل اللبنانية ودورها المباشر في إلحاق الهزيمة بإبراهيم باشا ودفعه إلى الإنكفاء إلى مصر. أصبح لأوروبا دورها في تحديد من يكون ومن لا يكون على رأس المتصرفية. ومنذ ذلك التاريخ نشأ تقليد يقضي بأن يكون على رأس الكيان الشخص الذي يتوافق الخارج عليه.

كان للخارج ممثلاً بالقوى الأوروبية دوره الحاسم في التسبّب بالإخفاق التنموي للمتصرفية. ألغى إمكان أن تساهم السلطنة في تمويل موازنتها لأن خدمة الدين العام العثماني كانت تستنفد مواردها. لكن الأسوأ من ذلك بكثير، أن النخبة المحلية لم يكن لديها مشروع تنموي من أي نوع. أمضت الخمسين عاماً من عمر المتصرفية في المماحكات مع الإدارة المركزية في اسطنبول حول الضرائب البائسة التي تم فرضها، وحول من يحق له استخدام إيرادها. ووقفت تتفرّج على هجرة أبناء المتصرفية التي بلغت مستوى كارثياً خلال العقد الأول من القرن العشرين. لم تر خطر الهجرة، و لم تبلور مقاربة واحدة من شأنها أن توقف سيل المهاجرين. روى روجر أوين كيف انتهت صناعة ناشئة في قطاع الحرير بسبب سياسة "اليد المرفوعة" التي اعتمدتها الدولة ممثلة بالسلطنة وإدارة المتصرفية.

هاجر **١٠٠** ألف شخص، أي ربع سكان المتصرفية، البالغ عددهم **٤٢٢** ألفاً وذلك خلال **١٣** عاماً (**١٩٠٠–١٩١٣**). وحين أطلق الأب جوزيف ديلور اليسوعي صرخته عام **١٩١٤** للإضاءة على كارثة الهجرة استخدم صوراً أظهرت الأحياء المهدّمة والبيوت التي باتت بلا سقوف، بعد هجرة أصحابها.

على أن الكتاب أغفل، كما كل محاولات التأريخ للتجربة اللبنانية، الحديثَ عن سنوات الحرب العالمية الأولى كسنوات مجاعة. كما أن تخصّص المتصرفية في إنتاج شرانق الحرير، وإهمال إنتاج الحبوب، والهجرة الكثيفة للفئات الشابة، أضعفت قدرة ريف المتصرفية وولاية بيروت على مواجهة الحصار البرّي الذي فرضه العثمانيون، والحصار البحري الذي فرضه الحلفاء. تعاون الطرفان على ارتكاب جريمة إبادة لشعب لا أحد يتحدّث عنها، علماً بأنها أزهقت أرواح **٤١** ٪ من السكان على مدى أربع سنوات.

لم يخصّص الكتاب فصلاً لحقبة الانتداب التي حافظ المقاطعجيون القدامى خلالها على سلطتهم المحلية. كانت قاعدة "الحكم غير المباشر" التي اعتمدها الاستعمار في علاقته مع النخب التقليدية ضمانة بقاء هذه النخب التي انتقل ولاء أفرادها إلى المحتل الأجنبي الجديد. كرّست

السلطة الإنتدابية سيطرة هذه النخبة التقليدية. جاءت القوانين الانتخابية المتعاقبة منذ دستور ١٩٢٦ لتوفّر قولبة للنخبة تعطي الأولوية للمكونات المحلية التقليدية فيها. إحتكر "رؤساء شبكات المحاسيب" المحليّون التمثيل في البرلمان.

ركّزت السلطة الإنتدابية على تعزيز دور بيروت كرأس جسر للاستيراد، ودورها كمدينة–مستودع. عبّر الفرنسيون عن موقفهم من لبنان ونظرتهم الإستعمارية إليه، من خلال جملة أندريه بيسون، حاكم مصرف الإصدار اللبناني في الأربعينيات، حين قال إن مستقبل لبنان هو "شيء ما مثل سنغافورة"، حين كانت تلك الأخيرة مجموعة مستودعات لخزن البضائع على الشاطئ.

عزّز الإنتداب دور وحضور المستوردين والمصرفيين، وانتهج سياسات تعكس مصالحهم، وبات على الزعماء التقليديين، خصوصاً ممثلي الريف، أن يوفروا الشرعية للسياسات التي تحقّق مصالح هذا المكوّن الآخر للنخبة.

لم يكن الريف، حيث غالبية السكان، محطّ اهتمام الانتداب بأي شكل من الأشكال. ناله من ذلك إهمال كامل عبرت عنه موازنات السلطة الانتدابية التي لم يكن ممكناً أن تلحظ أي إنفاق تنموي له. لم يحقق الانتداب أية أعمال في ميدان البنى التحتية خارج بيروت، ولم يعتمد أية سياسات دعم من شأنها تثبيت مداخيل المزارعين لإقناعهم بالبقاء في أرضهم.

وجد الانتداب الفرنسي أنه يستطيع خفض كلفة صون الأمن الداخلي من خلال تكليف ملّاك الأرض الكبار السيطرة على الفلاحين بوسائلهم الخاصة، كما في حالة عكار على وجه الخصوص. رسّخ في إدراك المؤسسات الأمنية الوطنية الناشئة أنها لا تمتلك الاحتكار القانوني لممارسة العنف، وأن عليها أن تتعامل مع أزلام الملاكين الكبار والمقاطعجيين كأنداد لها.

٢. دور الخارج ودور النخبة المحلية في حقبة الاستقلال

عوّل الكتاب على مساهمات جمهرة من الباحثين وفّروا وقائع لرسم صورة حقبة الإستقلال، من بينهم كارولين غيتس (١٩٩٨) ومايكل جونسون (٢٠٠٢) وإيرين غندزير (١٩٩٧) وسليم نصر (١٩٧٨) وكمال الصليبي (١٩٧٦) وألبر داغر (١٩٩٥). وقد أظهر باري بريسلر أن أفراد النخبة السياسية هم "أصحاب سلطة محلية" لا تعمل الدولة على الحد من سلطتهم، بل على العكس تدأب على تأمين شروط ممارستهم لها (بريسلر، ١٩٨٨: ٣٥ و ٥١). وأعطى مايكل جونسون تعريفاً لهم بوصفهم يعكسون وجود نظام "استزلام سياسي بطريركي الطابع" (neopatriarchal

clientelism) (جونسون، ٢٠٠٢). وفّرت كتابات مايكل مان (٢٠٠٤) وفرانك ستوكس (١٩٧٥) وجون أنتليس (١٩٧٣) وفالير غانيون (٢٠٠٤) وستاتيس كاليفاس (٢٠٠٤) وجون ميوللر (٢٠٠٢) وروجر بروباكر (٢٠٠٤) ورادا كومار (١٩٩٧) وجاغو سالمون (٢٠٠٦) وماري كالدور (١٩٩٩) وويليام رينو (٢٠٠٣) وبروس كامبل (٢٠٠٠) ومايكل ماكلينتوك (١٩٩١) إضاءات نظرية لفهم طبيعة الحرب الأهلية.

يرسم الفصل الثالث صورة للنخبة السياسية والاقتصادية في مطلع الإستقلال مستنداً إلى توثيق إيرين غندزير لأحداث الحقبة. وقد اعتمدت الباحثة على أرشيف الخارجية الأميركية، الذي تضمّن صورة للنخبة رسمها أحد موظفي السفارة الأميركية خلال الخمسينيات. فإذا هي مكوّنة من مستوردين بشكل رئيسي، ومن زعماء تقليديين وسياسيين قاعدتهم الإنتخابية ريفية لكنهم مُسخّرون بالكامل لحماية الشركات الأجنبية. وكان الأكثر نفوذاً بينهم محامون لدى تلك الشركات. وما لبث الخارج، ممثلاً بالولايات المتحدة، أن تدخّل عسكرياً عام **١٩٥٨**، أي خلال العقد الثاني بعد الاستقلال، لمنع أي تغيير في الواقع القائم وللإبقاء على النخبة ذاتها. ثبت الستاتيكو القائم الذي يعطي أرجحية داخل النخبة للأطراف الأكثر ارتباطاً به.

ويظهر الفصل الرابع كيفية تعاطي النخبة السياسية والإقتصادية مع الريف اللبناني. فقد أصرّت هذه النخبة خلال الخمسينيات والستينيات، وهي التي استمرّت بفعل حماية الخارج لها، على إهمال الريف. وشذّ عن هذا الإجماع شخص واحد من النخبة هو كمال جنبلاط. قامت سلطة أفراد النخبة على توفير منافع خاصة لمن يدعمونهم. وقد جعل ذلك من هؤلاء نخبة غير معنية ببلورة سياسات وطنية للتنمية من أي نوع. وقفت هذه النخبة موقف المتفرّج أمام ما كان يجري من تهجير لأهل ريف لبنان، من دون أن يكون لها رأي في ما يحصل. وعلى امتداد سنوات ما قبل **١٩٧٥** لم يصدر أي احتجاج واحد تحت قبة البرلمان على الموازنات السنوية التي كانت تجهد لتحقيق فائض في الموازنة، على حساب أي إنفاق تنموي تقوم به الدولة.

مثّل المهاجرون من الريف خلال عقد الستينيات وحده **٦٨٩** ألفاً، أو ثلث شعب لبنان، كما أظهر ذلك المسح السكاني الذي أجرته مديرية الإحصاء المركزي ونُشرت نتائجه عام **١٩٧٢**. وخلف اليافطة البراقة لـ"سويسرا الشرق" والكلام التقريظي بشأنها كانت تجري على امتداد عقد الستينيات أعنف تجربة تهجير لأهل ريف لبنان، وكان هؤلاء يتخلون عن أرضهم التاريخية كما لو أنها أرضاً محروقة. كانت الخطوة التالية لكل هؤلاء الهجرة النهائية من لبنان لعدم توفّر عمل

لهم. وقد احتكر الحديث عن القطاع المصرفي كل التأريخ الرسمي لتجربة لبنان حتى ١٩٧٥. لم يُنظر إلى الخمسينيات والستينيات إلا بوصفها حقبة اجتذاب الرساميل العربية الهاربة وازدياد عدد المصارف وأزمة "إنترا" وهروب الرساميل و"عودة الثقة" بدءاً من ١٩٧٠.

ويوضح الفصل الخامس كيف كان يجري خلال حقبة الستينيات ذاتها تحضير قسم من النخبة لأداء دور قوى "ثورة مضادة"، من خلال بناء "منظمات مضادة" للمعارضة ولحركات التحرر الوطني بوجه عام. وقد جاء بناء تلك المنظمات ترجمة لإستراتيجية التصدي لحركات التحرّر الوطني (counter–insurgency) التي انطوت عليها "عقيدة كينيدي"، وعملت الولايات المتحدة على وضعها موضع التنفيذ منذ الستينيات في مختلف أنحاء العالم الثالث. ويبيّن هذا الفصل كيف أن النصف الأول من السبعينيات أظهر عجزاً كاملاً للنخبة عن تحمّل مسؤولياتها كنخبة حاكمة. بدت نخبة "غير مسؤولة إجتماعياً"، تركت الريف يموت بتهجير أهله، ثم عجزت عن مواكبة الآثار التي تركها ارتفاع معدّل التضخم منذ مطلع السبعينيات، مع الآثار الفادحة التي خلّفها ذلك على صعيد غلاء المعيشة. وقد جعلتها تبعيتها للدول الغربية تتخلى عن أدنى موجبات الحفاظ على السيادة الوطنية لجهة التصدي للعدوان الإسرائيلي المستمر على أراضيها. أظهرت تلك الحقبة عمل هذه النخبة على قدم وساق على التحضّر لإشعال الحرب الأهلية، معوّلة في ذلك على "القوى من خارج الدولة" الممثلة بـ"المنظّمات المضادة". وذلك لحسم النزاع الداخلي بالقوة، والحفاظ على الستاتيكو القائم.

ويظهر الفصل السادس كيف آلت إلى "المنظمات المضادة" بالذات مسؤولية إشراع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. أشرعت النخبة "حرباً تمويهية" بالتواطؤ مع الخارج، من أجل التصدي لقوى المعارضة الداخلية التي كانت تحتجّ على عجز الدولة وعدم مسؤوليتها. كان للخارج ممثلاً بالولايات المتحدة دوره المباشر في إطلاق هذه الحرب في نيسان ١٩٧٥، وفي اختيار التوقيت. عكس هذا التوقيت رغبة الإدارة الأميركية في إلغاء أي دور لـمنظمة التحرير الفلسطينية في التسوية للصراع العربي–الإسرائيلي التي كانت تعمل على فرضها. كان الهدف الداخلي للحرب الأهلية حماية النخبة الموالية للولايات المتحدة. وهو ما تحقّق في نهاية "حرب السنتين" من خلال فرض حالة "تقسيم على أساس أيديولوجي" للبنان دامت حتى ١٩٩٠. تم إرساء حالة "التقسيم الأيديولوجي" تلك تطبيقاً لخطة الولايات المتحدة المعدّة منذ ١٩٥٨، تحت اسم "فورترس ليبانون" أو "العرين". إقتضى ذلك إجراء عملية إغلاق للمناطق على بعضها البعض، وتحقيق تطهير سياسي

وتطهير "إثني"، أي طائفي، طاولا مئات آلاف اللبنانيين.

ويبيّن الفصل السابع كيف أعطى الخارج حججاً لتبرير خفض سعر صرف الليرة على امتداد حقبة ١٩٨٤–١٩٩٢، من خلال دور صندوق النقد الدولي وبعثاته في تبرير هذا الخفض والتشجيع عليه. يقدّم هذا الفصل قراءة اقتصادوية بعض الشيء لتجربة انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية خلال الحرب الأهلية. نأت القراءة بالكامل عن المقاربة النقدوية التي تهيمن في حقل النظرية الاقتصادية، واعتمدت مقاربة أقرب إلى فكر المؤسساتيين كـألبرت أوتو هيرشمان (هيرشمان، ١٩٨١). ركّزت على "النزاع على توزيع الدخل" (distributional conflict) لتفسير انهيار سعر الصرف. كان كلّ خفض لسعر صرف الليرة، أي كل رفع لسعر الدولار بالليرة اللبنانية، يخفّض القيمة الفعلية، أي بالدولار، لكتلة الأجور المدفوعة بالليرة. كانت للنخبة الإقتصادية مصلحة مباشرة في ذلك. يوضح الكتاب كيفية افتعال خفض سعر صرف الليرة في التعاملات اليومية في سوق القطع، لكنه يبقي مقصّراً عن تعيين المسؤولين عن الانهيار بالإسم.

يظهر النص كيف أن خضوع النخبة بالكامل لأيديولوجية "الاقتصاد الحر" جعل المصرفيين ومن يتعاملون معهم من النخبة يتولون افتعال الانهيارات المتلاحقة لسعر صرف الليرة على مدى ٨ سنوات، من دون أي رادع، ويحدّدون وتيرة هذا الانهيار كما يحلو لهم. أقصى ما استطاعت النخبة التقليدية أن تفعله خلال حقبة انهيار سعر صرف الليرة هو إصدار قانون يمنع تسييل الذهب الموجود في احتياطي مصرف لبنان، مانعة بذلك شفطه بعد تسييله، بواسطة المضاربة في سوق القطع، من قبل فئة من السياسيين الضالعين في الحرب. لكن لم يوجد في هذه النخبة فرد واحد يشكّك في جدوى وصلاحية الإبقاء على نظام للصرف يجعل المضاربين في سوق القطع هم من يحدّد سعر صرف العملة ووتيرة انهياره، ويتسبّبون بآثار كارثية على اللبنانيين. وقد اختفت مدخرات شريحة كبيرة من اللبنانيين ممن لم يسارعوا إلى استبدال ليراتهم بالدولار في بداية الحقبة. وخلال ١٩٨٥–١٩٩٢بلغ معدل التضخم الوسطي ١٤٠ ٪ سنوياً، وانهار الحد الأدنى للأجور إلى مستوى سبع دولارات شهرياً في آخر عام ١٩٨٦. وتعاونت الحرب الأهلية مع انهيار سعر صرف الليرة لجعل رصيد الهجرة السنوي يقفز بعد عام ١٩٨٦ إلى مستويات غير مسبوقة. وعام ١٩٩٠، كان ٩٩٠ ألفاً من أهل لبنان قد هاجروا.

٣. دور الداخل ودور الخارج في حقبة ما بعد ١٩٩٠

عوّل الكتاب على مساهمات منظّرين ينتمون إلى التيار الما–بعد كينزي كـ ماريو سيكاريسيا ومارك لافوا (١٩٨٩) ومختصين في التنمية كـ هنري بريتون (١٩٩٧) وها–جون شانغ (٢٠٠٩)، ومختصين في الإقتصاد السياسي كـ جان–فرنسوا ميدار (١٩٨٢) وبوينو دو ماسكيتا (٢٠٠٠) ودارون أساموغلو (٢٠٠٤)، ومختصين في العلوم السياسية كـ غيللرمو أودونيل (١٩٩٨) وفي العلاقات الدولية كـ كوستوفيكوفا وبوجيسيك (٢٠٠٩) وبلومكويست وآخرون (٢٠١١)، لفهم حقبة ما بعد الحرب.

تتحمّل النخبة السياسية والاقتصادية مسؤولية الإخفاق التنموي لحقبة ما بعد الحرب. ثمة رقم واحد يختصر هذا الإخفاق هو الـ ٤٦٦ ألف لبناني، من الفئة العمرية بين ٢٠ و٣٥ عاماً، الذين هاجروا بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٧. يمثّل هؤلاء ثلث القوى العاملة اللبنانية. وقد هاجروا خلال ١٥ عاماً فقط. هذه النخبة هي تحالف طرفين يمثلهما الزعماء التقليديون من جهة، والتجار والمصرفيون من جهة أخرى. كان من سوء طالع اللبنانيين أن تجربة لبنان طوال حقبة ما بعد الاستقلال أعطت الأولوية للقطاع المصرفي ومن ورائه لمصالح أصحاب الريوع المالية على حساب المنتجين. قدّمت حقبة ما بعد الحرب تأكيداً جديداً على هذه الحقيقة.

وفّرت كتابات كينز نظرية لتوزيع الدخل (repartition) ومثّلت المرجعية النظرية التي لا مندوحة عنها لفهم الفارق بين "رأسمالية أصحاب الريوع المالية" (capitalisme de rentiers) و"رأسمالية أصحاب المشاريع" (capitalisme d'entrepreneurs).

ويوضح الفصلان الثامن والتاسع خصائص إقتصاد لبنان خلال حقبة ما بعد الحرب. أول هذه الخصائص تثبيت سعر صرف الليرة منذ ١٩٩٣. كان هذا التثبيت أحد الأسباب الرئيسية لضرب نمو القطاعات المنتجة وذلك لأنه أخفى وراءه تحسّن سعر صرف الليرة تجاه عملات البلدان التي يتعامل معها لبنان في تجارته الخارجية. هذا ما رفع أسعار السلع المعدّة للتصدير، وأفقدها قدرتها التنافسية في الخارج. وقد فُرضت على المستثمرين شروط منعتهم من الاستثمار في قطاعات السلع المعدّة للتصدير (tradables). لكن هذا التثبيت كان له أثر "إيجابي" هو استقطاب التوظيفات المالية الآتية من الخارج. وهذا ما سعت إليه النخبة الاقتصادية ممثلة بالمصرفيين على وجه الخصوص.

الخاصية الثانية لتجربة لبنان بعد ١٩٩٠، هي المديونية الحكومية التي ما فتئت تزداد طوال

الحقبة، ملغية أي دور تنموي ممكن للإنفاق العام الذي بات يُخصص بمجمله لدفع فوائدها. أظهرت تغذية هذه المديونية والتكيّف معها من قبل النخبة الاقتصادية ممثلة بالمصرفيين، أن "أصحاب الريوع المالية" لهم مصلحة في الإبقاء على لبنان دولة رازحة تحت عبء الدين العام. وقد أتاح لهم ذلك التفرّغ لخدمة هذا الدين، وجعل من الدولة ومديونيتها الدجاجة التي تبيض ذهباً بالنسبة لهم.

كان تحصيل حاصل أن يتم بعد الحرب تحرير جذري للتبادل مع الخارج، وذلك تماشياً مع "النظام الإقتصادي الليبرالي الدولي" الذي كانت المؤسسات الدولية تعمل على إرسائه، وكإجراء "حسن نية" اعتمدته النخبة لكسب "ثقة" هذه المؤسسات وثقة الدول الغربية المعنيّة بفرض أجندة التنمية النيو–ليبرالية الطابع. وكان الهدف المباشر ضمان استمرار تدفق التوظيفات المالية من الخارج.

ويظهر الفصل العاشر كيف أن الخاصية الأهم لحقبة ما بعد الحرب كانت تهميش الإدارة الحكومية، من خلال الإصرار على إبقائها شاغرة، ورفض توفير صلاحيات تدخّلية لها في إدارة الاقتصاد. بقي أكثر من ثلثي المواقع الإدارية المدرجة في المِلاكات الدائمة للإدارة شاغراً طوال حقبة ما بعد الحرب. وقد وفّرت أيديولوجية الخصخصة شرعية لهذا التهميش. يعرض هذا الفصل الأبحاث المحدثة في ميدان الاقتصاد السياسي التي تُظهر كيف أن تخصّص السياسيين في توفير منافع خاصة لناخبيهم مقابل دعم هؤلاء لهم يجعلهم غير معنيين ببناء إدارة حكومية فعّالة، تأخذ على عاتقها بلورة سياسات حكومية توفر منافع عامة للمواطنين. بل هي تظهرهم معادين لأي تحسّن لمقدرة الدولة والإدارة العامة في إدارة الشأن التنموي، وذلك لأنهم يستمدون سلطتهم من المنافع التي يقدمونها وليس من هذه السياسات. وهم لا يحتاجون لفئة من المواطنين بكاملها، يجسدها المتخصّصون الذين يعوّل عليهم في بلورة وتنفيذ السياسات العامة، ويعبّرون عن ضيقهم الشديد بهؤلاء. وقد أظهرت هذه الحقبة أن دوام سيطرة السياسيين بعد الحرب، كـ"رؤساء شبكات محاسيب" وكـ"أصحاب سلطة محلية"، كان العائق أمام إجراء إصلاح إداري يعطي الإدارة العامة فعالية. وهي فعالية كانت سوف تتيح لو وُجدت اعتماد سياسات توفر منافع عامة للمواطنين، ووضع سياسة "تصنيع متأخّر" للبنان موضع التطبيق.

ويظهر الفصل الحادي عشر كيف أن لبنان شهد بعد عام ١٩٩٠ انحسار رقعة "الدولة القانونية" (legal state) مقارنة بحقبة ما قبل ١٩٧٥. وذلك بمعنى خصخصة السلطة لمصلحة الأقطاب

المحليين، وتجيير هؤلاء القانون لمصلحتهم أو عدم اكتراثهم به. ويستند هذا الفصل إلى كتابات الباحث الكبير غيللرمو أودونيل، الذي بيّن أن انحسار رقعة "الدولة القانونية" كان قاسماً مشتركاً للعديد من البلدان بعد ١٩٩٠ (أودونيل، ١٩٩٣ و ١٩٩٨). أظهر الفصل من جهة أخرى، أن تنعّم اللبنانيين بالحقوق السياسية، بمعنى الإنتخابات، لم يترافق مع ضمان حقوقهم المدنية وأولها حقهم بالأمن. أي أن ممارسة الحريات السياسية كانت تتم على حساب الحقوق المدنية للمواطنين، وأولها الأمن. وقد اقتصرت الممارسة الديمقراطية على إجراء الانتخابات، من دون أن تتوفّر للناخبين القدرة على المحاسبة والمساءلة، بأشكالها العمودية والأفقية والمجتمعية. يخلص هذا الفصل إلى أن لبنان ليس ديمقراطية ليبرالية بالمعنى الغربي للكلمة، بسبب الإفتئات الصارخ على حقوق مواطنيه المدنية، ولغياب المساءلة والمحاسبة من نظامه السياسي.

كان مآل السياسات الإقتصادية التي اعتمدت إضعاف الإدارة العامة وجعل الدولة فريسة سهلة للخارج (state weakening) يوظّفها في خدمة مشاريعه. يستعيد الفصل الثاني عشر ما قاله باحثون من جامعة جورج واشنطن من أن أفضل وصف لحالة لبنان هو أنه "ساحة حرب دائمة" (بلومكويست وآخرون، ٢٠١١). وقد اعتمد هؤلاء الباحثون لقراءة هذه الحالة مقاربة مدرسة "مونتريال" في العلاقات الدولية التي بلورت نظرية "اللعبة المزدوجة"، أي تواطؤ نخب محلية مع قوى خارجية لإشراع نزاعات تستفيد كلتاهما منها. وقد سلّط هذا التواطؤ على لبنان شبكة دولية/ إقليمية/ محلية (transnational network) تتولى افتعال أزمات متوالية فيه. وقد عبّر تدخّل الخارج المباشر في إدارة نشاط النخبة السياسية المحلية وإدارة مؤسسات عامة، من ضمن مشروع لتأجيج النزاع الأهلي، عن مستوى من التدخل لم يسبق أن عرف لبنان مثيلاً له. وكان يمكن أن يتحوّل النزاع الداخلي الذي أثاره الخارج، ممثلاً بالولايات المتحدة، مرّة بعد مرّة، إلى حرب أهلية فعلية. وقد جرى استغلال حادثة اغتيال العقيد سمير الحسن عام ٢٠١٢ في محاولة لخلق خطوط تماس بين أحياء العاصمة، على قاعدة الفرز هذه المرّة بين سنّة وشيعة.

٤. البديل التنموي

يوفّر الفصل الثالث عشر، في الجزء الأول منه، عرضاً للواقع الدولي وللواقع العربي الذي يشكّل لبنان جزءاً منه، منذ التاسع عشر. استُخدمت في هذا العرض الأدبيات النظرية البنيوية وتلك العائدة لتيار المؤسساتية المقارنة وللتيار المابعد كينزي. واعتُمِدت مفاهيم التبعية والإمبريالية والعولمة لقراءة هذا الواقع. أظهر هذا الجزء أين هي مسؤولية الخارج وأين هي مسؤولية النخب الداخلية

في استمرار واقع التخلّف والتبعية. وأخذ عن الباحث الكبير هينبوش تحقيبه للفترة الممتدة من التاسع عشر إلى اليوم إلى ثلاث حقب، أولها مرحلة العولمة الأولى، التي حصلت في ظل التوسّع الإستعماري الكاسح خلال التاسع عشر. وقد تبعتها بعد الحرب العالمية الثانية حقبة استقلالية نسبية لبلدان العالم الثالث. ومع انتهاء عقد السبعينيات بدأت حقبة عولمة ثانية جعلت من بلدان العالم الثالث، وأولها البلدان العربية، ضحيتها الأولى.

ويبيّن الجزء الثاني من الفصل أن التخلّف والتبعية لم يكونا قدراً بالنسبة لكل بلدان العالم الثالث بدون استثناء. وقد أمكن، على خلاف ما كانت تقوله "نظرية التبعية"، لبلدان عدّة أن تخرج من التخلّف وتصبح بلداناً صناعية متقدمة. كان بناء إدارات حكومية فعّالة هو العامل الأساس في تحقّق الإنجاز التنموي لهذه البلدان.

يخلص هذا الجزء إلى أن الأمثولة الأهم التي ينبغي أخذها من النجاحات التنموية للقرن العشرين هي أن توفّر إدارة حكومية فعّالة هو الشرط الأول للتنمية. وهي أمثولة برسم لبنان وقواه الإصلاحية والتغييرية.

الفصل الأول

تكوّن النخبة ودورها في حقبتي السلطنة والاستقلال

أولاً: نخبة السلطنة العثمانية واقتصادها

نعرض في ما يلي كيفية تكوّن النخب في السلطنة العثمانية، وعلاقة هذه الأخيرة بالخارج الممثّل بالغرب، ودور هذين الأمرين في اعتمادها خيارات اقتصادية أسّست لفشلها التنموي، وجعلت أقاليمها، خصوصاً العربية منها، ضحية هذا الفشل.

١. نخب الأقاليم العثمانية: الخيّالة والأعيان وقطّاع الطرق

خلال القرنين الأوّلين من الحقبة العثمانية اعتمدت السلطنة نظام التيمار لمكافأة النخب العسكرية والإدارية. وهو يقوم على توزيع أراضي السلطنة على خيّالة الأقاليم والنخبة الإمبراطورية على أساس المداورة. أي أن المستفيدين منه لم يكونوا يستطيعون تملّك الأرض بشكل نهائي، و لم يكونوا يستطيعون توريثها لأولادهم. في ما بعد انتزعت الدولة من خيّالة الأقاليم الذين لم يتمكنوا من استبدال سيوفهم بالسلاح الناري حيازاتهم وأعطتها مكافأة لمن كانوا يحاربون في جيشها وفق الشروط الجديدة للحرب (باركي، ١٩٩٤: ٧٥). توزّعت الأرض الممنوحة إلى حيازات صغيرة اسمها تيمار، وكبيرة اسمها زعامات. كان المستفيد من هذه الأخيرة يسمى زعيماً. أما هدف السلطنة من إعادة التوزيع الدورية للأرض فكان منع المستفيدين من تكوين قاعدة موالين محلية يمكن استخدامها ضد السلطنة. كان النظام المعمول به مختلفاً عن نظام الإقطاع الأوروبي الذي يقوم على ملكية الإقطاعيين الدائمة للأرض.

تخلّت السلطنة عن نظام التيمار بدءاً من القرن الثامن عشر واستبدلته بنظام تلزيم الجباية إلى أعيان الأقاليم ومن يدفع أكثر. هذه الحقبة سمّاها بعض المؤرخين، حقبة «التحوّل إلى النظام الإقطاعي في السلطنة»، وسمّاها آخرون حقبة «خصخصة السلطة المحلية». وهي أرست نوعاً من لامركزية موسّعة في أنحاء السلطنة. استمر الأمر على هذا النحو حتى نهاية عمر السلطنة، بما في ذلك حقبة ما بعد «التنظيمات» خلال القرن التاسع عشر، التي بقي الأعيان خلالها يتولّون الجباية.

أقام الباحثون تعارضاً بين سيرورة تكوّن الدولة الحديثة في الغرب وتمركزها (centralization) وبين تجربة السلطنة العثمانية في هذا الميدان. في الحالة الأولى، وقفت الطبقة الأرستقراطية ضد سياق تمركز الدولة، وقد حصل هذا الأخير على حسابها وانتزع منها استقلاليتها وسلطتها. في الحالة العثمانية كان يقابل نمو السلطة الاقتصادية والسياسية للأعيان تراجع متزايد لقدرة الدولة المركزية على التحكّم بالإنتاج والمبادلات (فالرشتاين وآخرون، ١٩٨٧: ٩١). أصبح الأعيان هم من يحدّد ما الذي ينبغي إنتاجه ووجهة تسويق الإنتاج.

كان تجهيز جيوش وفق الشروط الحديثة للحرب يتطلّب موارد لم تكن السلطنة قادرة على توفيرها، خصوصاً أنه تم خفض القدرة الشرائية الخارجية لعملتها خمس مرات بين آخر القرن السادس عشر ومنتصف السابع عشر (زانس، ٢٠١١: ٤٣٨). وقد انكشف ضعف السلطنة أمام النخب المحلية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر لمناسبة الحروب مع كاترين الثانية (١٧٦٨–١٧٧٤) (ماك–غوين، ١٩٩٤: ٦٥٨). وهي عوّلت على القوى غير النظامية (irregular) التي وفّرتها هذه النخب لخوض الحرب. وفي نهاية القرن الثامن عشر كان ثلثا الأراضي السلطانية قد باتا بأيدي الأعيان (المصدر نفسه: ٦٦٠).

تطوّرت الإقطاعات الكبرى في غرب الأناضول ومحيط البحر الأسود والبلقان وبلاد الشام على وجه الخصوص، وهي مناطق كان لها قاسم مشترك هو سهولة التواصل بينها وبين أسواق التصدير في أوروبا (زانس: ٤٣٩). وقد تولّى «الأعيان الكبار» الذين استثمروا هذه المناطق تصدير الحبوب والتبغ والقطن والصوف والحرير إلى أوروبا، رغماً عن إرادة السلطنة في بعض الأحيان. واكتسبوا أهمية أكبر بنظرها حين أخذوا على عاتقهم حماية الحدود، كما كان شأن آل الجليلي في الموصل، أو الجزار باشا في إيقاف نابوليون عند أسوار عكا (المصدر نفسه: ٤٤٠).

تكوّنت فئة الأعيان من الأعيان الكبار، أو «ملتزمي الجباية» (mültesim) الذين كانوا يحصلون على هذا الالتزام من السلطنة، إما بتكليف مباشر منها أو بشراء الالتزام في المزاد العلني. كان هؤلاء يؤجّرون الالتزام أو يوزّعونه على الأعيان المحليين، واسمهم «المتزلّمون» (mütesellim)، الذين يتولون الجباية على الأرض. كان المتنافسون على الالتزام يخوضون صراعات على مستوى الإقليم مع منافسيهم للحصول عليه. وكان «المتزلّمون» في حالة صراع دائم مع بعضهم البعض للحصول على التكليف بالجباية المحلية. كانت مدّة الالتزام ثلاث سنوات، ومدّة التوكيل الذي يحصل عليه «المتزلّم» أو المقاطعجي المحلي، ثمانية عشر شهراً

(المصدر نفسه: ٤٤١). وكان هؤلاء يُخضِعون فلاحيهم لشتى أنواع العسف لجعل استثمارهم مربحاً. أسهمت حقبة الأعيان في السلطنة في إفراغ مناطق من فلاحيها. كان هؤلاء لا يفتأون يهربون من عسف وتسلّط المقاطعجيين.

كانت مقاربة السلطة المركزية للعلاقة مع النخب في الأقاليم هي استيعابها (incorporation). يصح ذلك أيضاً في العلاقة مع فئة قطّاع الطرق (bandits) الذين مثّلوا نسبة مهمة من نخب الأقاليم. ترافق تمركز الدولة الأوروبية مع إنشاء جيوش مضبوطة بنظم وقوانين والتخلي تماماً عن فئة قطاع الطرق والمجرمين في تكوين هذه الجيوش (ميوللر، ٢٠٠٢). أما السلطنة فقد بقيت تعتمد على هذه الفئة بالذات في الكثير من المهمات.

كانت الممارسات الترهيبية (terror tactics) عنوان علاقة قطّاع الطرق بجمهور الفلاحين (باتالاس، ٢٠٠٢: ١٥٤). وذلك على النقيض الكامل للصورة المتخيّلة والمناقضة للواقع التي رسمها إريك هوبسباون لهذه الفئة (فاغنر، ٢٠٠٧: ٣٥٦). كان هؤلاء في حقيقة الأمر «أشرار المجتمع الريفي» كما تقول كارن باركي (باركي: ٢١). وقد أرست السلطنة نوعاً من قاعدة تمثّلت بإيكال مهمة التصدي للمجرمين والخارجين على القانون إلى أناس من الفئة ذاتها (باتالاس: ١٦١). لعب قطّاع الطرق دوراً أكثر اتساعاً مع صعود فئة الأعيان ودورها في السلطنة. كان «ملتزمو الجباية» و«المتزلّمون» من الأعيان المحليين الذين يتولّون الجباية على الأرض يستعينون بهم للسطو على مناطق منافسيهم وتخريبها (زانس: ٤٤٥).

عملت السلطنة على تفتيت النخب، ووضع كل واحد من أفرادها في مواجهة الآخر، بحيث كانت الخلافات داخل النخبة تمنع اجتماع أفرادها للتصدي للسلطنة في أي أمر (باركي: ٥٥–٥٧). وقد كان هدف نخب الأقاليم أن يصار لقبولها في هرمية السلطنة. كانت نخب الأقاليم متعاونة ومتواطئة على الدوام مع السلطة الخارجية التي تمثلها السلطنة. وحين كانت تثور عليها، كان الهدف من ذلك تحسين موقعها في الهرمية الإمبراطورية.

٢. السلطنة بعد عام ١٨٣٨: السيادة «المعلّقة» والتبعية للخارج

عملت إنكلترا كدولة مسيطرة (hegemon) خلال القرن التاسع عشر على استتباع أغلب مناطق العالم، إما بالاحتلال المباشر (formal empire) أو بالتأثير في الحكومات المعنية من دون احتلال (informal rule) (غالاهر وروبنسون، ١٩٥٣). قسّم روبنسون تاريخ استعمار الغرب

لبلادنا والعالم إلى مرحلتين (روبنسون، ١٩٧٢). في المرحلة الأولى (١٨٢٠–١٨٧٠)، سادت «إمبريالية تحرير التبادل»، حيث أجبرت إنكلترا بلدان العالم على توقيع اتفاقيات غير متكافئة معها تتناول إزالة العوائق على التبادل وإسقاط الحماية عن المنتجين المحليّين وتجنيد هؤلاء لخدمة أسواق الغرب وتوفير قروض تستخدمها هذه البلدان لتطوير البنى التحتية التي تعزّز المبادلات مع الخارج. كانت اليابان من الدول التي استطاعت إنكلترا أن تجبرها على توقيع اتفاقية تحرير للتبادل معها عام ١٨٥٨. أوقعت القروض الموفّرة البلدان المعنيّة في أزمات مديونية واستدرجت ردات فعل عنيفة ممن يقع عليهم تسديدها. حينئذ بدأت المرحلة الثانية من الاستعمار، حيث لجأت إنكلترا إلى الاحتلال المباشر لهذه البلدان. وما لبث الأمر أن تحوّل إلى تنافس بين القوى الغربية حول من سيتمكّن منها من وضع اليد على أكبر عدد من هذه البلدان. وقد أعطت تونس في عام ١٨٨١ ومصر في عام ١٨٨٢ نموذجين لبلدين استدرجت مديونيتاهما احتلال القوى الاستعمارية لهما.

مثّلت التبعية أهمّ عنصر في تعريف واقع المنطقة خلال الفترة الممتدة من النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى. وهي لم تصبح قدراً للمنطقة إلا لأن سيادة السلطنة العثمانية على أراضيها كانت «معلّقة» (in abeyance). وهو أمر عبّر عنه نظام الامتيازات العثماني (capitulations) و«الاتفاقيات غير المتكافئة» التي وقعتها السلطنة مع الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

اعتبر فالرشتاين أن الانتقال إلى نظام الالتزام ترافق مع إعطاء امتيازات كانت لا تفتأ تزداد للتجار الأوروبيين في السلطنة، وأن لجوء هذه الأخيرة إلى هذين الحلّين كان لمواجهة أزمة ماليتها العامة المتردية على الدوام (فالرشتاين وآخرون: ٩٠). عكس نظام الامتيازات الذي وُقِّعت أول اتفاقية بشأنه عام ١٥٣٦ بين السلطنة العثمانية وفرنسا تخلّياً من الأولى عن تطبيق قوانينها على الأوروبيين الموجودين في أراضيها. هذا النظام جعل الرعايا الأوروبيين في السلطنة يخضعون في القضايا المدنية والجنائية للقانون والأنظمة السائدة في بلدهم الأم والتي يتولى القنصل المقيم تطبيقها. أي جعل الأوروبيين وقنصلياتهم يتعاطون مع هذه الأمور كما لو كانوا خارج السلطنة (extra-territoriality) (أوغستي، ٢٠١١). لم يلحظ نظام الامتيازات معاملة بالمثل من قبل الأوروبيين للتجار العثمانيين. ولم يرَ فيه السلاطين الأوائل ما ينتقص من سيادتهم.

خلال الفترة اللاحقة، أي بعد مؤتمر وستفاليا المنعقد عام ١٦٤٨، الذي أرسى قاعدة سيادة

الدول الأوروبية على أراضيها، لم تعتبر هذه الدول أن عليها أن تفيد السلطنة العثمانية من هذه القاعدة. وخلال القرن التاسع عشر اعتبر القانونيون الأوروبيون الذين وضعوا القانون الدولي المعتمد أن احترام سيادة الدول يقتصر على «الدول المتحضّرة»، واستثنوا السلطنة العثمانية من هذه الصفة (المصدر نفسه: ٢٨٨).

وقّعت الدول الأوروبية مع السلطنة في مؤتمر باريس عام **١٨٥٦**، بعد حرب القرم، اتفاقية أقرّت فيها بحق هذه الأخيرة بالسيادة على أراضيها. طالب ممثل السلطنة بإلغاء نظام الامتيازات الذي يتعارض بشكل مهين مع ما تم التوافق عليه. ولكن الدول الأوروبية رفضت التخلّي عن هذا النظام، بناءً على الحجة ذاتها وهي أن السلطنة لا تنتمي إلى نادي الدول المتحضّرة، وجرى تأكيد ذلك مجدداً في اتفاقية **١٨٧٨** (المصدر نفسه: **٣٠٦**). لم تنفع «التنظيمات» التي أقرّتها السلطنة في عامي **١٨٣٨** و**١٨٥٩**، والتي انطوت على اعتماد القوانين والنظم الأوروبية في مجالات التشريع كلها في ضمها إلى نادي «الدول المتحضّرة». و لم توافق الدول الأوروبية على إزالة نظام الامتيازات، والسماح باستعادة تركيا سيادتها «المعلّقة» على أراضيها، إلا في مؤتمر لوزان عام **١٩٢٣**، أي بعد زوال السلطنة (المصدر نفسه: **٣٠٧**).

أشار فالرشتاين إلى أن نظام الامتيازات لم يعد منذ منتصف القرن الثامن عشر حقوقاً لأشخاص منحها السلاطين العثمانيون بملء إرادتهم، بل اتخذ شكل اتفاقيات ثنائية كان ممنوعاً على السلطنة أن تتراجع عنها من طرف واحد. جاء توقيع هذه الاتفاقيات مع تزايد حاجة دول أوروبا إلى المحاصيل الزراعية التي تنتجها أقاليم السلطنة، وانتزاعها من هذه الأخيرة امتيازات تجارية إضافية لها (فالرشتاين: **٩٢**).

وقّع السلطان محمود الثاني معاهدة كوتاهية مع إنكلترا عام **١٨٣٨** التي كانت «اتفاقية تحرير للتبادل» أباحت اقتصاد السلطنة وأقاليمها للقوى الغربية وضربت بعرض الحائط مصالح منتجيها وفرّطت بسيادتها، وذلك مقابل دعم هذه القوى للسلطان بغية ضرب محمد علي باشا وتجربته الرائدة في التحديث وبناء الدولة الوطنية. مثلت تجربته حالة نموذجية لنخبة إمبراطورية استدعت بنفسها التدخّل الخارجي للاستقواء به وضمان استمرار سلطتها.

وقّعت السلطنة العثمانية اتفاقية ثانية لتحرير التبادل مع إنكلترا في عام **١٨٦١**. نصّت هذه الأخيرة على إزالة العوائق الجمركية التي كانت لا تزال قائمة على التصدير (أوين، **١٩٨١**: **١٦٥**). وشجّعت إنكلترا السلطنة على تطوير زراعة الحبوب لأنه كان أسهل عليها أن تتحكّم بقراراتها،

مقارنة بالمنتج الأكبر للحبوب آنذاك الممثّل بروسيا القيصرية التي لم يكن ممكناً إجبارها على تحرير مبادلاتها (غالاهر وروبنسون: ١١).

٣. إقتصاد السلطنة في آخر أيامها

كانت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطنة خلال العقود الأخيرة من عمرها انعكاساً لتبعيتها للخارج وسيادتها المعلّقة على أراضيها. وأظهرت الخمسون سنة الأخيرة من عمرها عجزاً كاملاً من قبلها عن المساهمة في مجهود التنمية. وقد رسمت الباحثة الإيطالية ستيفانيا أتشيا صورة للسياسة الاقتصادية التي اعتمدتها السلطنة العثمانية خلال حقبتي عبد الحميد الثاني و«تركيا الفتاة»، بالاستناد إلى أعمال كبار الباحثين المختصين كَ روجر أوين وشوكت باموك وكمال كربات وخليل إينالسيك ودنيز أكارلي. استدانت السلطنة بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر من القوى الاستعمارية الغربية للإنفاق على البنى التحتية للمواصلات الآيلة إلى تعزيز دورها بوصفها اقتصاداً زراعياً ينتج سلعاً للتصدير. وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت خدمة الدين العام تستحوذ على ٦٠٪ من الإنفاق العام (أتشيا، ٢٠١٠: ٢). وقبل الحرب العالمية الأولى كانت خدمة الدين العام لا تزال تستهلك ٣٠٪ من هذه المداخيل، في حين كانت نسبة ٤٠٪ من المداخيل الحكومية تذهب لتمويل الإنفاق العسكري (المصدر نفسه: ٤). اقتصر دور السلطنة التنموي على بناء خطوط سكك الحديد التي كان يعوّل عليها لربط المناطق الزراعية بالأسواق الداخلية والخارجية وتعزيز المداخيل الضريبية المحصّلة من هذه المناطق.

عام **١٨٧٦**، أعلنت السلطنة توقفها عن تسديد ديونها. فتدخّلت القوى العظمى الأوروبية وأنشأت جهازاً إدارياً مكوّناً من ممثلي ست دول غربية تولى الإشراف على ماليتها العامة لتعزيز مداخيلها ودفع ديونها. عوّلت السلطنة في ميدان إيرادات المالية العامة على ثلاثة أنواع من الضرائب، أولها التي تطاول القطاع الزراعي، وهي ضريبة العشر والضريبة على المواشي، وثانيها الرسوم على التجارة الخارجية. كان مردود هذه الأخيرة ضعيفاً بحكم أن السلطنة وقّعت «اتفاقيات تحرير للتبادل غير متكافئة» مع الدول الغربية حرمتها من تحصيل إيرادات ذات أهمية من الرسوم الجمركية على الواردات وعلى الصادرات. عام **١٨٦١** كانت الرسوم على الواردات بنسبة **٨**٪ والرسوم على الصادرات بنسبة **١**٪. وكانت ثمة رسوم جمركية داخلية فرضتها السلطنة على انتقال السلع بين الأقاليم بنسبة **٨**٪ استمر العمل بها حتى عام **١٩٠٩** وجسّدت المصدر الأهم لمداخيل السلطنة (المصدر نفسه: ٥). وكانت السلطنة تحصّل رسوماً أخرى من

الاحتكار الحكومي لتسويق سلع بعينها كالملح والتبغ والكحول وغير ذلك. وقد أوكلت إدارة هذه الاحتكارات لشركات أجنبية. وكانت المداخيل التي تحصلها هذه الأخيرة تذهب إلى جهاز «إدارة الدين العام» لتسديد الفوائد على هذا الدين. وقبل الحرب العالمية الأولى، كانت «إدارة الدين العام» تستحوذ على ثلث المداخيل الحكومية (المصدر نفسه: ٨). وقد منع نشوب هذه الحرب السلطنة من إعلان توقفها تسديد ديونها للمرّة الثانية.

يُظهر العرض أعلاه أن السلطنة العثمانية وسلطة الاحتلال الإنكليزي لمصر بعد عام **١٨٨٢** تولّتا حتى الحرب العالمية الأولى شفط الفائض الاقتصادي للمشرق العربي بكامله، وتحويله إلى الغرب على صورة فوائد مدفوعة على الدين العام. بل يمكن اختصار علاقة السلطنة بالمشرق العربي وبقية الأقاليم بأنها كانت ترى فيها مصدراً للمداخيل الضريبية، أوكلت غالباً إلى قطّاع طرق أمر جبايتها، وباتت منذ منتصف القرن التاسع عشر ترسلها إلى الغرب.

٤. العلاقة بين الدولة والنخب

استعرض بيتر إيفانز في نص تأسيسي صدر عام **١٩٩٥** أعمال المفكرين المنتمين إلى تيار المؤسساتية المقارنة (comparative institutionalism)، لجهة نظرتهم إلى علاقة الدولة بالسوق ودور الدولة في التنمية. أوضح كارل بولانيي من بين هؤلاء أهمية السياسات (policies) التي اعتمدتها الدولة في الغرب لتسهيل نشوء علاقات السوق وتوسعها، وأوضح ماكس فيبير أهمية دور البيروقراطية الحكومية (structures) في نمو الرأسمالية بوجه عام، وأظهر مفكرون آخرون كَ ألكسندر غرشنكرون وألبير هيرشمان الدور الذي على الدولة أن تلعبه لتحقيق التنمية بوصفها «تصنيعاً متأخراً»، وخصوصاً العلاقة التي تنسجها مع النخب الإستثمارية (state-society relations) لهذه الغاية (إيفانز، **١٩٩٥: ٢١–٤٢**).

تُظهر الصورة المرسومة لسياسة السلطنة الاقتصادية أنها بقيت تعوّل في مداخيلها بشكل رئيسي على الضرائب المحصّلة من القطاع الزراعي، والتي وفّرها التوسّع في استثمار اراضٍ زراعية كانت مهملة. وقد أتاحت هذا التوسّع هجرات المسلمين المتعاقبة من مناطق البلقان ومن روسيا بعد حرب القرم (كربات، **١٩٨٥**).

أشار فالرشتاين إلى ذهاب الإدارة الحكومية للسلطنة إلى مزيد من الضعف (weakening) على مدى العقود الأخيرة من عمرها، بل هي كانت في حالة من الفوضى العارمة. وهو الأمر

الذي كان جليّاً في المقارنة بينها وبين الإدارات الحكومية في البلدان الأوروبية، وفي تراجع قدرتها على التحكّم بالسياقات الداخلية (فارشتاين: ٩٥). انتظرت السلطنة حتى عام ١٨٦٣ لتكون لها موازنة عامة، وحتى عام١٨٨٠ ليكون لها جهاز محاسبة عمومية وتدقيق (أتشيا: ٢). و لم تنجح في جعل الإدارة الحكومية تحل محل ملّاك الأرض المحليّين في تحصيل الضرائب (المصدر نفسه: ٨). مثّل الانتقال من نظام التيمار إلى نظام الالتزام أو بيع توكيل الجباية لمن يدفع أكثر تردياً كبيراً في أوضاع المنتجين. كان المقاطعجيون يحصّلون ضريبة الدولة الممثلة بضريبة العشر وضريبة الأعناق، ويأخذون لأنفسهم نصف ما يتبقى من الإنتاج (فالرشتاين: ٩١). أدى الانتقال إلى نظام الالتزام وتعمّم هذا الأخير إلى خسارة المزارعين المستقلين ملكياتهم وتحوّلهم إلى مرابعين لدى الأعيان المقاطعجيين. وحين أنشأت السلطنة المصرف الزراعي عام ١٨٨١ استخدمت أمواله لتسديد ديونها (أتشيا: ٧).

وقد تولّى المقاطعجيون إقراض المزارعين بفوائد ربوية ما جعل هؤلاء في حالة مديونية دائمة تجاه مقرضيهم. و لم يكن من مصلحة المقاطعجيين أن تتحسّن إنتاجية هؤلاء المزارعين، لكي لا يتحرّروا من ديونهم ويستقلوا عنهم. ولطالما شهدت أقاليم السلطنة حالات هروب وتخلٍّ عن الأرض فردية وجماعية من قبل الفلاحين للتخلّص من الأعباء الفائقة الموضوعة على عاتقهم. أما خارج القطاع الزراعي فقد وضعت الرسوم الجمركية الداخلية التي فرضتها السلطنة على المنتجين المحليّين هؤلاء في حالة عدم قدرة على منافسة السلع الأجنبية التي كانت معفاة من هذه الرسوم. وقد أسهم ذلك، مع دخول السكك الحديدية إلى أقاليم السلطنة في انهيار النشاطات الحرفية في هذه الأقاليم (المصدر نفسه: ٥ و١٢).

أوضح ألبرت حوراني كيف استخدم أعيان المدن الكبرى علاقتهم بالولاة لتحويل القرى والمناطق التي يتولّون الجباية منها إلى ملكيات خاصة لهم. وأظهر مقدرتهم الفائقة على افتعال أزمات تموين كوسيلة ضغط من قبلهم على ممثلي السلطة المركزية. وأظهر خضوع هؤلاء بالكامل لسلطة ونفوذ الأعيان المحليّين (حوراني، ١٩٦٨).

وإذا أخذنا في الاعتبار أن النخب المسيطرة كانت نخباً زراعية، ممثّلة بالأعيان ملّاك الأرض الكبار، وأن يد السلطنة كانت مكفوفة لجهة مقدرتها على حماية صناعات ناشئة، بفعل حرية التبادل التي فُرضت عليها، فإنه لم يكن بإمكانها أن تتولى وضع مشروع «تصنيع متأخّر» موضع التنفيذ، بالتعاون مع فئات رجال الأعمال. قامت إذاً علاقة بين الدولة والمجتمع عنوانها غياب

أي مشروع تحويل اقتصادي (economic transformation)، أي حالة انعدم فيها وجود أي مردود تنموي للعلاقة بين الدولة من جهة والنخب الاجتماعية من جهة أخرى (zero-sum). كان همّ النخب تأمين سيطرتها اجتماعياً (social control)، وانتفت لدى الدولة أية إرادة للتحويل الاقتصادي.

ثانياً: نخبة المتصرّفية واقتصادها

نصّبت السلطنة العثمانية «المقاطعجيين» القدامى كنخبة سياسية للمتصرفية. وجعلت من هذه الأخيرة اقتصاداً تابعاً، وتخلّت عن أي مسؤولية تنموية تجاهها. نجم عن ذلك هجرة فادحة، هي الأمر الأهم الذي يستحق التوقف عنده في قراءة التجربة.

١. نخبة المتصرفية

سقوط الإمارة الشهابية

يمكن وضع عهد بشير الثاني الطويل تحت ثلاثة عناوين هي: الصراع مع الزعماء الدروز، ومجيء ابراهيم باشا المصري إلى بلاد الشام، وهزيمة هذا الأخير في مواجهة التحالف الغربي. حين كان الأمير بشير في علاقة جيدة مع «المقاطعجيين» الدروز، ممثلين ببشير جنبلاط، استخدمهم لقمع انتفاضة الفلاحين الموارنة، في شمال جبل لبنان، عام **١٨٢١**، ضد الضرائب الفادحة التي كانوا يدفعونها. وحين أصبح قوياً كفاية تصدّى لبشير جنبلاط كممثل للزعامة الدرزية بجيش غالبيته من الموارنة، في معركة المختارة، وتسبّب باعتقاله من قبل والي عكا، ومقتله. حفل عهده الطويل بممارسات كانت لا تفتأ تعمّق الشرخ بين الدروز والموارنة. أوكل إلى ابنه الأمير خليل إنشاء قطعات عسكرية مكوّنة من الموارنة حصراً تولّت مهمّات القمع الداخلي (كسرواني، **١٩٨٠: ٦٩٣**). رأى أكارلي أن الأمير بشير حمل إمكانية مأسسة السلطة في الإمارة، وتثبيت شروط استدامتها، لو لم تأت المفاجأة من مصر، ممثّلة بحملة إبراهيم باشا (أكارلي، **١٩٩٣: ٢٢**).

شهد القرن التاسع عشر تحقّق مشاريع انفصال عن السلطنة العثمانية، على قاعدة الانتماء الإثني في مناطق أوروبا الشرقية التابعة لها، كان أولها، وأهمها، انفصال اليونان. حاول محمد علي باشا بدوره الانفصال عن السلطنة، وبناء دولة عربية في المشرق. ولصون ما حقّقه حاول الوصول إلى

تفاهم مع السلطنة، فجاراه السلطان محمود الثاني، شكلياً، فيما كان يتحضّر لمواجهته، معوّلاً في ذلك على الدول الغربية.

أنزل الإنكليز، مدعومين بقطعات نمساوية، قواتهم على ساحل جونيه، وهزموا هذا الأخير في معركة بحر صاف، الأمر الذي جعله ينكفئ إلى مصر. كانت قد تراكمت أسباب عدّة للشعور بالغبن لدى رعايا الإمارة تجاه سلطة إبراهيم باشا، أهمها التجنيد الإجباري، والضرائب الفادحة، التي فُرِضت عليهم. يؤكد أكارلي، مستنداً في ذلك إلى الأعمال التي حققها مؤرخو تلك الحقبة، أن الكنيسة المارونية دعمت المقاومة ضد إبراهيم باشا، وأسهمت بذلك في إسقاط إمارة بشير الثاني شهاب (المصدر نفسه: ٢٥).

كان الزعماء الدروز قد ثاروا على إبراهيم باشا، فنفاهم وجرّدهم من ملكياتهم وكلّف حليفه بشير شهاب مواجهتهم في مواقع عدة، من بينها الحملة على جبل الدروز في سوريا بجيش أغلبه من الموارنة. عاد المنفيون إلى لبنان بعد انهيار سلطة شهاب، ونشبت خلافات واسعة بين المقاطعجيين القدامى وبين مستثمري الأرض من الموارنة والمسيحيين حول ملكية الأرض وممارسة السلطة الإقطاعية. أسهمت الكنيسة في توسيع الخلاف الذي بات طائفياً بين الدروز والموارنة بتشجيع الفلاحين على عدم الاستجابة لمطالب الزعماء الدروز (المصدر نفسه: ٢٧).

كانت السلطنة مدينة لإنكلترا بتدخّلها العسكري، الذي أدى إلى سقوط مشروع محمد علي باشا. وبعد انهيار الإمارة تركت القناصل الغربيين يعبّئون الناس طائفياً. تحجّجت الكنيسة بالدعم الذي يوفره العثمانيون والإنكليز للدروز لكي تلجأ إلى قوة خارجية، هي فرنسا، لاكتساب الدعم. أما «المقاطعجيون» الدروز، وهم الذين شكّلوا قوام النخبة السياسية خلال الإمارتين، المعنية والشهابية، فقد عجزوا عن بلورة مشروع يدمج المكوّنين الدرزي والمسيحي في مشروع جديد.

النخب والكيانات «الإثنية»

يعود للنخب السياسية تحويل «فئة» إثنية (category) إلى جماعة (community)، وإمكان طرح مشروع بناء وطن على هذا الأساس، إذا وجدت مصلحة في ذلك. والفئة الإثنية تكون موجودة بفعل وجود خصائص ثقافية لديها تميّزها عن غيرها. والخصائص المقصودة هنا هي: الانتماء الديني، أو اللغة، أو العرق، أو العادات الخاصة في المأكل والملبس. يمكن أن تبقى

الفئة على ما كانت عليه إذا لم توجد نخب سياسية تحاول استثمار هذا التميّز لخلق جماعة يدرك أفرادها القواسم المشتركة التي تجمع بينهم وتميّزهم عن الآخرين (براس، ١٩٩١: ٢٢ و ٢٦٣). لا تبلور الجماعة مشروعاً وطنياً، أي لا تطالب بإقامة دولة وطنية تعكس خصوصيتها الإثنية، ما لم تكن للنخب السياسية مصلحة في ذلك.

نحن إذاً بصدد مقاربة وسائلية (instrumentalist) لعملية تكوّن الهوية. لكن النخب لا تستطيع «فبركة» هوية متمايزة من لا شيء. لا يمكن نفي أهمية وجود قناعة لدى فئة اجتماعية بأن لها أصولاً مشتركة، أي أنها تنحدر من سلف مشترك (descent) في تحوّلها إلى جماعة ومشروع سياسيّين (المصدر نفسه: ٧٢). وبالتالي فإنه لا يمكن إقصاء التعريف المستند إلى الأصل (primordialist) للهوية، أو نفي دوره في تكوّن الجماعة. تتكامل المقاربتان الوسائلية، والمستندة إلى الأصل، لتفسير كيفية تحوّل فئة اجتماعية بعينها إلى جماعة، وإلى مشروع سياسي. وقد عالج لايتن وفيرون دور العنف الذي تلجأ إليه النخب في عملية بناء الهوية ما خوّل لهما إطلاق صفة البنائية (contructivism) على عملية تكوّن الهوية (لايتن وفيرون، ١٩٩٩).

رصد بول براس مجموعة كبيرة من التجارب، منها ما أدى إلى تحوّل فئة اجتماعية إلى جماعة ومشروع دولة وطنية، ومنها ما لم ينسجم مع هذا السياق، بحيث بقيت المجموعات التي تحمل صفات ثقافية تميّزها عن غيرها مجرّد فئات اجتماعية، أو أنها اندمجت بغيرها. استند في ذلك بشكل رئيس إلى تجربتي أوروبا الشرقية وجنوب شرقي آسيا.

لعبت نخبتان، منذ القرن التاسع عشر، دور التعبئة لتحويل الفئة الاجتماعية إلى جماعة ومشروع سياسي. الأولى هي النخبة التقليدية، الممثلة بأرستقراطية الأرض، أو الملّاك الكبار، والثانية هي نخبة رجال الدين. عملت النخبة الأرستقراطية على بلورة وعي سياسي لدى الجمهور الإثني، حين كانت بلادها جزءاً من إمبراطورية شاسعة، أي تحكمها سلطة خارجية، وحين كانت في موقع صدام مع جهاز الدولة الإمبراطورية هذه. وامتنعت عن ذلك حين كانت مندمجة في الهرمية الإمبراطورية ومتعاونة أو متواطئة مع السلطة الخارجية.

ولعبت النخبة الدينية الدور الرئيس في التعبئة، على قاعدة الهوية، وإبراز هذه الأخيرة حين تضاربت مصالحها مع مصالح السلطة الإمبراطورية الخارجية أو مصالح النخبة الأرستقراطية المتواطئة مع الخارج، أو مصالح نخبة دينية أخرى تحاول بواسطة التبشير إزاحتها من مكانها

والحلول محلها. وفي مرحلة لاحقة، وفي البلدان التي انتشر فيها التعليم والتصنيع، دخلت النخب الجديدة المثقفة ميدان التعبئة لتحويل الفئات الإثنية إلى جماعات سياسية ومشاريع أوطان.

يصح اعتماد مفهوم النخبة المتواطئة (collaborationist) حيث يكون «التعاون بين النخبة الداخلية والسلطات الخارجية هو السائد» (براس،١٩٩١: ٢٦). يكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في دراسة المشرق العربي ولبنان. وحيث يكون ثمة تعاون فإن الشعور بالانتماء إلى فئة بعينها لا تتم ترجمته إلى مطالب إثنية ومشروع وطن.

علاقة السلطنة بالدول الغربية

عام **١٨٣٨** استدعى السلطان محمود الثاني التدخّل الأجنبي الغربي، من أجل التصدي للخطر الذي جسّده محمد علي باشا على السلطنة واستمرارها. قدّم مقابل ذلك اتفاقيات تجارية وامتيازات لكل الدول الأوروبية، استُكمِلت خلال فترة **١٨٣٨–١٨٤١**، كان مآلها جعل السلطنة مجرّد اقتصاد تابع، وجعل سيادة الدولة علَى أراضيها «سيادة معلّقة».

استخدم رونالد روبنسون مفهوم «آلية التواطؤ» (collaborative mechanism) لعرض كيفية بناء علاقة التبعية بين القوى الاستعمارية الغربية، وبين دول ونخب الأطراف (روبنسون، **١٩٧٢: ١٢٠**). في تأريخه للتجربة الاستعمارية ميّز روبنسون بين حقبتين. خلال الحقبة الأولى الممتدة من عام **١٨٢٠** إلى عام **١٨٧٠**، اكتفت إنكلترا بـ"اتفاقيات تحرير التبادل" التي فرضتها على بلدان العالم في مختلف أنحاء المعمورة لتحقيق مصالحها. في المرحلة الثانية بعد عام **١٨٧٠**، أصبح الاحتلال المباشر لهذه البلدان ضرورة فرضها عجز هذه الأخيرة عن تسديد ديونها للغرب، ونشوب ثورات وحركات احتجاج رفضت الخضوع لإملاءات الدائنين الغربيين.

كان تعاطي القوّة المستعمِرة مع النخب المحلية في الحقبة الأولى كما في الحقبة الثانية من التجربة الاستعمارية، يقوم على العمل وفق قاعدة الحكم غير المباشر (indirect rule systems of collaboration). كانت تُرضي النخب المتواطئة معها بحوافز ومكافآت أغلبها حكومي، بمعنى حصول هذه الأخيرة على مواقع في السلطة والإدارة، وإفادتها من مظاهر التكريم ومن العقود الحكومية... إلخ. لكن الأهم في كل هذا هو التوافقات غير المعلنة بين السلطة المستعمِرة وبين النخب المحلية على أن تتولى الأخيرة إدارة الشأن المحلّي، وأن لا تتدخّل الأولى في شؤونها (المصدر نفسه: **١٣٣–١٣٤**). بالتالي، شكّل الاستعمار بمرحلتيه الأولى والثانية، ضمانة للنخب التقليدية لكي تُبقي سيطرتها على المجتمع، وتُبقي هذا الأخير على حاله.

تكتسب المقارنة بين كلّ من الهند والصين واليابان والسلطنة العثمانية، في تعاطيها مع الهجمة الاستعمارية الغربية، خلال القرن التاسع عشر، أهمية خاصة. صنّف روبنسون نخبة اليابان التقليدية، التي انخرطت في مشروع التحديث لبلادها، في فئة النخب المتعاونة التي نجحت في تجيير علاقتها مع الغرب لمصلحة بناء اقتصاد ودولة حديثين. ورأى أن نخبة الصين التقليدية عجزت آنذاك عن سلوك طريق التحديث، وتصدّت للهجمة الغربية بإعلاء شأن القيم التقليدية، وتسعير العداء للأجانب. ومثّلت الهند حالة نموذجية في علاقة المستعمِر مع القوى المحلية على قاعدة «الحكم غير المباشر». وانتمت السلطنة العثمانية إلى فئة الدول التي عجزت نخبتها التقليدية عن الانخراط في مشروع تحديث للاقتصاد وللدولة، بمعنى «التصنيع المتأخر»، واستبدلت التحديث بالانكفاء إلى القيم التقليدية والتعبئة ضد الأجانب.

تصدّت النخبة التقليدية في اليابان للهجمة الاستعمارية، بدءاً من عام **١٨٥٣**. وتمثّلت على وجه الخصوص بـ «مثقفي الأرستقراطية» (intellectual aristocracy) الذين شكّلوا بيئة جعلت، في تلك الظروف بالذات، من الموهبة والكفاءة عنصرين رئيسيين في اختيار المنتسبين إليها، بديلاً من النسب والوراثة. اختصر شعاران تصديها للهجمة الاستعمارية تلك، هما: «تبجيل الإمبراطور، وطرد البرابرة الأجانب خارجاً» و «جعل اليابان غنيةً وقويةً» (إينوكي، **١٩٦٤: ٢٨٧**). عنى تبجيل الإمبراطور، كرمز للوحدة الوطنية إعطاء هذه الأخيرة الأولوية على كل شيء. ورأى اليابانيون في الأوروبيين برابرة يجب التصدّي لهم، وإبقاؤهم خارجاً. وترجموا شعارهم في جعل اليابان بلداً غنياً وقوياً من خلال بناء إدارة حكومية تدخّلية، لا يمكن الانتساب إليها إلا بواسطة المباريات الوطنية، وعلى قاعدة الاستحقاق فقط. وقبل نهاية القرن، كانت اليابان قد بلورت كل النصوص المؤسِّسة لإدارتها العامة الفعالة التي حققت «تصنيعها المتأخّر» (المصدر نفسه: **٢٩١**). وقد فرضت هذه الإدارة العامة نفسها العمل بتشريعات في ميادين العمل، والضمان الصحي، وعمل النساء، وغير ذلك، ضد إرادة الرأسماليين ومديري الشركات الخاصة (المصدر نفسه: **٢٩٤**).

كان يجمع بين الفئات الثلاث، الدينية والعسكرية والمدنية، المكونة للنخبة الإدارية في السلطنة العثمانية، قاسم مشترك هو أن احتلال المواقع الإدارية لم يكن يحصل إلا بتزكية ممن يترأسون هذه الإدارات. شكّلت المحسوبية (patronage) العنصر الأساس في التعيينات الإدارية. لعب عامل القرابة الدور الأهم في هذا الإطار بحيث كان يتم توارث المواقع في العائلة الواحدة جيلاً

بعد جيل (تشامبرز، **١٩٦٤: ٣٠٤**). لم يلعب عنصر الإنجاز، أو الاستحقاق، أي دور في التقليد العثماني، كما كان الأمر في التجربة اليابانية. أكثر من ذلك، كان يتم خلق المواقع الإدارية لإرضاء أشخاص بعينهم، وتوزيع تنفيعات. لم تحقّق الإصلاحات التي أجراها السلطانان، سليم الثالث، ومحمود الثاني، في النصف الأول من القرن التاسع عشر أي تغيير في فعالية الإدارة. كما لم يغيّر إنشاء معهدي غالاتاسراي، حيث التدريس بالفرنسية، والخدمة المدنية لتأهيل الإداريين، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في أداء الإدارة العامة (المصدر نفسه: **٣٠٦**). وجاءت حقبة السلطان عبد الحميد الثاني لتُسقِط أية إمكانية لتفعيل الإدارة الحكومية وتحديثها. استمر التقليد القديم في اعتماد التزكية من الرؤساء والقرابة وخلق الوظائف الوهمية. وأسهم ضعف مداخيل الإداريين وعدم انتظام دفع رواتبهم في تردي جاهزية الإدارة العامة.

طبّق السلاطين العثمانيون حتى «تنظيمات» **١٨٣٩** بصرامة قاعدة عدم قبول غير المسلمين في الإدارة العامة. و لم تترجَم صيغة **١٨٣٩** هذه، التي نصّت على المساواة بين رعايا السلطنة، بأية إجراءات عملية في ميدان تكوين الإدارة العامة (فندلاي، **١٩٨٢: ٣٤١**). و لم تغيّر «التنظيمات» بصيغة **١٨٥٩** هذا الواقع. وهي فتحت المجال لغير المسلمين لدخول الجيش، لكن أصحاب العلاقة فضّلوا الاستمرار في دفع بدل الإعفاء من الخدمة العسكرية. وبقيت الإدارة العامة المدنية مغلقة أمام غير المسلمين، مع استثناءات قليلة كما في وزارة الخارجية، بسبب رفض السلطان، ورجال الدولة الآخرين، استخدام نظام المحسوبية لتعزيز حضور هؤلاء في الإدارة (المصدر نفسه: **٣٥٦**). كان هدف «التنظيمات» من خلال المساواة بين رعايا السلطنة التي نصّت عليها، ترسيخ ولاء غير المسلمين للسلطنة، لكنها بقيت من دون تطبيق.

العلاقة بين السلطنة ونخب الأقاليم

وجد خيار السلطنة، في النكوص عن مشروع التحديث، تعبيره المباشر في الأولوية التي أعطتها لتمتين العلاقة مع النخب التقليدية، أي الأعيان أو ملّاك الأرض الكبار، في الأقاليم. كان الخضوع لإرادة هؤلاء هو القاعدة. وهو ما سمّاه ألبرت حوراني «السياسة بمنطق الأعيان». يقول هذا الأخير أن «حقبة ما بعد التنظيمات زادت قوّة الأعيان بدل أن تضعفهم» (حوراني، **١٩٦٨: ٦٠**). هذا الأمر يجد تفسيره في ما قاله فالرشتاين عن تجربة السلطنة خلال القرن الأخير من عمرها وهو أنها حسمت خيارها لجهة القبول بأن تكون مجرّد اقتصاد زراعي منتج للمواد الأولية، وتابع للاقتصاد الغربي (فالرشتاين وآخرون، **١٩٨٧: ٩٦**).

كانت حقبة عبد الحميد الثاني الأكثر تعبيراً عن هذا النكوص، وعن عجز النخبة عن اجتراح مشروع تحديث للسلطنة (روبنسون: ١٢٩). خلال العقد السابع من التاسع عشر، خسرت السلطنة الحرب ضد روسيا، ونجحت رومانيا وصربيا في الاستقلال عنها، وخسرت السلطنة جراء ذلك نصف مداخيلها (أكارلي: ١٩٨٦: ٧٥). كان خيار السلطان عبد الحميد الثاني الانفتاح أكثر على الأقاليم العربية، التي بات سكانها يشكلون ٣٠ ٪ من رعايا السلطنة (المصدر نفسه: ٨٧). كان الهدف زيادة المداخيل الضريبية التي تحققها هذه الأقاليم، واستخدام الإسلام وسيلة لاستدراج ولائها، على قاعدة الانتماء الديني المشترك. وقد اتخذ اهتمام السلطنة بالأقاليم العربية مداخل عدة أهمها: ١) تعزيز التعليم الرسمي الذي كان يشدّد على الإسلام كقاسم مشترك بين العرب والأتراك؛ ٢) دمج عدد أكبر من العرب في مواقع الإدارة العامة العثمانية؛ ٣) إرضاء النخب المحلية بالتسليم لها بكل ما تريد في مجال الإدارة المحلية.

كانت قدرة السلطنة على تعزيز التعليم الرسمي محدودة للغاية، عبّر عنها مجموع المدارس الإعدادية الذي لم يتجاوز الـ ١٧ مدرسة عام ١٩٠٦ في عموم الأقاليم العربية، ومجموع المدارس الابتدائية الذي بقي دون الألف حتى ذلك التاريخ (المصدر نفسه: ٧٩). ومنع وضع اليد على مداخيل السلطنة لتسديد ديونها من استخدام الإدارة العامة لدمج النخب المحلية. لم يتبقّ للسلطان عبد الحميد سوى «البروباغندا» الدينية التي اتخذت طابعاً منهجياً، وتولى مهماتها مرسلو السلطنة، من رجال الدين، إلى الأقاليم العربية (المصدر نفسه: ٨٥). وهو لم يفعل في ذلك سوى أنه عكس موقف النخب العثمانية الرافض لأهم ما جاءت به «التنظيمات»، ألا وهو المساواة بين رعايا السلطنة.

أعطى أكارلي أمثلة على اهتمام السلطان عبد الحميد بإرضاء النخب المحلية، منها توفير خطوط تلغراف لزعماء البدو كانوا يستطيعون بها الاتصال بقصره في أي وقت (المصدر نفسه: ٨١). بدت علاقة السلطنة بالمتنفذين المحليين أقرب ما يكون إلى تلك التي تميّز نماذج الاستزلام السياسي، حيث العلاقة بين «رئيس شبكة المحاسيب» وبين المستزلمين له تقوم على قاعدة الولاء لشخصه (المصدر نفسه: ٨٦).

لم تحمل السلطنة أي مشروع تحديث، بمعنى التحديث للإدارة العامة، والعمل على تحقيق «التصنيع المتأخّر»، من خلال دعم المنتجين المحليين وحمايتهم، على شاكلة ما حصل في اليابان في ذلك التاريخ بالذات. كان همّها ضمان ولاء المتنفّذين المحليين، وكسب رضاهم، من خلال

تأمين ما يعزّز سلطتهم على المجتمع المحلّي. هذا ما جعل مردود العلاقة بين الدولة والمجتمع في ذلك التاريخ صفراً لجهة التنمية واللّحاق بركب الدول الصناعية.

لم ير أكارلي أن السلطنة، أخذاً في الاعتبار لكل ذلك العجز الذي جسّدته، ولنموذج الدولة الفاشلة الذي مثّلته، ولتحالفاتها الاجتماعية، كانت رجعية ومتخلّفة وعاجزة بنيوياً عن حمل مشروع التنمية والخروج من التخلف. ذهب إلى إخفاء ذلك بترتيب مسؤولية على المجموعات الإثنية والدينية المسيحية التي اتهمها بأنها شكلت عائقاً أمام وحدة السلطنة بفضل الحماية الأجنبية التي توفّرت لها (المصدر نفسه: ٨٦).

السلطنة ونخبة لبنان

اتسم تكوّن النخب في المناطق التي تشكّلت منها الإمارتان، المعنية والشهابية، بشيء من الخصوصية. كان الأمراء المعنيون، ثم الشهابيون، «أصحاب التزام». وكانوا يعهدون بالجباية إلى «المتزلّمين» الممثلين بعائلات «المقاطعجية» المحلية. استطاع «المقاطعجية» توريث التكليف بالجباية الذي كانوا يحظون به لذريتهم. كان آل بحتر، في الغرب، قد تمكنوا منذ مطلع العهد المملوكي إستثناء أنفسهم من نظام المداورة في توزيع الأراضي، وتوريث حيازاتهم (الصليبي، ١٩٧٩: ١٤٩). وأعاد الأمير حيدر الشهابي، بعد معركة عين دارة، في عام ١٧١١، تثبيت عائلات «المقاطعجية» في المناطق التي تتولى الجباية فيها، على قاعدة توريث هذا التكليف (الصليبي، ١٩٦٥: ٤٦). وبالتالي تأكّد حضور طبقة «مقاطعجية» محلية، مكوّنة من عائلات كانت الزعامة تنتقل فيها من جيل إلى جيل. يمكن التمييز بين المقاطعجية من المشايخ المحليين، وأولئك الذين لا جذور محلية لهم. فالأولون يحتاجون إلى دعم جمهور الفلاحين، وتكون علاقتهم بهم أقل عدائية. يشير أكارلي إلى أنه لم تكن هناك قواعد تمنع هذه العائلات من أن يتنافس أفرادها في ما بينهم، وتمنعها من أن تنقسم على نفسها. ويقول إن آل جنبلاط نجحوا في منع التنافس داخل العائلة (أكارلي، ١٩٩٣: ١٦).

أعطت «التنظيمات» بصيغة ١٨٥٩ حقوقاً للفلاحين، ورفض «مقاطعجية» آل الخازن التخلي عن امتيازاتهم. لم تجد انتفاضة الفلاحين ضد آل الخازن لقيادتها سوى مكاري هو طانيوس شاهين. وحين بدأت حركة هذا الأخير تراوح مكانها، بعد طرد «المقاطعجية»، حاول أن يعطيها بعداً طائفياً مسيحياً، الأمر الذي تسبّب بتخويف الدروز كطائفة، ومحاولتهم استئصال المسيحيين من

المناطق المختلطة. أخذت المذبحة من هؤلاء **١١** ألفاً، وانتهت بإحراق **٢٠٠** قرية. تتحمّل السلطنة، كسلطة مركزية، مسؤولية حصول المذابح، لأنها لم تحرّك قواتها ضد ميليشيات طانيوس شاهين قبل تفاقم الأمور. وهي رضخت لقرار قنصل فرنسا منع قواتها من دخول كسروان للتصدي لعبث المسلحين (مقدسي، **٢٠٠٠: ١٢١**؛ داغر، **٢٠١٢**).

لم تكن مذابح عام **١٨٦٠** تعبيراً عن اضطهاد ديني. كانت «حمّام دم قبلياً» كما يقول الدكتور الصليبي (الصليبي، **١٩٩٠: ٤٢٩**). تُظهر استعادة أسامة مقدسي لأحداث **١٨٦٠**، أن الموارنة لم يستجيبوا لدعوات التعبئة التي أطلقها الملتحقون بـ طانيوس شاهين. و لم يشهد الموارنة العائدون إلى قراهم، بعد المذابح، ضد المسؤولين عن المجازر والمتورّطين بها، و لم يسمّوهم بالاسم خلال التحقيقات التي أعقبت تلك المذابح (الصليبي، **١٩٦٥: ١٨٠**). لكن حقبة ما بعد المذابح كانت مختلفة جذرياً عمّا قبلها، لجهة القناعة التي تكوّنت لدى المسيحيين بأهمية الحماية الأجنبية لهم، وطلبهم هذه الحماية. هذا ما يخرج به قارئ «تاريخ لبنان الحديث» للدكتور الصليبي.

في الصيغة الفرنسية للنظام الأساسي للمتصرفية، وردت الإشارة إلى إلغاء «الامتيازات الإقطاعية»، في حين خلت الصيغتان العربية والعثمانية منها. تكوّنت النخبة السياسية بعد **١٨٦١** في غالبيتها من «المقاطعجيين» القدامى. تمّ استيعاب هؤلاء في الإدارة العامة للمتصرفية، التي كانت بمثابة «سنجق» يترأسه متصرّف، يحتوي على سبعة أقضية يترأس كل منها قائم مقام، وينقسم كل قضاء بدوره إلى نواح يترأس كل منها مدير. عيّنهم داوود باشا كقائم مقامين، ومديرين للأقضية والنواحي المستحدثةً، وذلك بطلب مباشر من رئيس الوزراء العثماني علي باشا (أكارلي، **١٩٩٣: ١٤٩**؛ تشامبرز: **٣١٤**). في بداية عهد المتصرفية، كان ثمة **١٦** أميراً وشيخاً تم تعيينهم في تلك المواقع (جونسون، **٢٠٠١: ١١٤**). أورد أكارلي الإحصاءات التي كوّنها توفيق توما، والتي تُظهر أنه كان ثمة **٣٧** شخصاً عملوا كقائم مقام بين أعوام **١٨٦٤** و**١٩١٤**، و**٣٧٧** شخصاً عملوا كمدير ناحية. مثّل أبناء المقاطعجيين القدامى نسبة **٦٢ ٪** من الفئة الأولى، ونسبة **٧٧ ٪** من الفئة الثانية (أكارلي، **١٩٩٣: ٢٥٢**). بقيت العائلات التي كانت موجودة قبل المتصرفية، كآل جنبلاط وأرسلان وشهاب والخازن وأبي اللمع، تتصدّر المشهد في التعيينات وفي السياسة المحلية.

كانت التعيينات تتمّ في مناطق نفوذ هؤلاء التقليدية لمساعدتهم في الحفاظ على هذا النفوذ. أظهر السلطان اهتماماً خاصاً بآل الخازن الذين عملت المتصرفية على أن يعودوا إلى بيوتهم التي طردوا منها، ويستعيدوا أملاكهم (المصدر نفسه: **١٥١**). واستعاد الزعماء الدروز الضالعون في مذابح **١٨٦٠** مواقعهم السابقة.

دأب الزعماء المعيّنون على التعاطي مع مهماتهم كما لو كانوا لا يزالون مقاطعجيين. تعاملوا مع الدرك الموجودين في مناطق نفوذهم كما لو كانوا حرساً خاصاً بهم، وتعاملوا مع المؤسسات الحكومية المنشأة بما ينزع عنها صدقيتها كمؤسسات للكلّ. أعطت المتصرفية للمديرين بوصفهم المعنيّين بتنفيذ الإجراءات القضائية حق اقتطاع نسبة من الإيرادات التي كانت تكلفهم بتحصيلها (أكارلي، ١٩٩٣: ١٥٤). لم يعد هناك التزام جباية يربط «المقاطعجي» بجمهوره. لكن غالبية هؤلاء استطاعوا أن يثبّتوا مواقعهم التمثيلية من خلال تمكنهم من توفير منافع لبعض هذا الجمهور. قدّر بول سابا حجم الاقتطاع من الدخل الوطني الذي باتت تحقّقه عائلات «المقاطعجية» أواخر القرن التاسع عشر بـ ١٠ ٪ منه، بعد أن كانت حصتها منه ٧٥ ٪ قبل ١٨٣٠ (سابا، ١٩٧٦: ١٣).

دور النخب التجارية

بعد عام ١٨٣٨، أتاح فتح اقتصاد السلطنة بالكامل على التصدير والاستيراد، وتخصّص جبل لبنان بإنتاج الحرير، للأسواق الفرنسية بعد ١٨٤١، واختيار بيروت من قبل الدول الأوروبية كمرفأ للتصدير ومستودع للسلع الأوروبية المعدّة للتسويق في الداخل العربي، وتوسيع مرفأ بيروت، وربط المدينة بالداخل الشامي، بواسطة سكة حديد، نمو سكان بيروت ٢٠ مرّة بين عامي ١٨٢٥ و ١٩١٣، حيث أصبح عددهم نحو ٢٠٠ ألف (غايتس، ١٩٩٨: ١٦). نمت فئة التجار والمصرفيين المحليّين الذين استفادوا من ربط السلطنة بأوروبا كمصدِّر للمواد الأولية الزراعية وسوق مفتوحة للاستيراد. أتاحت الثروات التي راكمها هؤلاء، وغيرهم من المستفيدين، من تطور خدمات النقل والتأمين وغير ذلك، أن يستثمروا ثرواتهم في قطاع الحرير داخل المتصرفية، وذلك من خلال تسليف المنتجين وشراء المحصول. حلّ «الخواجات» هؤلاء، كما يسميهم المؤرّخ سيمون عبد المسيح، محل «المقاطعجيين» القدامى في اقتطاع الفائض والتصرّف به (عبد المسيح، ٢٠١٤). وهو ما جعلهم قادرين على ممارسة نفوذ محلي، وبناء شبكات محاسيب، ودخول نادي النخبة السياسية. لم يعد هذا الأخير حكراً على «المقاطعجيين» والمتحدّرين منهم. استقبلت النخبة السياسية كل قادر على بناء شبكة محاسيب بالمنافع التي يوفرها للناخبين. وجد أكارلي في «دمقرطة النخبة» هذه ما يبرّر له مديح المتصرفية (أكارلي، ١٩٩٣: ١٦١).

احتلّت نخبة «المقاطعجيين» موقع النخبة السياسية للمتصرفية بفضل السلطنة، ولم تكن ترى مستقبلها إلا ضمن السلطنة وبذلك ينطبق عليها تعريف «النخبة المتواطئة» الذي سبقت الإشارة إليه.

دور الكنيسة

أعطى كتاب أكارلي دوراً رئيسياً للنخبة الدينية ممثّلة بالكنيسة المارونية بوصفها في حالة صدام مع السلطة الخارجية ممثّلة بالسلطنة. أظهر فئة الأساقفة بوصفها المعنيّة بخوض المواجهة على الأرض، من خلال التأثير في الجمهور لرفض الانتماء العثماني وتأكيد الولاء لفرنسا. رأى أنه وقعت على الكنيسة مسؤولية إعداد المتصرفية، كأرضية لإنجاح المشروع الذي كانت تعدّه فرنسا للسيطرة على سوريا الطبيعية (المصدر نفسه: ٤٩). انطوى الكتاب على «شيطنة» للكنيسة ودورها، مقابل صورة للسلطنة بوصفها مليئة بمشاعر العطف الأبوي تجاه المتصرفية وأهلها.

تنطوي هذه القراءة على خطأ في التشخيص، إذ إن الكنيسة المارونية لم تبلور في أي وقت مشروع دولة على أساس ديني. كان البطاركة يطمحون إلى تأكيد استقلالية في إدارة شؤون الكنيسة لا تستوجب موافقة مسبقة عليها من طرف السلطنة. كان جلّ طموحهم نيل اعتراف بهم من جانب هذه الأخيرة، يوظّفونه في التنافس المحلي على النفوذ (المصدر نفسه: ١٦٧).

٢. اقتصاد المتصرفية

عكس اقتصاد جبل–لبنان، بعد عام ١٨٤١، النموذج الذي ساد على مستوى السلطنة. جرى التوسّع في تحقيق إنتاج زراعي معدّ للتصدير وذلك بمساهمة مباشرة من الفرنسيين. جرى التوسّع في إنتاج شرانق الحرير، وتحويلها إلى خيوط كانت تُصدّر إلى معامل النسيج في ليون بفرنسا. قبل ذلك التاريخ، كان الجزء الأكبر من الإنتاج يصدّر إلى دمشق ومصر، وكان إنتاج الحبوب، في المناطق التي ستتحوّل إلى متصرفية، يغطي ٤٠ ٪ من حاجاتها (أكارلي، ١٩٩٣: ١٨؛ سميلينسكايا، ١٩٦٦). أما في عام ١٩١٤ فكانت شرانق وخيوط الحرير هي الإنتاج الوحيد للمتصرفية، وكانت نسبة ٩٩ ٪ منها تصدّر إلى مصانع الحرير في فرنسا.

سوف تتضاعف الصادرات إحدى عشرة مرّة خلال العقدين اللذين سبقا مذابح ١٨٦٠ (غايتس، ١٩٩٨: ١٣)، كما سيتضاعف الإنتاج أربع مرات خلال الخمسين سنة اللاحقة، حتى الحرب العالمية الأولى (أوين، ١٩٨٧: ٢٧٣). ذكر روجر أوين، نقلاً عن اسماعيل حقي، أن زراعة شجر التوت غطت ٤٠ ٪ من المساحات المزروعة للمتصرفية، وأن العاملين في قطاع الحرير مثّلوا ٤١ ٪ من السكان (المصدر نفسه: ٢٧٤). ونقل عن الخبير ديكوسو أن عدد مصانع خيوط الحرير في جبل لبنان بلغ في العقد الأول من القرن العشرين ٢٠٠ مصنع كانت تشغّل ١٤ ألف شخص، وتنتج

٥٠٠ ألف كلغ من خيوط الحرير كل عام، وكانت تشكّل آنذاك خمس إنتاج السلطنة بكاملها (المصدر نفسه: ٢٧١). كان إنتاج اليابان في الحقبة ذاتها يساوي ٢٠ مرة إنتاج المتصرفية. لكن إنتاج هذه الأخيرة من خيوط الحرير كان يساوي ضعف ما تنتجه فرنسا منها.

كانت علاقة الدولة بالاقتصاد تتمثّل برهن الإنفاق العام بالموارد الضريبية الشحيحة، واعتبار توازن الموازنة أولوية، وباعتماد قاعدة «اليد المرفوعة»، بمعنى تنصّل الدولة من حمل أية مسؤوليات تنموية، وبحريّة التبادل، بمعنى الانفتاح الكامل على الاستيراد، وعدم بلورة أية سياسة حمائية لتشجيع الإنتاج المحلي.

الموازنة

حدّد «النظام الأساسي» للمتصرفية بصيغتي ١٨٦١ و١٨٦٤ موازنة لها تبلغ ٣,٥ مليون قرش، لتمويل الإنفاق الجاري حصراً. تمّ إعفاء السلطنة، منذ البداية، من أية التزامات لجهة تمويل الأشغال العامّة في المتصرفيّة. من جهة أخرى، أُعفي أهل المتصرفية من تسديد ضريبة العُشر العثمانية على الحرير (المصدر نفسه: ٢٧٧). وقد جرى قصر واجبات السلطنة على تمويل العجز المترتّب على النفقات الإدارية أو الجارية في حال حصوله (أكارلي، ١٩٩٣: ١٠٣).

أسهمت خلال الحقبة اللاحقة الضريبة على الأملاك بنسبة ٧٤ ٪ من إيرادات الموازنة، وضريبة الأعناق بنسبة ٢٥ ٪ منها (المصدر نفسه: ١٠٧). ومثّل مردود «الأملاك السلطانية» عام ١٩١٢–١٩١٣، وهي الحيازات التي كانت مخصصة خلال الإمارة لتوفير متطلبات الاستهلاك المنزلي للأمراء، ما يوازي ١٣ ٪ من إنفاق الموازنة.

وحتى عام ١٨٨٣، احتاجت إدارة المتصرفيّة إلى مبالغ إضافية لسد عجز الموازنة. وقد أسهمت السلطنة بذلك أكثر من مرّة مستخدمة في ذلك الإيرادات الجمركية لمرفأ بيروت. وابتداء من عام ١٨٧٦ وبعد توقّف السلطنة عن إيفاء ديونها للغرب، وإنشاء «إدارة الدين العام» العثماني تحت إشراف أجنبي، ووضع هذه الإدارة يدها على العديد من مداخيل السلطنة لتأمين خدمة وسداد الدين العام، أعلنت هذه الأخيرة امتناعها بشكل نهائي عن توفير أية مساهمة لموازنة المتصرفية. وهي لم تقدّم أية إعانة مالية لها خلال الثلاثين سنة الباقية من عمرها (المصدر نفسه: ١١١).

وقد جعل نصّا ١٨٦١ و١٨٦٤ إمكانية فرض ضرائب جديدة، ورفع الإيرادات الضريبية، مرهوناً بموافقة مجلس الإدارة. وجرى ابتداء من ١٨٨٣ خلق نحو عشرين رسماً جديداً، بالتوافق

بين المتصرّف وبين مجلس الإدارة، لا تخضع محاسبتها لإشراف إسطنبول، بالإضافة لمساهمات أخرى خصّصت لبناء طرق وجسور. وقد وُضع كل ذلك في بند «المهمولات». بلغت موازنة «المهمولات» **٣** ملايين قرش عام **١٩١٤**، أي أقل بقليل من الموازنة الرسمية للمتصرفية (المصدر نفسه: **١١٣**).

أسهمت بإيرادات هذه الموازنة الرسوم على الماشية وكانت أقل من المعدّل في الإمبراطورية، وعلى الملح، وعلى التبغ والتنباك، التي كانت احتكارات حكومية تديرها شركات أجنبية خاصة لمصلحة «إدارة الدين العام»، والضريبة على أمكنة العمل وتشمل المصانع والمحال التجارية والمطاعم وغير ذلك والتي كانت بنسبة **٢** ٪ من الأرباح، والرسوم على المركبات، ورسوم الطابع على المستندات الرسمية، إلخ. وقد خُصّص الرسم على المواشي في البداية لتمويل عملية إنشاء طرقات وجسور حصراً. ثم تولّى مجلس الإدارة توفير مساهمات من المستفيدين مباشرة من هذه الإنشاءات.

اليد المرفوعة

كان الإنتاج بكامله رهن مبادرة الفرقاء الخارجيين، إن لجهة توفير بيوض دودة الحرير، أو تقديم التسليفات مباشرة، أو من خلال المصارف، وتوفير أسواق التصدير، وتقديم خدمات التأمين (أوين، **١٩٨٧**: **٢٧٨**). تراجعت «إدارة الدين العام» العثمانية عن تشجيع إنتاج محلي للبيوض أمام ضغط التجار المستوردين الذين احتجوا على محاولة الدولة التدخّل في هذا الأمر، بحجة أنه يُنشئ احتكاراً حكومياً، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ حرية التبادل التي نصّت عليها اتفاقية إنشاء المتصرفية (المصدر نفسه: **٢٧٧**).

منَعَ انعدام تدخّل الدولة، بأي شكل من الأشكال، في مجال تنظيم الإنتاج نشوء وحدات إنتاجية أكبر قادرة على شراء تجهيزات أحدث. لم يكن هذا الأمر متاحاً للمنتجين بسبب ضعف المداخيل الناجمة عن نشاطهم الإنتاجي. كان لخفض سعر صرف الليرة العثمانية، بدءاً من **١٨٨٠**، أثر كبير على القدرة الشرائية للعاملين في قطاع الحرير، وتوجههم للتفتيش عن بدائل. وفي حين كانت كل ليرة عثمانية تساوي عشرين فرنكاً فرنسياً قبل ذلك التاريخ، أصبحت تساوي خمس فرنكات خلال حقبة **١٨٨٠**–**١٩١٥** (أكارلي، **١٩٩٣**: **٢٣٩**). أي أن قدرتها الشرائية الخارجية انخفضت أربعة أضعاف، وأصبح المنتج اللبناني يحصّل بعد **١٨٨٠** ربع المبلغ الذي كان يحصّله قبل ذلك التاريخ لكل كيلو من الحرير المصدّر إلى فرنسا.

غابت الدولة في ميدان تنظيم الإنتاج، الأمر الذي جعل المنتجين الصغار تحت رحمة الوسطاء. كان هؤلاء يشترون الشرانق من المنتج، ويقدمون له قروضاً ربوية، ويوفرون له بيوض دودة الحرير. كان المنتج في حالة مديونية دائمة تجاههم. كانت تجربة التصنيع الأولية، التي مثّلها قطاع الحرير في لبنان، محكومة بالاندثار لسبب جوهري هو انسحاب الدولة من أية مسؤولية تجاه هذا القطاع. كان المنتجون في هذا القطاع ضحية استغلال فادح ومزدوج. حرمهم خفض سعر صرف الليرة العثمانية عام ١٨٨٠ من ثلاثة أرباع المداخيل التي كانوا يحققونها حتى ذلك التاريخ. وكانوا ضحية الوسطاء المحليين الذين كانوا يوفرون لهم التسهيلات لتحقيق الإنتاج ويشترون منهم المحصول. جسّد خفض سعر الصرف حالة سرقة موصوفة من الفرنسيين لأهل المتصرفية.

استعاد أوين تشخيص ديكوسو عام ١٩١٣ لواقع «الأزمة الكبرى في قطاع الحرير». كان أوّل دليل على ذلك دخول مستوردات الحرير الآتية من الصين واليابان، التي كانت كلفتها أقل بنسبة ٥٠ ٪ من كلفة الحرير اللبناني. كان الدليل الثاني عجز المصانع المحلية عن إيجاد قوى عاملة كافية لمتابعة نشاطها (أوين، ١٩٨٧: ٢٧٩). عزا أوين ذلك إلى الهجرة الكارثية التي استمرّت طيلة سنوات ١٩٠٠–١٩١٣ تأخذ كل عام ١٥ ألفاً من الناشطين، ثلثاهم من داخل المتصرفية. وهو احتسب أعداد ناشطي المتصرفية بـ ٢٠٠ ألف ناشط.

حكومات المتصرفية

حاول داوود باشا، المتصرّف الأول، أن يعطي دوره بعداً سياسياً، كرأس لكيان يتمتّع باستقلالية، وأن يوسّع حدود المتصرفية. إلا أن الباب العالي رأى في ذلك تجاوزاً منه لموقعه كموظّف عند السلطنة. وحين قدم استقالته كوسيلة ضغط لتوسيع صلاحياته قُبلت على الفور (أكارلي، ١٩٩٣: ٤٠). تعلّم المتصرفون الذين جاؤوا بعده الدرس.

كان واصا باشا الأسوأ بين الجميع. أظهرت المراسلات بين السلطنة وإدارة المتصرفية أن دور هذا الأخير اقتصر على العمل كمخبر لدى السلطنة. ارتأى نقل الفائض من الموارنة إلى إحدى مناطق الأناضول، أو مناطق سوريا الفارغة من السكان، للعمل في الزراعة. ثم تراجع عن اقتراحه خوفاً من مرافقة الرهبان اليسوعيين لهؤلاء، والدور السلبي الذي يمكن أن يلعبوه في المحيط المسلم (أكارلي، ١٩٩٢: ١١٤). كان الأقل قدرة على جعل السكان ينتفعون من السلطنة كإدارة حكومية، والأكثر تشكياً منهم ودسّاً عليهم. وهو شأن الفاشلين الذين ليس لديهم ما يقدمونه للآخرين.

بعد داوود باشا، كان مظفر باشا الأكثر تعاطفاً مع أهل المتصرفية. طرح مشروع توسيع حدود المتصرفية، بضمّ البقاع، لحلّ مشكلة نقص الأراضي التي رأى أنها المشكلة الأساس. وحاول حماية المهاجرين والعائدين من أذى والي بيروت العثماني، رشيد باشا، الذي أنشأ «شبكة أشرار» للتنكيل بهم في مناسبة استخدامهم لمرفأ بيروت كممر إجباري واقترح بديلاً هو مرفأ جونيه. لكن السلطنة وبّخته على هذا الاقتراح (أكارلي: ١٩٩٣: ٦٦). كان مظفّر باشا الوحيد الذي طرح فكرة أن تتولى الدولة دعم المنتجين في القطاعين الحرفي والزراعي (المصدر نفسه: ٦٩). وهي فكرة لم يتسنّ لها الخروج إلى حيّز التنفيذ بسبب انعدام الإمكانات الإدارية والمالية التي تحتاج إليها ومعارضة الزعماء لها.

لم يكن عدد الموظفين المدنيين في الإدارة العامة للمتصرفية يتجاوز ٣٢٩ شخصاً. و لم يتجاوز عدد العسكريين ٩٢٦ شخصاً في ١٩٠٧ (المصدر نفسه: ١٥٠). يرد أكارلي على قول الرئيس بشاره الخوري في مذكراته أن السلطنة لم تنفق قرشاً واحداً في لبنان، فيؤكد أن إيرادات «الأملاك السلطانية» التي مثّلت ما يوازي ١٣ ٪ من إنفاق الموازنة البائسة كانت «تُنفق حتى آخر مليم» في جبل–لبنان (المصدر نفسه: ١٠٩). ويقول إن واصا باشا تفوّق على الثلاثة الذين سبقوه، لأنه أنجز خلال فترة حكمه طيلة تسع سنوات ٤١ كلم من الطرقات، من أصل ١٤٩ كلم هي مجموع ما تم بناؤه في أربعة عهود وثلاثين عاماً. وقد أعطى حصيلة نهائية للمتصرفية هي ١١٤٤ كلم من الطرقات التي تم إنشاؤها حتى عام ١٩١٤ (المصدر نفسه: ١١٣). أراد إظهار ذلك كإنجاز في حين أن رداءة المواصلات وتخلّفها كانا الدليل الأول على إخفاق التنمية الذريع في لبنان، ليس فقط إبان المتصرفية بل خلال حقبتي الانتداب والاستقلال أيضاً.

كان واصا باشا يطمح لتحقيق إنجازات في ميدان التعليم تتيح التصدي لتأثير الكنيسة على الناس. اصطدم بعجز السلطنة عن توفير أية موارد في هذا المجال واقتصار دورها على الدعم المعنوي (المصدر نفسه: ٥٢). تذكر الباحثة لوتوماس معتمدة أرقام تيودور هانف، أنه في عام ١٩١٤ كان ثمة ٣ مدارس ثانوية تابعة للدولة في ما أصبح بعد ذلك لبنان، منها المدرسة السلطانية، و١٢٥ مدرسة ابتدائية، وأن ثلاثة أرباع الطلاب كانوا يرتادون، في مطلع القرن العشرين، مدارس كاثوليكية (لوتوماس، ٢٠١٢: ٢٧٢).

بعد أن عملت السلطنة لكي يستعيد «المقاطعجيون» القدامى نفوذهم، ولكي يكونوا شهوداً على انعدام التنمية وفشلها، أصبح بإمكان واصا باشا أن يزدري أهل المتصرفية، ويقلّل من قيمتهم.

حمّلهم مسؤولية النظام العقيم الذي أتحفتهم به السلطنة. اتّهم الأهالي بأنهم هم المسؤولون عن التعيينات التي حُصِرت بـ«المقاطعجية» والمتحدّرين منهم، في حين أن السلطنة هي من أعاد هؤلاء إلى الواجهة (أكارلي، **١٩٩٣: ١٥٦**).

عناوين النقاش العام

كانت العناوين التي اختصرت المطالبات بالإصلاح آنذاك سياسية الطابع فقط. تناولت تحسين الصفة التمثيلية للنظام القائم، وإعطاء صلاحيات إضافية لـ «مجلس الإدارة» المنتخب من «مشايخ الصلح» المحليّين (المصدر نفسه: **٥٦**). وتناولت أموراً عبّرت عن الحاجة إلى مزيد من الاستقلالية تجاه السلطنة، من مثل إنشاء مرفأ خاص للمتصرفية، وتحقيق السيادة على الشاطئ اللبناني، والتصرّف بالرسوم الجمركية.

عجزت الكنيسة في المقابل عن إدراك حجم الكارثة الديموغرافية التي مثّلتها الهجرة. لم تنصرف إلى بلورة برنامج اقتصادي يحمي المجتمع من الهجرة. تلهّت على مدى **٥٠** سنة بالعنتريّات ومحاولات إثبات الوجود، مرّة تجاه السلطنة، ومرّات تجاه المتصرفين.

عرض كتاب أكارلي مواقف طرف «ليبرالي» استوحى مواقفه من تيار «الاتحاد والترقّي» العثماني، ووقف ضد سلطة الكنيسة وحلفائها، من زعماء آل الخازن وحبيش، وكسب معركة ضدها في انتخابات ممثل كسروان إلى مجلس الإدارة (المصدر نفسه: **٧١**).

لم ترقَ هذه المطالبات، في أي وقت، إلى الضغط لكي تتدخّل الدولة بما يتيح استيعاب القوى العاملة في نشاطات إنتاجية محلية، ويحمي المتصرفية من الزوال بسبب الهجرة. تظهر المراسلات بين المتصرفية والسلطنة على مدى **٥٠** عاماً علاقة مع دولة فاشلة تخلّت عن أي دور تنموي، ليس فقط بسبب انعدام الموارد لديها، وهي التي وضعت القوى العظمى الأوروبية يدها عليها، بل لأنه لم يكن لديها في الأساس مشروع تحديث بمعنى «التصنيع المتأخر».

عكس السجال الضريبي بين السلطنة من جهة ومجلس الإدارة، ممثلاً البيئة المحلية، من جهة ثانية، مسؤولية الطرفين عن الإخفاق التنموي الذريع للمتصرفية. كان النقاش على مدى **٥٠** عاماً حول أمور من نوع هل نرفع الرسم على الماعز من **٢** ٪ إلى **٣,٥** ٪؟ وهل يعود مردود رسم الطابع لموازنة المتصرفية أم لخزينة السلطنة؟... إلخ. وفي حين استمرّ الطرفان يتساجلان على مدى عقود كان شعب بكامله يُقتلع من أرضه، ويذهب إلى المهاجر إلى غير رجعة.

الكارثة الديموغرافية

كان ثمة شعب يختبر تجربة نمو ديموغرافي لا سابق له، أسهم فيه تحسّن الشروط الصحية للعموم، وانخفاض وفيّات الأطفال. أظهرت معطيات إحصائية محلية، أمكن تكوينها من تقارير الأجهزة الكنسية في إحدى مناطق جبل–لبنان الشمالي، تضاعف عدد السكان خلال ٤٠ عاماً بين ١٨٥٢ و١٩٩٤ (داغر، ٢٠١٣). لكن مراسلات المتصرفية مع السلطنة تشير إلى تضاعف هذا العدد خلال العشرين سنة الأولى من عمرها فقط (أكارلي، ١٩٩٢: ١١٣).

تظهر مراسلات المتصرفية مع السلطنة أن الهجرة استفحلت، واتخذت طابعاً مفزعاً منذ ١٨٨٥–١٨٨٧. كانت إدارة المتصرفية تحثّ السلطنة على اتخاذ إجراءات تمنع استمرارها. كانت الإجراءات التي تمّ التداول بشأنها تتناول الامتناع عن إعطاء أوراق ثبوتية لمن يطلبونها بقصد الهجرة، ومنع تنقل أهالي المتصرفية خارج نطاقها، ومراقبة السواحل، وملاحقة أصحاب السفن التي تتولى نقل المهاجرين، وملاحقة الشبكات المحلية التي تتولى «تهريبهم» (المصدر نفسه: ١١٤). تكشف المراسلات أن برشلونة كانت أهم المحطات التي ينزل فيها المهاجرون، قبل أن يتمّ نقلهم إلى الأميركتين، وأن سفير السلطنة كان لا يفتأ يتشكّى من الأعداد الكبيرة للمهاجرين الذين كانوا أقرب إلى «الشحاذين» في مظهرهم الخارجي، ويسيئون إلى صورة السلطنة عند الأوروبيين.

استفحلت الهجرة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر. بلغت أعداد المهاجرين أحياناً مئات عدّة كل يوم. كانوا يسافرون كلّهم بمستندات غير قانونية، هي جواز السفر الداخلي الذي تصدره المتصرفية، وذلك من مرفأ بيروت. لم تنظر السلطنة إلى الأمر برمّته حتى عام ١٨٩٨، تاريخ التخلّي عن إجراءات منع الهجرة، إلا من وجهة نظر الكلفة التي يرتبها عليها. لم يقبل رئيس الوزراء العثماني اقتراح نعّوم باشا تحرير الهجرة خوفاً من أن يرتّب ذلك أعباء على السلطنة لترحيل من يقعون في البؤس ويودّون العودة. أصدرت البعثات الدبلوماسية العثمانية جوازات سفر نظامية للقادرين على دفع نفقتها. ورفض نصوحي باشا، والي بيروت، الاعتراف بجوازات السفر الداخلية التي كان يبرزها العائدون (المصدر نفسه: ١٢٠).

عام ١٨٩٨ تخلّت السلطنة عن إجراءات منع الهجرة أو الحد منها. أصبح هذا الأمر متاحاً للجميع مقابل التعهّد بتحمّل كلفة العودة في ما لو ساءت الأمور (أكارلي، ١٩٩٣: ٦٣). يفسّر تخلّي السلطنة عن أية مسؤولية في هذا المجال الازدياد الكارثي لوتيرة الهجرة، خلال العقد الأول

من القرن العشرين. خلال تلك السنوات ازداد التنكيل بالمسافرين، ما جعل مظفّر باشا يفتش عن مرفأ بديل لحمايتهم، كما سبقت الإشارة. واندلعت عام **١٩٠٤** مواجهات طائفية في ضواحي بيروت، راح ضحيتها عشرات القتلى، بسبب ممارسات والي بيروت رشيد باشا (أكارلي، **١٩٩٣: ٦٧**). كما اندلعت مواجهات بالسلاح بين جمهور المهاجرين وموظفي مرفأ طرابلس (أكارلي، **١٩٩٢: ١٢٧**). عُزل رشيد باشا، وأثبت التحقيق وجود «شبكة الأشرار» التي أقامها، والتي كان تعداد أفرادها أقل من مئة شخص. كما أظهر الرسوم غير القانونية، التي كان يستوفيها مجلس إدارة مرفأ بيروت، والتي لم تتضح كيفية إنفاقها.

على امتداد العقد الأول من القرن العشرين، وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى، كان عدد المهاجرين يصل غالباً إلى المئة في اليوم. وعلى خلاف المسؤولين الآخرين، الذين كانوا يجدون للهجرة منافع ومبرّرات، كان مظفّر باشا يرى أنها دائمة، وستنتهي بإفراغ المتصرفية من أهلها بحيث لا يبقى سوى الأولاد والمسنّين. حرم موته المبكر أهل المتصرفية من المسؤول الوحيد الذي كان يعطف عليهم ويهتمّ لأمرهم.

بعد صدور مرسوم تحرير الهجرة عام **١٨٩٨** خرج الموضوع من دائرة اهتمام السلطنة تماماً. لكن الهجرة عادت موضع اهتمامها حين بدأت تطاول المسلمين في المقاطعات المحيطة بالمتصرفية. اعتبرت السلطنة، على الدوام، أنّ هجرة أهل المتصرفية شأن استثنائي لا يعنيها كثيراً شرط ألا يقلّدها الآخرون. رأت في ذلك تعريضاً لمقدرتها العسكرية للخطر. وقد أقبل أهل ولايتي بيروت وسوريا على الهجرة بعد صدور قرارات التجنيد بدءاً من عام **١٨٩٥**، وخصوصاً بعد اندلاع ثورتي اليمن ومقدونيا، في آخر القرن (المصدر نفسه: **١٣٥**).

وفي عام **١٩١٤** نبّهت كتابات الأب جوزيف ديلور اليسوعي إلى حجم الكارثة الديموغرافية التي كانت قد أضحت ماثلة للعيان. نشر صوراً عن فراغ القرى، وتهدّم البيوت، وبوار الأرض بفعل الهجرة الفادحة، وحذّر من مستقبل أسود لأهل المتصرفية (ديلور، **١٩١٤**). وهو أمر تحقّق بأسرع مما كان يظن، حين نشبت الحرب العالمية الأولى. وقد تعاون المجرمون العثمانيون والمجرمون الحلفاء لإقفال طرق التموين من الداخل ومن البحر. وهو ما كلّف شعبنا مجاعة استلّت أرواح **٤١** ٪ منه، في المتصرفية وولاية بيروت، وفقاً لإحصاءات نيقولاس أجاي (أجاي، **١٩٦٤: ٤٣٢**). وهي حوّلت شعباً كان صاحب أكبر تجربة إنتاجية في بلاد الشام، استمرت ثلاثمئة عام، إلى كتلة من المتسوّلين.

ثالثاً: النخبة في مطلع الاستقلال: تأثيرات التدخل الأميركي

في الكتابات القيّمة التي حقّقها باحثون مختلفون حول تجربة لبنان السياسية والاقتصادية المعاصرة، جرى غالباً إغفال دور التدخّل الخارجي، الأميركي بالتحديد، في تأمين استمرار النخبة ذاتها على مدى حقبة الاستقلال. يشير مايكل جونسون إلى دور التدخّل الخارجي في الحرب الأهلية اللبنانية من دون أن يبني قراءة عليه (جونسون، ٢٠٠١: ٢٢٣). لا تذكر أُطروحة بريسلر شيئاً عن هذا الأمر (بريسلر، ١٩٨٨). وتُغفل الكتابات التقريظية للنظام السياسي هذا البعد في تأمين استمرار النظام. انفردت باحثة أميركية هي أيرين غندزير في تبيان استحالة فهم تجربة لبنان بعد الاستقلال من دون أن يؤخذ في الاعتبار دور الولايات المتحدة في صنعها (غندزير، ١٩٨٨ و ١٩٩٧). كما انفردت الباحثة نفسها مع كارولين غيتس (١٩٩٨) في تقديم قراءة متكاملة في السياسة والاقتصاد لتجربة لبنان في مطلع حقبة الاستقلال.

١. حماية النخبة

سمح رفع السرية عن وثائق السياسة الخارجية الأميركية الخاصة بلبنان والشرق الأوسط، وفيها مراسلات الديبلوماسيين وتقارير وكالة الاستخبارات المركزية، للباحثة جندزير بأن تقرأ التجربة اللبنانية، كما نظر إليها وصاغها موظفو البعثة الديبلوماسية الأميركية في بيروت التي تحوّلت إلى سفارة ابتداءً من عام ١٩٥٢.

أعطى تقرير وكالة الاستخبارات المركزية لعام ١٩٤٨ أهمية خاصة للبنان بالنسبة للولايات المتحدة، لأن نخبته السياسية كانت مع الغرب من دون شروط (غندزير، ٨٨: ١٨٩). وعبّر تقرير لجنة القوات البحرية في الخارجية الأميركية عام ١٩٤٨ عن الموقف ذاته معتبراً لبنان «قيمة ذات شأن» (valuable asset) (غندزير، ٩٧: ٧٦). وبدا لبنان كـ«حليف مثالي» (exemplary ally) للولايات المتحدة خلال الخمسينيات (غندزير، ٨٨: ١٩٧). وسمّى جون فوستر دالاس، وزير خارجية الرئيس أيزنهاور، مصالح أميركا في لبنان عام ١٩٥٨ «أصولاً» أو «موجودات» (assets) يجب الحفاظ عليها (غندزير، ٩٧: ١٢). ومنذ النصف الثاني من الأربعينيات، أصبح الحفاظ على النظام السياسي القائم، مع متابعة المصالح الأميركية في لبنان، همّ موظفي البعثة.

قالت الباحثة إن الديبلوماسيين لم يكونوا يتردّدون في نقد النظام القائم، مظهرين استخدام أفراد الطاقم الحاكم مواقعهم لخدمة المصالح الخاصة. ونقلت رأي القنصل البريطاني عام ١٩٤٢

الذي نفض يده من مستقبل لبنان، لأن لا حس وطنياً لدى أحد فيه (المصدر نفسه: ٧٠). وفي عام ١٩٥٢، أعدّ الديبلوماسي في السفارة كامينغهام قراءة نقدية للواقع القائم كلّفته نقله من مركز عمله في بيروت (المصدر نفسه: ١٩٧). على أن تلك الكتابات النقدية لم تكن تجد ترجمة لها في التعاطي مع النخبة السياسية التي أخذت الإدارة الاميركية على نفسها حمايتها بأي ثمن.

اتّضح باكراً للإدارة الأميركية أن الحفاظ على الطائفية كطريقة أو نظام ممأسس لتوزيع المواقع والامتيازات داخل النخبة، يتيح تمويه التباينات الحقيقية في المصالح، ويؤمن استمرار القوى الاقتصادية والسياسية المحلية التي يمكن الركون إلى إخلاصها كائناً ما كان الظرف. صرّح السفير هير عام ١٩٥٣ بأنه لا ينبغي تعريض «رأس الجسر في الشرق» الذي يمثّله لبنان للخطر من خلال تغيير النظام الطائفي فيه (المصدر نفسه: ١٦١). وشهدت حقبة ١٩٥٢–١٩٥٨ مواصلة التأكيد على أهمية هذا النظام في الحفاظ على الستاتيكو في لبنان. وقد جاء في تعليمات مجلس الأمن القومي المرسلة إلى الديبلوماسيين عام ١٩٥٨ أنه: «(...) على الرسميين الأميركيين حين يتحدثون في الشأن اللبناني، التركيز داخل لبنان وخارجه على لبنان كتجربة ناجحة، حيث يعمل المنتمون إلى شعوب وديانات وثقافات مختلفة معاً بصداقة وفعالية من أجل تقدّم بلادهم» (المصدر نفسه: ١٦).

في عهد الرئيس بشاره الخوري، كان المرتبطون بالمصالح الفرنسية هم الأكثر نفوذاً. عبّر عن ذلك الموقع الذي احتلّه رينيه بيسون، مدير مصرف سوريا ولبنان، وهو مصرف فرنسي كان في الوقت عينه البنك المركزي للبنان. وقد مثّل هذا الأخير الشخصية الأكثر نفوذاً في محيط الرئيس، وكان مع اثنين آخرين هما ميشال شيحا وحسين العويني، الأكثر تأثيراً في تعيين الخيارات الاقتصادية للدولة (المصدر نفسه: ٨٢). وقد استطاعت النخبة أن تعوّل على الحماية الأميركية لها في ذلك العهد، من خلال تبدّل موقف البعثة التي أصبحت تنظر بإيجابية إلى الطائفية. وقد أدرك أفرادها أن تغيير النظام الانتخابي يهدّد التوازن السياسي القائم الذي يؤمن الدعم للغرب والأميركيين (المصدر نفسه: ٧٥).

كان عهد الرئيس كميل شمعون، الأكثر تعبيراً عن مقاربة للسياسة الخارجية مشابهة لتلك التي نسبها كريستوفر كلافام في ما بعد إلى نخب أفريقيا، ويمكن تعميمها على غالبية نخب العالم الثالث، وتمثّلت في اللجوء إلى حماية دولة عظمى ضمن إطار الحرب الباردة لضمان بقائها في الحكم (كلافام، ١٩٩٦). أعطى النظام القائم أهمية قصوى للسياسة الخارجية كوسيلة لتأمين بقائه. وسوف يختار الرئيس أن يلجأ إلى علاقة استزلام كاملة مع القوة العظمى الممثلة في الولايات المتحدة.

وهو بدأ عهده بخفض عدد أعضاء مجلس النواب من ٧٧ إلى ٤٤، مستعدياً إياهم، من دون أن يقترن ذلك بتنفيذ مشروع إصلاحي من أي نوع. وذهب بنفسه إلى الأميركيين واضعاً نفسه في تصرّفهم، إلى درجة قبول أن يجري الجيش الأميركي عام ١٩٥٤ مسحاً للأرض اللبنانية بكاملها، بما عليها من منشآت، يُصنّف في فئة الأنشطة الاستخبارية العسكرية. وهو أمر يتعارض مع أبسط واجبات الدولة في صون سيادتها (غندزير، ٩٧: ١٨٧). أرسل يُطمئن السفارة بشأن دعمه اللامحدود للسياسة الأميركية، وتولّى وزير خارجيته شارل مالك صوغ مشروع يكون لبنان فيه جزءاً من منظومة إقليمية لمواجهة القوى الراديكالية كالناصرية، ولحماية المصالح الأميركية في المنطقة.

سوف يشهد ذلك العهد وصول التعبئة لمكافحة الشيوعية إلى ذروتها في ظل الرئيس أيزنهاور. تدخّلت الولايات المتحدة في ظل تلك الإدارة لدعم النظام القائم أو الإتيان بنظام موالٍ لها في تسعة بلدان على الأقل، هي بورما وكمبوديا والكونغو وغواتيمالا وإندونيسيا وإيران ولاوس والفيليبين وفيتنام. ذكرت المراسلات لقاءات ميشال شيحا مع الديبلوماسيين واقتراحه أن يجري إصدار كرّاسات بملايين النسخ تنتقد الأفكار الشيوعية وتحذّر منها (المصدر نفسه: ١٩٣). وكانت مذكّرة الديبلوماسي كامينغهام وثيقة معزّزة بالأرقام، تشرح توزّع العاملين اللبنانيين على مختلف القطاعات، للتنبيه من الخطر على النظام المتمثّل في النخب المدينية والعاملين في قطاع الصناعة الذين يسهل تأطيرهم في النقابات وتجتذبهم الأفكار الشيوعية (المصدر نفسه: ١٩٨). لم يكن الديبلوماسيون آنذاك قادرين على تحمّل أن يكلّف بتأليف الحكومة من لا يتوافقون معه في الرأي على كل شيء، كما رشيد كرامي مثلاً. وكانت الإدارة الأميركية ترى خطراً من حجم للتبادل مع كتلة الاتحاد السوفياتي والصين لا يتجاوز ٢ في المئة من مبادلات لبنان مع الخارج (المصدر نفسه: ٢١١).

وقد توالت طلبات الحكم للمساعدة العسكرية. و لم تكن تجد استجابة في غالب الأحيان من الأميركيين. سادت مقاربة وحيدة لتسليح الجيش من خلال المساعدات الأميركية. بل أسّست لتجربة ما زالت مستمرّة حتى اليوم. لن يكون ممكناً منذ ذلك التاريخ أن يتسلّح الجيش إلا بموافقة أميركية ومن مصادر أميركية. أظهرت المراسلات أن الإدارة الأميركية كانت تفضّل تسليح قوى الأمن الداخلي وتدريبها. وأشارت دراسة لمؤسسة كارنيغي إلى أن الإنفاق على التجهيز والعتاد في موازنة الجيش لم يتجاوز ٣٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٩، مقابل ٢,٣ مليار دولار في الأردن و ٢ مليار

دولار في سوريا في العام ذاته (كارنيغي، ٢٢ أيلول ٢٠١٠). أما المراسلات الديبلوماسية الحديثة التي كشفتها ويكيليكس، فقد أظهرت أنه حين نجح أحد أفراد النخبة السياسية في حرمان الجيش من ٧٧ دبابة قدمتها روسيا، أهدى إنجازه إلى السفارة (ويكيليكس، الأخبار، ٨ / ٤ / ٢٠١١).

خلال النصف الثاني من عهد الرئيس شمعون، تزايدت المعارضة لحكمه بسبب استعدائه للنخبة، وخروجه على الإجماع العربي في مقاطعة إنكلترا وفرنسا بعد العدوان الثلاثي على مصر، والتزامه وثيقة أيزنهاور «التي تبيح تقديم المساعدة العسكرية الأميركية لأي بلد يتعرّض لاعتداء من دولة أو دول تقع تحت سيطرة الشيوعية الدولية» (غندزير، ٩٧: ٢١٦). اقتضى الأمر أن يتولى ويلبر أيفلاند رئيس شعبة الاستخبارات الأميركية في بيروت نقل الأموال شنطة بعد شنطة إلى القصر الرئاسي لشراء الذمم وربح انتخابات ١٩٥٧ النيابية (المصدر نفسه: ٢٢٢). وقد أفضت تلك الانتخابات إلى إزاحة المعارضة وعجّلت في نشوب الحرب الأهلية.

تُركت الحرب الأهلية تستمر بأفواجها من الضحايا المدنيين الأبرياء، لأن السفير الأميركي ورئيس وحدة السي. آي. إيه. المحلية ثابرا على دعم مواقف الرئيس الرافضة للتفاوض مع المعارضين. حاول الرئيس ووزير خارجيته أن يزيلا عن النزاع طابعه الداخلي، ويضفيا عليه طابع الصراع الإقليمي (المصدر نفسه: ٢٤٠).كان ثمة صعوبة في إثبات التدخل الخارجي من قبل الجمهورية العربية المتحدة لتبرير التدخّل العسكري الأميركي الذي كان يُعدّ له منذ أشهر. وهو حصل بإنزال المارينز في اليوم التالي للانقلاب الذي أطاح النظام الملكي الحليف للغرب في العراق. وهدَفَ إلى منع أي تغيير يطيح النخب الموجودة في الحكم. أقنعت الـ١١ ألف طلعة طيران من ينبغي إقناعه، بقوة الولايات المتحدة التي لا تُرَد. تخلّت الولايات المتحدة عن الرئيس شمعون، الذي رأى موفد الخارجية الأميركية مورفي أنه كان ضحية تطرّفه السياسي (المصدر نفسه: ٣٤١). وحل الرئيس فؤاد شهاب محله بتزكية من الأميركيين وعبد الناصر. وأظهر تحوّل النزاع بعد انتخاب الرئيس، إلى حرب أهلية طائفية، كما طريقة تأليف الحكومات الجديدة، أن أميركا لم تفعل سوى إعادة تثبيت الستاتيكو (المصدر نفسه: ٣٤٨). ضمنت تدخلات السفير الأميركي ماكلينتوك مواقع القوى السياسية الطائفية، بما يؤمن الأرضية اللازمة لاستمرار الانقسام والنزاع الطائفيين (المصدر نفسه: ٣٥٥ و ٣٧٠). لم يُلاحَق بعد مجيء فؤاد شهاب إلى الحكم، أحد من المسبّبين للحرب الأهلية، والمسؤولين عن تهشيم النسيج البشري الوطني، وسقوط آلاف الضحايا المدنية.

٢. صورة النخبة

رسمت غندزير، انطلاقاً من تقارير الديبلوماسيين، صورة حيّة لكتلة الممسكين بالسلطة، واستندت إلى جهد الخبير الاقتصادي في السفارة، صمويل رافّ، لتقديم سيرة ذاتية لأهم ممثلي ما سمّاه الطبقة التجارية. أعطت وصفاً دقيقاً لما سمّاه كمال الصليبي «حكم الكونسورسيوم». سبق استخدام مفهوم «السلطة بمنطق الأعيان» الذي بلوره ألبرت حوراني لتعريف نخبة ما بعد الاستقلال، لجهة قدرتها على جعل السياسة الحكومية تخدم مصالحها، ولجهة ضعف الدولة تجاهها (داغر، ٢٠١٢: ١٢٤–١٢٥). واستُخدِم مفهوم «أصحاب السلطة المحلية» لتعريف أفراد النخبة الذين ينطلقون من السلطة المحلية التي بنوها للتعاطي في الشأن الوطني.

أظهر كتاب غندزير بوضوح الشريحة المدينية من تلك النخبة التي لم يكن كلّ أعضائها يشاركون في الحكم، لكنهم يمتلكون قدرة فائقة على جعل القرارات الحكومية تلبي مصالحم. وقد مثّل ارتباطهم في عهد بشاره الخوري بالمصالح الفرنسية مدخلهم إلى النفوذ والانتفاع من السلطة. أظهرت الصورة أن أعضاء الدوائر الثلاث المحيطة بالرئيس في العقد الأول من استقلال الكيان، كانوا مستوردي بضائع ومصرفيين. وكان الأكثر نفوذاً أفراداً من عائلة الرئيس وآخرين من آل فتال وكتانة وشيحا وفرعون وضومط والعويني، يأتي بعدهم في النفوذ أفراد من آل كرم وصحناوي والقطار وطراد والصباغ وخديج وسالم. وكلّهم مستوردون أو مصرفيون. بلغ تعداد الطبقة التجارية آنذاك ١٥٠ـ٢٠٠ شخص (غندزير، ٩٧: ٨٢). كان الملحق التجاري البريطاني قد أطلق عام ١٩٤٩ على رينيه بيسون اسم «الديكتاتور الاقتصادي للبنان». وهذا الأخير إلى انطلاقه من فكرة أن يكون لبنان «نوعاً من سنغافورة» في الشرق الأوسط، كان يستخدم موقعه كمدير لمصرف تجاري خاص هو في الوقت عينه البنك المركزي الوطني، للحصول على العقود الحكومية من تشييد الأبنية الحكومية إلى تنفيذ مشروع الليطاني، ولإفادة من يرغب بالقروض وحجبها عن المناهضين للمصالح الفرنسية (غايتس، ١٩٩٨: ٩٣). وأظهرت الصور المنشورة في الكتاب عدداً من المسؤولين السابقين كحبيب أبي شهلا وغيره، بوصفهم محامين للشركات الأجنبية، ومنها الشركات البترولية الأميركية.

عرّفت غندزير بالزعماء الآخرين، كصبري حمادة وأحمد الأسعد ومجيد أرسلان، بوصفهم ملّاك أراض كباراً ينظرون إلى النظام القائم بوصفه نظامهم. وقدمت لائحة بأسماء العائلات الموزّعة على مختلف الطوائف التي تمثّل مواقع سلطة محلية، ككرامي والمقدّم والجسر والعلي وعبود

وفرنجية وحماده والأسعد وأرسلان وجنبلاط، إلخ. (غندزير، ٩٧: ٥٦). قالت المراسلات أيضاً إن البعض من الزعماء يستطيعون تعبئة جيوش خاصة تنافس بحجمها الجيش الوطني (المصدر نفسه: ٥٥).

برز في الصورة ذاتها دور الرئيس حسين العويني وزيراً للمال ثم رئيساً للوزراء. وهو المصرفي الذي استمد موقعه من علاقته بالملك عبد العزيز، حين كان مديراً لمصرف الهند–الصينية الفرنسي في السعودية، وعلى ارتباط بمصرف سوريا ولبنان. وهو كان أحد عناصر النخبة السنيّة المدينية التي تناغمت مع عناصر الفئة الأولى، والتحمت بها في إرساء نموذج الدولة الليبرالية. استندت تجربة الرئيس الحريري في ما بعد إلى تقليد كانت بدايته مع الرئيس العويني.

في مقابل مواقف من مثل تلك التي كانت تقول إنه لا حاجة للصناعة لكي لا تنشأ نقابات ونذهب إلى الشيوعية (المصدر نفسه: ٨٢)، كان ثمة قائلون بضرورة تنمية الصناعة كالرئيس صائب سلام، أو الرئيس عبد الله اليافي (المصدر نفسه: ١٧٢). لكنها مواقف لم تكن تُترجَم إلى إجراءات تتّخذها الحكومات التي رأسوها.

بدا كمال جنبلاط الوحيد في الصورة التي رسمها موظفو السفارة حاملاً لمشروع مختلف جذرياً. شبّهه موظفو شركة التابلاين بمصدّق في إيران، وتدخّلوا في بداية عهد شمعون لمنع توزيره (المصدر نفسه: ١٦٣). طرح مشروعاً خلال لقائه مع الرئيس اليافي يتضمّن تأميم شركات النفط والكهرباء والأسمنت، وتطبيق ضمان اجتماعي شامل، وفرض ضريبة على الأغنياء. انتقد الرئيس اليافي مواقفه القصوية، وقال له إنه يفقد عقله (المصدر نفسه: ١٦٥).

ولعل جنبلاط كان الوحيد الذي انتبه إلى وجود شيء اسمه ريف لبنان، يتطلّب الحفاظ عليه عناية خاصة من الدولة. لكنه لم ينجح في نقل ذلك الهمّ إلى الآخرين من أفراد الطبقة السياسية. بل لعل النموذج السائد آنذاك في التغيير، القائم على أن تحل الدولة محل قوى السوق، الذي نظّر له بول باران واستوحى عناصره من التجربة الستالينية وطبّقته دول عربية ونامية عديدة، لم يكن قادراً على استقطاب رأي عام واسع، أو أن تطبيقه لم يكن ممكناً إلا عبر الانقلاب العسكري. لم يكن النموذج الآسيوي للتنمية كأنجح نموذج في تحقيق التصنيع المتأخّر، الذي تتولى الدولة دور القيادة فيه ويكون القطاع الخاص محرّكه، قد عُرِف بعد.

من الأمور التي تصدم القارئ صورة حميد فرنجية كأحد زعماء الريف. منذ القرن التاسع عشر، كان أولاد أُسر الأعيان يدرسون القانون ليصبحوا محامين. كان ثمة غلبة ساحقة للمحامين

في أوساط الزعماء والنخبة السياسية. ارتبط البارزون منهم، ونموذجهم فرنجية، بالمصالح الأجنبية بوصفهم محاميي تلك الشركات. لم يدرِك هذا الأخير أنه تخلى عن دوره كزعيم معني بمستقبل مجموعة بشرية بكاملها. وهي مجموعة كانت تختفي من أمام ناظريه بالهجرة من الريف والاغتراب. لم يفكّر زعماء الريف آنذاك في أن مسؤوليتهم طرح مشروع بديل يقوم على التصدّي للنموذج القائم على حرية التبادل ودور بيروت كمستودع وسوق تجارية. لم يدركوا أن مصلحة الريف الذي يمثلونه لا تتحقّق إلا بدولة تدخلية تدعم المنتجين وتستخدم الحماية الجمركية وفقاً لمتطلبات بناء الاقتصاد الوطني. اندمجوا في النخبة التجارية والمصرفية، وقضوا على إمكان مشروع بديل.

٣. النتائج

عكست السياسة الاقتصادية المتّبعة آنذاك العناصر الأربعة التي يمكن بها اختصار التجربة اللبنانية: ١) اعتماد نموذج الدولة الليبرالية التي تحرص على توازن الموازنة العامة. ٢) اعتماد سياسة «اليد المرفوعة» التي تتيح لمسؤولي الدولة التنصّل من مسؤولية حفز الاستثمار وتلقي بعبء تحقيق النمو على القطاع الخاص. ٣) اعتماد سياسة حرية التبادل التي تقوم على فتح باب الاستيراد من دون عوائق. ٤) إعطاء الأفضلية لمصالح أصحاب الريوع المالية على مصالح الصناعيين ومنتجي السلع عموماً.

أظهرت الوثائق ديبلوماسيين يتصرفون خلال عقد الأربعينيات كما لو كانوا موظفين لدى الشركات النفطية الأميركية العاملة في لبنان والمنطقة. جاء توفير أفضل الشروط لعمل تلك الشركات، بما في ذلك قوانين العمل المعتمدة، وتأمين مطارات وتسهيلات للنقل الجوي، وعقد اتفاقات تجارية، وتسهيل عمل الاستخبارات الأميركية في رأس لائحة الأهداف التي سعت الإدارة الأميركية لتحقيقها (المصدر نفسه: ٦٦). لا مبالغة في القول إن تطوير مطار بيروت الدولي بعد عام ١٩٤٥ جاء استجابة لرغبة الأميركيين في إقامة منشآت تسهّل حركتهم في المنطقة ككل. وقد استحوذ المطار مع مرفأ بيروت وشبكة التلفون، على ٦٠ في المئة من الإنفاق العام التنموي لحقبة ١٩٤٥–١٩٥٤ بكاملها (غايتس، ١٩٩٨: ١٠٤–١٠٥). وعند كارولين غايتس، جاء التركيز على تحسين مرافق النقل والاتصالات لإرساء «اقتصاد خدمات منفتح على الخارج» (outward oriented tertiary economy). وهي وضعت تجربة لبنان في مطلع الاستقلال تحت هذا العنوان، في حين وضع ألبر داغر التجربة تحت عنوان إعطاء الأولوية لأصحاب الريوع المالية على حساب الصناعيين والمنتجين عموماً (داغر، ٢٠٠٨).

درجت الطريقة المتداولة في لبنان على إيراد حصص كل من القطاعات الثلاثة في الناتج دليلاً على ازدهار الخدمات. بدت حصة الخدمات مرتفعة على الدوام في الناتج، بسبب ضعف هذا الأخير مقارنة بما كان يمكن أن يكون عليه لو تمّ تطوير القطاعات المنتِجة للسلع. واشتمل القطاع على الخدمات المالية والمصرفية والتجارة الداخلية والمثلّثة والنقل والترانزيت والسياحة وقطاعي التعليم والصحة. بلغت حصتها **٥٧** في المئة من الناتج عام **١٩٥٢** (غندزير، **٩٧: ٤٦**). وبلغت حصتها **٦٢** في المئة منه عام **١٩٦٠** في كتاب سليم نصر وكلود دوبار. ورأى يوسف صايغ ومحمد عطا الله أن حصة ما يُصدّر منها إلى الخارج مثّلت ثلثي الناتج في ذلك القطاع في منتصف الستينيات (دوبار ونصر، **١٩٧٦: ٦٧**). وفي تقرير السفارة لعام **١٩٥٢**، كانت التجارة والخدمات مصدر دخل لـ**٣٥٠** ألفاً من اللبنانيين، مقابل **٧٠٠** ألف يعتاشون من الزراعة و **١٩٠** ألفاً من الصناعة والحرف (غندزير، **٩٧: ١٩٨**). برز نشاطان آنذاك هما النقل من خلال خدمات المطار والمرفأ، والترانزيت من خلال تصدير النفط العراقي والخليجي. تنبّه المراقبون إلى محدودية قدرة ذلك القطاع على استيعاب القوى العاملة اللبنانية. وأشار الاقتصادي نعيم أميوني عام **١٩٤٦** إلى أن معمل غزل للقطن واحداً، يؤمّن عملاً لـ**٤** أضعاف ما أمّنته شركة الـ أي.بي.سي. في طرابلس، التي انتظرها الأهالي عشرين عاماً (المصدر نفسه: **٤٧**). استقطبت نشاطات بالكاد تستفيد منها القوى العاملة في لبنان كل الاهتمام.

كان القاسم المشترك بين المؤسسات الصناعية التي أُنشئت في الثلاثينيات ضعف فعاليتها، وحاجتها إلى تدخّل الدولة بالحماية والدعم لتدعيم تنافسيتها. عرف عدد منها نمواً قوياً خلال الحرب الثانية بفعل الطلب على منتجاتها من الحلفاء. وقفت دولة الاستقلال موقف المتفرّج أمام انهيار الإنتاج في تلك القطاعات بعد انتهاء الحرب. كانت صناعة النسيج قد نمت بقوة، استجابة للطلب على منتجات الحرير من الجيوش الحليفة، وبسبب الدعم الذي وفرته لها إنكلترا. وبمجرّد انتهاء الحرب وعودة المنافسة الدولية، انهار الإنتاج في مختلف قطاعات النسيج، ولم تكن معامل الأصواف تعمل عام **١٩٤٦** إلّا بنسبة **٢٠** في المئة من طاقتها (غايتس، **٩٧: ٦٣**). وانخفضت نسبة التشغيل إلى **٢٠** في المئة و**١٥** في المئة في قطاعي الجلديات والأحذية (المصدر نفسه: **٧١–٧٢**). واختفت صناعة أعواد الثقاب بفعل المنافسة الخارجية (المصدر نفسه: **٧٥**). ومنعت إنكلترا تحديث شركة الإسمنت في شكا التي كانت توفر حاجة لبنان وسوريا معاً، رغم الطلب الشديد على منتجاتها (المصدر نفسه: **٦٧**).

وخلال ١٩٤٦-١٩٥٢، كانت المواد الغذائية والنسيج والإسمنت تمثّل ثلثي الإنتاج الصناعي الذي انحصر في ثماني صناعات (المصدر نفسه: ١١٨). وقد استطاع البعض منها أن يتجاوز صدمة تحرير التبادل بعد انتهاء الحرب، التي أُضيفت إليها خسارة السوق السورية عام ١٩٥٠، التي كانت تستوعب ٦٠ في المئة من الإنتاج (المصدر نفسه: ١٢٨)، وذلك من خلال تجديد التجهيزات وخفض كلفة اليد العاملة إلى مستوى الحد الأدنى للأجور، كما في قطاع النسيج، والتصدير إلى الأسواق العربية التي باتت تستوعب نصف مجموع الصادرات (المصدر نفسه: ١٢٣ و١٢٩).

وفي حين كان الكلّ يتحدّث أثناء الخمسينيات عن «معجزة»، كان الريف ينهار بوتيرة متسارعة. وإذا كان ذلك العقد قد شهد جهداً من مزارعي لبنان لتطوير زراعات تصديرية، فإن يأسهم من إمكان تحسّن أوضاعهم، أو التعويل على دعم حكومي لهم، جعل فتح شبكة الطرق التي وصلت القرى المعزولة بالساحل والمدينة خلال العقد اللاحق مناسبة تركهم أرضهم التاريخية، كما لو كانت أرضاً محروقة. لحظت الخطتان لـ١٩٥٨ و١٩٦٥ نسبة من الإنفاق التنموي لا تتجاوز ٤ في المئة لإنماء الريف الذي كان يضم نصف القوى العاملة اللبنانية، ويمثّل الحاضنة التاريخية لشعب لبنان (داغر، ٢٠١٢: ١٤٩). وذكر مسح القوى العاملة الذي أجرته مديرية الإحصاء المركزي في بداية السبعينيات أن المعنيين بـ«الهجرة الداخلية» كانوا ٦٨٩ ألفاً أو ثلث السكان (المصدر نفسه: ١٥٢). كان الريف بلاداً مقهورة، لم يُتح لها حتى أن تئن. كانوا يُشعِرون أهلها بالخجل لأنهم فقراء. تشتّت في أنحاء المعمورة أولئك الناس الذين لم يكونوا يملكون غير كرَمهم، وهو بلا حدود، وكلّ تلك العاطفة التي كانوا قادرين على منحها زاداً للأجيال المتعاقبة.

كان جزء من الكلام الذي انتشر منذ الخمسينيات حول «المعجزة» الاقتصادية في لبنان، ضخاً إعلامياً تدفع السفارة الأميركية ثمنه في الصحافة اليومية، لتلميع صورة النموذج اللبناني (غندزير، ٩٧: ١٩٧). وجدت تلك الأفكار صدى لها في كتابات ما قبل الحرب. كان المشترك بينها هو أن تدخّل الدولة يعوق مبادرة القطاع الخاص. أخذ ميشال شيحا ذلك عن ملهمه فريدريش فون حايك. ورأى ألبر بدر وشارل عيساوي الشيء ذاته. وقرّر بدر أن النموذج يقوم على تبعية الظرف الداخلي لعوامل خارجية لا قدرة للاقتصاد على التحكّم فيها. وهي مجرّد إشارة لم تستدرِج أي اقتراح مناقض لذلك التوجه في السياسة الاقتصادية بل العكس. خلص بدر إلى القول إن خصائص النموذج تجعله يستحق التقريظ. ونقل صايغ تبرير النخب لعدم قبول تدخّل الدولة، وهو أن هذه الأخيرة غير فعالة، ولا تستطيع أن تملي رأيها على القطاع الخاص (داغر، ١٩٩٥:

١٨–٢٩). وكأن عدم فعالية الدولة أمر معزول عن طبيعة النظام القائم. ناقض مجموع تلك الآراء التجربة التاريخية للبلدان التي حقّقت تصنيعها المتأخّر.

قال روجر أوين إن إنشاء الكيان أضعف الريف تجاه النخب التجارية المدينية (أوين، ١٩٧٦: ٢٤). وأدت التجربة بمجملها إلى دمار ذلك الريف. أما كان أفضل لأهل ريف لبنان لو لم يوجد هذا الكيان الذي كان سبب تهجيرهم؟

رابعاً: كيف أفرغت دولة الإستقلال ريف لبنان من أهله

لم تبدأ الهجرة من لبنان منذ الاستقلال، بل منذ ١٨٦٠. ارتبطت على الدوام بتراجع قدرة الريف، في غياب أي تدخّل للدولة لمصلحته، على إعالة أهله. بل لقد أدى نمط تعاطي الدولة مع الريف اللبناني، خلال حقبة الاستقلال، إلى إفراغه من أهله على نحو شبه كامل.

١. ريف لبنان حتى الخمسينيات

وضع زعماء متخلّفون، لا يتعاطون غير العنتريات، أرزة في وسط علم لبنان. إذا كان ثمة شجرة تستحق أن تحتلّ قلب ذاك العلم، فهي شجرة التوت التي أوجدت شعب لبنان، وأخرجت هذه البلاد من العدم الديموغرافي للقرون المملوكية والعثمانية. ثمة إجماع بين الباحثين على أنّ البداية الفعلية لاقتصاد الحرير كانت في مطلع القرن السابع عشر، مع الأمير فخر الدين الثاني.

ومنذ ذلك التاريخ، لا تخلو رواية للأحداث «السياسية» من ذكر أشجار التوت. فحين كان المقاطعجية يتقاتلون، كان الواحد منهم يقطع الأشجار الواقعة في «إقطاع» غريمه. وتذكر المؤرخة إيرينا سميليانسكايا أنّ مشاغل النسيج المزدهرة في دمشق، في القرن السابع عشر، كانت تستخدم الحرير الخام اللبناني. وخلال القرن الثامن عشر، كان جزء من إنتاج الحرير يصدّر إلى فرنسا. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان جزء فقط من الحرير الخام يصدّر إلى الخارج (سميليانسكايا، ١٩٦٦: ٢٢٩–٢٣٠). أي أنّه حتى ذلك التاريخ، كان ثمة سوق محلية وتبادل للمنتجات بين مناطق المشرق العربي، وفق تخصّص كلّ منها.

ثم جاءت المعاهدة التي وقّعها العثمانيون مع الإنكليز في عام ١٨٣٨، وأرست حالة حرية تبادل شبه كاملة لمصلحة الأوروبيين، وخصوصاً لجهة رفع العوائق على التصدير (عيساوي، ١٩٦٦: ٣٨)، وصولاً إلى إلغائها بالكامل بعد ١٨٦١ (داغر، ٢٠١٠)، فباتت مناطق السلطنة تصدّر المواد

الأولية الزراعية إلى أوروبا، وتستورد السلع الإنكليزية المصنّعة. أما حصة جبل لبنان، فكانت تخصّصاً شبه كامل بإنتاج الحرير الخام لمصلحة السوق الفرنسية، ابتداءً من عام **١٨٤١**. وستشهد الحقبة اللاحقة، أي العقدان الفاصلان عن مذابح **١٨٦٠**، نمواً منقطع النظير لهذا الإنتاج.

لكن ذلك التخصّص دخل حالة أزمة ابتداءً من سبعينيات ذلك القرن، نجمت عن تراجع الأسعار الدولية للحرير، ومنافسة منتجين آخرين في السوق الدولية. تجلّت الأزمة بضعف المداخيل المحقّقة من إنتاج الحرير، وبعدم قدرة الاقتصاد على توفير عمل لليد العاملة المحلية، علماً بأنّ المتصرفية كانت توفر **٧٥** بالمئة من إنتاج المشرق العربي كلّه من الحرير، وأنّ أراضيها حوت آنذاك **٢٨** مليون شجرة توت (شهاب، **١٩٦٨: ٣**).

كان الناس يدفعون القليل من الضرائب في المتصرفية، لكن الدولة لم تكن تفعل شيئاً لهم. تركتهم تحت رحمة تجار بيروت، الذين ذهبوا إلى حد منع تطوير بديل محلي من بيوض القز المستوردة. يستغرب الباحث تقريظ تلك الأخيرة ونظامها الذي يصادفه عند الكثيرين. وقد مثلت تجربة اليابان حينذاك، نقيض سياسة «اليد المرفوعة» التي اعتمدتها دولة المتصرفية. وقّعت اليابان هي الأخرى، مرغمة، اتفاقية تجارية مع إنكلترا في **١٨٥٨**، ألغت حريتها في استخدام السياسة الجمركية لحماية سوقها المحلية. أطلقت القطاعات الأكثر تنوّراً من النخبة، تحت وطأة التهديد الأوروبي لليابان، ثورة تحديثية «من فوق». طبقت قاعدة أنّ «الزراعة تموّل الصناعة» (موريشيما، **١٩٨٢: ٨٦ ــ ٨٧ و٩٨**). موّلت عملية التحديث الصناعي التي شرعت فيها بموارد وفّرت صادرات الحرير قسماً منها. أمكن تحقيق ذلك لأنّ البيروقراطية الحكومية الشديدة الفعالية تولّت تحسين إنتاجية القطاع الزراعي، وجعله الأقدر على المنافسة في الأسواق الدولية.

عكست الهجرة الوضع الاقتصادي المأزوم في المتصرفية. بلغ عدد المهاجرين من سوريا ولبنان بين **١٨٦٠** و**١٩١٤**، **٣٣٠** ألفاً. وارتفع العدد إلى حدّه الأقصى خلال **١٩٠٠ ــ ١٩١٤**، فكان العدد السنوي للمهاجرين **١٥** ألفاً (عيساوي، **١٩٦٦: ٢٦٩**)، ثلثاهم لبنانيون (عيساوي ودبزياس، **١٩٥١: ٣٨٦**). وبلغ مجموع المهاجرين من المتصرفية **١٠٠** ألف خلال الفترة المذكورة، أو ما يوازي ربع سكان هذه الأخيرة، البالغين **٤٢٢** ألفاً. مثّل المهاجرون من ثلاثة أقضية، هي البترون وكسروان والمتن، أكثر من ٦٠ بالمئة من المجموع. وبلغ عدد المهاجرين من زحلة ما يوازي **٤٢** بالمئة من المقيمين. أما من كانوا يعودون من المهاجرين، فكانوا يشترون أرضاً، كانت أسعارها ضمن المتصرفية ضعف ما هي عليه خارجها، أو يبنون بيتاً بقرميد. وفي أحد التقديرات، أنّ

التحويلات مثلت حصّة من الدخل العام أعلى من دخل الحرير (عيساوي، ١٩٦٦: ٢٧٠–٢٧١).

وقد رأى بعض مثقفي الموازنة مثل بولس نجيم وغيره، أنّ توسيع نطاق المتصرفية ليشمل المناطق المحيطة بها، هو الحل لمشكلة نقص العمل والبطالة في صفوف أبناء جبل لبنان. وهو خيار انطوى على جهل كامل بتجارب البلدان الأخرى التي نجحت في التحوّل إلى اقتصادات منتجة حديثة، حين تدخّلت الدولة بطرق مختلفة لدعم المنتجين.

الريف خلال حقبة الانتداب

تبيّن كارولين غايتس أنّ حقبة ما بعد الخروج من الحرب الأولى عرفت عودة إلى اقتصاد الحرير. وعند إنشاء الكيان، كان ثمة ٦٣٠ ألف لبناني، يعيش ثلثاهم من الزراعة. لكن إنتاج الحرير لم يتجاوز، خلال العشرينيات، ثلثي مستواه لما قبل الحرب (غايتس، ١٩٩٨: ٢٤).

وقد أضاف لبنان الكبير ١٤٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية إلى الـ ٨٠ ألف هكتار التي كانت مزروعة ضمن إطار المتصرفية (غايتس: ٢٤). كان الإنتاج الأهم في البقاع وعكار هو الحبوب، وخصوصاً القمح والشعير والذرة. أما في الجنوب، فكان التبغ هو الأهم (خوري، ١٩٣٨: ٨١).

وإذا كان لبنان قد استمرّ حتى مطلع عقد الثلاثينيات ينتج حريراً، فإنّ أزمة الكساد العالمي الكبرى خلال ذلك العقد، وما نجم عنها من انهيار للأسعار وتوقّف للتصدير، دفعت المنتجين إلى التخلي عن ذلك القطاع بالكامل. ترك الناس الأراضي التي استصلحوها لزراعة التوت تبور. ينقل روجر أوين لنا تلك النهاية. لكن حتى عنده، هناك سرد للوقائع ينقطع لمصلحة خلاصة مخيّبة من نوع أنّ الناس حاولوا أن يعوّضوا انهيار قطاع الحرير بالتعويل على التحويلات والعمل في قطاع السياحة (أوين، ١٩٩٨: ٦٨).

ماذا كانت الإدارة العامة الوطنية والانتدابية تفعل في تلك الأثناء؟ كان مبدأ الدولة الليبرالية التي ترفض تحمّل أيّ عجوزات في الموازنة مهما تكن الأسباب، هو المعمول به. أي لم يكن ممكناً التعويل على الدولة لاعتماد سياسة دعم للمنتجين من أي نوع. كان على هؤلاء أن ينتزعوا شوكهم بأيديهم. اقتصرت مبادرات الدولة آنذاك على توقيع اتفاقية مع مصرف سوريا ولبنان، وإنشاء بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري في ١٩٣٧ و١٩٣٨، لتوفير قروض للمزارعين. قال الخبراء الفرنسيون آنذاك، إنّه كان بالإمكان زيادة مساحة الأراضي المزروعة أكثر من الضعف، فتنتقل من ٢٣٠ ألف هكتار إلى ٥٦٠ ألف هكتار (غايتس: ٤٥).

رسم هاشيموتو، وهو أحد تلامذة ألبرت حوراني في جامعة أوكسفورد، صورة الهجرة من البداية، وصولاً إلى حقبة ما بين الحربين (هاشيموتو، **١٩٩٢: ٦٥–١٠٧**) مستخدماً استقصاءات الإدارة الانتدابية. بدت تلك الهجرة «فريدة»، لجهة حجمها ونسبتها إلى عدد السكان (المصدر نفسه: ٦٥). ووفقاً لإحصاء **١٩٣٢**، كان ثمة أكثر من نصف مليون لبناني مهاجر (المصدر نفسه: **٧٦**)، مقابل **٨٥٥** ألف مقيم. كانت غالبية المهاجرين في الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين، وكانوا يتوزعون على أكثر من **٤٦** بلداً. رأى هاشيموتو أنّ الهجرة اللبنانية كانت مصحوبة على الدوام بإمكان العودة إلى البلد الأم (reversible migration). أعطى أمثلة عن عودة كثيفة للمهاجرين، كما حصل في سنتي **١٩٠٨** و**١٩٠٩**، فمثّل العائدون من الولايات المتحدة ما يوازي **٩٥** بالمئة من الذين هاجروا خلالهما، وفي سنوات **١٩٢٩ ــ ١٩٣٣**، التي شهدت الانهيار الاقتصادي الكبير في بلدان الاغتراب، وكان عدد العائدين خلالها يوازي **٤٩** بالمئة ممن يهاجرون (ص ٦٦ و٧٦). وفي نص هاشيموتو وقائع تتناول إصدار بعض الدول تشريعات تحظر دخول اللبنانيين بالتحديد إلى أراضيها، وتظهر هؤلاء ينتقلون من مكان إلى آخر بحثاً عن بلد يؤويهم.

الحرب العالمية الثانية

كانت حقبة الحرب فترة نمو للإنتاج الزراعي، بسبب توقّف الاستيراد وارتفاع الطلب على السلع الغذائية من طرف الجيوش الحليفة المتواجدة في لبنان وسوريا. لم يدفع ذلك الظرف المناسب إلى إعادة هيكلة الإنتاج لجهة زيادة الحيازات وتوسيعها ورفع إنتاجيتها. ذكرت غايتس أنّ الوسطاء كانوا يبيعون المحاصيل بـ **٣** أضعاف السعر الذي يدفعونه للمنتج، وأنّ الغالبية الساحقة من المنتجين لم تكن تملك إمكان اللجوء إلى القروض المصرفية. لم تجد السلطات الانتدابية لمواجهة تسلّط الوسطاء على المنتجين سوى تشجيع هؤلاء على إنشاء تعاونيات زراعية (غايتس، **١٩٩٨**: ٤٤).

الريف خلال العقد الاستقلالي الأول

كانت نسبة أهل الريف إلى عموم السكان هي **٤٠** بالمئة إلى **٧٠** بالمئة، حسب التقديرات. وكان عددهم ٦٠٠ ألف في عام **١٩٤٨**، أو نحو **١٢٠** ألف عائلة فلاحية (عيساوي ودبزياس، **١٩٥١: ٣٩٥**). رسمت دورين وارينر صورة الريف، في ذلك العقد، من خلال المقارنة بين ثلاث مناطق زراعية تقليدية في سوريا ولبنان آنذاك. كان التفاوت الكبير في ملكية الأرض

هو سبب الفقر المدقع في سوريا، في حين أنّ ندرة الأرض كانت سبب ذلك الفقر في ريف لبنان، أو الأصح عدم وجود استثمارات من أي نوع تتناول تطوير الزراعة، بما في ذلك تلك التي يمكن أن يحققها مزارعون ميسورون. كان الحل الوحيد للمزارعين الفقراء هو ترك الريف (وارينر، ١٩٤٨: ٩١). وقد طاولت الهجرة أربعة إلى خمسة آلاف لبناني في عام ١٩٥٠ (عيساوي ودبزياس، ١٩٥١: ٣٨٧).

وعند الكثيرين أنّ العقد الأول من الاستقلال هو حقبة التحوّل من اقتصاد الكفاف زراعياً إلى إنتاج السلع المعدة للتصدير، وخصوصاً الفواكه والخضار. حدّدت غايتس مشكلة القطاع الزراعي آنذاك بـ: ١) ضعف شبكة الري وضآلة مساحة الزراعات المروية؛ ٢) عدم وجود شبكة طرق ومواصلات كعائق أمام نشوء سوق زراعية، وهو ما كان قد أشار إليه خبراء فرنسيون كفولرس (Weulersse) منذ الثلاثينيات (غايتس، ١٩٩٨: ٢٥ و١٣٠).

وقد رصدت الحكومات الاستقلالية الأولى مبالغ للري والمواصلات. لكن المبدأ المحدّد لتعاطيها مع المشكلات التي يطرحها إنماء الريف، تمثّل بموقف متصلّب لجهة الحفاظ على توازن الموازنة العامة. حكم ذلك المبدأ تعاطيها مع دورها التنموي. تقول غايتس إنّ الدولة عوّلت نتيجة ذلك الموقف، على القطاع الخاص المحلي، وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر للقيام بمتطلبات وأعباء التنمية (غايتس، ١٩٩٨: ١٠٢–١٠٨).

أما في مجال التسليف، فقد أظهر الاستقصاء الذي أجرته الجامعة الأميركية في جنوب البقاع، في بداية الخمسينيات، وطال ١٤٦ حيازة في ٨ قرى، أنّ ٨٠ إلى ٩٠ بالمئة من القروض كان مصدرها المصارف الخاصة التي كانت تقرض بفوائد تساوي ١٨ بالمئة، أو المرابين والملاكين الكبار أنفسهم الذين كانوا يسلّفون أصحاب الحيازات بفوائد تصل إلى ٢٥ ــ ٣٠ بالمئة. وقد بلغ إجمالي الدين المترتب على المنتجين في العيّنة المستقصاة ٣٠ بالمئة من الناتج (غايتس: ١٣١ ــ ١٣٣). أما قروض الدولة، فكانت تذهب إلى ملّاكي الأرض الكبار، وتُضعِف قدرة تلك المؤسسات على متابعة أعمالها، لأنّ المستفيدين منها كانوا متنفذين سياسياً، ولا يسَدّدون القروض التي استلفوها. أما في باب المراهنة على الاستثمار الأجنبي، فقد سردت غايتس قصة الهبة الأميركية التي حصل عليها لبنان في ١٩٥٠، بموجب برنامج النقطة الرابعة للرئيس ترومان، وبلغت ٣٤,٥ مليون دولار. وقد فرضت الجهة الواهبة شروطاً لاستخدامها، منها إنشاء جهاز بيروقرطي من الخبراء الأميركيين لإدارتها، بلغ ٥٠ شخصاً «كان الأكبر آنذاك بين أمثاله في العالم». وقد جعلت تلك الشروط الدولة اللبنانية تتخلى عن مشاريع تطوير البنى التحتية بواسطة تلك الهبة (غايتس: ١٠٢).

تجدر الإشارة الى أنّ الولايات المتحدة نفسها كانت في تلك الأثناء، وبدءاً من الثلاثينيات، قد اعتمدت سياسات زراعية تحت إشراف الدولة (state–led agricultural development)، تمثّلت بتمويل الأبحاث الزراعية واستصلاح الأراضي وإقامة البنى التحتية للري. وهي أنشأت مؤسسات مالية لتوفير قروض ميسّرة للمزارعين. كما شجعت البلدان التي كانت تهمها ضمن إطار الحرب الباردة، على تطبيق سياسات إصلاح زراعي تتناول مصادرة أملاك الملاكين الكبار وإعادة توزيع الملكية (شانغ، ٢٠٠٩: ٢).

اختصرت غايتس السياسة التنموية للدولة بأنّها هدفت إلى تطوير قطاعات النقل الخارجي والاتصالات، تماشياً مع التوجّه القاضي بتعزيز دور لبنان كاقتصاد خدمات. طاولت الاستثمارات توسيع مرفأ بيروت، ليتاح له القيام بدور أكبر في ميدان التجارة المثلثة، وتطوير مطار خلدة، الذي كان الإنجاز الأهم للدولة، خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات. وجرى تطوير شبكة التلفون التي ارتفع عدد المشتركين فيها من ١٥ ألفاً إلى ٤٠ ألفاً. لكن حتى عند غايتس، لا تظهر مأساة الريف بوضوح. عرضت الباحثة في آن معاً أوضاع قطاعين في الزراعة، هما القطاع التقليدي المكوّن من المزارعين الصغار، والقطاع الحديث المكوّن من الاستثمارات الزراعية الكبيرة. طغى الكلام عن القطاع الحديث، مقابل الصمت عن ما يتعلّق بغالبية أهل الريف الساحقة (غايتس: ١٣٤ ـ ١٣٥).

٢. تعاطي الدولة اللبنانية مع الريف منذ الخمسينيات حتى ١٩٧٥

يمكن اختصار كلّ التجربة اللبنانية، منذ نشوء الكيان، وصولاً إلى اليوم بأربعة عناوين: ١) اعتماد نموذج الدولة الليبرالية، بمعنى الالتزام بتوازن المالية العامة، وعدم السماح بأن يتجاوز الإنفاق العام الموارد المحصّلة؛ ٢) اعتماد سياسة «اليد المرفوعة»، بمعنى جعل القطاع الخاص مسؤولاً عن النمو، ورفع أية مسؤولية عن كاهل الدولة على ذاك الصعيد؛ ٣) اعتماد حرية التبادل مع الخارج، بمعنى عدم وضع عوائق على حركتي الاستيراد والتصدير، وعلى حركة الرساميل، دخولاً وخروجاً، وعلى حرية تحويل العملات (داغر، ٢٠١٠)؛ ٤) إعطاء الأولوية لمصالح أصحاب الريوع المالية، على حساب مصالح الرأسماليين الصناعيين والمنتجين عموماً (داغر، ٢٠٠٨). عكست خصائص النموذج اللبناني تلك، مصالح وأفكار النخبة السياسية والاقتصادية المستفيدة منه.

أولوية أصحاب الريوع المالية

لم تستدن الدولة طوال الفترة الممتدة حتى آخر الستينيات سوى مرّة واحدة، في عام **١٩٤٩**، لتعويض انخفاض تغطية الليرة اللبنانية، بعد خفض سعر صرف الفرنك الفرنسي في عام **١٩٤٨**، وذلك للحفاظ على ثبات سعر صرف الليرة، الذي يعوّل عليه لاستقطاب المودعين والتوظيفات المالية. إستمرت حتى الثمانينيات في تسديد أقساط ذلك القرض. واقترحت الخطة الخمسية الأولى في عام **١٩٥٨**، بيع السرايا الكبيرة وقصر العدل، لتمويل بناء مجمّع حكومي جديد، لكي لا يؤدي الإنفاق العام إلى إصدار نقدي يؤثر سلباً على سعر صرف الليرة. ومنذ الخمسينيات حتى مطلع الثمانينيات، كان سعر صرف الليرة عرضة للتحسّن على الدوام، لا التدهور (داغر، **٢٠٠٥: ٨٦**).

حرية التبادل

كانت الدولة اللبنانية من بين البلدان النامية التي اعتمدت سعر صرف مرتفع لعملتها (**٢,٢٠** ل.ل./د.). إستخدمت هذا السعر لاحتساب قيمة المستوردات من السلع الاستهلاكية بالليرة. أدى ذلك إلى خفض الرسوم الجمركية التي يسدّدها مستوردو تلك السلع بنسبة الثلث، وتشجيعهم على الاستيراد. أما بلدان العالم الثالث الأخرى، فقد اعتمدت ابتداءً من الخمسينيات، سياسات حمائية وأسعار صرف مرتفعة لعملاتها، بهدف خفض كلفة استيراد المدخلات الصناعية والسلع الترسملية التي يحتاج إليها الصناعيون المحليون، وكأداة تشجيع للاستثمار (بريتون، **١٩٩٨**).

مبدأ الدولة الليبرالية وسياسة فوائض الموازنة

بيّن تقرير الأونروا في عام **١٩٥٦**، أنّ تنفيذ الموازنات السنوية للدولة خلال فترة **١٩٢٣ ــ ١٩٤٣**، لم يُظهر أي عجز. فسّر روجر أوين ذلك برغبة السلطة الانتدابية في عدم تحمّل أيّة أعباء ترتبها إدارة البلدان المستعمَرة. عكست تجربة الدولة بعد الاستقلال، من **١٩٤٣** إلى **١٩٦٢**، التزاماً دقيقاً بهذا المبدأ. بل أكثر من ذلك، اعتمدت دولة الاستقلال قاعدة تحقيق فوائض في الموازنات السنوية على امتداد الحقبة (داغر، **١٩٩٥: ٣٧–٥٢**).

خُصِّص «احتياطي الموازنة»، أي الفوائض السنوية المتراكمة، لتمويل «الصناديق المستقلة للأشغال العامة» التي كانت تتولى الإنفاق التنموي. اشترت الدولة بالمبالغ التي أنفقتها الامتيازات

الأجنبية التي كانت توفر خدمات عامة، أي الترامواي وسكك الحديد والتليفون وكهرباء بيروت ومياه بيروت. وورد في مشروع الخطة الخمسية الأولى الذي أُنجز في عام ١٩٥٨، أنّ مشاريع الري لم تكن تغطي آنذاك إلا ٦ بالمئة من المساحات المزروعة، وأنّ الكهرباء كانت موفّرة لـ٣٠٠ تجمّع سكني فقط، من أصل ١٦٠٠ بلدة في لبنان، وأنّ شبكة الكهرباء لم تكن تغطي سوى ٢٠ بالمئة من مساحة لبنان، بعد ٥٠ سنة على دخول الكهرباء إليه (داغر: ٤٢). كانت ٧٠ بالمئة من قرى وبلدات لبنان محرومة من مياه الشفة في ١٩٥٦. أظهرت بعثة إيرفد الأولى، أنّ ٦٠٠ بلدة من أصل ١٦٠٠، كانت لا تزال غير مربوطة بشبكة المواصلات في نهاية عقد الخمسينيات.

لم تنفق الدولة، بحسب تقارير اللجنة النيابية للموازنة، سوى ٥٦ بالمئة من الاحتياطي المخصص للأشغال العامة، خلال فترة ١٩٤٤ ـ ١٩٥٧. موّلت ذلك الإنفاق بالرسوم الجمركية التي ارتفعت حصتها في إيرادات الموازنة خلال الخمسينيات.

عهد شهاب

سيتناول الإنفاق التنموي خلال عهد شهاب ثلاثة ميادين رئيسية: الكهرباء ومياه الشفة والطرقات، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ سد الليطاني. خضع الإنفاق العام خلال السنوات الثلاث الأولى من عهد شهاب، للقاعدة السابقة القائمة على تسجيل فوائض سنوية في الموازنة (داغر: ٥٣–٧١). إقتضى انتظار ١٩٦١، لإصدار قانون الـ٨٤ مليون، الذي هدف إلى ربط جميع القرى المعزولة بشبكة الطرق العامة، وفتح ما مجموعه ١٧٠٠ كلم من الطرق الجديدة، وتنفيذ الأوتوستراد الساحلي بطول ٢٠٧ كلم. وفي العام ذاته صدر قانون الـ٤٥٠ مليوناً الذي تضمّن تنفيذ مشاريع ري ومياه شفة وكهرباء.

وقد ازداد الإنفاق التنموي في ١٩٦٢ بنسبة ثلاث مرات ونصف، نتيجة استخدام كلّ «احتياطي الموازنة» المتراكم، وسجلت الموازنة السنوية أول عجز لها بنسبة ١٣ بالمئة. لكن قطع حساب عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤ أظهر عجزاً لا يتجاوز ٤ ـ ٦ بالمئة. كان النائب جوزيف شادر يهدئ من روع النخب المحافظة التي كانت تنتقد ارتفاع الإنفاق، خلال النصف الثاني من عهد شهاب، مُظهراً أنّه لم يكن ثمة عجز في موازنات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤، كما يوضح ذلك قطع حسابات تلك السنوات. لم تكن الخزينة تسدد كلّ المبالغ المدرجة في خانة النفقات، الأمر الذي كان يرفع نسبة السلفات المدوّرة، من سنة إلى أخرى. وقد ارتفعت حصة هذه الأخيرة إلى ٥٣ بالمئة من المجموع

خلال السنوات الثلاث المذكورة (داغر: ٧١). وفي عام ١٩٦٤، كان ضخ مياه الشفة إلى بيروت قد تضاعف مقارنة بـ١٩٥٨، وإنتاج الطاقة قد تضاعف مرة ونصف مرة، وكان ثمة ٦٦٤ بلدة وصلت إليها الكهرباء، مقارنة بـ٣٠٠ بلدة في عام ١٩٥٨.

كان أول ما فعلته أولى حكومات عهد الرئيس حلو رفض الخطة الخمسية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) التي أعدتها بعثة إيرفد، وإنهاء عمل ذلك الفريق، وتكليف مجلس التخطيط في وزارة التصميم العام إعداد مشروع بديل. اشتملت الخطة الخمسية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) التي أعدها هذا الأخير، على إنفاق بقيمة ١٠٨٠ مليون ل. ل. كانت الحكومات المتعاقبة تلغي بعض المشاريع، وتؤجل البعض الآخر عاماً بعد عام. وفي نهاية تلك الحقبة، لم يكن قد أُنفق سوى ٣٢٠ مليون ل. ل.، أو ما يوازي ٣٠ بالمئة من المجموع (داغر: ٧٧).

وقد أُنجزت شبكة الاتصالات مع الخارج، ووُسِّعت شبكة الهاتف، التي زاد عدد مشتركيها بنسبة ٤ أضعاف بين ١٩٥٨ و١٩٦٩. وفي ١٩٧٠، كانت ١٤٩٦ بلدة قد رُبطت بشبكة الكهرباء، وأوصِلت مياه الشفة إلى ١٣٠٠ بلدة. وذكرت الخطة السداسية (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧) أنّه أُنجزت كلّ طرق القرى المعزولة. أما الأوتوستراد الساحلي، فقد اقتضى ثلاث سنوات ونصف لإنجاز وصلة صربا ـــ جونية منه، و لم يكن قد نُفِّذ منه في ١٩٦٧، أي بعد ٦ سنوات من الشروع فيه، سوى أربعةكيلومترات من أصل ٢٠٧ كلم (داغر: ٧٣ ـ ٩٩). لم يُنجز الأوتوستراد الساحلي إلا في أواخر التسعينيات، أي بعد نحو أربعين عاماً على البدء به.

الإنفاق الحكومي المخصّص للزراعة

جاءت الكهرباء وشبكة الطرق في رأس سلّم أولويات الخطة الخمسية الأولى لعام ١٩٥٨، لجهة المبالغ المخصّصة لها. و لم تلحظ تلك الخطة في ما يخص الزراعة، سوى إنشاء مختبرات زراعية ومعاهد تقنية. وفعلت الأمر نفسه بالنسبة إلى الصناعة، وأضافت اقتراحات لتشجيع الإنتاج الحرفي. حظيت المشاريع الزراعية بنسبة ٤ بالمئة من الإنفاق الذي نصّت عليه الخطة (مجلس، ١٩٥٨).

أما عهد شهاب، فقد أقر مشروعين للزراعة، هما استصلاح الأراضي بواسطة «المشروع الأخضر»، وتوفير قروض للمزارعين من بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري (داغر: ٦٠). صدر في ١٢ حزيران ١٩٦٢ قانون إنشاء «مصرف وطني للتنمية». وحظيت المشاريع

الزراعية من معاهد ومختبرات وغير ذلك، بـ٥١ مليون ل.ل. من الـ١٠٨٠ مليون ل. ل. المدرجة في الخطة الخمسية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)، أي ما يوازي ٤,٧ بالمئة من المجموع (وزارة، ١٩٦٥). وقد ألغى قانون موازنة ١٩٦٨، التسليفات للري المدرجة في قانون الـ٤٥٠ مليون. منع الخلاف حول إفادة الأراضي الواقعة على ارتفاع ٦٠٠ م ـ ٨٠٠ م، من استخدام منشآت الري التي كان مشروع الليطاني قد أقامها حتى تاريخه. ولم يُستصلح سوى ١٠ آلاف هكتار من الـ١٠٠ ألف هكتار التي نصت عليها الخطة العشرية لـ«المشروع الأخضر» (داغر: ٧٩). وصُرف النظر عن إنشاء «المصرف الوطني للتنمية».

سياسة «اليد المرفوعة»

تمثلت سياسة «اليد المرفوعة» في القطاع الزراعي بـ : ١) رفض الدولة تحمّل مسؤولية تطوير نشاطات زراعية كانت تشرف عليها بنفسها؛ ٢) ترك المنتجين تحت رحمة التجار في ما يخص تأمين المدخلات التي يحتاجون إليها وتصريف الإنتاج.

وُضِع إنتاج التبغ تحت رحمة مؤسسة حكومية هي «الريجي»، كانت تعطي إجازات الإنتاج وتشتري المحصول في ما بعد. وفي النصف الأول من السبعينيات، كان ٧٢ بالمئة من مزارعي الجنوب يعملون في هذا القطاع (نصر، ١٩٧٨: ٨). غلبت على علاقة هذه المؤسسة مع القطاع، في الصورة التي رسمها لنا سليم نصر، مقاربة أعطت أولوية لتحقيق أرباح للمؤسسة، من خلال احتكار استيراد وتسويق السجائر الأجنبية، ورفض إعطاء المزارعين إجازات استثمار لزيادة محصولهم. كان الوضع مشابهاً في قطاع قصب السكر، الذي وُضع المنتجون فيه تحت رحمة شركة خاصة واحدة، كانت تتولى شراء المحصول واستيراد السكر في الوقت عينه. وقد أدى تعاطيها مع منتجي ذاك القطاع إلى تخليهم عن تطوير الإنتاج فيه (نصر: ٩). وتطوّر الاستثمار في قطاع الحمضيات، ضمن حيازات كبيرة. ولم يتمكن منتجو التفاح في المناطق العالية من جبال لبنان الغربية وفي البقاع، طوال عقدي الخمسينيات والستينيات من التعويل على أي تدخّل حكومي لمصلحتهم، فيما زاد إنتاجهم ٧ مرّات بين ١٩٥٥ و١٩٧١(نصر: ٦).

شهدت نهاية الستينيات، وخصوصاً النصف الأول من السبعينيات، هجمة شرسة من التجار لزيادة حصتهم في الفائض الزراعي الذي يحققه المزارعون الصغار، من خلال دورهم في شراء المحاصيل وتأمين المدخلات الزراعية. استخدم سليم نصر نصين غير منشورين لأحمد بعلبكي

وبطرس لبكي، لعرض ذلك الواقع. ذكر أنّ **٢٥** تاجراً كانوا يشترون ثلثي محصول التفاح، و**٢٠** تاجراً كانوا يشترون **٨٠** بالمئة من محصول الحمضيات، ويربحون من الفارق بين أسعار الشراء وأسعار المبيع للمستهلك. وذكر أنّ الأسمدة الكيماوية جسدت في عام **١٩٧٤** بين **٢٠** و**٣٠** بالمئة من كلفة الإنتاج. تولت خلال فترة **١٩٧٣ ـ ١٩٧٥** شركتان، هما يونيفرت والكونتوار الزراعي، استيراد الأسمدة الكيماوية، وارتفعت أسعار المواد التي تسوقها **٣** إلى **٤** مرات، خلال الفترة ذاتها. ومثّلت المبيدات **٧** إلى **١٠** بالمئة من كلفة الإنتاج. وكان مستوردوها يحققون أرباحاً تصل إلى **٣٠٠** بالمئة خلال الحقبة ذاتها (نصر: **٨**).

وقد تابع مايكل جونسون واقع التضخم وغلاء المعيشة آنذاك، وأورد وقائع تظهر أنّ تدفّق الرساميل الذي حصل، رفع أسعار العقارات بمعدل مرتين أو ثلاث مرات خلال فترة **١٩٧٢ ـ ١٩٧٣**، وأنّ الزيادة غير الرسمية لكلفة المعيشة كانت بنسبة **٢٠** بالمئة إلى **٣٥** بالمئة خلال عام **١٩٧٣** وحده، وأنّ زيادة أسعار السلع الأساسية كالأرز والسكر والفواكه والخضار كانت بنسبة **١٠٠**بالمئة إلى **٢٠٠** بالمئة في عام **١٩٧٤** (جونسون، **١٩٨٦: ١٦٥**).

الدولة والريف: مقاربة مقارنة

يمكن الدلالة على بؤس تعاطي الدولة اللبنانية مع الزراعة والريف، بإجراء مقارنة مع بلدان من العالم الثالث التي طبقت سياسات زراعية مغايرة على مدى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. جرى منذ مطالع الخمسينيات، الأخذ بسياسات زراعية تحت إشراف الدولة (state–led agricultural development) في تلك البلدان، يمكن وضعها تحت عنوانين كبيرين: **١**) تحمّل الدولة عبء توفير المدخلات الزراعية (provision or subsidization of inputs)، من القروض، إلى خدمات استصلاح الأراضي، إلى توفير متطلبات الري، إلى توفير الأسمدة والمبيدات. وذلك إما بتوليها مباشرة هذه الأمور، أو باعتماد سياسة دعم أسعار هذه المدخلات، إذا تولى القطاع الخاص توفيرها. كان ثمة اقتناع عام سائد آنذاك، بأنّه لا يمكن المراهنة على القطاع الخاص وحده لتوفير متطلبات التنمية الزراعية؛ **٢**) تحمّل الدولة مسؤولية ضمان ثبات مداخيل المزارعين (stability of rural income)، من خلال توفير خدمات التخزين للمحاصيل، وفرض حدود دنيا للأسعار لا يمكن النزول تحتها، واعتماد الرسوم الجمركية والعوائق الكمية لحماية الإنتاج الزراعي، وتوفير خدمات التأمين والتسويق للإنتاج (شانغ، **٢٠٠٩**). طبّقت دول كسوريا ومصر والعراق عدداً من تلك السياسات التي أتاحت لها تحقيق نمو ديموغرافي جعل

منها دولاً وطنية يُحسَب حسابها، فيما قضت ليبرالية لبنان الاقتصادية على شعبه بالهجرة. وقد كان معدل النمو الديمغرافي في سوريا عام **١٩٤٧**، أي خلال حقبة حكم الأعيان، يساوي **١,٢** بالمئة، في حين أنّه كان يساوي **٢,٢** بالمئة في لبنان (عيساوي ودبزياس، **١٩٥١: ٣٨٦**).

الهجرة من الريف

كانت زراعة التوت ملائمة لأوضاع أناس يعملون بأيديهم لكسب أراضٍ زراعية في المنحدرات الوعرة. ارتبطت إنجازاتهم بواقع أنّه لم يكن لديهم خيار آخر. في القرن العشرين، اتسعت الخيارات، أو الأصح باتت الهجرة خياراً بديلاً. لم يكن ممكناً، أخذاً بالاعتبار للطبيعة الجبلية لأكثر أراضي لبنان، أن يستمر الريف باحتضان أهله، من دون استثمار كثيف في بناه التحتية تتولاه الدولة، ويتجاوز ما له علاقة بالزراعة حصراً، إلى تطوير قدرته الاستيعابية لاستقبال الأنشطة الصناعية أيضاً.

لم تكن الزراعة موضع اهتمام، لا من جهة المدخلات (inputs)، كاستصلاح الأراضي وتوفير خدمات الري والأسمدة والمبيدات وتوفير القروض الزراعية الميسّرة، ولا من جهة المنتَج (output). لم يفكر أحد بضرورة أن يُوفَّر للمزارعين دخل ثابت، لكي يتمكنوا من الصمود في حيازاتهم. وهو الأمر الذي كان يمكن تحقيقه من خلال حماية الزراعة وتوفير رقابة على أسعارها، تمنع هذه الأخيرة من السقوط إلى الحضيض، وتوفير خدمات التخزين والتسويق، بما يحد من تقلبات أسعار المنتجات الزراعية ومداخيل المزارعين.

صبر الناس طوال عقدين خلال حقبة الانتداب، وثلاثة عقود خلال حقبة الاستقلال، لعل أوضاعهم تتحسّن. وانتهى بهم الأمر إلى أن تركوا أرضهم التاريخية في ما يشبه الهجرة الجماعية، خلال سنوات معدودة.

كانت القوانين ـــ البرامج الشهابية قد أتاحت أواخر الستينيات، إنجاز شبكة الطرقات الجديدة الشديدة الرداءة، التي وصلت الأرياف بالساحل، كما سبقت الإشارة. ساهم ذاك، مع اقتناع المزارعين بأنّهم متروكون لمصيرهم في مواجهة عوامل الطبيعة من جهة والتجار من جهة أخرى، في جعلهم يتخلّون عن أرضهم.

وفي المسح للقوى العاملة الذي أجرته مديرية الإحصاء المركزي في بداية السبعينيات، بدا واضحاً من خلال مؤشرات عدّة أنّ إفراغ الريف من أهله كان قد بات شبه ناجز في ذلك التاريخ.

أفرد الاستقصاء المذكور فصلاً لما سماه «المهاجرين في الداخل»، فإذا هم في عام ١٩٧٠، ٦٨٩ ألفاً، أو نحو ثلث اللبنانيين البالغين آنذاك ٢,٢٥ مليون نسمة. وقد اتجه ثلثاهم من الأرياف نحو بيروت وضواحيها (وزارة التصميم، ١٩٧٢: ٧٥). وفي عام ١٩٧٠، كان قد مضى على وجود ٦٢ بالمئة من سكان ضواحي بيروت، أقل من عشر سنوات (المصدر نفسه: ٧٨). أما المنطقتان الأكثر تأثراً بتلك الهجرة الحديثة، فهما محافظتا جبل لبنان والجنوب (المصدر نفسه: ٧٩). وقد استخدم سليم نصر معطيات أظهرت هبوط حصة الزراعة في القوى العاملة من ٥٠ بالمئة منها في عام ١٩٥٩، إلى ٢٠ بالمئة منها في عام ١٩٧٠، أي بانخفاض بلغ ٣٠ بالمئة من تلك القوى خلال عقد واحد (نصر: ٨).

٣. النخبة والريف

يرى روجر أوين أن الانتداب عزز بفصل لبنان عن محيطه الطبيعي، موقع بيروت بالنسبة إلى الجبل، وسيطرة قطاعي التجارة والمصارف في مواجهة قطاعي الصناعة والزراعة (أوين، ١٩٧٦: ٢٤). وعند كارولين غايتس أن السياسة الاقتصادية كانت تعكس مصالح «كتلة الممسكين بالسلطة»، وهم بعد عام ١٩٥٠ كانوا مصرفيين وتجاراً ووسطاء (غايتس، ١٩٩٣: ٨١). واستخدم ألبرت حوراني مفهوم «السياسة بمنطق الأعيان»، لوصف علاقة النخب بالدولة العثمانية في الأقاليم. يمكن اعتماد المفهوم ذاته، لوصف استقواء النخبة السياسية والاقتصادية على الدولة في لبنان (داغر، ٢٠١٠).

وحين درست دورين وارينر في عام ١٩٤٨ وضع الزراعة في كلّ من لبنان وسوريا، اعتمدت عيّنة من قرى ومناطق زراعية مختلفة، أجرت فيها تحقيقات على الأرض، للتعرّف إلى أوضاع المنتجين فيها (وارينر، ١٩٤٨: ٨١ ـ ٩٨). صنّفت المزارعين في تلك المناطق، وفقاً لفئات الدخل التي ينتمون إليها، واقترحت سبُل تطوير مداخيلهم، وخصوصاً الأكثر فقراً بينهم. واستعادت دراسة عيساوي ودبزياس الدراسات بشأن «الحيازات القابلة للحياة» (viable lot)، والشروط التي ينبغي توفيرها لإبقاء المزارعين في أرضهم.

أما عند ألبر بدر، فليس ثمة قطاع تقليدي يستحق الإشارة إليه. وقد نُشِر نصه في كتاب كلاسيكي عن النمو الاقتصادي والتزايد السكاني في المشرق العربي، صدر في عام ١٩٧٢ (بدر، ١٩٧٢: ١٦١–٢٠٧). لم ير هذا الأخير في القطاع الزراعي خلال حقبة الاستقلال، سوى ارتفاع الكميات المنتجة من الحمضيات والتفاح (ص ١٦٥)، مغفلاً حجم المأساة التي كان الريف

مسرحها طوال تلك الحقبة. حوى الكتاب المذكور ثلاثة نصوص عن لبنان وحده لا طائل تحتها، احتلّت حيزاً مهماً منه. وكان النص الثاني لفنيَّين، وجدا أنّ مشكلة القطاع الزراعي كانت في نقص التكيّف مع التقنيات الجديدة.

وقد رأى يوسف صايغ أن النظرة إلى الأمور (perception) التي كانت تحملها النخب،كانت جزءاً أساسياً من المشكلة (صايغ، ١٩٧٨: ٣٠٣ ـ ٣٠٤). ولعل كتابات شيحا كانت الأكثر تعبيراً عن النظرة إلى الأمور التي حكمت تجربة لبنان الحديثة. وهي وفّرت موقفاً متكاملاً في السياسة الاقتصادية، حيث الأولوية لثبات سعر صرف العملة خدمة لأصحاب الريوع المالية (شيحا، ١٩٩٤: ٦٨ و ٧٧). وهذا ما يمكن تحقيقه بمنع الدولة من أي إنفاق يتطلب استدانة أو رفعاً لمعدلات الضرائب (المصدر نفسه: ١١١ و٢٣٣ و٢٤٥)، ويتوافق مع المناداة بحرية التبادل ورفض الحمائية على نحو مطلق (المصدر نفسه: ٩٤ و٩٩). يتعارض وضوح ذلك الموقف مع إصرار ألبر بدر على «صعوبة تعريف السياسة الاقتصادية للحكومة في لبنان» (بدر، ١٩٧٢: ١٧٣).

تنضح كتابات شيحا بالتشاوف. وتعبّر عن ذلك مقولة «ذكاء» اللبنانيين الذي ينبغي أن يوظفوه في النشاطات «للخارج ومع الخارج». وهو توظيف لا ينبغي أن يقف في وجهه عائق أو تحدّ منه رقابة (شيحا: ١٠٩ و ٢٣٧ و٢٤٦). يزدري شيحا النشاطات الإنتاجية، وخصوصاً الزراعة، التي يتولاها «شعب الأرياف بدون مستقبل القاطن في قرانا الضائعة» (المصدر نفسه: ٢٤٥). ويرى أنّ «الثروة في لبنان لا تجسدها الزراعة والتجارة والصناعة ذات الطابع المحلي(...) يجسّدها رجال مبدعون مليئون بالخبرة والجرأة، يعالجون بدون كلل قضايا اقتصادية ومالية ذات طابع دولي» (المصدر نفسه: ٢٣٩). يبلغ شيحا في هذا ذروة السفاهة. وهو من الأقلية التي استفادت من احتكار بضعة أحياء وشوارع من بيروت، لخدمات التعليم الحديث التي وفرتها الإرساليات. وكان عضواً لامعاً في «كتلة الممسكين بالسلطة» خلال فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤. وهي بالتحديد، السنوات التي رصدت الدولة خلالها ٦٠ بالمئة من الإنفاق التنموي لمرفأ بيروت ومطار خلدة والتلفون. أما المبالغ التي خصصتها لبناء مدارس جديدة، فلم تتجاوز ٠,٥ بالمئة من مجموع إنفاق «الصناديق المستقلة» (غايتس، ١٩٩٨: ١٠٤–١٠٥). لا يصدّق اللبنانيون الشباب اليوم أنّ العجز عن تحمّل كلفة الانتقال من الريف إلى المدينة للدراسة، كان يُبقي الغالبية الساحقة من أهل الريف خلال العقود الثلاثة الأولى للاستقلال بدون تعليم. وقد انتظر بعض ذاك الريف المحسوب على المحظوظين من اللبنانيين، حتى مطلع عقد السبعينيات، ليحظى بثانوية رسمية.

يستغرب الناظر إلى تلك الحقبة كيف تفرّج السياسيون الذين يمثلون الريف على سياسات حكومية كان مؤداها تهجير قواعدهم الانتخابية. هل لأنّ أنظمة الاستزلام السياسي تقوم على توفير منافع للأفراد، مقابل ولاءات ذات طابع شخصي حصراً؟ أليس ذلك ما يفسّر التفارق بين نخبة تقليدية في اليابان، اندفعت أمام التهديد الخارجي لبناء دولة وطنية وسلطة مركزية قوية، وبين نخبة تقليدية في لبنان، كانت ولا تزال ترى قوة الدولة تهديداً لأفرادها كـ«أصحاب سلطة محلية»؟ ألا يمثّل لبنان حالة نموذجية من انعدام استقلالية الدولة (autonomy) تجاه النخب، واستقواء تلك الأخيرة عليها، ويمنع الدولة من إطلاق مشروع تحويل اقتصادي؟ تذكر كارولين غايتس أنّ إنفاق المبالغ المخصّصة للأشغال العامة كان هدفه حصراً تنفيع محاسيب المتنفذين في أول عهدين رئاسيين بعد الاستقلال (غايتس: ١٠٤).

لم يحمل طرف سياسي همّ مواجهة أزمة الريف. كان تكوين النخب المعارِضة وهيمنة «الأعيان» عليها يقوّض فرصة أي تغيير حقيقي في خيارات لبنان. حول ماذا كان يدور العمل السياسي اليومي إذاً؟ يذكر مالكولم كير في نصه عن اتخاذ القرار في النظام السياسي اللبناني، سببين كان يمكن أن يستدعيا خلافات داخل الطبقة السياسية: قضايا السياسة الخارجية أولاً، بما يعكس حقيقة أنّ خلافات النخبة كانت نتيجة ولاءات كل طرف الخارجية، وتوزيع المناصب الإدارية ثانياً. كان همّ الحكومات والسياسيين التأكّد من أنّه لا أحد يتجاوز حصته من المنافع والامتيازات، بل كانت الحكومة المؤسسة الأكثر سهراً على دوام حالة «التوازن الثابت» (static equilibrium) أو الجمود (immobility) (كير: ١٨٨ ـ ١٨٩).

الفصل الثاني

النخبة والحرب

أولاً: التهيئة للحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)

عرض المؤرّخ كمال الصليبي في كتابه الفريد عن مقدمات الحرب الاهلية، صورة للمشهد السياسي الداخلي خلال ثلاثة عهود، احتل فيها الأقطاب أو الزعماء التقليديون قلب هذا المشهد. رسمت تحالفات هؤلاء والمواجهات بينهم واستقطاباتهم صورة هذا المشهد (الصليبي، **١٩٧٦**). هنا قراءة لمقدمات الحرب الأهلية لعام **١٩٧٥** ولمسؤولية هذه النخبة في التهيئة لها.

١. النخبة غير المسؤولة اجتماعياً

يوافق الأكاديميون المؤرخ الصليبي على مركزية الأقطاب في النظام السياسي اللبناني. سمّاه أرنولد هوتينغر نظام الزعماء (Za'imism)، ورأى باري بريسلر أنه مكوّن من «أصحاب سلطة محلية» (Local power holders)، ورأى مايكل جونسون إنه يقوم على «رؤساء شبكات محاسيب» (Patrons de clientèle). وقد أضاف لاحقاً صفة جوهرية إلى هؤلاء، بوصفهم «يفرضون أنفسهم بالقوّة» (Men of Honor) (داغر، **٢٠١٢**). وأظهر ستيفان وينتر أرث العهد العثماني المتمثل بـ«خصخصة السلطة في المناطق أو الأقاليم» (privatization of provincial government office) (وينتر، **٢٠١٠**). أما ألبرت حوراني، فقدّم مفهوم «السلطة بمنطق الأعيان» (Politics of notables)، لتعريف الدولة الضعيفة والخاضعة لإملاءات السياسيين، كما كانت في الأقاليم أيام السلطنة، واستمرّت في لبنان (داغر، **٢٠١٢**).

أظهر المؤرخ الصليبي أن التكتلات بين الأقطاب كانت تنعقد قبل الانتخابات النيابية أو الرئاسية، بهدف اكتساب السلطة أو مزيداً منها، ولاعتبارات شخصية بحتة، ولا تحمل برامج اقتصادية أو اجتماعية من أي نوع. بيّن أن الصراعات بين هؤلاء كانت غالباً ما تأخذ بجريرتها المصالح العليا للبلاد. وهو ما عبّر عنه بشكل أوضح في كتابه «بيت بمنازل كثيرة»، الذي رسم صورة كالحة للسياسة وأهلها في لبنان.

الستينيات

سرد الصليبي سيرة الستينيات، بوصفها ساحة صراع بين الشهابية ومناوئيها من الزعماء التقليديين، وسيرة عهد الرئيس حلو كاستمرار لهذا الصراع، عبّر عنه في النصف الثاني من العقد

تكتلان للزعماء، هما «الحلف» و«النهج». عبّر «النهج» والزعماء المنتمون إليه عن موقف ممالئ للناصرية، في حين مثّل «الحلف» موقفاً مناوئاً لها، بالتزامه موقف الأنظمة العربية المحافِظة. أي إن الاستقطاب الداخلي لم يكن يعبّر عن أجندات متعارضة في ما يخص الإصلاح الداخلي أو التنمية المطلوبة، بل كانت تحدده المواقف من القوى الخارجية، والالتحاق بهذا القطب الخارجي أو ذاك.

كانت الستينيات العقد الذي شهد تنفيذ القوانين – البرامج التي أُقرّت خلال النصف الثاني من عهد شهاب، لجهة مد شبكة المواصلات وكهربة الريف وتوسيع شبكة الاتصالات وتحقيق تقدم في مجال الري. وكان العقد الذي أقام شبكة طرقات جديدة ربطت الريف بالساحل، وعجّلت في إفراغه من أهله (داغر، ٢٠١٢).

عبّرت التجربة الاقتصادية اللبنانية منذ الاستقلال وحتى عام **١٩٧٥**، عن إعطاء أولوية لتحقيق فوائض في الموازنة على حساب الإنفاق التنموي. وحين أقدمت الدولة على استثمارات تنموية، حصرتها بقطاع الخدمات. وهي خصّصت ٦٠ ٪ من الإنفاق العام على مدى السنوات العشر الأولى من الاستقلال، لتطوير ثلاثة مرافق فقط، هي المطار والمرفأ وتوسيع شبكة الهاتف. وأعطت الأولوية لاستقطاب الودائع الخارجية من خلال الحفاظ على سعر صرف ثابت للعملة. واعتبرت أن الاستثمار هو مسؤولية القطاع الخاص، وأن المطلوب جهد تشريعي فقط، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يؤدي إلى قيام إدارة عامة تدخلية تدعم الاستثمار. واعتمدت حرية تبادل مع بقية العالم، بديلاً عن الحمائية التي تعمّمت في أرجاء العالم الثالث بعد الحرب الثانية. وكان لبنان البلد الوحيد في العالم، الذي اعتمد إجراءات لتشجيع الاستيراد، من خلال سعر صرف خاص بالمستوردين يخفّض عبء الرسوم الجمركية التي يدفعونها.

كان الريف الضحية الأولى لرفض الدولة تحمّل مسؤولياتها التنموية. رصدت له الخطتان الخمسيتان لـ **١٩٥٨** و **١٩٦٥**، ٤ ٪ من مجموع ما نصّتا عليه من إنفاق، في حين أنه احتوى على نصف القوى العاملة اللبنانية. وجعل هاجس تحقيق فوائض في الموازنة، الإنفاق الفعلي لا يتعدى نسبة **٣٠** ٪ من المبالغ المرصدة في خطة **١٩٦٥**(داغر، **١٩٩٥: ٧٧**). ولم تبلغ نسبة الأراضي المستصلحة بواسطة «المشروع الأخضر» بعد عشر سنوات من إنشاء هذا الجهاز، سوى **١٠** ٪ من المساحات المقرّرة. وكان الناس يتآزرون ويشقّون بأنفسهم الطرقات التي تصل بلداتهم بالعالم الخارجي (داغر، **٢٠١٣**). أدى تخلّي الدولة عن مسؤوليتها التنموية إلى التسبّب بهجرة قسرية

من الأرياف. أظهر المسح الإحصائي لعام ١٩٧٠، أن هذه الهجرة طالت ٦٨٩ ألف مواطن، مثلوا ثلث الشعب اللبناني، وذلك خلال عقد واحد هو عقد الستينيات (وزارة التصميم، ١٩٧٢: ٧٥). تلت «الهجرة الداخلية» مغادرة اللبنانيين لبلدهم، بسبب خيارات الدولة التي كبحت نمو القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومنعته من استيعابهم. كان ذلك يحصل في غفلة من النخبة السياسية، الساهية عن الفشل التنموي الذريع الذي عبّرت عنه تلك التحولات.

السيادة

شغلت النخبة نفسها بعد عام ١٩٦٥، بموضوع بات يستقطب كل اهتمامها، هو الموقف من الفلسطينيين ومنظمة التحرير في مسألة الصراع مع إسرائيل. على مدى السنوات العشر التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية، مثّلت السيادة بالمعنى الذي أعطته لها النخبة السياسية، محور النقاش العام. كانت السيادة تعني منع القوى الفلسطينية من أن يكون لها دور في مواجهة إسرائيل على الأرض اللبنانية، والتصدي لدخولها طرفاً في ذلك، مع الامتناع عن كل ما يمكن أن يمثّل استفزازاً لإسرائيل. لم ينطوِ هذا الفهم للسيادة على العمل لرفع جاهزية الجيش وتوفير المستلزمات التي تتيح له صون سيادة لبنان الخارجية. لم يكن المعنى المعطى للسيادة هو الدفاع عن لبنان تجاه إسرائيل، مهما كلّف الأمر.

الجيش

جسد الدور الذي ينبغي أن يلعبه الجيش إحدى نقاط الخلاف الكثيرة بين شهاب والزعماء. قال لهم ذات يوم، إن تجهيز الجيش أمر مكلف، لكن الأكثر كلفة منه، هو عدم تجهيزه. كان «المكتب الثاني» عرضة خلال عهد الرئيس حلو لهجمات السياسيين من المعارضة، بوصفه عنصر قوة للشهابية (الصليبي، ١٩٧٦: ٢٨). لكن المنظمات الفلسطينية بقيت حتى عام ١٩٦٩، تحت الرقابة في لبنان أكثر مما كانت في الأردن (المصدر نفسه: ٣٤). حصلت أول تظاهرة يسارية ضد الجيش بعد غارة إسرائيل على مطار بيروت عام ١٩٦٨ التي لم تستتبع أي رد فعل من لبنان. وخلال فترة أيار – أيلول ١٩٦٩، توالت الصدامات بين الجيش والتنظيمات الفلسطينية، وانتهت بـ«اتفاقية القاهرة»، التي أعطت حقاً لهذه المنظمات بالتواجد والعمل انطلاقاً من جنوب لبنان. وهي الاتفاقية التي ستؤمن معيناً لا ينضب من السجالات التي كان يسخّرها السياسيون في صراعاتهم، وللمزايدات في ما بينهم بشأن السيادة.

رسم الدكتور الصليبي لوحة المقاربات المختلفة لتسويغ هوية وطنية لبنانية متميّزة على امتداد القرن العشرين، من «الفينيقية» مع ميشال شيحا وشارل قرم وسعيد عقل، ومعارضيهم العروبيين كمحمد جميل بيهم وعمر فروخ، إلى فكرة لبنان «الملجأ»، مع الأب هنري لامنس. وهو شكّك، في نص يعود إلى عام **١٩٧١**، بإمكان بناء هوية لبنانية جامعة، تستعدي العروبة (الصليبي، **١٩٨١: ٢٢٤-٢٢٥**).

اتخذ حزب الكتائب والأحزاب المشابهة، من هذا النقاش موقفاً يقوم على الأخذ بالفينيقية وبنظرية لبنان الملجأ، أي باعتماد المقاربتين معاً لبناء «نظام المعتقدات» (belief system) خاصتهم (أنتليس، **١٩٧٣: ١٥٨**). واعتمد القومية اللبنانية بوصفها نقيض القومية العربية. وفي المقابلات التي أجراها الباحث أنتليس مع مسؤولي الحزب، أوضح هؤلاء أنه كان ثمة تعمّد في وضع الفكرة القومية اللبنانية في مواجهة القومية العربية (المصدر نفسه: **١٥٩**). وقد بلورت قوى سياسية في بلدان عربية أخرى، مقاربات مماثلة في عدائها للقومية العربية.

الأمر الثاني المهم، هو انتساب الحزب إلى عائلة الأحزاب الوطنية-الاشتراكية التي نشأت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في أوروبا، لجهة أفكارها وطريقة تنظيمها. وجد الكاتب مايكل مان، ثلاثة مشتركات لهذه الأحزاب، هي الوطنية المفرطة التي تعبّر عنها المشاعر السلبية تجاه الآخر المختلف وتجاه الخارج، والتعويل على الدولة التي تتيح تجاوز النزاع بين الطبقات وإلغائه، واعتماد شكل للتنظيم يقوم على وجود منظمات شبه-عسكرية، توفر أداة العنف المستخدم في السياسة (مان، **٢٠٠٤**). رأى أنه لا يمكن تعريفها فقط من خلال الأفكار التي كانت تحملها، لأن شكل تنظيمها، أي اعتمادها على المنظمات شبه-العسكرية، كان الأساس في تجربتها. وهي بلورت أفكاراً وضعها الباحثون في خانة «الوطنية العضوية» (organic nationalism). فالأمة كيان عضوي يجب حمايته ممن يعرّضونه للخطر، لأنهم مختلفون إثنياً أو سياسياً. يقول مان، إنه لو اقتصرنا على الأفكار التي حملتها تلك الأحزاب، لكانت تجربتها في الأكثر، نوعاً من العداء للأجانب الفاقع والكريه. لكن تعويلها على منظمات شبه-عسكرية، أي موافقتها على اعتماد العنف وسيلة في السياسة، هو ما جعل العنف السياسي مرادفاً لكل تجاربها (المصدر نفسه: **١٣**). وهو عنف وجد تبريره في كتابات المنظرين الأوائل الذين أباحوا الجريمة لتحقيق ما رأوا أنها أهداف عليا (المصدر نفسه: **٨**).

اعترف الحزب بالدَين الذي للنموذج الأوروبي عليه (ستوكس، ١٩٧٥: ٢١٥). وهو لعب في الشهرين الأخيرين من حوادث ١٩٥٨، بعد تشكيل حكومة الرئيس كرامي الأولى، دوراً في إسقاط تلك الحكومة، وذلك من خلال قطع الطرقات وإقفال المناطق، وفرض الإضراب على أحياء من بيروت بكاملها. سُمِح له أن يستخدم ذراعه شبه – العسكرية وسيلة للتأثير على موازين القوى بين الموالاة والمعارضة آنذاك (سلام، ١٩٧٩: ٣٠١–٣٦). وقد أظهرت قراءة أيرين غندزير لحرب ١٩٥٨ الأهلية، دور السفير الأميركي ماكلينتوك في الإدارة الميدانية للقوى الموالية للرئيس شمعون خلال الفترة الأخيرة من الحرب، والتأسيس لعلاقة مباشرة بين السفارة وبين تلك القوى (غندزير، ١٩٩٧).

وفّرت الحقبة الشهابية للحزب منافع، أولها انتخاب رئيسه نائباً دائماً ابتداء من عام ١٩٦٠ عن أحد مقاعد بيروت، واستفادته من الحكم لبناء «شبكة محاسيب» كانت الأكبر بين التي كان يعوّل عليها السياسيون التقليديون (جونسون، ١٩٨٦: ٩٩). أصبحت قيادة الحزب جزءاً من الإدارة السياسية للكيان.

وسوف يؤدي احتدام المواجهة بين الجيش والمنظمات الفلسطينية في السنتين الأخيرتين من عهد حلو، ورفض الرئيس كرامي وضع حد للعمليات الفلسطينية في الجنوب، إلى دخول حزب الكتائب طرفاً في الصراع مع الفلسطينيين، بدءاً من حادثة التعرّض لموكب الفلسطينيين في الكحالة وسقوط قتلى، وصولاً إلى نشوب مواجهات بين الكتائب والفلسطينيين في الدكوانة وتل الزعتر استمرت أياماً عدة في آذار ١٩٧٠ (الصليبي، ١٩٧٦: ٤٥).

أهم ما جاءت به أطروحة جاغو سالمون، إظهار كيف يمثل «تفويض العنف لقوى من خارج الدولة» (delegated violence)، استراتيجية تلجأ إليها النخب الممسكة بهذه الأخيرة، حين تتعثر قدرتها على استخدام القوى النظامية (سالمون، ٢٠٠٦). ذكر الدكتور الصليبي شروع الوزير فرنجيه بعد حوادث الكحالة عام ١٩٧٠، بإنشاء ميليشيا خاصة به قبل انتخابه رئيساً (الصليبي، ١٩٧٦: ٤٩)، وأن ميليشيا حزب الكتائب كانت على علاقة منتظمة مع «المكتب الثاني» والأمن العام (المصدر نفسه: ٤٧).

بالتوازي مع رفض جعل الجيش قادراً على تحمّل مسؤولية الدفاع عن الأرض الوطنية، كان ثمة اتجاه للتعويل أكثر فأكثر على منظّمات شبه – عسكرية، كانت تعدّ لتكون رديفاً وبديلاً من القوى الأمنية. كانت الفكرة التي تبلورت آنذاك، وكانت في أصل الحرب الأهلية بعد سنوات،

أنه إذا كان من غير الممكن استخدام الجيش ضد الفلسطينيين، فلمَ لا يصار للتعويل على «قوى من خارج الدولة» (non–state actors) لتحقيق هذا الأمر.

دور الخارج

تمثّل لبنان في مؤتمر القمة الذي أقر إنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية» عام **١٩٦٤**، من دون أن تترتب على ذلك نتائج على المستوى الداخلي. هذا الوضع سوف يتغيّر مع نشوء المنظمات الفدائية بعد حرب حزيران **١٩٦٧**، التي باتت طروحاتها الجذرية ودعم الاتحاد السوفياتي لها، مصدر قلق للدول العربية المحافظة. وقد دعمت هذه الدول حلف الأقطاب المطالبين بضبط حركة المنظمات الفدائية، الذي مثله «الحلف الثلاثي»، والذي حاز أكثرية برلمانية في انتخابات **١٩٦٨**. كذلك دعمت السعودية ودول الخليج انتخاب الرئيس فرنجيه بوصفه قادراً على السيطرة على المنظمات الفلسطينية، وانتظرت منه أن يسهم بدوره في التصدي لموجة الراديكالية في الدول العربية (المصدر نفسه: **٥١**).

٢. النخبة تُسقِط شرعية الدولة

مثّل الرئيس حلو مرشّح تسوية في المنازلة بين الأقطاب الموالين للشهابية ومعارضيها. وحين أجريت الانتخابات التي أتت بالرئيس فرنجيه، كانت ثمة ثلاث كتل في البرلمان هي الحلف والنهج والكتلة الوسطية. كان الرئيس فرنجيه أحد مؤسسي هذه الكتلة، ومعادياً للشهابية.

ضرب الجيش

سوف تكون انتخابات **١٩٧٠**، ومجيء الرئيس فرنجيه سبباً لانكفاء الشهابية وما مثلته لجهة دور الجيش و«المكتب الثاني». يشير الدكتور الصليبي إلى أن الجيش أظهر وحدة وتماسكاً مشهودين خلال المواجهات مع المنظمات الفلسطينية عام **١٩٦٩** (الصليبي، **١٩٧٦**: **٥٣**). ومع ملاحقة ضباط «المكتب الثاني» التي قامت بها «حكومة الشباب»، التي كانت الأولى برئاسة سلام في العهد الجديد، تخلّت الدولة عما كان هذا الجهاز قد راكمه خلال **١٢** سنة في ميدان مراقبة المنظمات الفلسطينية والقوى السياسية والاستخبارات الأجنبية العاملة في بيروت (المصدر نفسه: **٥٧**). وأتاح مقتل قائد الجيش بحادث طائرة، تعيين ضابط متقاعد صديق للرئيس هو إسكندر غانم. و لم تتخذ حكومتا الرئيس سلام إجراءات فعّالة للحد من دخول أفراد المنظمات الفلسطينية.

كما فشلت صفقة شراء صواريخ كروتال فرنسية للجيش اللبناني، بسبب ما شابها من عمولات وفساد. وقد زار الرئيس فرنجية مصر والسعودية في نيسان عام ١٩٧٣، لطرح مشكلة وجود المنظمات الفلسطينية في لبنان. ومباشرة بعد عودته، نفّذت إسرائيل عملية فردان التي أودت بحياة القادة الفلسطينيين الثلاثة. طالب الرئيس سلام بإقالة قائد الجيش، لأنه لم يتم التصدّي للعملية الإسرائيلية. ولما لم يستجب رئيس الجمهورية لطلبه، استقال من منصبه.

سوف تعطي سلسلة من الأعمال المدبّرة والاستفزازات، مبرّراً لمعركة جديدة من قبل الجيش مع المنظمات الفلسطينية، خلال النصف الأول من أيار ١٩٧٣. وهي لم تتح للجيش تحقيق حسم على هذا الصعيد. ذلك أنه حين عمد الجيش لتكرار تجربة ضرب المنظّمات، كانت الأرضية قد باتت مختلفة، بفعل الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة، وتراكم الغبن تجاهه من تكرار الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب من دون التصدي لها، وتردي علاقة الرئيس مع الأقطاب السنّة.

أزمة اجتماعية وسياسية

سوف يتبيّن خلال فترة قصيرة للغاية، أن العهد الجديد لن يحمل أي تغيير على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد مُنِع وزير المال من تعديل الرسوم الجمركية بما يحمي القطاعات الإنتاجية، ويزيد مداخيل الدولة لتمويل الإنفاق العام. أقفل التجار الأسواق حتى تراجعت الحكومة وألغت المرسوم ١٩٤٣ (داغر، ١٩٩٥: ١٢٦). ومُنِع وزير الصحة من الحد من حرية مستوردي الأدوية في التسعير (المصدر نفسه: ١٢٢). وأُهملت مشاريع تحديثية، كمشروع الضريبة الموحّدة على الدخل (المصدر نفسه: ١١٨). ولم يشهد العهد بكامله إقرار أية ضريبة جديدة مباشرة، على الدخل أو على الصفقات العقارية (المصدر نفسه: ٢١٦).

وقد أعدّ الجهاز الفني في وزارة التصميم العام الخطة السداسية (١٩٧٢–١٩٧٧)، من دون طلب من أحد. وكانت نسبة تنفيذ المشاريع المدرجة فيها في آخر عهد فرنجية ضئيلة للغاية. بقيت قاعدة توازن الموازنة وتحقيق الفوائض، هي السائدة على حساب الإنفاق التنموي للدولة. وقد حققت الموازنات السنوية للعهد، فوائض في ثلاث سنوات من الأربع التي سبقت اندلاع الحوادث في نيسان ١٩٧٥ (المصدر نفسه: ٢٠٨). وقد بوشِر عام ١٩٧٢ بإنجاز وصلة طبرجا – طرابلس من الأوتوستراد الساحلي، الذي كان قد بدأ العملَ فيه قبل عشر سنوات (المصدر نفسه: ١٤٢). لم

تُنجَز تلك الوصلة إلا في أواخر التسعينيات، بعد نحو ربع قرن. واقتضى أربعين عاماً لاستكمال وصلة الأوتوستراد بين طرابلس وصور.

وأُنشئ المصرف الوطني للتنمية الصناعية والسياحية، بعد أن كانت قد مضت تسع سنوات على صدور القانون بشأنه. لكنه اصطدم بمعارضة جمعية المصارف، و لم يتمكّن من تأمين الموارد التي تتيح له الانطلاق (المصدر نفسه: ١١٦). وعُقِد مؤتمر للإصلاح الإداري عام **١٩٧٢** في القصر الجمهوري، من دون أن يخرج بنتيجة، أو يغيّر في واقع الإدارة التي باتت أكثر شغوراً في الملاكات الدائمة والفنيّة، وأكثر عرضة لاستخدامها من الوزراء والسياسيين لإدخال المحاسيب وتوفير التنفيعات (المصدر نفسه: ١٤٠).

يفاجأ من يعيد قراءة كتاب الأب رينيه شاموسي الصادر عام **١٩٧٨**، بوضوح موقف الكاتب وجرأته (شاموسي، **١٩٧٨**). وهما خاصيتان افتقدتا لدى الكتّاب اللبنانيين بعد ذلك التاريخ. يُظهر الكتاب ظرفاً داخلياً طغت فيه الأزمة الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وباتت فيه التظاهرات المطلبية عنصراً بارزاً في المشهد الداخلي. رأى الأب شاموسي أن النقابات بلورت خطاباً مطلبياً، كان يمكن الاستجابة له من قبل الدولة وأرباب العمل. واستغرب تعاطي هيئات أرباب العمل هؤلاء مع المطالب المطروحة (المصدر نفسه: **٥٠**). وقد ظهرت ردود فعل هؤلاء أكثر تطرفاً وحدّة في مناسبة طرح أحد وزراء حكومة الرئيس تقي الدين الصلح، النائب نزيه البزري، مشروعاً لضبط الأسعار والتصدي للغلاء (المصدر نفسه: **٥٧**).

أحصى ألبر داغر إحدى عشرة مقاربة مختلفة لمواجهة غلاء المعيشة، أقرّتها حكومات عهد الرئيس فرنجية المتعاقبة، من دون أن تتمكن من تطبيقها أو أن تكون لها نتائج ملموسة على الأرض (داغر، **١٩٩٥**: **٣٠**–**٣٣**). جرّبت خفض الرسوم الجمركية أو إزالة القيود الكمية على بعض السلع المستوردة لخفض أسعارها في السوق. وحدّثت تشريعات تعود إلى الحرب العالمية الثانية تتيح تحديد سقوف الأسعار وهوامش الربح (المصدر نفسه: **١٣٣**). وتحمّلت الدولة عبء تثبيت أسعار بضع سلع أساسية (المصدر نفسه: **١٣٥**). ورمى مشروع الوزير البزري إلى منح الإدارة الحكومية المعنيّة بالرقابة على الأسعار، الحق بطلب إحالة المتلاعبين بالأسعار أمام النيابة العامة (المصدر نفسه: **١٧٩**). وطُرِح مشروع إصدار بطاقة تموينية يستطيع حاملوها الاستفادة من الأسعار المدعومة لبعض السلع ذات الاستهلاك الجماهيري (المصدر نفسه: **٢١٢**). وانتهت الحكومة إلى ضرورة تعزيز الإدارة المعنية بالرقابة على الأسعار في وزارة الاقتصاد، بجهاز بشري

مناسب. وقد أقرّ مجلس الوزراء ذلك المشروع، و لم يكن بالإمكان تنفيذه، لعدم رصد مبالغ له في الموازنة (المصدر نفسه: **١٨٤**).

عمل المصرف المركزي من جهة أخرى، في ضوء الدخول الكثيف للعملات الصعبة، لزيادة الكتلة النقدية بالليرة، لكي لا يتحسّن سعر صرفها تجاه الدولار، وتنخفض ميزانيات المصارف المجمّعة المقيّمة بالليرة. وتعاونت أولوياته مع عجز الحكومة عن تحقيق الرقابة على الأسعار، لجعل الغلاء الفاحش سمة الحقبة. وقد تراوحت زيادة أسعار السلع الغذائية والخضار، بين **٣٠**٪ و**١٠٠**٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام **١٩٧٣**. وتجاوزت أسعار مواد البناء الـ**٥٠**٪ خلال الفترة ذاتها (المصدر نفسه: **١٥٢**). وكانت نسبة الغلاء في عام **١٩٧٤**، نحو **٣٦**٪، وفقاً لتقرير «نيويورك تايمز» (المصدر نفسه: **١٧٣**). وارتفعت كلفة المتر المربع الواحد من الأبنية السكنية بنسبة **٥٠**٪ بين عامي **١٩٧٢** و**١٩٧٤** (المصدر نفسه: **١٧٠**). وأظهر كتاب مايكل جونسون، أن ارتفاعات الأسعار لبعض السلع الأساسية، كالسكّر والأرز والخضر والفاكهة تراوحت خلال عام **١٩٧٤** بين **١٠٠**٪ و**٢٠٠**٪ (جونسون، **١٩٨٦**: **١٦٥**).

وقد جرى تصحيح الأجور مرتين. كان الأول بنسبة **٥**٪، وحصل عليه القطاع الخاص في عام **١٩٧٢**، والقطاع العام في آب من العام التالي. أما الثاني، فكان بنسبة **١٠**٪ في مطلع عام **١٩٧٥** (داغر، **١٩٩٥**: **١٣٧** و**٢١٢**).

مثّلت الإجراءات الحكومية المعتمدة سياسة اقتصادية «مضمرة»، كما كان يحلو لألبر بدر وسمير مقدسي أن يسمياها. لكنها كانت واضحة، بل ومتطرّفة في انحيازها وخضوعها لإملاءات التجار والمصرفيين. إنسحب ذلك على الإجراءات المعتمدة في ميادين السياسة التجارية والسياسة النقدية وسياسة سعر صرف الليرة والتصدي للتضخم وسياسة الإنفاق العام.

تصدى التجار لأي إجراء يحد من حرية الاستيراد. وعكست السياسة التجارية، نزولاً من قبل الدولة عند إرادتهم، لجهة الامتناع عن رفع الرسوم الجمركية في بداية العهد، والاضطرار لرفعها في خريف **١٩٧٥**، أي بعد اندلاع الحرب الأهلية، لتغطية عجز الموازنة.

وأظهرت إحصاءات مدير الإحصاء المركزي، روبير كسباريان، أن المصارف كانت مسؤولة عن **٦٠**٪ من خلق النقد خلال **١٩٧١**–**١٩٧٤**، بالقروض التي وفرتها للمستثمرين في القطاع العقاري، وللتجار من أجل استيراد السلع وتخزينها ترقباً لارتفاع أسعارها. وتسبب المصرف المركزي بـ**٤٠**٪ من الخلق النقدي، مقابل مشترياته من الدولار، لمنع تحسّن سعر صرف الليرة، نزولاً عند رغبة المصارف (المصدر نفسه: **١٧٢**).

وعجزت الدولة عن اقتراح ضرائب مباشرة تزيد وارداتها، وترفع مستوى إنفاقها على البنى التحتية. وكان المستوردون أول المشتكين من عجز الدولة عن الإنفاق لتطوير القدرة الاستيعابية لمرفأ بيروت. وبدا قصورها أكثر فداحة في الإنفاق على شبكة المواصلات، التي تفاقم عجزها عن استيعاب زيادة السيارات بنسبة ٥٦٪ بين ١٩٧٠ و١٩٧٤ (المصدر نفسه: ١٩٢). أدى الإضراب الذي قادته «جمعية تجار بيروت» عام ١٩٧١ إلى إلغاء المرسوم ١٩٤٣. واحتشد ٩٠٠ ممثل لمختلف هيئات أرباب العمل في مؤتمر خلال صيف ١٩٧٤ للتصدي لمشروع الوزير البزري بشأن الرقابة على الأسعار. وامتنعت الحكومة تحت ضغط التجار، عن رصد مبالغ لتنسيب مراقبين على الأسعار في وزارة الاقتصاد. وخضعت للضغوط لاستعادة مشروع الوزير شادر المحال إلى مجلس النواب، بهدف فرض ضريبة يتيمة على التحسين العقاري. وذلك في حين لم تمثّل الضريبة على الدخل التي سددتها المصارف عن عام ١٩٧٣ سوى نسبة ١,١٢٪ من واردات الموازنة، وتلك التي سددها التجار والصناعيون ٣,٥ ٪ منها (المصدر نفسه: ٢٠٥).

أبرز كتاب سمير قصير السبب الآخر الخطير الذي كان يكشف عجز الدولة ويُسقِط شرعيتها، ألا وهو الارتفاع الجنوني لوتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني والمخيمات، وامتناع الدولة عن التصدّي لها. وهي أصبحت ابتداء من عام ١٩٧٤ بمعدل سبعة اعتداءات كلّ يوم (قصير، ١٩٩٤: ٦٥). هذا هو الوضع الداخلي حيث الدولة عاجزة عن صون سيادتها، بمعنى منع إسرائيل من التعدي على أراضيها، والتصدي للأزمة الاجتماعية المتفاقمة.

القوى من خارج الدولة

كانت المواجهة بين الجيش والمنظمات الفلسطينية في أيار ١٩٧٣، وبقاء الأمور من دون حسم، مبرّراً لكل الفرقاء للذهاب أكثر نحو التسلّح والتدريب. وهو ما شجّع عليه الرئيس فرنجيه ووزير الدفاع في حكومة الرئيس الصلح، نصري المعلوف (سالمون: ٥٤). يقول الدكتور الصليبي إن فرنجيه والجميّل وشمعون بحثوا عن تمويل وتسليح في الدول العربية، وإن بواخر السلاح كانت تأتي الواحدة بعد الأخرى إلى مرفأ بيروت لتفرِغ حمولتها بمعرفة السلطات، في حين كان العراق وليبيا وسوريا تسلح الفلسطينيين (الصليبي، ١٩٧٦: ٧٠). مثّل الكتائب والوطنيون الأحرار وحراس الأرز والتنظيم، إضافة إلى «جيش التحرير الزغرتاوي» القوى المعنية بالتدريب والتسليح للدفاع عن النظام.

في قراءة أنتليس لحزب الكتائب، لا نرى سوى الإيديولوجيا والأفكار. يصحّح ستوكس هذه الصورة بتضمين قراءته صورة للحزب كمنظمة شبه عسكرية، كانت تضم قبل الحرب ٣ آلاف متطوّع (ستوكس: ٢٢٤). بدت أولوية الدولة عند الحزب في الأهمية المطلقة المعطاة لـ «حمايتها». أما أعداؤها فهم اليسار الذي هو بمثابة «طابور خامس»، والدول العربية الراديكالية والمنظّمات الفلسطينية (المصدر نفسه: ٢١٨). ونشأت الحاجة إلى حمايتها من ضعف آلتها الإدارية، وعدم قدرة القوى المسلّحة الرسمية على الحركة، وغياب الإرادة لدى الزعماء السنّة عن تحمّل المسؤولية في حالات الطوارئ، وكون النظام بنفسه مكوّناً من زعماء محليين (المصدر نفسه: ٢٢١). أما أشكال الحماية، فتمثّلت بالإصلاحات المقترحة المتعلّقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الآيلة إلى تعزيز شرعية الدولة. لكن الحزب لم يحمل مشروعاً إصلاحياً متميّزاً في هذا المجال. أجهد نائبه الدائم في البرلمان، جوزيف شادر، نفسه لإقناع أوساط الأعمال في مطلع الستينيات، بالإنفاق التنموي الشهابي (داغر، ١٩٩٥: ٧١). كانت حجته في ذلك، أن الإنفاق الفعلي سيكون على الدوام أقلّ من المبالغ المخصّصة له، بحيث لا يكون هناك عجز في الموازنة. ووفرت مداخلاته على مدى الحقبة اللاحقة وسيلة ضغط من أجل إعطاء الأولوية لتوازن الموازنة، على حساب الإنفاق التنموي (المصدر نفسه: ٨٤–٩١). ووقف الحزب في صف التجار في المواجهة التي خاضوها ضد المرسوم ١٩٤٣ (المصدر نفسه: ١٢٥). لكن شادر، الوزير في حكومة الرئيس تقي الدين الصلح، وجد من هو أكثر محافظة منه، حين ردّ مجلس النواب مشروع الإصلاح الضريبي الذي أعدّه، واقتصر على إنشاء ضريبة على التحسين العقاري، لمواجهة العجز في مشروع موازنة ١٩٧٥ (المصدر نفسه: ٢٠٥).

أما الحماية الأهم للدولة، فتمثلت بالتدخّل كقوة عسكرية. لعب الحزب دوراً في حماية عدد من الأحياء أثناء حرب ١٩٦٧، بناء على طلب الرئيس حلو (ستوكس: ٢٢٨). وكان تدخله العسكري أكثر وضوحاً خلال المواجهات بين الجيش والمنظمات الفلسطينية عام ١٩٧٣، من خلال الانتشار في الأحياء المحاذية للضاحية الجنوبية (المصدر نفسه: ٢٢٩). كانت حرب ١٩٥٨ الأهلية هي التي أقنعت الحزب أن له دوراً «مستقلاً» في حماية الدولة، وهو ما عبّر عنه الكتاب المرفوع في شباط ١٩٧٣ لرئيس الجمهورية بهذا الشأن، إذ أوضح أن الرد على القوة سيكون بالقوة (المصدر نفسه: ٢٢٢).

عرض ستوكس في نصه المنشور في خريف ١٩٧٥، استراتيجية الحزب العسكرية التي جرت

بلورتها منذ حرب **١٩٥٨** الأهلية، تحت اسم «فورترس ليبانون». وهي هدفت للدفاع فقط عن مناطق جبل لبنان الممتدة من شرق بيروت إلى زغرتا شمالاً، باعتبار أن المناطق المتبقية من لبنان سوف تقع تحت سلطة المعارضة، كما كان الأمر في حرب **١٩٥٨** الأهلية (المصدر نفسه: **٢٢٥**). وقد جرى بالفعل تطبيق هذه الاستراتيجية بحذافيرها أثناء «حرب السنتين».

كان لاستراتيجية الحزب شق «أمني» داخلي، هو تنطّحه للعب دور قوة محلية لمواجهة «التخريب» (counter–subversion)، من خلال جمع المعلومات (المصدر نفسه: **٢٣١**)، والتصدي بالقوة لمن يمكن أن يلجأوا إليه، من الفلسطينيين إلى اليسار، والتصدي للتظاهرات الطلابية (المصدر نفسه: **٢٢٩**)، ولمن يتطاولون على الرموز الوطنية، وأهمها العلم والأرزة (المصدر نفسه: **٢٢٤**). تطوّعت تلك الميليشيا للدفاع عن الدولة من دون أن يسألها أحد.

كان ذلك يتم في وقت اشتد فيه الصراع بين المراهنين عربياً على تسوية سريعة للصراع العربي–الإسرائيلي بعد حرب تشرين، والرافضين لمبدأ التسوية. وعند الفريق الأول، كان إسكات الرافضين للتسوية شرطاً لتحقّقها، في حين وثّق الفلسطينيون علاقتهم مع قوى اليسار اللبناني، تحسّباً لاستهدافهم (الصليبي، **١٩٧٦: ٧٣**).

الأقطاب المعارِضون

وقد رفض الأقطاب السنّة ممثلين بسلام وكرامي، تسمية أمين الحافظ رئيساً للوزراء، لأنه من شخصيات الصف الثاني. واستقال هذا الأخير بعد انتهاء المواجهات بين الجيش والمنظّمات، وسُمّي تقي الدين الصلح بديلاً منه. وستواجه حكومة الصلح ازدياداً في الإضرابات والتظاهرات. وكانت هذه الأخيرة غالباً ما تنتهي بصدامات مع القوى الأمنية وسقوط قتلى. شهد عام **١٩٧٤** أيضاً، دخول الإمام موسى الصدر بقوة إلى المشهد السياسي، وملاقاته لقوى اليسار في تحميلها للدولة مسؤولية التقصير في الدفاع عن الجنوب. أما الدولة فلم يتغيّر شيء في طريقة تعاطيها مع تزايد اعتداءات إسرائيل على الجنوب.

أمام تزايد التعبئة في الشارع، رأى أقطاب السنّة التقليديون لزاماً عليهم التحرّك، لوقف سحب البساط من تحت أرجلهم لمصلحة القوى الراديكالية ولمصلحة جنبلاط (المصدر نفسه: **٧٧**). وقد نشأت جبهة أقطاب ضمت إليها مفتي الجمهورية، كان برنامجها تحسين مشاركة السنّة والمسلمين في الحكم، بعد أن كان هذا المطلب نُحّي جانباً منذ أواخر الستينيات. وقد طرحت موضوع جعل نهار الجمعة يوم عطلة (المصدر نفسه: **٧٨**).

سيشهد عام ١٩٧٤ بدء صدامات على الأرض، كان أولها في الدكوانة بين محسوبين على الكتائب وعلى الفلسطينيين دام يومين في آخر تموز ١٩٧٤. ثم كان صدام آخر بين المسلحين الكتائب والجنبلاطيين في ترشيش في ٢ أيلول. وسيعبّر حزب الكتائب في مؤتمره السنوي في خريف ١٩٧٤، عن موقف داعم للدول العربية الموافقة على التسوية، وضد المعارضين لها في «جبهة الرفض». وسيعلن رئيسه دعمه «العمل الفدائي الشريف»، ورفضه للمتطرفين في جبهة «اليسار الدولي» (المصدر نفسه: ٨٧).

وقد استقالت حكومة الرئيس الصلح عقب حوادث ترشيش، ورفض الرئيس سلام أن يُسمّى لتشكيل حكومة جديدة، بسبب الحصة التي طلبها الرئيس فرنجيه فيها. واعتبرت جبهة الأقطاب السنّة تسمية النائب رشيد الصلح لتشكيل الحكومة، كشخصية من الصف الثاني ونائب يدين بالأصوات الانتخابية التي يحصل عليها لجنبلاط، تأكيداً للموقف السلبي من الرئيس تجاهها. وتشكّل «تحالف» معارض قوامه سلام وكرامي واده.

شلّ الجيش مدخلاً للحرب

ومنذ بداية عهد حكومة الرئيس رشيد الصلح، باتت الحوادث من انفجارات وسرقات وخطف واغتيالات أموراً يومية، الأمر الذي كان يجعل من الصعب التمييز بين مصادر تلك الحوادث، ويتيح للبعض نسبتها فقط إلى التجاوزات الفلسطينية (المصدر نفسه: ٩١).

وخلال الشهر الاول من عام ١٩٧٥، حصل صدام بين الجيش وبين المنظمات الفلسطينية على الحدود. تبعت ذلك إدانات من الزعماء المسيحيين، وتقديم مذكرة من قبل رئيس الكتائب لرئيس الجمهورية يطلب فيها إجراء إستفتاء حول الوجود الفلسطيني. وهي دلّت على إصرار الحزب على التكرّس لهذا الموضوع (المصدر نفسه: ٩٢). وبعد أقل من أسبوع، حصلت تظاهرة في صيدا ضد مشروع إنشاء شركة صيد بحري برساميل لبنانية وكويتية. وفي التظاهرة التالية، آخر شهر شباط، كان أحد الضحايا، النائب السابق معروف سعد. وعند تدخل الجيش بعد إقفال الطرقات، حصل صدام كان ضحيته عسكريون ومدنيّون. وقد وافقت حكومة الرئيس الصلح على سحب الجيش من المدينة بعد الحادثة.

جاء الموقف من الجيش دليلاً على تراجع شعبيته الشديد، لوقوفه متفرّجاً أمام تزايد الاعتداءات على الجنوب. وذلك في الوقت الذي كان السوريون يزوّدون المخيمات الفلسطينية بأسلحة

ومضادات لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية (الخازن، ٢٠٠٢: ٣٠١). رفض الرئيس فرنجيه طلب الأقطاب السنّة إقالة قائد الجيش بعد حوادث صيدا. واعتبر هؤلاء تعاطي الجيش مع حوادث صيدا، تعريضاً بمقام رئيس الحكومة السنّي، وطالبوا بوضعه تحت سلطة الحكومة. في مقابل هذه المواقف المشكّكة بدور الجيش، سيصار لتنظيم تظاهرات دعم حاشدة له في الأحياء الشرقية من بيروت. وقد اعلن المجلس الإسلامي الأعلى في مناسبة وفاة معروف سعد، سحب الثقة من الرئيس الصلح، واجتمعت الشخصيات السنية، ومن ضمنها كل رؤساء الوزارة السابقين لطلب إعادة تنظيم الجيش، من خلال إنشاء مجلس قيادة له، يتمثّل المسيحيون والمسلمون فيه بالتساوي. وهو ما رفضه الأقطاب المسيحيون.

كانت «مأسسة توزيع المناصب على أساس طائفي» (institutionalized communitarianism)، تشلّ قدرة المؤسسات الرسمية، خصوصاً العسكرية والأمنية منها، على صون سيادة الدولة تجاه القوى الداخلية والخارج. لم يتمكّن الجيش من حشد تأييد وطني له في مواجهة منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه لم يكن يمارس دوره في حماية الأرض الوطنية، ولأنه بات محسوباً أكثر فأكثر على فريق بعينه يمثّله رئيس الجمهورية، ولأن علاقة هذا الأخير بالأقطاب السنّة كانت لا تفتأ تتردّى.

يقارن الدكتور الصليبي بين الاحترام العام الذي حازته مؤسسة الجيش قبل عهد فرنجيه، وما آل إليه وضعها على امتداد ذلك العهد (الصليبي، ١٩٧٦: ٩٤). يبيّن أن عدم إزالة الشكوك لدى المسلمين بشأن الجيش، كان يجعل هذه المؤسسة غير قابلة للاستعمال في صون السلم الأهلي (المصدر نفسه: ٩٦).

ويضيف عنصراً جوهرياً في تفسير رفض القيادات المسيحية التجاوب مع المطالب التي عبّر عنها الأقطاب المسلمون، هو الدعم القوي الذي كانوا يحصلون عليه من الدول العربية، خصوصاً السعودية ومصر، واعتبارهم من قبل تلك الدول، رأس حربة في المواجهة مع الراديكالية. ذلك الدعم، مضافاً إليه الدعم الغربي الموفّر لهم، كانا يجعلانهم «غير متهيّبين أمام المغامرة» (المصدر نفسه: ٩٧).

وفي ١٣ نيسان ١٩٧٥، افتعل مدير مخابرات الجيش جول بستاني مع مجموعة من حزب الوطنيين الأحرار بالتنسيق مع استخبارات اجنبية، مذبحة عين الرمانة، استناداً إلى الوثائق التي كشفها منشقون عن «المكتب الثاني» عام ١٩٧٦. كان الهدف جر حزب الكتائب إلى الدخول في المعركة. وهو ما حصل بالفعل.

ثانياً: موجز في الأدبيات النظرية التي تسهم في فهم حرب السنتين» (١٩٧٥-١٩٧٦)

هنا عرض لبعض الأدبيات النظرية التي تسهّل قراءة بداية الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) أو «حرب السنتين» .

١. نخبة الستاتيكو

في عام ١٩٥٨، قامت أميركا بإنزال عسكري في لبنان دام ستة شهور وذلك لحماية نخبة الأقطاب أو الزعماء، والإبقاء على نظام التقاسم على الأساس الطائفي الذي تعتمده (غندزير، ١٩٩٧). وقد تسبّبت نخبة الأقطاب السياسيين هذه، «غير المسؤولة اجتماعياً» بإفراغ ريف لبنان من أهله خلال الستينيات. وأفقدت الدولة شرعيتها خلال النصف الأول من السبعينيات، بتخليها عن موجب حماية لبنان وسيادته من العدوان الإسرائيلي، وتخليها عن الحد الأدنى من مسؤوليتها في التصدي للأزمة الاجتماعية المتفاقمة بسبب الغلاء. وقد تحوّل الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان مادة سجال ومزايدة بين أطرافها.

كان إطلاق شرارة الحرب الأهلية في نيسان ١٩٧٥، «استراتيجية تمويهية» (diversionary strategy) اعتمدتها نخبة الستاتيكو هذه للدفاع عن النظام القائم. لجأ القائمون على الدولة لاعتماد طريقة «تفويض العنف» للقوى من خارج الدولة الممثّلة بالأحزاب المسيحية الموالية لها. هدفت الحرب لتحقيق هدفين معاً هما، مواجهة الوجود المسلّح لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، تنفيذاً لمشروع كيسنجر في ضرب هذه الأخيرة، كجزء من التسوية التي أعدّها للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنهاء التعبئة ضد النظام السياسي القائم (demobilization).

«الحرب التمويهية»

تهدف الحرب التمويهية إلى افتعال صدام يحرف الأنظار عن الميدان الفعلي للنزاع. أظهر الكاتب جاك ليفي في بحثه حول «النظرية التمويهية للحرب» (diversionary theory of war)، و«اختراع بديل يكون كبش محرقة» (scapegoat hypothesis)، أن الدراسات التاريخية غالباً ما ربطت بين مواجهة نخب بعينها لأزمات داخلية حادة، وبين لجوئها إلى افتعال نزاع مع الخارج (ليفي، ١٩٨٩). جرى على هذا النحو تفسير الكثير من الحروب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين (المصدر نفسه: ٢٦٣).

عدّد الباحثون متاعب داخلية مختلفة يمكن أن تدفع النخبة إلى اللجوء لافتعال نزاع مع الخارج. أول هذه المتاعب حالة مستديمة من الاحتجاجات (mass protest)، وثانيها عدم استقرار النخبة (elite instability)، وثالثها الحرب على البنى القائمة (structural war) بمعنى عمل المعارضة على قلب نظام الحكم (المصدر نفسه: ٢٧٦). أشار ليفي إلى دور المشاكل الاقتصادية التي ينجم عنها نزاع اجتماعي ومن ثم صراع سياسي، في الدفع إلى اعتماد استراتيجية تمويهية (المصدر نفسه : ٢٧٨).

قدمت أعمال الباحث فالير غانيون حول حروب يوغوسلافيا السابقة شرحاً لكيفية لجوء النخب الحاكمة أو النخب التي تريد الحفاظ على الستاتيكو إلى اعتماد «استراتيجيات افتعال للنزاع» (strategies of conflict) للتصدي لحالة التراجع في شرعيتها وللتعبئة المشرَعة ضدها. شكّل افتعال النزاع المسمّى «إثنياً» وسيلتها في نزع التعبئة تلك (غانيون، ٢٠٠٤: ١٦). لجأت لافتعال نزاع «إثني» لتُظهِر للمنتمين إلى «إثنياتها» أنها تدافع عنهم، ولتنزع الشرعية عن القوى السياسية المعارضة من داخلِ هذه «الإثنيات» التي كانت تحمل برامج إصلاح للنظام السياسي والاقتصادي القائم. وقد تمكّنت من فرض حالة «تجانس سياسي» (homogenization) داخل هذه الإثنيات، من خلال إسكات المعارضة أو إزالتها، وحالة «تجانس إثني» من خلال عمليات «التطهير» (ethnic cleansing) التي لجأت إليها.

تؤكد سيرورة التهيئة للحرب الأهلية «فرضية كبش المحرقة»، بمعنى عمل نخبة الستاتيكو على افتعال نزاع مع الخارج، هنا الفلسطينيون، لحرف الأنظار عن النزاع الداخلي المتمثّل بالتعبئة المجتمعية ضد النظام السياسي القائم. قرأ الباحث جاغو سالمون الحرب الأهلية اللبنانية بوصفها تعكس عملية «تفويض لممارسة العنف» (delegated violence) اعتمدها القائمون على الدولة، وتولّتها أحزاب وتنظيمات موالية لها (سالمون، ٢٠٠٦). وقد نحّى خطاب التصدي للحضور المسلّح الفلسطيني النقاش حول الإصلاح الداخلي، كما أخرج العنف هذا النقاش من دائرة اهتمام اللبنانيين.

٢. ديناميكية العنف داخل الحروب الأهلية

انتقد الباحث ستاتيس كاليفاس الدراسات حول الحروب الأهلية التي حصرت همّها بدراسة الأسباب والنتائج، وأهملت دراسة ديناميكية العنف بحد ذاته، أي كيفية حصوله واستهدافاته، داخل هذه الحروب (كاليفاس، ١٩٩٩: ٢٤٤).

العنف لبناء المجموعة المسلّحة

ميّز الباحث روجر بروباكر بين الفئات الإثنية (categories) وبين المجموعات (groups) التي تسمّى على اسمها، وانتقد الخلط بين الاثنين. انتقد اعتبار الفئات الإثنية بكاملها أطرافاً (protagonists) في النزاعات المسمّاة «إثنية»، كأن يقال «المسيحيون ضد المسلمين»، كما كان الأمر في حالة لبنان، ومسارعة الإعلام ووسائل النشر والباحثين إلى وصف النزاعات التي يكونون شاهدين عليها بأنها «إثنية» (بروباكر، ٢٠٠٤: ١٤). رأى أن النزاعات لا تضع في مواجهة بعضها البعض فئات إثنية بكاملها، بل تنظيمات (organizations) هي مجموعات إرهابية ومنظمات شبه–عسكرية وعصابات مسلّحة وأحزاب سياسية وتجمّعات إثنية وكنائس وصحف ووسائل إعلامية أخرى، إلخ (المصدر نفسه: ١٥).

أظهر جون ميوللر أن الحروب الأهلية ليست عملاً تقوم به جماعات كبيرة هي وهمية غالباً تسمى «إثنيات»، وإنما عمل مجموعات مسلّحين أُعدّوا لهذه المهمة بالذات، يشكلون نسبة لا تذكر من المجتمعات التي يدّعون تمثيلها. كما أن العنف المرتكب، لا يضع الناس العاديين في مواجهة بعضهم البعض بسبب اختلافهم «الإثني»، وإنما يشبه إلى حد كبير الصدامات التي تتواجه فيها عصابات (ميوللر، ٢٠٠٢: ٢٦). وعند ميوللر، لا تعكس النزاعات «الإثنية» الاحتقان «الإثني» المتزايد، بل ضعف وعدم فعالية الحكومات (المصدر نفسه: ٢). وأظهر مايكل مان أن وجود عناصر اعتادت الانخراط في «أعمال عنف ضمن مجموعات صغيرة» (small group violence)، وبقيت من دون عقاب (unpunished)، يوفر الأداة للقوى التي تستخدم المنظّمات شبه–العسكرية في العمل السياسي (مان، ٢٠٠٤: ٢٨–٢٩).

تعتمد التنظيمات التي تخوض المواجهات استراتيجيات استفزاز (strategies of provocation) تجاه الأخصام، الهدف منها خلق ردات فعل من النوع ذاته، تُستثمر في تكوين وتصليب المجموعة (strategies of group–making) (بروباكر، ٢٠٠٤: ١٤). يقصف المسلّحون المناطق المواجِهة عشوائياً، فيرد المسلّحون الذين يواجهونهم بالمثل، فيتحوّل من تولّوا القصف حماةً للمناطق التي يتواجدون فيها.

حلّل لايتن وفيرون بدورهما مجموعة من الأدبيات التي تناولت نزاعات مسمّاة «إثنية»، لإظهار القاسم المشترك بينها. هذا المشترك هو العنف الذي يشرعه المقاولون الإثنيون. يلعب هذا الأخير الدور الرئيسي في بناء «الهوية الإثنية» (لايتن وفيرون، ٢٠٠٠). ويكون تشكيل المجموعات نتيجة للعنف أكثر من كونه سابقاً عليه. هذا ما يؤكده بروباكر أيضاً (بروباكر، ٢٠٠٤: ١٤).

العنف لتحقيق «الاحتكار المحلي للعنف»

تهدف الأطراف التي تلجأ إلى العنف إلى تغيير ولاءات الناس وأفضلياتهم وهوياتهم. لذلك يكون المدنيون هم المستهدفون في هذه الحروب (كاليفاس، ٢٠٠٠: ٣٩). فولاء المدنيين لأحد طرفي النزاع، أو التغيير في ولائهم، يحددان نتيجة الصراع. ينتصر أحد الطرفين حين يحقق السيطرة على المدنيين، أي حين يتولى «الاحتكار المحلي للعنف» (local monopoly of violence) (المصدر نفسه: ٧–٨). تكون الوسائل الإرهابية هي أداة القوى المنخرطة في العنف، للحصول على إذعان المدنيين.

كان هدف العنف الممارس خلال المرحلة الأولى من الحرب، «التخويف» (intimidation) (كاليفاس، ٢٠٠٠: ٤). هدف إلى جعل من يكون شاهداً عليه، يخاف بشدة أن يكون هو الآخر ضحية له. وقد حفلت الأشهر الأولى بجرائم كانت تُرتكب في وضح النهار على مرأى ومسمع من الناس. قيل إن من ارتكبوا تلك الجرائم كانوا قد تلقوا تدريبات خاصة لهذه الغاية. كانت تلك الأفعال تلقي الرعب في قلب من يراها أو يسمع بها. هنا العنف هو «إرهاب» يراد به بناء المسلكيات الفردية لجهة الإذعان (compliance) (المصدر نفسه: ٣). وهو سيوفر لممارسيه «الاحتكار المحلي للعنف».

توخى المستفيدون من «الاحتكار المحلي للعنف» الضغط على بعضهم البعض، واستدراج وساطات. وكان الهدف من العنف في مرحلة ثانية، «إقفال المناطق» (territorial closure) وإقامة مناطق «متجانسة» سياسياً و«مطهّرة» إثنياً.

العنف الذي «لا يميّز بين ضحاياه»

ميّز الباحث فالنتينو بين حقبتين في كيفية تناول العنف المرتكب ضد المدنيين خلال العقود الماضية. طغت في الأولى فكرة أن العنف في أسوأ أشكاله من قتل جماعي وتطهير، إلخ هو عبثي ومن دون هدف محدّد، وأنه نتيجة أحقاد متراكمة ويقوم به أناس ساديّون، إلخ. (فالنتينو، ٢٠١٤: ٩٢). بات الباحثون في الحقبة الثانية يُجمعون على أن هذا العنف وسيلة لتنفيذ استراتيجيات وخطط يتولاها المقاولون السياسيون، أي أنه «استراتيجي» (strategic) (المصدر نفسه: ٩٨).

ميّز الباحث كاليفاس بين العنف الذي «لا يميّز بين ضحاياه» (indiscriminate violence)، وبين ذلك الذي يستهدفهم بشكل انتقائي (selective). في الحالة الأولى،

يستهدف العنف كلّ المنتمين إلى «إثنية» أو طائفة بصرف النظر عن مواقف هؤلاء الشخصية (كاليفاس، ٢٠٠٤: ١٠١). أما في الحالة الثانية، فهو يستهدف ضحاياه على قاعدة مواقفهم واصطفافاتهم. يقع ما حصل في لبنان تحت عنوان العنف الذي «لا يميّز بين ضحاياه». قُتل اللبنانيون بالخطف على الحواجز والقنص والقصف العشوائي والسيارات المفخّخة. بلغ عدد القتلى المدنيين خلال الجولات الست لـ«حرب السنتين»، بين **١٣** نيسان **١٩٧٥** وأيلول **١٩٧٦**، **٤٠** ألف ضحية (شاموسي، **١٩٧٨**).

رأى كاليفاس أن أغلب ما يشار إليه على أنه عنف «لا يميّز بين ضحاياه» هو في حقيقة الأمر انتقائي، يراد منه خدمة أهداف محدّدة (كاليفاس، ٢٠٠٤: ١٠٢). يصيب هذا العنف ضحاياه «بالصدفة» (random violence). وهو لا يكون عقاباً على أمر ارتكبوه. لكن طابعه غير المتوقّع يؤدي إلى نشر خوف شديد يشل أصحابه، ويدفع الناس إلى الاستسلام سياسياً (abdication) (المصدر نفسه: ١٠٤).

قدّم الباحث استعراضاً شاملاً للأدبيات التي تناولت العنف «الذي لا يميّز بين ضحاياه»، أكان ذلك في مناسبات الحروب أو الحروب الأهلية، مستخدماً وقائع من تجربة الألمان في الحرب العالمية الثانية والأميركيين في فييتنام والجيوش كما المنظمات شبه–العسكرية في أميركا اللاتينية، إلخ. وأظهر أن مرتكبي هذا العنف يعتمدونه بإصرار مع معرفتهم بأن مردوده عكسي بالنسبة لهم (counterproductive). أعطى في استخلاصاته النظرية سببين جوهريين لاعتماده، أولهما عدم رغبة مرتكبيه في خوض مواجهات مكلفة، كأن يقصف الضباط الأميركيون في فييتنام القرى من دون تمييز بدل الدخول في مواجهات وجهاً لوجه مع الفيتكونغ تكون مكلفة لهم (المصدر نفسه: ١٣٢). أما السبب الجوهري الثاني لاعتماده، فهو عدم توفّر حماية من أي نوع للضحايا، أو عدم قدرة هؤلاء على التعويل على أحد لحمايتهم (المصدر نفسه: ١٣٤).

ولقد بات للبنانيين حكومة في آخر حزيران **١٩٧٥**، أي بعد شهرين ونصف الشهر من **١٣** نيسان، تاريخ اندلاع الأحداث. وهي استمرّت في سدّة المسؤولية طيلة «حرب السنتين». كان المساهمون في العنف أعضاء في الحكومة ذاتها. ولعل هذه الأخيرة جسّدت عملية تطبيع مع جرائم استهداف المدنيين، أو كرّست التطبيع مع عمليات قتل المدنيين كأداة في الصراع السياسي القائم.

العنف كعمل «أوغاد»

رأت أدبيات أخرى أن أفعال المنخرطين في العنف تحصل لأن قياداتهم تكون غير قادرة على لجم الارتكابات، أو غير راغبة بذلك. وفي دراسة همفريز ووينستين الميدانية، أن التنظيمات التي لا بنية تنظيمية جدية لها، والتي لا تستطيع ضبط عناصرها، هي التي تكون مسؤولة عن أكبر الجرائم والارتكابات ضد المدنيين (همفريز ووينستين، ٢٠١٠: ٤٤٤).

يمكن من جهة أخرى، أن يكون انعدام التنظيم استراتيجية متعمّدة من قبل القائمين على هذه التنظيمات. يمكن اعتبار أن شكل التعبئة «من تحت إلى فوق» لمتطوعين، يعفي المسؤولين من مسؤولية ضبط المسلحين. كما أن «تقديس» التعبئة العفوية الآتية من الجمهور الشعبي هو أحد مشتركات الأحزاب التي تعوّل على المنظمات شبه-العسكرية كأداة عمل سياسي.

أظهرت الدراسات أن الحروب التي أتت بعد الحرب الأهلية اللبنانية، من يوغوسلافيا السابقة إلى رواندا وليبيريا وأفغانستان وأندونيسيا والشيشان، وغيرها كثير، كانت من الفئة التي تخوضها مجموعات إجرامية (criminal warfare)، وتتناقض مع الحروب التي تخوضها جيوش تقليدية، ويخضع القائمون بها لأنظمة وقواعد (disciplined warfare). خاض هذه الحروب أوغاد (thugs) تهمّهم منفعتهم الشخصية ويتحاشون خوض المواجهات الجدية لأنهم يرون الموت في المعارك فكرة عبثية (ميوللر، ٢٠٠٢: ٤). وهي أظهرت دور أجهزة المخابرات في تعبئة وإدارة المجموعات الإجرامية، التي يكون هدفها الرئيسي النهب. أكد ميوللر أن الانتماء «الإثني» هو مهم للتنظيم، لكنه ليس وراء قوة دوافع المنخرطين في العنف، بل النهب (المصدر نفسه: ٢٥). فسرعان ما تحوّل الخاضعون لهذه المجموعات، ممن يتشاركون وإياهم الانتماء «الإثني» إلى ضحايا لهم. وأظهرت دراسة ويليام رينو للجماعات المسلّحة في أفريقيا هي الأخرى أن التنظيمات التي لا تجمع عناصرها سوى دوافع خاصة، أي تحقيق منافع مادية كانت الأكثر إجراماً بحق المدنيّين (رينو، ٢٠٠٩).

وفي قراءة جوناتان راندال للحرب، أن المقاتلين مثّلوا أقل من ١٠٪ من ضحاياها (راندال، ١٩٨٣: ١٥١). كان المدنيّون اللبنانيون ضحية، نتيجة تخلّي الدولة عن حمايتهم، ونتيجة استهداف المسلّحين لهم، بديلاً عن خوض المواجهات المباشرة.

الغبن والخوف والكراهية والسعار كمشاعر فردية

في الصورة التي رسمها روجر بيترسن للعالم ليس ثمة سوى جماعات «إثنية» نادراً ما تتناغم وغالباً ما تتقاتل. جعل الباحث للمشاعر الفردية الدور الأساس في تفسير النزاعات المسمّاة «إثنية» (بيترسن، ٢٠٠١). وهي ثلاث: الغبن والخوف والكراهية. أضاف إليها الغضب أو السعار (rage)، الذي هو شعور يقود إلى تصرفات غير عقلانية. المقصود بالغبن (resentment) الشعور بعدم الرضى، أو بالامتهان الذي يعيشه الفرد، بسبب الموقع الذي تحتلّه الجماعة التي ينتمي إليها، في الجماعة الوطنية. وهو ينعكس عنفاً بمجرّد سقوط العوائق التي تمنع الثأر أو الانتقام من الآخر الذي اعتُبِر متسبباً به. أما الخوف (fear)، فهو خوف الجماعات التي تتواجه وتتعايش، الواحدة من الأخرى. وهو يدفعها للتحضّر للمواجهة، ويعطي دوراً رئيسياً للنخب داخلها التي ترفع لواء الدفاع عنها. يلعب خوف الجماعات من بعضها البعض بالنسبة الى بيترسن، دوراً كارثياً حين تسقط السلطة المركزية أو تضعف قوتها، لأن الجماعات لا تعود قادرة على أن تعوّل عليها لحماية نفسها. أما الكراهية (hatred)، فهي المشاعر السلبية التي تمتلكها جماعات معيّنة داخل مجتمعات بعينها، تجاه جماعات أخرى، وتكون لها أسس عزّزتها أو راكمتها ظروف تاريخية معيّنة. يكفي في هذه الحالة أن تنشأ ظروف بعينها تجعل الآخر المكروه هدفاً متاحاً، لكي يصبح عرضة لممارسة العدوانية تجاهه.

أما حالة الغضب أو السعار التي يصفها بيترسن، فهي ذروة لا يعود صاحبها قادراً إلا على التعدّي على غيره بفعل تأثيرها. وهو استخدم نظرية الإحباط – العدوانية (frustration–aggression hypothesis) في تفسيرها (بركويتز، ١٩٨٩). يعرض الكاتب حالة الإحباط المتراكم (cumulative frustration)، التي تنجم عن تراكم في المدى الطويل لهذه المشاعر. ويمكن أن يلجأ من يحمل هذه المشاعر لممارسة العدوانية تجاه غيره بعد أن يكون قد انتهى دور من تسبّبوا له بالإحباط. أما من يتم الاعتداء عليهم، فليسوا بالضرورة من تسببوا بالإحباط. ما يجعلهم هدفاً هو شعور المعتدي بأنه قادر على الاعتداء عليهم. لم تحتفظ ذاكرة اللبنانيين بشيء بقدر احتفاظها بما يذكّر بسعار المسلحين. كانت حياتهم اليومية على مدى ١٥ عاماً رهينة هذا السعار.

اتهم بيترسن الفئات «الإثنية» بكاملها بتقاسم المشاعر التي وصفها. في حين أنها مشاعر ينبغي حصرها بأفراد أو مجموعات معبأة أيديولوجياً.

اندفع الكل خلال «حرب السنتين» وبعدها لقراءة كتاب «بسيكولوجية الجماهير في الأنظمة الفاشية» للكاتب الإلماني ويلهلم رايش، الذي يعكس القراءات الطبقية للتجربة النازية، ويقول كلاماً كثيراً عن «البرجوازية الصغيرة» لا طائل تحته، يعمي قلوب قرائه.

دور الأيديولوجيا

أعادت الباحثة ليا بالسلز الاعتبار للدوافع السياسية وللتعبئة الأيديولوجية كسببين للحرب الأهلية، في معرض دراستها للحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦–١٩٣٩) التي تواجه فيها الجمهوريون، أو «اليسار»، مع الجنرال فرنكو وأنصاره، أو «اليمين». كانت الدوافع السياسية والأيديولوجية السبب الأول للحروب الأهلية في كتابات الجيل الأول من الباحثين في شأنها، ومنهم كلاوزفيتز وكارل شميدت. أهملت كتابات الجيل الثاني من الباحثين، التي سبقت الإشارة إلى البعض منها، هذه الدوافع كسبب. انطلقت من تمييز ماو تسي تونغ بين السياسة والحرب وقوله إن الأخيرة ولو كانت متابعة لأهداف سياسية بوسائل أخرى، فإن لها خصائص محدّدة يجب بحثها على حدة (بالسلز، ٢٠١٠: ٢٩٢). مثّلت دراسات كاليفاس نموذجاً لهذه الكتابات.

صنّفت الباحثة بالسلز الحرب الأهلية الإسبانية في فئة الحروب الأهلية التقليدية (conventional civil wars) التي لها خصائص مختلفة عن حروب الغوار (guerilla wars) (المصدر نفسه: ٢٩٢). في الحروب الأهلية التقليدية تكون هناك جبهات ومواقع ثابتة ترسم حدود مناطق سيطرة المسلّحين. ينطوي التمييز بين الفئتين على علاقة مختلفة في كل من الحالتين بين المسلّحين والمدنيين. في حركات الغوار، يكون العنف ضد المدنيين وليد التنافس على احتلال أراضٍ جديدة. أما في الحروب الأهلية التقليدية، فيتعرّض المدنيّون لعنف مباشر أكبر بما لا يقاس على يدٍ المسلّحين. يرتفع هذا العنف بمقدار ما تمثّل المعارضة في المناطق الخلفية التي يسيطر عليها المسلّحون تهديداً أكبر لهم (المصدر نفسه: ٢٩٦).

العنف الطائفي

يمكن أن يوظّف المقاولون السياسيون لتعبئة الجمهور، القاسم المشترك العرقي أو الديني أو اللغوي أو الجهوي أو القبلي أو أية عناصر أخرى توفّر هوية مختلفة وأساساً للتضامن. يضع الباحثون كل أشكال التعبئة هذه تحت عنوان واحد هو «تسييس الإثنية» (politicized ethnicity). تكون أهداف التعبئة، أو «القضية» (stake) المعلنة لتبرير النزاع، الصراع على الحكم أو لتقاسم

الموارد الاقتصادية أو الضغط من أجل فرض احترام رموز الجماعة أو لضمان شروط إعادة إنتاج الثقافة الخاصة بها (بروباكر، ٢٠١٥: ٢).

عرض بروباكر موقفين متعارضين حول دور الدين في النزاعات السياسية والعنف السياسي. يرى أصحاب الموقف الأول أن الانتماء الديني ليس أكثر أهمية من القواسم المشتركة الأخرى التي جرت الإشارة إليها، لجهة دوره في بناء الهوية وتوفير أسس للتضامن. أي ليس ثمة نزاعات «دينية» إلا بوصفها شكلاً يتخذه «تسييس الإثنية» (المصدر نفسه: ٤).

هناك في المقابل، القائلون بأن الاختلاف في الجوهر بين الأديان هو مصدر الاختلاف والنزاع أحياناً، وأن ذلك أمر حتمي لا يحتمل الشك. رأى بروباكر من جهته أن الدين يصبح مصدراً بحد ذاته للتعبئة والنزاع، حين يؤسس لمطالبات ترمي إلى إحداث تغيير في الجوهر في الحياة العامة (substantive regulation of public life) (المصدر نفسه: ٥). المقصود بذلك، البرامج الأصولية التي تتناول الأمور العائلية كمنع حق الإجهاض والتعليم الديني والفصل بين الجنسين في المدارس، إلخ في الغرب. وتتناول تطبيق الشريعة في البلدان الإسلامية.

لم تكن «القضية» دينية بالمعنى الذي جرت الإشارة إليه، في مطلع الحرب الأهلية اللبنانية. اعتمد المنخرطون في العنف تعبئة اتخذت الانتماء الطائفي أساساً للانتماء الوطني. ركّز جون أنتليس على حضور الوشائج «الإثنية»، بما هي مشترك يميّز فئات عن غيرها، ويعطي الفرد شعوراً بالانتماء، وأنه لا ينفع في شيء تجاهلها (أنتليس، ١٩٨١: ٢٣٠). انتقد حاملي المواقف والأيديولوجيات التي تنتقص من دورها. أشار إلى تعمّق الخلاف مع نشوء لبنان الكبير، حول طبيعة الهوية الوطنية. أظهر غبن المسلمين السنّة في الإطار الوطني الجديد الذي هو لبنان الكبير. وأظهر أن قسماً من النخبة السياسية المسيحية أو المارونية، استند في الهوية الوطنية التي اقترحها للبنان إلى فكرتي الفينيقية ولبنان كملجأ للمسيحيين، مضافاً إليها فكرة المتوسّطية، وكان معادياً للقومية العربية ومتوجّساً من الإسلام (المصدر نفسه: ٢٣٥). وعند المؤرّخ كمال الصليبي، أن القوى الموالية للدولة فشلت في تسويق صيغة مقبولة لدى الجميع للهوية الوطنية، بسبب ارتكازها على فكرتي الفينيقية ولبنان – الملجأ بالتحديد، ومعاداتها للقومية العربية (الصليبي، ١٩٨١: ٢٢٤؛ ١٩٨٩: ٧٨). أوضح أنتليس أن معاداة القومية العربية كانت خياراً متعمّداً لدى هذه القوى (أنتليس، ١٩٧٣: ١٥٩). وأظهر أن «المواقف المسبقة تجاه المسلمين» عادت بقوة لدى هذه القوى والتنظيمات خلال النصف الأول من السبعينيات، بسبب الوجود المسلّح الفلسطيني. وهي لم

تعد معنيّة بالدفاع عن النظام التعددي القائم بل أصبح هدفها التقسيم، بمعنى «خلق جيب ماروني صاف» (أنتليس، ١٩٨١: ٢٤٠) وهي انطلقت في ما ذهبت إليه من جهل فادح للقيمة الهائلة التي مثّلتها تجربة لبنان التاريخي، منذ فخر الدين على وجه الخصوص.

ما سمّاه بروباكر «تسييساً للإثنية»، سمّته الباحثة ماري كالدور «سياسة الهوية» (identity politics). أقامت الباحثة تعارضاً بين «السياسة على قاعدة الأفكار» (politics of ideas) التي تتوجّه إلى «قلوب وعقول» الناس، وتطمح إلى جمعهم حول أفكار ورؤى تتناول مستقبلهم المشترك، وبين «سياسات الهوية» التي تفرزهم تحت «يافطات» مختلفة، ولا تفتأ تنظر إلى الماضي لتستمد منه ما يسمح بشحنهم بـ«الخوف والكراهية». وهي تستمد دعمهم من خلال وضعهم في شروط من عدم الأمان (insecurity) الكامل (كالدور، ١٩٩٩: ٧٧ و٨١). أظهرت الباحثة استحالة تحقيق استقرار سياسي من خلال الركون إلى المقاولين الذين يعتمدون «سياسة الهوية»، وذلك لحاجة هؤلاء الدائمة لافتعال النزاع وتجديده للحفاظ على «شرعيتهم» (المصدر نفسه: ١١٠).

٣. دور الخارج

أظهر ليفي أن فهم العلاقة بين النزاع الداخلي والنزاع الخارجي يتطلّب إظهار العلاقة السببية بينهما، وأن هذه العلاقة تنطوي أحياناً على تحويل للنزاع الداخلي إلى نزاع مع الخارج (externalization of internal conflict) كما في حالة «فرضية كبش المحرقة»، وأحياناً أخرى على نقل نزاع خارجي إلى الداخل (internalization of external conflict) كما في حالة الحرب التي تؤدي كلفتها إلى إشعال ثورة داخلية (ليفي، ١٩٨٩: ٢٦٧).

لكن «إيجاد بديل يكون كبش محرقة» ليس سوى أحد أشكال تحويل نزاع داخلي إلى نزاع مع الخارج، وهو لا يختصرها كلّها. أي أن البلد الذي تنتشر الفوضى فيه، قد يعطي مبرّراً أو حجة أو فرصة لتدخل الخارج لتوجيه التحوّلات السياسية فيه. يتحوّل النزاع الداخلي في هذه الحالة أيضاً إلى نزاع مع الخارج. رأى ليفي أن لبنان جسّد حالة من هذا النوع (المصدر نفسه: ٢٧٠). يصح ما قاله في تفسير التدخّل الإقليمي الذي حصل بعد اندلاع الحرب اللبنانية. لكنه لا يصح في فهم ديناميكية تحويل النزاع الداخلي إلى صراع مع الخارج من خلال إيجاد «كبش محرقة»، التي كانت في أساس اندلاع الحرب.

أوضحت ماري كالدور دور الخارج في حالة يوغوسلافيا السابقة، ممثلاً بـ«الدياسبورا» في الإسهام بإشراع الحرب الداخلية (كالدور، ١٩٩٩). ووفّرت «مدرسة مونتريال» في العلاقات الدولية، من خلال نظرية «اللعبة المزدوجة الأهداف» (two level game)، الإطار النظري لفهم كيفية التقاء مصالح النخب الداخلية مع القوى الخارجية لافتعال نزاع يحقق مصالحهما معاً (بلومكويست وآخرون، ٢٠١١). وأوضحت الباحثتان كوستوفيكوفا وبوجيسيك كيف أن مصائر العديد من البلدان هي رهينة ما تعمل على تحقيقه شبكات ما–فوق وطنية (transnational networks) يجتمع في إطارها لاعبون محليّون وإقليميون ودوليون (كوستوفيكوفا وبوجيسيك، ٢٠٠٩). وأوضحت المدرسة «البنيوية الجديدة» في العلاقات الدولية، أن العلاقة بين قوى الخارج ممثلة بالولايات المتحدة كدولة مسيطرة (hegemon) وبالدول الغربية ككل التي تمارس سيطرة جماعية (collective hegemony) وبين نخب الداخل في بلدان العالم الثالث، هي غير متكافئة وتقوم على تواطؤ (collaboration) هذه النخب مع الخارج، ودخولها في علاقة استزلام له (هينبوش، ٢٠١١).

دور الولايات المتحدة

تخلو الأدبيات التي عملت على تفسير ديناميكية العنف في الحروب الأهلية والتي سبق عرض البعض منها، من أي إشارة إلى دور القوى الخارجية وخصوصاً الولايات المتحدة في إشراع هذه الحروب.

لكن الباحثة رادا كومار أوضحت في معرض دراستها لحرب البوسنة، كيف أن القرن العشرين شهد نشوب العديد من الحروب الأهلية التي أشرعتها القوى العظمى بدءاً بإنكلترا ثم الولايات المتحدة، وكان الهدف منها تحقيق «تقسيم أيديولوجي» (ideological partition) يحمي الأنظمة السياسية والنخب المستزلمة لها. عكست تجارب كوريا وقبرص وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حالات «تقسيم أيديولوجي» فرضتها القوى العظمى الغربية لحماية الأنظمة المرتبطة بـ«العالم الحر» (كومار، ١٩٩٧). وهدفت «حرب السنتين» إلى فصل المنطقة الممتدة من شرقي بيروت إلى منطقة زغرتا شمالاً عن بقية لبنان. وأوضح الباحث تشمبرلن كيف أن استراتيجية «الثورة المضادة» (counterrevolution) كانت في صلب مشاريع الإدارات الأميركية المتعاقبة كأداة للتصدي لـ«اليسار الدولي» أو «الراديكالية الدولية»، وأن التعويل على القوى التي تستخدم الدين في السياسة جسّد العنصر الأهم في استراتيجية «الثورة المضادة» تلك (تشمبرلن، ٢٠٠٨).

على خلاف الدراسات التي أغفلت دور الخارج في إشراع الحروب الأهلية، تناولت الأدبيات المتخصّصة في الإرهاب السياسي وإرهاب الدولة، دور الـ سي. آي. إي. كطرف خارجي، في تجنيد «فرق الموت» (death squads) اليمينية للتصدي لحركات المعارضة، في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً بلدان أميركا اللاتينية. عكس وجود هذه التنظيمات، بالنسبة للباحث كامبل، اعتماد دول بعينها سياسات إرهاب (states of terror) ورغبة القائمين على هذه الدول في إنكار (deniability) لجوئهم إلى هذه السياسات وإبقائها مغفلة (covert) وجعل جرائم هذه التنظيمات فوق سلطة القضاء (extrajudicial) (كامبل، ٢٠٠٠: ٦). أوضح الباحث قدرة هذه التنظيمات على التفلّت من إشراف الدولة عليها ومتابعتها أجندات خاصة بها (المصدر نفسه: ١٥). وشرح مواقف باحثين آخرين، منهم وولبّين القائل بأن نشوء هذه التنظيمات هو نتيجة ضعف الدول المعنيّة وعجزها، مع أخذ تجارب لبنان خلال السبعينيات والثمانينيات وكولومبيا وسريلانكا أمثلة على ذلك (المصدر نفسه: ٢٤).

تتضح هذه الصورة بشكل أفضل من خلال ربطها بالتأريخ الذي قدمه الباحث مايكل ماكلينتوك لدور الولايات المتحدة في إشراع الحروب الأهلية في العالم بدءاً من ١٩٥٢. بدأ آنذاك تطوير جهاز متخصّص في استخدام وسائل الحرب غير التقليدية (unconventional war)، أي غير المسموح بها وفقاً للاتفاقيات التي تنظم عمل الجيوش في الحروب النظامية (ماكلينتوك، ١٩٩١: ١٢٥). لم يتم استخدام الإمكانات التي توفّرت إلا في مطلع عهد الرئيس كينيدي الذي دفع إلى بلورة عقيدة جديدة تحت عنوان «التصدي لحركات التحرّر» (counterinsurgency) بقيت معتمدة حتى التسعينيات. برّر كينيدي ذلك باعتبار أن ما يتهدّد «العالم الحر» ليس فقط التهديد النووي، بل العدوان غير المباشر عليه الذي تجسّده «حركات التحرّر» في العالم الثالث (المصدر نفسه: ١٢٣).

انطوت العقيدة الجديدة على هدفين هما التصدّي للحركات المسلّحة حيث هي، والعمل على استباق تكوّن هذه الحركات (المصدر نفسه: ١٤٨–١٤٩). جرى تخصيص «القوات الخاصة» (S.F) في الجيش الأميركي لهذه الغاية. وعمل عناصر هذه القوات في حرب فييتنام تحت إشراف الـ سي. آي . إي.

اشتملت الوسائل المعتمدة في البلدان المناهضة لأميركا على افتعال إضرابات وانتفاضات، وفرض عقوبات اقتصادية، وتمويل الحركات المناهضة للحكم، وخطف واغتيال المسؤولين، إلخ.

(المصدر نفسه: ١٣١). جرى تبرير الوسائل المتفلتة من كل القواعد والأصول، بأن حركات الغوار تلجأ هي الأخرى إليها. وأُطلِق عليها اسم «الإرهاب المضاد» (counterterror) (المصدر نفسه: ١٣٣).

استقر الأمر في عقيدة «التصدي لحركات التحرّر» على تكليف قوى محلية على شكل قوى غير نظامية ومنظمات شبه–عسكرية (counterorganisations) مواجهة المعارضات الموجودة في بلدانها، تحت إشراف ضباط من «القوات الخاصة» (المصدر نفسه: ١٣٢). كانت نقطة الانطلاق في تكوين هذه المنظّمات، تظهير وتغذية التمايزات الموجودة أصلاً في هذه المجتمعات على قاعدة «الكراهية» (المصدر نفسه: ١٣٦). وكان التبرير الأهم لها هو تصنيفها كقوى «حماية ذاتية» (self–defense) في مناطق تواجدها (المصدر نفسه: ١٣٧). تشكّلت تلك القوى من عملية الدمج بين مفهومي «الإرهاب المضاد» و«المنظمات المضادة».

تزامنت حقبة التحضير للحرب الأهلية ثم اندلاعها في لبنان، مع تبنّي الولايات المتحدة عقيدة «التصدي لحركات التحرر». ولعل لبنان كان مسرحاً للعمل بهذه العقيدة منذ الستينيات. يؤكد الدكتور الصليبي أن نخبة الأقطاب التي افتعلت الحرب وخاضتها، كان يمكن أن تقدّم تنازلات في شأن هوية لبنان العربية، لكنها لم تكن لتقبل بتقديم أي تنازل لقوى «اليسار الدولي» التي تتواجه معها (الصليبي، ١٩٧٦: ١٧٥). أوضحت دراسة الباحث الأميركي وايت المتأنية والمستندة إلى وثائق السياسة الخارجية الأميركية التي تم الكشف عنها، دور كيسنجر المباشر بالإتفاق مع الإسرائيليين، في تسليح المنظّمات شبه–العسكرية أو الميليشيات في «حرب السنتين» (وايت، ٢٠١٣).

أوضح الباحث ماكلينتوك كيف أن اعتماد عقيدة «التصدي لحركات التحرّر» من قبل الأميركيين أسهم في تغيير هيكلية ووسائل الجيوش الحليفة في أنحاء العالم الثالث. وأسهم في تغيير مسلكيات العسكريين وأفراد المنظمات شبه–العسكرية الذين كانوا يتلقون تدريبات على أيدي ضباط «القوات الخاصة» (ماكلينتوك، ١٩٩١: ١٤٣–١٤٥). وأظهرت الوقائع التي أدلى بها ضباط معتكفون في الجيش اللبناني دوراً مباشراً للضابط الفاشل جول بستاني كمدير لجهاز المخابرات، في تجنيد عناصر لإطلاق موجة القتل والتخريب خلال الأشهر الأولى من «حرب السنتين» («النهار»، ١٦/ ١١/ ١٩٧٥).

أما إشراف الـ سي. آي. إي. على القوى السياسية ومجموعات التخريب التي نشطت آنذاك، ومسؤوليتها في العنف المرتكب ضد المدنيين خلال الأشهر الأولى تلك، فهو ما لا يمكن الوقوع عليه في أي وثائق رسمية قد توافق الدولة الأميركية على نشرها.

ثالثاً: تجربة الإنهيار النقدي

عرف لبنان ابتداءً من العام **١٩٨٤**، تجربة خفض لسعر صرف عملته، نشأ عنها تضخم هائل، وترتبت عليها تكلفة اجتماعية فادحة. وقد انتقل سعر الصرف الإسمي لليرة اللبنانية من **٦،٨** ل.ل./ د. في نهاية العام **١٩٨٤**، الى **١٨٣٨** ل.ل./ د.، بنهاية العام **١٩٩٢**. وارتفعت الاسعار بنسبة **١١** ضعفاً بين هذين التاريخين، وانخفض الحد الادنى للاجور من ما يعادل **٢٤٢** دولاراً في العام **١٩٨٣** الى **٦٤** دولاراً في العام **١٩٩٢**. يستعرض هذا النص ×، تجربة خفض سعر صرف العملة اللبنانية على امتداد حقبة **١٩٨٤ – ١٩٩٢**، موضحاً اسبابها وانعكاساتها.

١. أثر تغيير سعر صرف العملة في الإقتصاد الوطني

إن الطريقة الأقل إثارة للالتباس لتعريف سعر صرف العملة الوطنية، هي اعتباره الثمن الذي نؤديه بالعملة الوطنية لشراء وحدة نقدية فقط من العملات الأجنبية. كأن نقول على سبيل المثال، أن سعر الصرف الاسمي للعملة اللبنانية هو ١٥٠٠ ل.ل. مقابل كل دولار أميركي.

ويمكن أن يكون سعر صرف العملة ثابتًا أو متحركًا أو مرنًا. ويكون ثابتًا، إذا اعتمد البلد المعني سعر صرف رسمي لعملته، وأوكل للإدارة الحكومية المختصّة الحفاظ على هذا السعر. ويكون متحركًا أو مرنًا، إذا سمح البلد المعني لقوى السوق، أي لعناصر العرض والطلب على العملات الأجنبية فيه، أن تحدد هذا السعر. وفي هذه الحالة، يكون سعر الصرف معوّمًا بالكامل. أما إذا كلف البلد المعني، المصرف المركزي مهمة الحد من حركة سعر الصرف صعودًا وهبوطاً، فيكون نظام الصرف المعتمد، هو نظام التعويم الجزئي. وإذا تمكن المصرف المركزي من تثبيت سعر الصرف الاسمي، بحيث لا تطرأ عليه إلا تغييرات طفيفة، يكون نظام الصرف المعتمد، هو نظام الصرف المعوّم الزاحف.

ونستخدم تعبيري الخفض والتحسّن للدلالة على التغييرات التي تطرأ على سعر صرف العملة

الوطنية. وإذا زاد عدد الوحدات النقدية الوطنية المطلوبة لشراء وحدة نقدية أجنبية، نقول إنه جرى خفض (dévaluation) سعر صرف العملة الوطنية، أو أن سعر الصرف هذا قد تدهور (dépréciation). ويصح استخدام تعبير الخفض، إذا كنا ضمن إطار نظام صرف ثابت. ونستخدم تعبير التدهور، أو التدنّي، إذا كنا ضمن إطار نظام صرف مرن.

إن خفض سعر صرف العملة، يؤدي إلى خفض عجز ميزان لمدفوعات في البلد المعني، لانه يتسبّب بزيادة حجم صادراته، ومداخيل التصدير التي يحصل عليها، ولانه يتسبّب ايضاً، بخفض حجم وارداته، وانفاقه على الاستيراد. ويمثل هذا التغيير في رصيد ميزان المدفوعات النتيجة التي تتوخاها البلدان المختلفة، حين تخفّض سعر صرف عملتها.

إلا أنه ينبغي توفر شرطين رئيسيين لكي يؤدي خفض سعر صرف العملة إلى تحسين المقدرة التنافسية للبلد المعني، وتحسين وضع ميزان مدفوعاته. ويتعلق الشرط الأول بمرونتي الطلب على الواردات والطلب على الصادرات. لنفترض على سبيل المثال، أن الطلب على الواردات في بلد ما هو غير مرن، أي أنه لا ينخفض مع ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة الوطنية، نتيجة خفض سعر صرفها. في هذه الحالة، ينجم عن خفض سعر صرف العملة، ارتفاع في المبالغ المنفقة على الاستيراد، وتدهور إضافي في رصيد ميزان المدفوعات. كذلك يؤدي خفض سعر صرف العملة إلى تزايد عجز ميزان المدفوعات، إذا كان الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية غير مرن، أي إذا لم يترتب على انخفاض أسعار السلع الوطنية المعدة للتصدير، زيادة في الطلب الخارجي عليها (جاكمو–أ–، ١٩٨٩: ٣٧٧).

أما الشرط الثاني الذي يفترض توفره لكي يعزز خفض سعر صرف العملة القدرة التنافسية للسلع الوطنية المعدة للتصدير، فهو خفض التكلفة، من خلال خفض الأجر الحقيقي للعاملين في البلد المعني. ويؤدي خفض سعر صرف العملة لجعل هذا الأجر يتدنّى. وينبغي ألا يتمكن العاملون بالأجر من فرض تصحيح اجورهم، واستعادة قدرتهم الشرائية التي أفقدهم أياها خفض سعر الصرف، وإلا انعدمت الآثار الإيجابية المترتبة عليه (المصدر نفسه: ٣٧٦).

انطلاقاً من هذا التأثير الذي يمارسه خفض سعر صرف العملة على العرض والطلب الوطنيّن، جرى اعتماده منذ بداية الثمانينات على نطاق واسع، في البلدان النامية، ضمن اطار ما يسمى بسياسات التصحيح الهيكلي. وما يسمى بسياسات التصحيح الهيكلي بواسطة سعر الصرف، كناية عن مجموعة من الإجراءات تطبقها البلدان التي تعاني من عجز المالية العامة وعجز ميزان

المدفوعات لديها. ويعتبر هذان العجزان بالغي الخطورة بمجرّد أن يترتّب عليهما ارتفاع قوي في المديونية الخارجية للاقتصاد المعني. وغالبًا ما يكونان مترابطين، في البلدان النامية، وفي الحالات الأكثر شيوعًا. وتجد هذه البلدان نفسها مدفوعة للّجوء إلى المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي، للحصول على قروض تستخدم في تأمين خدمة الدين، أو للتوسط بينها وبين دائنيها الغربيين من أجل تأخير وتمديد آجال سداد الديون. ويفرض صندوق النقد الدولي على هذه البلدان، مقابل توسّطه من اجلها، تطبيق إجراءات يتأثّر بها أداء الاقتصاد الوطني برمّته في قطاعيه، العام والخاص. وتتضمّن هذه الإجراءات، خفض النفقات الجارية، والتحكم بنمو الكتلة النقدية، وإجبار المؤسسات الوطنية على الانفتاح على الأسواق الخارجية، من خلال إزالة الرسوم والعوائق التي تحمي الموقع الذي تحتله في السوق المحلية، الخ.

إلا أن حجر الزاوية في سياسات التصحيح هذه، يتمثّل بخفض سعر صرف العملة الوطنية. ويعوّل على هذا الخفض، لاضعاف قدرة البلد المعني على الاستيراد، ولتحفيز صادراته، التي يجعلها هذا الخفض بالذات، ذات مقدرة تنافسية اكبر في الاسواق العالمية. أما النتيجة الملموسة التي تتوخاها هذه السياسات، فهي تحقيق فائض في الميزان التجاري، يستخدم لتسديد الدين. لكن اللغة التي تعتمد في تبريرها تبدو أكثر طموحًا، اذ تقدم هذه السياسات نفسها على أنها عملية إعادة هيكلة للاقتصاد برمته، بهدف تعزيز قدرته على الإنتاج بغاية التصدير. وتعد بإيجاد حلول ناجحة ونهائية للضعف البنيوي الذي تعاني منه هذه الاقتصادات، والذي يعبر عنه ضعف قدرتها الإنتاجية وضعف مقدرتها على توفير ما يكفي من العملات الصعبة لدفع ثمن مستورداتها.

ويفترض أن يتيح خفض سعر صرف العملة الوطنية اضعاف القدرة على الاستيراد وتطوير القدرة على التصدير للبلد المعني، وان يتيح له استعادة توازن ميزان مدفوعاته، من دون أن يرتب عليه خفضاً لمستوى النشاط الاقتصادي فيه. إلا أن سياسة التصحيح الهيكلي تنعكس انحسارًا اقتصاديًا حين تقلص قدرة البلد المعني على الاستيراد، من دون أن يترتب عليها تطوير لقدرته على الإنتاج والتصدير. وقد اثبتت التجربة انه من النادر الوقوع في البلدان النامية على هيكليات إنتاجية وطنية تستطيع الإفادة من خفض سعر صرف العملة الوطنية، لزيادة حصصها في الأسواق الخارجية. ولم يتحقّق هذا الامر، إلا لعدد ضئيل من بلدان العالم الثالث، تمتلك هيكليات إنتاجية متطورة. كما اظهرت التجربة أن سياسات التصحيح الهيكلي بواسطة سعر الصرف التي صيغت في الأساس لمعالجة اختلال توازن ميزان المدفوعات، استطاعت تحقيق هذا الهدف، من خلال

افتعال حالات انكماش اقتصادي جرى فرضها بشكل متعمّد. وكان التقشّف الشديد، الثمن الذي توجّب دفعه لتقليص عجز ميزان المدفوعات. وهو ما أشارت إليه الدراسات التي تناولت تجارب أفريقيا السوداء وغيرها، خلال الثمانينات (جاكمو–ب– ، ١٩٨٩).

٢. لمحة عن تطور نظام القطع في لبنان، منذ العام ١٩٤٨

أ – نظام صرف معوّم، وصندوق لتثبيت القطع منذ العام ١٩٤٩

أُخذت المعلومات المستخدمة لعرض تطور نظام الصرف حتى العام **١٩٤٨**، من نصوص طلال جورج (١٩٧٠) والياس سابا (١٩٦١) و جوزيف أوغورليان (١٩٨٢) و عبد الأمير بدر الدين (١٩٨٤). مثلت الوحدة النقدية العثمانية، العملة المتداولة في لبنان، على امتداد الحقبة الممتدة من العام ١٥٦٠ إلى العام ١٩١٨. وهي كانت عملة معدنية. وقد فرضت قوات الحلفاء استخدام العملة الورقية المصرية بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠. و لم تنجح في ذلك، لأن الناس ثابروا على استخدام العملة العثمانية المعدنية.

الليرة اللبنانية السورية

وفي العام ١٩٢٠، تم إصدار عملة ورقية لبنانية – سورية جديدة، تنفيذاً لقرار المفوض السامي الفرنسي، الرقم ١٢٩، الصادر بتاريخ ٢ نيسان من ذلك العام. وعهد بإصدار هذه العملة إلى مصرف خاص، هو بنك سوريا، الذي كانت تملكه مؤسسات فرنسية وإنجليزية. وحددت قيمة كل ليرة لبنانية–سورية بـ ٢٠ فرنكاً فرنسياً. وتضمّن القرار إمكان إبدال هذه العملة بما يوازيها من الفرنكات في أي وقت كان.

مسألة التغطية

وفي العام ١٩٢٤، وقّعت السلطات الانتدابية مع المصرف ذاته، الذي أصبح اسمه، بنك سوريا ولبنان الكبير، اتفاقية جديدة، حصل هذا الأخير بموجبها على امتياز إصدار هذه العملة لـ ١٥ سنة إضافية، تنتهي في العام ١٩٣٩. وحددت الاتفاقية سقفاً لكمية النقد المتداول من هذه العملة يساوي ٢٥ مليون ل.ل.س.، وتغطية لهذا النقد مكوّنة بشكل شبه كامل من الفرنك الفرنسي. وسوف لن تتجاوز التغطية الذهبية لهذه العملة طوال مدة الاتفاقية الـ ٤ ٪ من مجموع التغطية. وقد

كانت الاتفاقية موضع نقد دائم من قبل الطرفين اللبناني والسوري، لأنها ربطت العملة الجديدة بالفرنك الفرنسي، في حين أن سعر صرف هذا الأخير كان يتعرّض بشكل متكرّر للتخفيض، مفقداً تغطية هذه العملة قيمتها الفعلية. وقد فقد الفرنك الفرنسي بين عامي **١٩٢٠** و **١٩٤٠**، **٩٠** ٪ من قيمته تجاه الدولار الأميركي (جورج، **١٩٧٠: ٥٨**). كما وأنه تعرّض لـ **١١** خفضاً لسعر صرفه بين عامي **١٩٢٠** و **١٩٤٨**. وقد لجأ الفرنسيون إلى الخفض المتكرّر لسعر صرف عملتهم خلال حقبة ما بين الحربين، وحقبة الثلاثينيات على وجه الخصوص، عملاً بمقاربة شاعت آنذاك في أوساط الدول الصناعية، وبهدف تعزيز القدرة التنافسية الخارجية لسلعهم المعدّة للتصدير. وأظهر موقفهم هذا بصدد الدور الذي ينبغي أن يلعبه سعر صرف العملة، تباينه مع وجهات النظر المحلية على هذا الصعيد.

وازاء مطالبة الحكومتين اللبنانية والسورية بتعديل اتفاقية العام **١٩٢٤**، تم في العام **١٩٣٧** توقيع اتفاقية جديدة، رفعت نسبة التغطية الذهبية إلى **١٠** ٪ من المجموع. لكنها لم تختلف في شيء عن الاتفاقية التي سبقتها. ورفضت الحكومة السورية توقيعها. وقد مدّدت الاتفاقية التي وقعها لبنان الامتياز المعطى لمصرف الإصدار نفسه، الذي بات اسمه بنك سوريا ولبنان، لمدة **٢٥** سنة إضافية، أي حتى العام **١٩٦٤**.

الحرب العالمية الثانية والرقابة على القطع

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية، أقامت السلطات الانتدابية نظام رقابة على القطع، وأنشأت إدارة للقطع حصرت بها تجميع العملات الصعبة المتوافرة وتقنين استعمالها. وقد تولت هذه الادارة توفير المبالغ بالعملة المحلية اللازمة لتمويل إنفاق الجيوش الحليفة. وذلك بواسطة سلفات كانت تحصل عليها من مصرف سوريا ولبنان، مقابل العملات الصعبة التي كانت تتسلمها من هذه الجيوش. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حجم الإصدار النقدي بدرجة كبيرة، بحيث انتقل سقف الإصدار من **٢٠** مليون ل.ل.س. عام **١٩٣٩** الى **٤٥٠** مليون ل.ل.س. عام **١٩٤٥**، أي بزيادة قدرها **٢٢** ضعفاً. وترتّب على زيادة كمية النقد هذه ارتفاع في الاسعار، عبّر عنه انتقال مؤشر أسعار الجملة، من **١٠٠** في العام **١٩٣٩** إلى **١٢٠٩** في العام **١٩٤٥** (المصدر نفسه: **٦٢**)، وانتقال مؤشر أسعار الاستهلاك من **١٠٠** إلى **٦٠٧**، بين هذين التاريخين، أي تضاعف أسعار الاستهلاك بمعدل ستة مرات بينهما (غايتس، **١٩٩٨: ٥٦**).

إلا ان حقبة الحرب العالمية الثانية، كانت بداية تحرير الليرة اللبنانية–السورية من ارتباطها بالفرنك الفرنسي. وقد وقعت فرنسا مع إنكلترا اتفاقية في العام **١٩٤١**، حددت بموجبها سعر صرف رسمي لعملتها تجاه الليرة السترلينية. وتم الامر نفسه بالنسبة لليرة اللبنانية–السورية. وفي العام **١٩٤٤**، وقعت فرنسا مع لبنان وسوريا اتفاقية جديدة، التزمت فيها بتعويض أي انخفاض في قيمة التغطية للعملة، في حال حصوله.

لكن عامي **١٩٤٥** و **١٩٤٦** شهدا تخفيض سعر صرف الفرنك الفرنسي ثلاثة مرات متتالية. ورتّب ذلك على الطرف الفرنسي مبالغ مهمة لتأمين تغطية العملة اللبنانية السورية، تنفيذاً لمعاهدة **١٩٤٤**. وهذا ما دفعه إلى إيقاف العمل بالاتفاقية في العام **١٩٤٧**، ودعوة البلدين لتوقيع اتفاقية جديدة معه. وقد اشترطت الاتفاقية الجديدة المعروضة على البلدين، إجراء مشترياتهما من منطقة الفرنك، والإبقاء على الامتيازات الممنوحة للمصالح الفرنسية فيهما، الخ. وقد وقّع لبنان الاتفاقية في العام **١٩٤٨**، في حين رفض الجانب السوري توقيعها في بداية الامر. وقد عاد لاحقاً عن موقفه هذا. وقد برّر عدم توقيع السوريين للاتفاقية، إنهاء الوحدة النقدية التي كانت قائمة بين البلدين.

الليرة اللبنانية

وكان لبنان قد وقّع أيضاً، اتفاقية الانضمام إلى صندوق النقد الدولي، في العام **١٩٤٧**. وانطوت هذه الاتفاقية على اعتراف بالعملة اللبنانية، كعملة مستقلة. وحددت قيمتها بما يوازي **٠،٤٥٥,٥١٢** ملغ ذهباً. كما حُدّد سعر صرفها تجاه الدولار بـ **٢،٢٠** ل.ل./ د.، أي بما يتجاوز السعر المتداول بنسبة الثلث.

وفي العام **١٩٤٩**، أصدر لبنان للمرّة الأولى قانوناً للنقد (ج.ر.، **١٩٤٩/٦/١**)، كرّس به التطورات التي حصلت. وقد تضمن هذا القانون شروط إصدار العملة اللبنانية، وشروط تغطيتها، بما يجعلها عملة مستقلة. وحدد هذه التغطية على أساس، **٥٠** ٪ من قيمة النقد المتداول، ذهباً وعملات صعبة، و**٥٠** ٪ أوراقاً حكومية مختلفة. ونص القانون ذاته على أن يصار لرفع نسبة التغطية الذهبية من **١٠** ٪ في تاريخه، إلى **٣٠** ٪ في آخر العام **١٩٥٢**. وقد جهدت الحكومة لتجاوز هذه المعدلات، بحيث بات معدل التغطية الذهبية للنقد المتداول، يعادل **٩٠** ٪ في آخر العام **١٩٥٤**.

تحرير نظام القطع

وكانت الخطوة التالية التي خطاها لبنان ابتداء من العام ١٩٤٨، هي تحرير نظام القطع الذي يعتمده. وحتى ذلك التاريخ كان تداول العملات الأجنبية ما يزال يخضع في لبنان وسوريا، لإشراف مكتب قطع مشترك بينهما. وقد صدر في ٧ أيلول من العام ١٩٤٨ قانون إنشاء إدارة مستقلة للقطع في وزارة المالية (ج.ر.، ١٩٤٨/٩/١٥). ثم صدر في ٥ تشرين الثاني من العام ذاته، المرسوم رقم ١٣٥٣٢/ ١٢ (ج.ر.، ١٩٤٨/١١/٢٤)، الذي حرّر تداول عدد من العملات من رقابة مكتب القطع الجديد، وجعل هذه الرقابة مقتصرة على عدد من العملات الرئيسية. وفي العام ١٩٥٢، كان قد أنجز تحرير تداول كل هذه العملات. وباتت المعاملات بالعملات الصعبة تجري منذ ذلك التاريخ بأسعار السوق الحرة. وقد أزيلت الرقابة كليًا عن القطع، بموجب المرسوم رقم ٨٣٠٠ للعام ١٩٥٢(ج.ر.، ١٩٥٢/٥/٢١).

صندوق تثبيت القطع

وقد فرض التحرير التدريجي لنظام القطع، ضرورة إنشاء صندوق لتثبيت القطع. وأنشيء هذا الأخير، بموجب المرسوم الرقم ٨، بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٤٩، كأحد عناصر نظام الرقابة على القطع القائم آنذاك، الذي تشرف عليه وزارة المالية (ج.ر.، ١٩٤٩/١٠/١٢). وبات دوره الحفاظ على ثبات سعر صرف العملة اللبنانية، أي منع حصول تقلبات كبيرة لهذا السعر. ويمكن اعتبار أن نظام الصرف الذي بات سائدًا في لبنان، منذ العام ١٩٤٩، هو نظام الصرف المعوّم، ولو أن لبنان لم يتخلّ عن سعر الصرف الرسمي لليرة الذي سبق له أن توافق بشأنه مع صندوق النقد الدولي. وقد اقتصر استخدامه لهذا السعر على المعاملات الخاصة بالدولة. أي أن هذا السعر كان يستخدم لاحتساب المداخيل الجمركية للدولة، واحتساب مختلف ايراداتها وإنفاقها بالعملات الصعبة.

وخلال السنوات التي تلت عملية تحرير تداول العملات الأجنبية، تحرّك سعر صرف العملة اللبنانية بشكل محدود نسبيًا، بلغ نسبة ١٣٪ من سعر الصرف الوسطي، خلال حقبة ١٩٥٣– ١٩٦٦ (بدر الدين، ١٩٨٤: ٢٢). واذا استثنيت ثلاث سنوات من حقبة ١٩٥٠–١٩٦٦، شهدت أحداثاً غير اعتيادية، فإن تقلبات هذا السعر على امتداد الحقبة كلها كانت أقل من الهامش الذي سمح به نظام بروتون وودز (جورج: ٨٥). وقد بدا واضحاً منذ بداية الخمسينيات، أن خيار استقطاب الرساميل وتحويل لبنان إلى مركز إقليمي للخدمات المالية، هو ما كان يملي الاهتمام المحلي بالحفاظ

على سعر صرف ثابت وقوي للعملة اللبنانية. والبعض يربط بين سياسة سعر صرف العملة المتبعة منذ العام ١٩٤٨ وبين التوجّه منذ ذلك الوقت، لإقامة "اقتصاد منتج للخدمات، منفتح على الخارج" (tertiary outward–looking economy) (غايتس: ٦).

وكان تحسّن سعر صرف العملة اللبنانية تجاه الدولار هو السمة الغالبة لتلك الحقبة. وقد انتقل هذا السعر من ٣،٧٣ ل.ل./د. في العام ١٩٥١ إلى ٣،٠٠ ل.ل./د، في العام ١٩٦٢. وأسهمت في ذلك التدفقات المالية الخارجية التي عرفها لبنان خلال الخمسينات، والتي عزّزها قانون السرية المصرفية الذي صدر في العام ١٩٥٦. وفي اغلب الاحيان، كان تحرك صندوق تثبيت القطع يحصل لمنع تحسّن سعر صرف العملة اللبنانية، من خلال شراء الدولار المعروض في سوق بيروت. علماً أنه تحرك في الاتجاه المعاكس أكثر من مرة. وقد عمد خلال عامي ١٩٥٨ و١٩٦٣ إلى بيع العملات الأجنبية، لمنع تدهور سعر صرف العملة اللبنانية.

ب - دور البنك المركزي، منذ العام ١٩٦٤، كمؤسسة مستقلة معنية بتحقيق ثبات قيمة العملة:

وابتداء من العام ١٩٦٤، تاريخ إنشاء المصرف المركزي، تولّى هذا الأخير مهمة الحفاظ على ثبات سعر صرف العملة اللبنانية. وهي مهمة أوكلها إليه "قانون النقد والتسليف" الذي صدر في ذلك الوقت.

التدخّل في سوق القطع

وقد نصت المادة ٢٢٨ من هذا القانون على إلغاء ادارة القطع، وتحويل موجوداتها إلى المصرف المركزي. كما نصت المادة ٧٥ منه، على إيكال مهمة تثبيت القطع إلى المصرف المركزي، بالاتفاق مع وزارة المالية، على أن تسجّل العمليات التي تجري ضمن هذا الإطار في حساب خاص، يسمّى "صندوق تثبيت القطع".

والسياسة النقدية

وبما يتجاوز مجرد التدخل في سوق القطع للحفاظ على ثبات سعر صرف العملة، عكس مضمون "قانون النقد والتسليف" اهتمام المصارف الخاصة بأن تحافظ هذه المؤسسة الجديدة على

استقلاليتها تجاه السياسات الحكومية، وأن يكون هدف السياسة النقدية التي تتّبعها الحفاظ على ثبات قيمة العملة الوطنية، وبما يجعل هذا الهدف أولوية لديها، أي ينفي وجود أهداف أخرى لها، كالإسهام بحفز النمو الاقتصادي (ديبه، ٢٠٠٢: ٣٦). وأكدت على ذلك المواد ٨٨ الى ٩٢ منه، التي نصّت على عدم جواز توفير سلفات من المصرف المركزي للدولة، إلا في الحالات الاستثنائية البالغة الدقة.

وتعريف سعر صرف العملة اللبنانية

وقد تضمّن قانون النقد والتسليف، تحديدًا لسعر الصرف الرسمي للعملة اللبنانية، سمي "السعر الانتقالي القانوني" لليرة اللبنانية. وحددت المادة ٢٢٩ منه، هذا السعر بالنسبة الى الدولار الأميركي، على أساس أن يكون "أقرب ما يكون من سعر السوق الحرّة"، وذلك بانتظار أن يكون قد تم تحديد سعر صرف جديد لليرة، يعبّر عنه بما يقابله من الذهب، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وأخذاً بمضمون هذه المادة، جرى في آخر العام ١٩٦٤ تحديد "السعر الانتقالي القانوني" لليرة اللبنانية تجاه الدولار (قرار، ١٩٦٤/١٢/٣٠) ، على أساس ٣،٠٨ ل.ل./د. وجرى احتسابه بحيث يمثّل متوسط أسعار الصرف في السوق الحرّة، خلال اعوام ١٩٦٢—١٩٦٤. وقد نص "قانون النقد والتسليف"على العمل بهذا السعر لمدة عشر سنوات فقط، تنتهي في العام ١٩٧٣.

وبانتهاء الحقبة الانتقالية هذه، كان نظام بروتون وودز، القائم على ثبات أسعار صرف العملات، قد انتهى منذ العام ١٩٧١. واعتمدت غالبية دول العالم أنظمة صرف معوّمة. الأمر الذي دفع السلطات النقدية، بالتوافق مع التجمّعات المهنية لأرباب العمل، إلى اعتماد سعر صرف جديد معوّم للعملة اللبنانية. وقد عبّر عن ذلك قرار المصرف المركزي، اعتماد "سعر صرف متحرك" للعملة اللبنانية، يجري تحديده بنهاية كل شهر، ويستخدم لاحتساب مداخيل الدولة وإنفاقها بالعملات الصعبة. وتحدد قيمة هذا السعر، كمتوسط حسابي لأسعار الصرف اليومية خلال الشهر نفسه (داغر، ١٩٩٥: ١٤٨—١٥٠). وقد استمر العمل بهذه المقاربة لسعر صرف العملة اللبنانية، منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا.

السياسة النقدية في النصف الأول من السبعينيات

لقد عرّفت الأدبيات الاقتصادية بداية حقبة السبعينيات، بأنها حقبة "عودة الثقة"، أي حقبة عودة الرساميل من الخارج، بعد موجة النزوح التي عرفتها إثر أزمة بنك أنترا. وسوف يزداد حجم التدفقات المالية من الخارج من سنة إلى أخرى، طوال النصف الأول من السبعينيات. وقد أدى

الظرف الاقتصادي الجديد، المتمثل بتدفق التحويلات والرساميل من الخارج من جهة، وبالفورة الاقتصادية الداخلية من جهة ثانية، إلى تعاط من قبل المصرف المركزي مع موضوع السياسة النقدية وثبات قيمة العملة، أملته هذه الظروف الجديدة.

وقد اتبع المصرف المركزي سياسة "دعم الدولار" طوال سنوات **١٩٧٣–١٩٧٥**، بشراء الدولار من سوق بيروت مقابل سيولة إضافية بالليرة اللبنانية كان يضخها فيها. وكان الهدف من هذه السياسة تلافي انخفاض قيمة الموجودات بالعملات الأجنبية لدى المصارف، التي تشكل نسبة مهمة من مجموع موجوداتها، وتجنيبها الخسائر المترتبة على ذلك (المصدر نفسه: **١٧١**). وقد وفّرت هذه السياسة ذاتها سيولة بالليرة اللبنانية، جعلت المصارف قادرة على زيادة تسليفاتها الداخلية بحريّة شبه كاملة. لكن هذه السياسة بالذات، أسهمت بزيادة التضخم وغلاء المعيشة خلال الحقبة ذاتها. أي أنها لم تكن من منظار قانون النقد والتسليف ذاته، متشددة بالقدر الكافي في ضبط زيادة الكتلة النقدية وزيادة الأسعار التي رافقتها. وفي كتاب سمير مقدسي تفاصيل عن السياسة النقدية المتّبعة خلال الحقبة المذكورة، والإجراءات المتناقضة التي اعتمدت خلالها، والتي أملاها تعدّد الأهداف المراد تحقيقها (مقدسي، **١٩٧٩**: **٥٦–٥٨** و **٨٣–٨٥**).

وفي أوائل الثمانينيات

وسوف يعبّر المصرف المركزي عن موقف أكثر تشددًا، خلال حقبة **١٩٧٩–١٩٨٢**، على صعيد مواجهة التضخم. وسيعمد، ترجمة لهذا الموقف، لإقناع الحكومة برفع أسعار الفائدة على سندات الخزينة لتشجيع المصارف على الاكتتاب بها، بما يؤدي لخفض السيولة بالليرة اللبنانية. وسيلجأ المصرف المركزي أيضًا لخفض حجم التسليف الذي يقدمه لتمويل الإنفاق الحكومي. كما أن حاكم المصرف المركزي سيواجه خلال عامي **١٩٨٢** و**١٩٨٣** بالرفض، مطالبة الصناعيين له بخفض سعر الفائدة، معتبراً أنه معني أولاً بالحفاظ على قيمة العملة اللبنانية.

٣. تجربة عقد الثمانينيات في مجال خفض سعر صرف العملة اللبنانية

يستعيد العرض المقدّم في هذه الفقرة أقساماً من دراسة سبق نشرها بالفرنسية (داغر، **١٩٩٢**: **١٧٥–١٩٥**).

أ. عناصر حقبة ١٩٨٢-١٩٨٤ التي هيّأت لانهيار سعر صرف الليرة

يمكن إرجاع أسباب انهيار سعر صرف العملة اللبنانية، ابتداء من العام **١٩٨٤**، إلى موجة الهروب من النقد اللبناني (fuite devant la monnaie)، التي بدأت خلال العام **١٩٨٣**. وقد اتخذ هذا الهروب، شكل استبدال للعملة اللبنانية بعملات صعبة. أي جسّد حالة إجماع لدى اللبنانيين لصالح شراء العملات الأجنبية.

أي أن خفض سعر صرف العملة اللبنانية، لم يكن نتيجة سياسة تصحيح بواسطة سعر الصرف معلنة، جرى تطبيقها بصورة متعمّدة من قبل السلطات العامة. لكن الحجج التي تستخدم في العادة لتبرير هذا النوع من السياسات، اعتمدت في ما بعد، لتبرير الخفض الذي تمّ، ولإقناع المتضررين منه بجدواه، وجدوى التكيف معه.

زيادة الإنفاق العام والدين العام

وقد تميز الظرف الاقتصادي لحقبة **١٩٨٣–١٩٨٤**، بتنامي عجزين هما عجز المالية العامة وعجز ميزان المدفوعات. وهما تطوران نجدهما على الدوام، في أساس كل تجارب خفض سعر صرف العملة.

وقد زاد الإنفاق العام، كما زاد عجز المالية العامة خلال الحقبة المذكورة، بنسب لم يعرفها لبنان سابقًا. وقد عمدت الحكومة للاقتراض من المصارف التجارية ومن المصرف المركزي لتمويل إنفاقها. وقد أمكن لها أن تستدين قدر ما تشاء من المصارف التجارية، مستندة في ذلك إلى حق أعطتها إياه قوانين الموازنة ابتداء من العام **١٩٨٠**. وقد سمحت المادة (٩) من قانون موازنة العام **١٩٨٠** للحكومة، بإصدار سندات وعقد قروض "ضمن حدود مبلغ يوازي عجز الموازنة". وأعطت المادة (١٠) من قانون موازنة العام **١٩٨١** لوزير المالية حصراً، الحق بإصدار سندات خزينة. ورفعت المادة (٩) من قانون موازنة العام **١٩٨٤** حدود إصدار سندات الخزينة إلى مبلغ غير محدّد، "يوازي عجز الموازنة واحتياجات الخزينة". وتكرّر الأمر نفسه في مشروع قانون موازنة العام **١٩٨٥**(سابا، **١٩٨٥**: ٦). أما الاقتراض من المصرف المركزي، فقد أجازته اتفاقية عقدت بين وزارة المالية وبين المصرف المركزي في العام **١٩٧٧**، سمحت للحكومة بأن تحصل على قروض استثنائية، "بغية تمويل تسيير أجهزة الدولة، وإعادة التعمير" (مرسوم اشتراعي، **١٩٧٧/٦/٣٠**). وقد رفع سقف هذه القروض اكثر من مرّة بعد ذلك التاريخ. وكان ذلك يتم بموجب مادة في قانون الموازنة، تجيز للحكومة تعديل الاتفاقية المذكورة بمرسوم. وقد بقي ارتفاع سقف هذه القروض

محدوداً حتى العام **١٩٨٢**. إلا أن حقبة **١٩٨٢–١٩٨٤**، شهدت رفعاً لسقف التسليفات من المصرف المركزي للحكومة، بما يتجاوز الستة أضعاف. ففي حين كان سقف هذه التسليفات يساوي **٢٥٠٠** مليون ل.ل.، بتاريخ **١٨** أيلول **١٩٨٢**، أصبح يساوي **١٦٠٠٠** مليون ل.ل.، في آخر العام **١٩٨٤**(ج.ر.، ١٩٨٣/٦/١٦؛ ج.ر.، ١٩٨٥/١/١٠).

بنتيجة ذلك ارتفع حجم الدين العام، من أقل من **٧** مليارات ل.ل. في آخر العام **١٩٨١**، إلى أكثر من **١٤** مليار ل.ل.، في آخر العام **١٩٨٢**. أي أنه تضاعف خلال عام واحد. كذلك أدت الطريقة التي اتبعت لشراء أسلحة للجيش، إلى إضعاف الاحتياطي الرسمي بالعملات الصعبة لدى المصرف المركزي بدرجة كبيرة. وقد جعل إبقاء المسؤولين الحكوميين، خلال تلك الحقبة، على مستوى مرتفع من الإنفاق العام، من دون الأخذ بالاعتبار لعدم توفّر موارد كافية لهذه الغاية، الدولة والقطاع العام مزاحمًا للقطاع الخاص، للحصول على مبالغ باتت محدودة من الاحتياطي بالعملات الصعبة. وقد عبّر هذا التنازع عن نفسه في سوق القطع الذي بدأ يشهد مع حلول خريف العام **١٩٨٤**، ارتفاع ثمن شراء الدولار في السوق المحلية. ويتحمّل العهد الرئاسي الجديد الذي قام آنذاك، مسؤولية مباشرة في حصول هذه التطورات كلها.

عجز ميزان المدفوعات

وقد أدى التحوّل الذي طرأ على الظرف الإقليمي، ابتداء من العام **١٩٨٣**، وعبّر عنه تراجع الإيرادات البترولية، إلى تقليص حجم التحويلات من الخارج التي اعتاد الاقتصاد اللبناني الاستفادة منها خلال السنوات السابقة. وكانت هذه التحويلات قد مثّلت طوال حقبة **١٩٧٩–١٩٨٢**، ما يوازي نصف الدخل الوطني. إلا أنه لم ينجم عن تراجع حجم التحويلات، انخفاض في حجم الاستيراد خلال عامي **١٩٨٣** و**١٩٨٤**. وقد حافظت الواردات خلال هاتين السنتين على مستويات مشابهة لتلك التي عرفتها خلال السنوات السابقة. ونجم عن ذلك تفاقم للعجز التجاري، وظهور عجز في ميزان المدفوعات، بلغ على التوالي، خلال السنتين المذكورتين، **٩٣٣** و**١٢٤٢** مليون دولار. أي أن آثار التحوّل الذي طرأ على الظرف الإقليمي خلال تلك الحقبة انعكست على الوضع الاقتصادي الداخلي، مظهرة ارتباط الظرف الاقتصادي الداخلي بالظرف الإقليمي.

ديون المصارف

ولم تتأخر العناصر السلبية التي انطوى عليها الظرف الاقتصادي المذكور، في التأثير على القطاع الخاص بأكمله. ووجد القطاع المصرفي نفسه أمام نسبة مرتفعة للغاية من الديون المشكوك

بتحصيلها، والديون الهالكة. وقد شكلت هذه الديون خلال العام ١٩٨٤، نسبة ٤٠٪ من التسليفات التي وفرها القطاع المصرفي لمؤسسات القطاع الخاص، وما يوازي ١٦٪ من مجموع أصول المصارف (داغر، ١٩٨٩: ٢٨).

وكانت المصارف قد زادت بقوة تمويلها للإنفاق العام، ابتداء من العام ١٩٨٢. وقد مثلت التسليفات للقطاع العام، نسبة ٢٠ ٪ من ميزانية المصارف السبع الأولى في بيروت في العام ١٩٨٣. وباتت هذه الأخيرة تخشى مع استمرار تدهور الوضع العام، انخفاض قيمة الديون التي ترتبت لها بذمة الدولة، لأن هذه الأخيرة لا تمتلك ما يكفي من الإيرادات للإيفاء بالتزاماتها. وتأكدت مخاوف المصارف هذه، ابتداء من صيف العام ١٩٨٤، حين أعلنت ميليشيا "القوات اللبنانية" صراحة، بلسان رئيسها آنذاك – في تصريح له إلى وكالة رويتر، بتاريخ ١٠ تموز ١٩٨٤– رفضها إعادة المرافئ التي كانت تسيطر عليها إلى الدولة، حارمة هذه الأخيرة من المصدر الرئيسي لإيرادات الخزينة.

انسداد أفق الحل السياسي والهروب من العملة

ويمكن وضع هذه التطورات ضمن إطار السياق السياسي العام الذي طبع حقبة ما بعد العام ١٩٨٢، وتمثل بازدياد حدّة النزاعات المسلحة الداخلية، وتأكد حالة الانقسام الوطني. وولّد هذا المناخ لدى المدّخرين وأصحاب الرساميل، "استقطابًا في نظرتهم إلى المستقبل"، اتسم بالتشاؤم الشديد، وأكد إجماعهم على حيازة العملات الأجنبية.

ونشأت بالتالي "إستراتيجية قائمة على المضاربة" طبعت كل المسلكيات الخاصة آنذاك، ومثلت ترجمة لمقاربة مفادها أن على كل واحد أن ينجو بنفسه، واتخذت شكلاً أوحداً، هو الدولرة. وكانت عمليات شراء الدولار تحصل داخل القطاع المصرفي ومن خلاله، لصالح هذا المصرف أو ذاك، وأحيانًا بأسماء مغفلة، أو لمصلحة المودعين أنفسهم. وقد جرى تداول أخبار آنذاك، تشير إلى انشاء "مجموعة عمل مصرفية"، هدفها جمع أكبر كميات ممكنة من الدولار، لدعم معسكر رئيس الجمهورية. وهي أخبار لم يصر لإثباتها، لكنها تستحق أن يصار للتأكد من صحتها.

وقد أسهم إبقاء حاكمية مصرف لبنان خلال العام ١٩٨٤شاغرة، مدة خمسة أشهر، في تجفيف الاحتياطي الرسمي بالعملات الصعبة لدى المصرف المركزي. وقد تدنى مستوى هذا الاحتياطي إلى ٦٠٠ مليون دولار بنهاية العام ١٩٨٤، في حين أنه كان يربو على الثلاثة مليارات دولار في نهاية العام ١٩٨١.

وسينتقل سعر صرف الليرة اللبنانية، أو سعر الدولار، من ٦،٨ ل.ل./د. في آخر العام ١٩٨٤، الى ٤٥٥ ل.ل./د. في آخر العام ١٩٨٧ و٨٤٢ ل.ل./د.، في آخر العام ١٩٩٠. والأمر الذي يكتسب التأكيد عليه أهمية في هذا السياق، هو أن هذا السعر سيلعب مع انتهاء حقبة ١٩٨٢–١٩٨٤، وعلى امتداد الحقبة اللاحقة كلها، دور القاطرة، بالنسبة لبقية المجملات (agrégats) والمتغيّرات (variables) الاقتصادية الكلية الأخرى، المتمثلة بمؤشر أسعار الاستهلاك، والأجور الإسمية، والإنفاق العام، والكتلة النقدية، الخ. يقول سبافنتو، أنه "في التأثير الذي تمارسه حركتا كل من سعر الصرف والأسعار، يمكن أن يكون أحد هذين المتغيّرين، تبعاً للظرف المعني، الاكثر تأثيراً، بحيث يجر الآخر خلفه" (سبافنتو، ١٩٨٣: ٥٧٢). أي أن سعر الصرف سيكون المتغيّر الذي يتحرّك أولاً، ويجر معه هذه الأخيرة في مساره التصاعدي. كما ستشكّل علاقة سعر الصرف بمؤشّر الأسعار خلال الحقبة المذكورة، نقيضاً لما كانت عليه قبل العام ١٩٧٥، حيث لم يكن لتطوّر سعر الصرف أثر يذكر على حركة الأسعار (مقدسي، ١٩٧٩: ٩٧). وما سوف يحدد وجهة ووتيرة تحركه، على امتداد الحقبة المذكورة، هو استمرار حالة العجز في المالية العامة، واقتصار تمويل هذا العجز على المصرف المركزي.

ب – الدولة "تعيش على تسليفات المصرف المركزي" ابتداء من العام ١٩٨٥

وابتداء من العام ١٩٨٥ على الاقل، سينطبق على الدولة ما قاله عنها حاكم المصرف المركزي في العام ١٩٨٩، من أنها "تعيش على التسليفات التي يقدمها لها مصرف لبنان". ثمة في كتاب غسان العياش عرض لعلاقة المصرف المركزي بالدولة على امتداد حقبة ١٩٨٥–١٩٩٢، وللكيفية التي كان يجري بها تمويل الإنفاق العام بسلفات من المصرف المركزي (العياش، ١٩٩٧: ١٣١–١٩٩). وسوف تشكل الإيرادات الجمركية نسبة ٤ ٪ فقط من مجموع ايرادات الخزينة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠، بعد أن كانت تمثل نسبة ٤٠ ٪ منها خلال عقد السبعينيات. كما وأن نسبة إيرادات الخزينة، على اختلاف أنواعها، إلى مجموع الإنفاق العام، لن تتجاوز الـ ١٤ ٪ منه، طوال الحقبة المذكورة (مصرف لبنان، ١٩٨٩ و إيكو–شيفر، ٨٦، ٨٧، ٨٨). وسيتطوّع المصرف المركزي لإقراض الدولة وتمويل إنفاقها. وسيلعب بحكم كونه المموّل الرئيسي لهذا الانفاق، دوراً في تحديد حجمه، وفي الحد منه ايضاً. وسيضع ابتداء من شباط من العام ١٩٨٧، قواعد لتسليف الدولة، ويلتزم بها حتى نهاية الحرب (العياش: ١٦٢–١٦٣). بل سيصل الأمر به إلى لعب دور "حكومة بديلة" خلال حقبة الحكومتين (١٩٨٨–١٩٩٠) (المصدر نفسه: ١٧٠).

وبمقدار ما ان المصرف المركزي سوف يتولى تمويل عجز المالية العامة، فإنه سيواجَه بعنف من قبل القطاع الخاص، حين سيحاول ابتداء من العام **١٩٨٦**، وضع ضوابط لحركة سعر صرف الليرة، أو حركة سعر الدولار في سوق بيروت.

ج- تطور سعر الصرف بين المصرف المركزي وبين القطاع الخاص

لقد سبقت الإشارة إلى أن توزع العملات الصعبة على المستفيدين منها، يتم في لبنان، منذ أواخر الأربعينيات، في إطار العمليات التي تجريها المصارف في ما بينها، وأن سعر الدولار، أو سعر الصرف الإسمي لليرة اللبنانية، يتحدّد في إطار هذه العمليات ذاتها، وإطار العمليات التي تجريها المصارف مع زبائنها. كما سبقت الإشارة إلى أنه لم يكن للمصرف المركزي تاريخيًا سوى دور محدود، في تحديد هذا السعر.

وابتداء من العام **١٩٨٦**، سيحاول البنك المركزي أن يوقف المنحى التصاعدي لسعر الدولار. وسيكتشف حينئذ، أن الشروط التي تحكم أداء سوق القطع في بيروت، تسهّل إجراء عمليات المضاربة على العملة، وأنه الطرف الأضعف في المواجهة مع المتعاملين من القطاع الخاص في هذه السوق.

الشروط التي حكمت تعاطي المصرف المركزي مع سوق القطع

والحقيقة هي أن أداة التدخّل الرئيسية التي كان المصرف المركزي يملكها، لتقرير المستوى الذي ينبغي أن يكون عليه سعر صرف الليرة، كانت تتمثّل بما يتوفر له من عملات صعبة، يمكنه أن يدفع بها إلى سوق القطع. كما وأن الإطار التشريعي الذي يحكم نشاطه، والذي يجسده قانون النقد والتسليف وقانون السرية المصرفية، هو الذي كان يرسم حدود إمكاناته على هذا المستوى. وكان يرسم حدود هذه القدرة أيضاً، ضعف الرقابة على عمليات المصارف، التي تتولى مهامها لجنة الرقابة على المصارف.

ويبدو قانون النقد والتسليف، وكأنه يعطي المصرف المركزي صلاحيات واسعة لجهة التحكم بالعمليات المصرفية. إلا أن قانون السرية المصرفية، الذي يغلّف بالسرية الكاملة الحسابات الدائنة، كان يمنع هذا الأخير من ممارسة أية رقابة على حسابات الزبائن في المؤسسات المصرفية. كما أن إخضاع قسم الرقابة في المصرف المركزي لإشراف جهاز مستقل عنه، هو لجنة الرقابة على المصارف، كان يجعل هذه الرقابة أكثر تعذرًا.

و لم يكن للمصرف المركزي، في عمله اليومي، أن يعرف لمصلحة من يحصل هذا الطلب على العملات الصعبة أو ذاك. و لم يكن يملك حق طرح الأسئلة عن دوافع الطلب على الدولار. وحتى حين كان يتعرّف إلى هوية الأطراف التي تفتعل الطلب على العملات الصعبة، فإنه لم يكن قادرًا على أن يسمّي مضاربين معيّنين، ولا أن يحيلهم أمام القضاء بتهمة المضاربة غير المشروعة. علماً أن حاكم المصرف المركزي، كان لا يفتأ يؤكد وجود "مضاربين ماليين" يمارسون ضغطًا متعمدًا في سوق القطع بهدف تحقيق أرباح ناشئة عن المضاربة، ويعتبر أن بعضهم كان يتحرك "لمصلحة بلدان أجنبية هدفها إضعاف الليرة اللبنانية" (حوار، ١٩٩١/١/٣٠).

بيد أن القانون لم يكن ينطوي على تعريف للمضاربة غير المشروعة. كما أنه يحظر كشف أسماء المؤسسات التي تتعامل في سوق القطع. وكان المصرف المركزي ينتهي بأن يرسل إلى قاضي التحقيق لوائح صادرة عن الحاسوب، تظهر مشتريات ومبيعات هذه أو تلك من المؤسسات المصرفية، من العملات الصعبة، من دون تحديد للاسم، مستبدلاً إياه بأرقام وأحرف. و لم يكن هذا الأمر يؤدي إلى أية نتيجة، لأن غياب نص تشريعي يدين عمليات الشراء غير الاعتيادية، أو غير المبررة بدوافع معقولة، أو يفرض حدودًا معينة لهذه المشتريات، كان يعيق إمكانات التدخل أو الرقابة من قبله في هذا الميدان.

وأمام هذا التقييد لحركة المصرف المركزي في تعاطيه مع سوق القطع، كانت نواقص لجنة الرقابة على المصارف في ممارسة مهماتها، تأتي في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية. وقد تبدّت هذه النواقص في نقص عديدها، وفي تعيين فريق غريب لجهة تأهيله وتجربته عن عالم المصارف في بداية عهد الرئيس أمين الجميل، وفي الحظر الذي كانت تواجه به إذا أرادت الدخول إلى بعض المصارف، لممارسة دورها في التدقيق الخارجي في العمليات المصرفية (المؤشر، ١٩٨٩/٢/١٥).

وسيؤمن الإطار التشريعي الذي سبق ذكره، للمتعاملين من القطاع الخاص في سوق القطع، حرية كاملة لبرمجة وتحقيق أية عملية رفع لسعر الدولار سبق لهم أن قرروها.

أداء سوق القطع، او كيف يمكن رفع سعر الدولار بشكل مصطنع

وبصرف النظر عن الدوافع التي كانت تقف وراء هذه القرارات، والتي سنأتي على ذكرها لاحقًا، فإنه يمكن التذكير بالطريقة التي كان يعتمدها المتعاملون في سوق القطع، لرفع سعر الدولار. ولنفترض على سبيل المثال، أنه جرى افتتاح سوق القطع على أساس سعر معين للدولار.

ولا تلبث هذه السوق أن تشهد بعد حين طلبًا على هذه العملة، لا يجد عرضًا يقابله. ويعبّر ذلك عن تمنّع البائعين المفترضين عن البيع. وينتظر هؤلاء المتعاملون ارتفاع سعر الشراء الذي يعرض عليهم. الأمر الذي لا يتأخر بالحدوث. وبمجرد أن يرتفع هذا السعر إلى حد معيّن، فإن ارتفاعه يؤدي إلى ظهور عرض ما لهذه العملة. إلا أن هذا الأخير يبقى غير كاف لتلبية حاجات الطلب، وإيقاف حركة الارتفاع في السعر. ويستمر سعر الدولار بالصعود حتى يبلغ المستوى الذي يريده، أو الذي قرره، أو اعتبره مناسبًا، المتعاملون من القطاع الخاص في سوق القطع. وبالتالي، فإن ما كنا نقع عليه لجهة العرض والطلب، كان يجسّد حركات مقصودة أو متعمّدة بهدف تحقيق تدهور أو تحسّن مصطنعين لسعر صرف الليرة. وقد كانت إحدى خصائص سوق القطع خلال الثمانينيات أن مبالغ صغيرة، لا بل زهيدة، كانت تكفي لإشراع عملية رفع لسعر الدولار سبقت برمجتها.

المواجهة مع المصارف و"التسوية"

وقد أراد حاكم المصرف المركزي التصدّي لعملية رفع سعر الدولار هذه، ابتداء من العام **١٩٨٦**. ولجأ إلى تخفيض حجم السيولة المتوفرة لدى المصارف، والتي كان يمكن استخدامها لتغذية المضاربة. وتحقيقًا لهذه الغاية، عمد لإخضاع المصارف لزيادات في الاحتياطي الإلزامي الذي يتوجب عليها توفيره لدى المصرف المركزي، ولاكتتابات إجبارية في سندات الخزينة (داغر، **١٩٨٩: ٩٣–١٠٣**).

ولقد نشأت في ضوء هذا الواقع مواجهة بين المصرف المركزي والمصارف التجارية، استمرت زهاء سنتين. وانتهت في آخر العام **١٩٨٧**، إثر "تسوية" حصلت بين الطرفين، تحت إشراف المجلس النيابي. وكان هدف هذه التسوية ظاهرياً، تخفيف حدة الإجراءات التي تتناول الاكتتابات الإجبارية في سندات الخزينة. لكن مغزاها الفعلي كان في مكان آخر. فهي عبّرت عن تخلي المصرف المركزي –وحاكمه بالتحديد– عن كل إدعاء لجهة تحديد سعر صرف العملة اللبنانية، وعن تخلّيه عن المحاولة في هذا الميدان. وسوف لن تتعدى تدخلاته، خلال الحقبة اللاحقة، أكثر من محاولة تخفيف حدة تقلبات سعر الدولار، من خلال عمليات الشراء والمبيع للعملات الصعبة التي كان يجريها. كذلك عبّر هذا الأمر عن تخلي المصرف المركزي عن محاولة تحديد "سعر صرف مناسب" لليرة اللبنانية. وهو تخلٍ كان في أي حال، متضمنًا في المقاربة ذات المنحى القانوني لمسألة سعر الصرف، التي كان يعتمدها حاكم المصرف المركزي.

غياب تحديد اقتصادي لمستوى سعر الصرف

ونجد في أساس موقف حاكم المصرف المركزي من سعر الصرف إدانته لما يعتبره مضاربة غير مشروعة ضد الليرة، وقناعته بضرورة تأويل الأحكام القانونية التي تتناول عمل المصارف أو تعديلها، بحيث تتيح ممارسة رقابة على هذه المضاربة، وإخضاع أصحابها للملاحقة القانونية. وقد تقدم بصفته قانونيًا، بتأويل للقانون يعكس وجهة نظره هذه، وقدم لاحقًا مشروعًا للإصلاح المصرفي تضمّن معالجة لهذه المسألة (البساط، ١٩٩١).

إلا أن مقاربة كهذه لموضوع سعر صرف العملة اللبنانية، لا تتضمن تبريرًا اقتصاديًا لاعتماد سعر صرف بعينه، او تعليلاً للفوائد التي تنجم عنه. أي أنه ليس في هذه المقاربة ما يفسر أسباب اعتماد هذا السعر أو ذاك. وفي أي حال، لم يتقدم أحد، في أي وقت من أوقات الأزمة، بتعريف اقتصادي لسعر الصرف، أو بتحديد لـ"سعر الصرف المناسب". علماً أن هذا السعر يعرّف في العادة، بأنه ذلك الذي يتيح تطوير قدرة البلد المعني على الإنتاج والتصدير. ويتطلب احتسابه معرفة مفصّلة بأوضاع قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، وبالانعكاسات التي يتركها عليها التعديل المقترح لسعر الصرف (جاكمو، ١٩٨٩).

و لم يكن المصرف المركزي يملك في الحقيقة أية فكرة عن هذا الموضوع، خصوصًا وأن حاكمه لم يطلب على امتداد السنوات الست التي شغل فيها هذا المنصب، دراسة اقتصادية واحدة حول سعر الصرف. كما بدا المصرف المركزي، في نهاية تلك السنوات الست، أكثر إدقاعًا لجهة احتوائه على أناس أكفياء، مما كان في بدايتها.

وبغياب أية مقدرة لدى المصرف المركزي على تعيين سعر صرف معين وتبرير اعتماده، والدفاع عن سياسة متماسكة في هذا الميدان، فقد وجد نفسه مضطرًا للموافقة على سياسة في هذا المجال، يخرج أمر تحديدها عن إرادته بشكل كامل. وتعزّزت موافقته هذه، بالانعكاسات "الإيجابية" لتخفيض سعر صرف الليرة، ومنها على وجه الخصوص، الخفض المترتب عليها لحجم الدين العام، معبرًا عنه بالدولار.

وبكلام آخر، فقد حلّت لدى حاكم المصرف المركزي في نهاية المواجهة التي قامت بينه وبين المصارف التجارية، "رؤية إيجابية" لسعر الصرف الذي جرى خفضه، وقامت مقام تطلّبه السابق على هذا المستوى. ولكي يبرر الحاكم موقفه الجديد، فقد اكتفى بإيراد إحالات مبهمة – لأنها غير مسندة بأية دراسة علمية– إلى مصالح الصناعيين التي يعوّل على سعر الصرف الجديد بأن يحققها.

وقد تكفّل الضجيج الإعلامي الذي أثير آنذاك، حول ضرورة اعتماد سعر صرف "تنافسي" وحول فوائد هذا السعر بالتغلب على ممانعته وشكوكه.

كما لعبت نصائح خبراء صندوق النقد الدولي دوراً أكيداً في تبرير خفض سعر صرف الليرة. ومارست هذه النصائح تأثيرها على نحو أفعل، عبر الاتصالات التي كان يجريها هؤلاء الخبراء مع ممثلي القطاع الخاص، ومنهم على وجه الخصوص، المصرفيون. أي وجدت هذه النصائح آذانًا صاغية أكثر لدى ممثلي القطاع الخاص، وأمّنت لهم حجة نظرية اعتمدوها في تعاطيهم مع مسألة سعر صرف الليرة.

د. محددات سعر الصرف منذ العام ١٩٨٧، أو النزاع بشأن توزيع الدخل (conflit distributif) كمحدّد لسعر الصرف

يتيح العرض السابق لكيفية أداء سوق القطع في لبنان خلال النصف الثاني من الثمانينيات الخلوص بنتيجة هي أن اتفاق "سبعة على الأقل من بين العشرة مصارف الأولى في لبنان" في ما بينهم، هو ما كان يتيح تغيير وتعيين سعر صرف العملة اللبنانية (حوار، **١٩٩١**). وقد عبّر ذلك عن نوع من إشراف (régulation) خاص على الاقتصاد اللبناني على هذا المستوى. كما وأن سعر صرف العملة اللبنانية بدا في ضوء ذلك، أبعد ما يكون عن تجسيد آلية سوق تقليدية. أي أنه بدا سعراً يتمتع بخصوصية تميّزه، ويعود أمر تحديده ليس إلى السلطات النقدية، وإنما إلى المتعاملين من القطاع الخاص في سوق القطع. كذلك عبّر تخفيض سعر صرف العملة اللبنانية الذي جرى منذ العام **١٩٨٧** على الأقل، عن كونه "خفضاً مبالغاً فيه" (sur–dévaluation) لسعر صرف العملة اللبنانية (داغر، ١٩٩٠). وبدت سياسة سعر الصرف هذه وكأنها تستمد تبريرها الرئيسي من الخفض للأجر الحقيقي الذي كانت تؤدي إليه.

ولقد كانت المصارف، والقطاع الخاص بمجمله من خلالها، قد انخرطت في سياق الدولرة للاقتصاد، انطلاقاً من كونها ضحية للوضع السياسي القائم، وباعتبارها ضحية حكومة تقع تحت طائلة المسؤولية، بسبب الطريقة التي اعتمدتها في تمويل عجز المالية العامة. أما الدولة ذاتها، فكانت ضحية الميليشيات التي وضعت يدها على إيرادات الخزينة، ووقفت حائلاً أمام اعتماد بدائل عن التمويل بواسطة الاستدانة. وقد عمد القطاع الخاص لإيجاد الوسائل التي تمكنه من أن يلقي على غيره الأعباء والخسائر التي يتحملها، أو أن يخفضها على الأقل. وقد أكّد ارتفاع سعر

الدولار على امتداد الحقبة كلها، واقع كونه الوسيلة الفضلى التي اعتمدها القطاع الخاص لخفض المبالغ بالليرة اللبنانية، التي يتوجب عليه دفعها، ومنها الأجور على وجه الخصوص. وبات التأكيد على هذا الأمر اكثر أهمية بالنسبة له، بمقدار ما ان الوضع الاستثنائي القائم كان مرشحاً لأن تطول مدته، ويتكشف عن سيرورة انكماش تراكمي للنشاط الاقتصادي. الأمر الذي كان يرتّب على كل منشأة بعينها، صعوبات إضافية في حمل عبء أكلافها والتزاماتها.

ويتيح تحقيب الفترة التي تبعت العام **١٩٨٣**، تأكيد هذا الدور المنوط بسعر صرف العملة اللبنانية. ولقد أدى هروب الرساميل الذي نشأ ابتداء من العام **١٩٨٣** إلى تدهور كبير في أسعار العقارات. وعوّل بعض المراقبين على هذا التدهور وعلى خفض سعر صرف العملة اللبنانية خلال عامي **١٩٨٣** و**١٩٨٤**، لتحفيز عودة للرساميل يكون الدافع إليها الرغبة بالاستفادة من التدهور في الأسعار الحاصل. إلا أن هذا الأمر ما كان له ان يتمّ، لأن العوامل التي بررت عملية الهروب السابقة بقيت قائمة، وأولها الإبقاء على تمويل الإنفاق العام بواسطة الاستدانة، كنتيجة للاستقواء الإضافي للميليشيات والإضعاف المرافق له للدولة. ويمكن من هذه الزاوية، اعتبار انهيار سعر صرف الليرة، المقابل الذي كان على اللبنانيين أن يؤدوه ثمناً لنفاذ استراتيجيات القوى التي كانت وراء استمرار حالة الحرب والانقسام الداخلي القائمة آنذاك.

وقد عبرت المواجهة التي نشأت ابتداء من العام **١٩٨٦** بين المصرف المركزي وبين المصارف التجارية، عن موقف هذه الأخيرة المعارض لسياسة المصرف المذكور. وقد انطوت هذه السياسة بنظرها على تناقض لا يمكن قبوله. فهي رمت لتأمين حاجات التمويل للخزينة العامة، وللتحكم بالسيولة التي تتوفر للقطاع المصرفي، من جهة أخرى.

وقد أتيح بنهاية هذه المواجهة، للمتعاملين من القطاع الخاص في سوق القطع، التأكّد من أن لا خطر عليهم من العودة إلى ليرة لبنانية قد يتحسّن مجدداً سعر صرفها. وذلك لأن القرار بخفض أو تحسين هذا السعر بات يعود لهم، ولهم فقط. وبمقدار ما أن هذا الأمر بات مؤمنًا لهم، فإن قرار خفض سعر صرف الليرة بات ممكنًا أخذه بالاستناد إلى الاعتبارات التالية: إما استباقًا لزيادات في الأجور الحقيقية قد تنشأ بمناسبة التصحيحات التي تجري على الأجور الإسمية، أو لما تردّد من أن خبراء صندوق النقد الدولي يعتبرون خفض سعر صرف العملة شأنًا إيجابيًا، أو لأن الانكماش الإضافي للحركة الاقتصادية، لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية – ومنها على سبيل المثال حالة الحرب الناشئة عامي **١٩٨٩** و**١٩٩٠** – كان يفرض عليهم إجراء خفض إضافي على الاكلاف التي

يتحملونها، خصوصاً تلك العائدة للأجور التي يتوجب عليهم دفعها، أي ضغط مستوى الأجر الحقيقي، على نحو إضافي.

ولقد شهدت الحقبة الأولى التي تلت الخروج من الحرب، تركيزًا من قبل التجمعات المهنية لأرباب العمل على مسألة خفض كتلة الأجور المدفوعة، لأن أوضاع المؤسسات كانت تتطلب ذلك (النهار، ١٩٩١/٢/٩). وقد طالب هؤلاء بإلغاء بعض ما كان يعتبر مكتسبات للعاملين بالأجر. وحاولوا في تلك الفترة بالذات الامتناع عن دفع ما يرتبه عليهم المفعول الرجعي لتصحيح الأجور الخاص بالنصف الثاني من العام ١٩٩٠. كما أنهم طالبوا بإقامة فصل كامل بين القطاعين العام والخاص لجهة التصحيحات على الأجور التي ينبغي إجراؤها، وطالبوا بأن تتخلى الدولة عن دورها في التقرير للاقتصاد بأكمله على هذا المستوى، وبأن يسود التفاوض الحر على الأجور داخل القطاع الخاص (النهار، ١٩٩١/٣/١٤).

٤. تجربة العام ١٩٩٢ لجهة خفض سعر صرف العملة اللبنانية

تعطي عملية خفض سعر صرف العملة اللبنانية، التي حصلت خلال العام ١٩٩٢، دليلاً آخر على العلاقة القائمة بين تطور سعر صرف العملة اللبنانية، وبين مستوى الأجر الحقيقي. تظهر أن المبادرة الاولى لخفض سعر صرف الليرة اللبنانية التي تمّت آنذاك، كان الهدف منها خفض مستوى الأجر الحقيقي في لبنان. ثمة توافق في الرأي حول هذا التفسير لعملية الخفض التي حصلت، لدى من عاينوا هذه المسألة (داغر، ٢٠٠١: ٦٦–٦٧؛ ديبه، ٢٠٠٢: ٤٧؛ تقرير صندوق النقد الدولي، ١٩٩٥: ٣٢).

وقد بدأت عملية الخفض هذه في ٢٠ شباط من العام ١٩٩٢. وارتفع من جرائها سعر الدولار، من ٨٧٩ ل.ل. في ذلك التاريخ، إلى ٢٠١٠ ل.ل. خلال شهر أيار والى ٢٨٢٥ ل.ل. خلال شهر أيلول. ثم تراجع بعد ذلك التاريخ، مقفلاً السنة، على ١٨٣٨ ل.ل.

وكان المصرف المركزي قد اتبع في السنة الأولى لعودة السلم الأهلي، سياسة هدفت لتثبيت سعر صرف الليرة. واستطاع خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ١٩٩١، خفض سعر الدولار من ١١١٠ ل.ل. في كانون الثاني من السنة ذاتها، إلى ٨٧٩ ل.ل.، خلال شهر تشرين الثاني منها. أي أنه استطاع تحسين سعر صرف العملة اللبنانية، بنسبة ٢٠،٨ ٪ خلال العشرة أشهر الأولى من السنة. وقد أتاحت التحويلات من الخارج إنجاح هذا الأمر، ومكّنت المصرف المركزي من زيادة

احتياطيه بالعملات الصعبة، بما يوازي ٧٠٠ مليون دولار خلال الحقبة ذاتها.

إلا أن العام ١٩٩١، شهد في الفصل الأخير منه، المصادقة على القانون ١٠٨، بتاريخ ٧ تشرين الثاني، الذي قضى بزيادة رواتب العاملين في القطاع العام، بنسبة ١٢٠٪ من المستوى الذي كانت عليه. واستطاعت الحكومة تسديد المبالغ التي رتبتها هذه الزيادة، من دون أن يتأثر استقرار سعر صرف العملة بهذا الأمر. وتم ذلك في آخر العام ١٩٩١. وكان يجري في الوقت عينه تحضير مشروع موازنة العام ١٩٩٢. وأظهرت أرقام هذا المشروع، أن ثمة ارتفاعًا كبيرًا في الانفاق العام، تسببت به المطاليب المتنوعة لأعضاء المجلس النيابي. واضطرت الحكومة، أمام اللغط الذي أثاره هذا المشروع، إلى سحبه من التداول في آخر شهر كانون الثاني من العام ١٩٩٢، بغية إعادة النظر فيه، وخفض أرقامه.

وقد بدت التجمعات المهنية لأرباب العمل، أو الهيئات الاقتصادية، في مرحلة أولى، وكأنها غير معنية بزيادة الرواتب التي أقرتها الحكومة للعاملين في القطاع العام، أو بما أثارته طريقة إعداد الموازنة من ردود فعل. إلا أن الحقبة ذاتها شهدت إصراراً من قبل الاتحاد العمالي العام على إفادة العاملين في القطاع الخاص، من إجراءات مماثلة لتلك التي استفاد منها العاملون في القطاع العام. وقد طالب هذا الأخير بزيادة أجور هؤلاء العاملين، بنسبة ٦٠ ٪ منها. وقد رفضت الهيئات الاقتصادية هذا الأمر بحزم. وعبّرت عن ذلك في بيان وقّعه ممثلو أحدى عشرة هيئة اقتصادية، في بداية شهر شباط. وحذر البيان المذكور من "تحميل القطاع الخاص أعباء جديدة لا قدرة له على احتمالها، تحت ستار التوازن مع القطاع العام" (الديار، ١٩٩٢/٢/٤). وكررت هذه الهيئات التحذير نفسه للمسؤولين الحكوميين بعد بضعة أيام. كما أعلنت أنها في حالة انعقاد دائم لمواجهة هذا الأمر (الديار، ١٩٩١/٢/١١).

إلا أن مجلس الوزراء لم يقم وزناً لإصرار هذه الهيئات على موقفها، واتخذ في جلسته التي عقدها مساء الأربعاء في ١٩ شباط، قرارًا بزيادة ٦٠ ٪ على الأجر في القطاع الخاص. ومثل قراره هذا خروجًا على تقليد كانت المجالس الوزارية تعمل به قبل الحرب، يقوم على الاتفاق بينها وبين ممثلي الهيئات الاقتصادية على نسبة التصحيح في الأجور التي ستعتمدها، قبل الإعلان عنها رسمياً.

وفي خلال ذلك النهار، أي قبل أن يعقد مجلس الوزراء جلسته المسائية، أعلن المصرف المركزي توقفه عن التدخل في سوق القطع، بائعًا أو شاريًا، وذلك في بيان أصدره عند الظهر. وعبّر

بذلك عن تخليه عن دوره في تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية. وجاء ذلك بعد تلقيه كمية كبيرة من الشيكات بالليرة، أراد أصحابها شراء مبالغ من الدولار بها. وقد امتنع المصرف المركزي عن الاستجابة لهذه الطلبات.

وخلال الأيام الثلاثة الأولى التي أعقبت توقف المصرف المركزي عن التدخل في سوق القطع، امتنعت المصارف بدورها عن البيع والشراء للعملات الصعبة. أي أنها رفضت تحمل مسؤولية تحديد سعر بعينه للدولار، وتركت الصيارفة يعلنون عن هذا السعر. وقد حدد هؤلاء سعرًا للدولار يساوي ألف ليرة، في اليوم التالي لانكفاء المصرف المركزي عن التدخل في سوق القطع. وفي أول أيام الأسبوع التالي، افتتح المصرف المركزي السوق من جديد، بهذا السعر بالذات. وقد أضفى بذلك طابعًا رسميًا على عملية الخفض هذه لسعر صرف الليرة، والتي بلغت نسبة **١٣،٧** ٪ من سعر الأساس.

و لم يتوقف سعر الدولار عن الارتفاع خلال الأسابيع والأشهر التالية. وحتى شهر نيسان من العام ذاته، كان قد حقق خفضًا لسعر صرف العملة اللبنانية بنسبة **١٠٠**٪. اذ بلغ سعر الدولار **١٧٢٥** ل.ل. في نهاية ذلك الشهر. ويعتقد الكثيرون ان سعر صرف الليرة كان قد بات في ذلك التاريخ في عهدة بعض الأطراف، وأنه كان يستخدم أداة ضغط من قبلهم، لإسقاط الحكومة والإتيان بغيرها (منصور، **١٩٩٣**: **١٦٧**–**١٧٠**؛ منصور، **٢٠٠٢**؛ العياش: **١٩٥**). كما يعزو مراقبون، استمرار انهيار سعر صرف العملة اللبنانية، خلال حقبة حكومة الرئيس رشيد الصلح، التي شكلت بعد ذهاب حكومة الرئيس كرامي، إلى استخدام هذا السعر أداة ضغط من قبل سياسيين وزعماء ميليشيات سابقين، بهدف منع حصول الانتخابات النيابية، التي جرت صيف ذلك العام (المقدسي، **١٩٩٢**–**١٩٩٣**: **٧٣**). وقد حقّق هذا السعر أعلى مستوى له، هو **٢٨٢٥** ل.ل.، خلال شهر أيلول من العام ذاته. ثم عاد فهبط إلى مستوى **١٨٣٨** ل.ل. في نهاية العام.

٥. بعض نتائج حقبة ١٩٨٤-١٩٩٢

تدني سعر صرف العملة والتضخم الكبير خلال الحقبة

لقد سبقت الإشارة إلى أن تطور سعر الصرف في لبنان بات منذ آخر العام **١٩٨٤**، المؤشر الوحيد الذي تتحدد على أساسه الأسعار الداخلية. وقد بلغ معدل التضخم الوسطي لحقبة **١٩٨٥**–**١٩٩٢**، **١٤٠** ٪ سنويًا، وارتفعت الأسعار خلالها أكثر من **١١** ضعفًا.

وقد انتقل سعر صرف الليرة من ٦،٨ ل.ل./د. في آخر العام **١٩٨٤**، إلى **١٨** ل.ل./د.، في آخر العام **١٩٨٥**. ونتج عن ذلك، معدل تضخم سنوي، بلغ **٦٩** ٪. إلا أن سنوات **١٩٨٦–١٩٨٨**، هي التي سجلت أكبر انهيارات لسعر صرف العملة اللبنانية، وأعلى مستويات للتضخم المرافقة لها. وقد أقفل العام **١٩٨٦** على سعر صرف يساوي **٨٧** ل.ل./د. أما معدل التضخم، فبلغ خلال السنة ذاتها **١٠٠**٪، مسجلاً معدلاً بثلاثة أرقام، للمرة الأولى في تاريخ لبنان منذ الحرب العالمية الثانية. لكن العام **١٩٨٧**، هو الذي عرف أكبر انهيار لسعر صرف الليرة على امتداد سنوات التجربة كلها، إذ أقفل على سعر صرف يساوي **٤٥٥** ل.ل./د. ونجم عن ذلك معدل تضخم يساوي **٤٨٧**٪.

أما العام **١٩٨٨**، فقد شهد هو أيضاً، تراجعًا إضافيًا لسعر صرف الليرة. لكن هذا التراجع كان أقل حدّة من السنة السابقة. وأقفل العام على سعر صرف لليرة يساوي **٥٣٠** ل.ل./د. وترتب على ذلك معدل تضخم يساوي **١٥٤**٪.

أما سنتا **١٩٨٩** و**١٩٩٠**، فلقد شهدتا استمرار تراجع سعر صرف الليرة. وقد أقفل العام **١٩٩٠** على سعر صرف يساوي **٨٤٢** ل.ل./د. وبلغ معدل التضخم الوسطي خلال هاتين السنتين، **٧٠**٪ سنويًا. أما العام **١٩٩١**، فعرف تراجعًا إضافيًا لسعر صرف الليرة، حيث أقفلت السنة على سعر صرف يساوي **٨٧٩** ل.ل./د.، وتميزت بمعدل تضخم يساوي **٥١**٪. وقد شهد العام **١٩٩٢**، مجددًا، أكبر انهيار لسعر صرف العملة، بعد ذلك الذي حصل خلال العام **١٩٨٧**. وأقفلت السنة على سعر صرف لليرة يساوي **١٨٣٨** ل.ل./د.، في حين بلغ معدل التضخم السنوي **١٢٠**٪.

التفسيرات المختلفة لنشوء حالات التضخم الكبير ودور سعر الصرف

ينبغي التمييز بين حالات التضخم العادي، ولو المرتفع، وبين حالات التضخم الكبير أو المنفلت (hyperinflation) ليتاح تفسير كيفية نشوب حالات التضخم هذه التي عرفتها دول عديدة في العالم خلال الثمانينيات، وأولها دول أميركا اللاتينية وكيفية انتهائها لاحقاً. ويعزو الاقتصاديون النيو–كلاسيكيون نشوء حالات التضخم العادي، إلى السياسة المالية والنقدية للحكومة. وبالنسبة لهم، تؤدي زيادة الإنفاق العام، أو خفض الضرائب، أو رفع مستوى نمو الكتلة النقدية، إلى رفع مستوى الطلب الاجمالي. وينجم عن ذلك ارتفاع في مستوى التضخم. كذلك يتأثر عرض السلع سلباً ويزداد التضخم، إذا ارتفعت التوقعات التضخمية (anticipations)، أو حصلت صدمات تعيق نمو عرض السلع والخدمات (chocs d'offre)، من مثل ارتفاع

أسعار المواد الأوليّة... الخ. ويكتفي الاقتصاديون النيوكلاسيكيون بهذه العناصر لتفسير التضخم (دورنبوش وفيشر، ١٩٩٤: ٤٦٩–٤٩٧). أما الاقتصاديون البنيويّون (structuralistes)، فيقدمون قراءة مختلفة لأسباب التضخم، لا تنفي دور العناصر السالفة الذكر في رفع مستوى التضخم، وانما تركز على دور التنازع بين الأفرقاء الاجتماعيين لحيازة أكبر حصة من الدخل الوطني (conflits distributifs)، ودور المسلكيات التضخمية للفئات الاجتماعية المختلفة (comportements inflationnistes de groupe)، لتفسير التضخم (هيرشمان، ١٩٨١؛ داغر، ١٩٨٩: ٣٩–٤٢).

ويعتمد الاقتصاديون النيوكلاسيكيون لتفسير نشوء حالات التضخم الكبير، المقاربة نفسها التي يأخذون بها لتفسير حالات التضخم العادي. ويحمّلون عجز المالية العامة، وطريقة تمويل هذا العجز، مسؤولية نشوء حالات التضخم الكبير. ومنذ بداية السبعينات، ركزت شريحة منهم تنتمي إلى ما يسمّى بمدرسة التوقعات العقلانية (Rational Expectations)، على دور التوقعات التي يكوّنها الأفرقاء الاقتصاديون بصدد التضخم، كأحد العناصر التي تحدد مستواه الجاري. ومثّلت هذه الإضافة بنظرهم نقلة نوعية في فهم أسباب التضخم. وشدد هؤلاء الاقتصاديون انفسهم، في دراستهم لحالات التضخم الكبير، على الدور الذي تؤديه التوقعات التضخمية فيها. وأعطوا بصفتهم اقتصاديين نيوكلاسيكيين، دورًا رئيسيًا وشبه كامل لتطور الكتلة النقدية في تحديد مستوى التضخم. وجعلوا من معرفة الوضع الاقتصادي من قبل الأفرقاء الاقتصاديين أساسًا للقرارات التي يتخذونها. وبالاستناد إلى التحليل الذي قدموه، فإنه يكفي أن يعلن المصرف المركزي عن سياسة نقدية متشددة، تنطوي على خفض لحجم السيولة، لكي يراجع الأفرقاء الاقتصاديون توقعاتهم باتجاه الخفض، وليتدنى في الوقت عينه وفوراً، معدل التضخم الجاري.

أما بالنسبة للاقتصاديين الذين لا يأخذون بالمقاربة النقدية لمسألة التضخم، فإن انتقال هذا الأخير من مستويات معتدلة إلى حالات التضخم الكبير، ينجم عن حالات الهروب من النقد، حيث تنتقل أزمة العملة إلى مرحلتها القصوى، وبحيث لا تعود هذه الاخيرة قادرة على القيام بوظائفها الثلاث، كوحدة حساب وكخزان للقيمة وكوسيلة دفع. ويرجعون أسباب ذلك إلى اعتماد الدائنين استراتيجيات مضاربة، كوسيلة للدفاع عن أنفسهم أمام تدني قيمة ممتلكاتهم التي تؤدي اليها سياسة المصرف المركزي، التي تقوم على تسييل عجز المالية العامة. وتتخذ هذه

الاستراتيجيات في دول العالم الثالث شكل إجماع على حيازة العملات الأجنبية، وخصوصًا الدولار. وهي تتيح للذين يعتمدونها، تلافي ذيول الممارسة النقدية للمصرف المركزي، وتأكيد استقلاليتهم النسبية تجاهها. ومع اختيار الدائنين لهذه الأداة، كوسيلة للمضاربة، لا يعود التضخم الكبير مدفوعًا بزيادة الدين العام،.بما هو مصدر لخلق النقد، كما تؤكد ذلك المقاربة النيوكلاسيكية أو الكميّة (quantitativiste) للنقد، وإنما تصبح معدلاته انعكاسًا مباشرًا لتطور سعر صرف العملة. أي يُخضع تطور سعر صرف العملة الوطنية، في هذه الحالات، لوتيرته تطور الأسعار الداخلية والمتغيّرات الكلّية الأخرى (داغر، ١٩٨٧: ٢٧٥–٢٩١؛ أرنو ولافو، ١٩٨٦). ويندرج هذا التفسير للتضخم الكبير أو المنفلت، في خانة ذلك الذي سبقت الاشارة اليه، والذي يعتبر التضخم، نتيجة للمسلكيات التضخمية للفئات الاجتماعية المختلفة.

الآثار السلبية و"الإيجابية" لتدنّي سعر صرف الليرة

ولقد كانت الأجور الأكثر تأثراً بانهيار سعر صرف الليرة. وعلى سبيل المثال، كان الحد الأدنى للأجور يعادل ٢٤٢ دولارًا عام ١٩٨٣، وبات يعادل ١٩ دولارًا فقط بنهاية العام ١٩٨٧. وفي بداية الفصل الأخير من ذلك العام، أُقرّت زيادة للأجور بنسبة ١٠٠ ٪، رفعت الحد الأدنى للأجور الى ٨٥٠٠ ل.ل. لكن العاملين بالأجر لم يتسلموا تلك الزيادة إلا في نهاية العام. وكان عليهم أن يتدبروا أمورهم أثناء ذلك الفصل، بحد ادنى للأجور يساوي ٤٣٠٠ ل.ل.، في وقت كان سعر صفيحة البنزين يساوي ١٥٠٠ ل.ل.، وكانت أسعار السلع تحدّد على أساس أن كل دولار يساوي ٦٠٠ ل.ل. (داغر، ١٩٨٩: ٦٤). وأشار التقرير الذي صدر بنهاية اللقاء الذي عقده الوفد اللبناني في باريس مع خبراء صندوق النقد الدولي للعام ١٩٩٠، إلى أن ١٥٪ فقط من الموظفين الحكوميين يذهبون إلى عملهم "بسبب صعوبات التنقل وضعف الحوافز". وهي صيغة ملطّفة للقول بأن الأجر لم يكن يكفي لتغطية نفقات الانتقال إلى العمل (داغر، ١٩٩٢: ١٧٩). وقد بقي الحد الأدنى للأجور تحت سقف المئة دولار، طوال حقبة ١٩٨٥–١٩٩٠. كما جاءت حصة الرواتب والأجور، في المرتبة الثالثة بعد خدمة الدين العام وتمويل شراء المحروقات، في مجمل الإنفاق الحكومي لحقبة ١٩٨٥–١٩٩٠.

أما الإنفاق العام، فلم يعد هو نفسه يتجاوز خلال أعوام ١٩٨٦–١٩٨٨، نسبة ١٧٪ من مستواه لعام ١٩٨٢. وقد انخفض الدين العام من أعلى مستوى بلغه، وهو ٦،٤٥ مليار دولار عام ١٩٨٢، الى ٢،٢٣ مليار دولار في العام ١٩٩٠، في حين أنه زاد بالأسعار الإسمية بين هذين التاريخين، بمقدار ٤٠ ضعفاً.

كذلك تراجعت قيمة الواردات خلال العام **١٩٨٧**، إلى نصف ما كانت عليه خلال العام **١٩٨٣**. وبنتيجة هذه التطورات، استعاد ميزان المدفوعات ابتداء من العام **١٩٨٥** فائضه المعهود. وقد بلغ هذا الفائض، **٦٤٨** مليون دولار في العام **١٩٨٨**، وسجل ميزان المدفوعات فائضاً خلال أغلب سنوات هذه الحقبة.

وتظهر المؤشرات التي سبق تعدادها، حالة الانكماش الاقتصادي التي أدى إليها خفض سعر صرف العملة خلال الحقبة المذكورة. ويتبدى هذا الانكماش على وجه الخصوص، في انخفاض القيمة الحقيقية للإنفاق العام، وانخفاض حجم الاستيراد خلال الحقبة المذكورة. ويظهر انخفاض حجم الإنفاق العام، الفرص التي أضاعها لبنان، على صعيد إقامة وتحديث بناه التحتية، وعلى صعيد إعماره. كما يظهر انخفاض الأجر الفعلي، حالة الافقار الشديد للعاملين بالأجر التي أدى اليها هذا الخفض، والتي ترتب عليها انهيار شامل لمستوى أداء وإنتاجية المؤسسات الوطنية، على اختلاف أنواعها. وقد أصاب الإفقار أيضاً، شريحة واسعة جداً من اللبنانيين، يمثلون فئة المدّخرين المتوسطين والصغار، الذين فاجأهم خفض سعر صرف العملة، وألغى ما راكموه من مدّخرات. واختفت بالتالي تلك الشريحة من اللبنانيين التي كانت تسمى بالطبقة الوسطى.

أما آثاره "الإيجابية"، فقد تمثلت في انخفاض قيمة الدين العام في نهاية العام **١٩٩٢**، الى ثلث ما كانت عليه في نهاية العام **١٩٨٢**، وفي استعادة ميزان المدفوعات فائضه المعهود، خلال أكثر سنوات الحقبة.

أما إيجابياته لجهة حفز القدرة التصديرية للاقتصاد اللبناني فهي كانت غير ذات أهمية. والدليل على ذلك، أن قيمة الصادرات اللبنانية بقيت على امتداد سنوات الحقبة كلها، تحت سقف المليار دولار. ذلك أن الاقتصاد اللبناني كان قد فقد منذ بداية الحرب اللبنانية خاصيته كاقتصاد منتج (Economie de production)، وتحوّل الى اقتصاد شبه–ريعي (Economie semi–rentière)، "معتمد على التحويلات". لم يكن ممكناً ضمن شروط الحرب الداخلية القائمة، التعويل على خفض سعر صرف العملة كحافز للاستثمار. فإزالة العوائق أمام هذا الأخير، كانت تتطلب أكثر بكثير مما كان يمكن أن يوفره هذا الإجراء.

رابعاً: الريف والهجرة خلال الحرب الأهلية وبعدها

الهجرة خلال الحرب الأهلية

افتعلت أحزاب سياسية الحرب الأهلية في ١٩٧٥، لحماية النظام السياسي والاقتصادي القائم. وجاءت الحرب لتلاحق اللبنانيين في أماكن سكنهم الجديدة، وتدفع بهم خارجاً. وخلال السنة الأولى من الحرب، ترك ٤٠٠ ألف لبناني، أو ١٥ بالمئة من السكان بلادهم (لبكي، ١٩٩٢: ٦٠٧). وبعد حرب السنتين، عاد قسم منهم. وخلال الحقبة الأولى من الحرب، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢، كان قد أصبح في الخارج ٢٥٠ ألف ناشط اقتصادي (المصدر نفسه: ٦١٠). ثم عرفت وتيرة الهجرة قفزة كارثية ابتداءً من ١٩٨٤، إذ تجاوز رصيد الهجرة الصافي السنوي الـ٦٠ ألفاً من اللبنانيين. وقد ترك لبنان خلال حقبة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩، ٩٩٠ ألف لبناني، أو ما يعادل ٤٠ بالمئة من السكان (المصدر نفسه: ٦٠٩).

لم تعد الدولة إلى ممارسة دورها في الإنفاق العام إلا من خلال الاستدانة من مصرف لبنان، ومن المصارف التجارية ابتداءً من عام ١٩٧٧. وانهارت إمكاناتها على نحو إضافي بعد انهيار سعر صرف الليرة ابتداء من عام ١٩٨٤، وذلك إلى درجة أنّ شراء المحروقات لشركة كهرباء لبنان خلال حقبة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، استحوذ وحده على أكثر من ثلث الإنفاق العام كلّه، متجاوزاً حصتي كلّ من الرواتب والأجور وخدمة الدين العام في ذاك الإنفاق (داغر، ٢٠٠٥: ١٠٧).

الريف والهجرة بعد الحرب الأهلية

أذهلت عودة الطبقة السياسية المسؤولة عن خراب لبنان قبل الحرب الأهلية وخلالها، الباحثة إليزابيت بيكار (بيكار، ٢٠٠١: ٥). لكن وصفها للنظام السياسي باعتباره توافقياً بين طوائف، جعلها هي الأخرى غير قادرة على تصوّر بديل عنه. ينبغي تحسين مستوى النخب والثقافة السياسية. بهذا تختصر الإصلاح (المصدر نفسه: ٢٦).

ركّز الإنفاق العام في حقبة ما بعد الحرب، على زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية، وتوسيع مطار بيروت الدولي، وتطوير شبكة الهاتف، ومتابعة إنجاز الأتوستراد الساحلي، إلخ. أي جاء نسخة طبق الأصل عمّا كان عليه خلال العقود الثلاثة الأولى للاستقلال. وفي نص شوغيغ كسباريان، أنّ حصة الزراعة في القوى العاملة تراجعت من ٩,٣ بالمئة من الناشطين في ١٩٩٧، إلى ٥,٥ بالمئة

منهم في ٢٠٠٧ (كسباريان، ٢٠٠٩، ج١: ٥١)، مع متوسط دخل شهري للعاملين في هذا القطاع يساوي ٤٥٧ ألف ل. ل. أو ٣٠٠ دولار (ص ٨٦).

لم يكن متوقعاً أن تهتم الدولة بريف تركته يموت حين كان يعج بالحياة، بعدما بات شبه مقفر وموحش. يتجنّب الناس العودة إلى قراهم خلال عطلة الصيف، لأنّ مستوى الخدمات الموفرة من طرقات وكهرباء وماء، يخبئ لهم أسوأ المفاجآت. أصبح الريف فارغاً إلى حد أنّ مناطق بكاملها، لم تعد تتحمّل فتح مطعم أو معلم سياحي واحد. لم يعد عزل قرى لأسابيع أو أشهر في فصل الشتاء بسبب انهيارات الطرق، يثير ردّ فعل أو يستدعي خبراً في جريدة.

وفي الأقضية المصنّفة أنّها الأكثر تطوّراً، ليس ثمة حديقة عامة واحدة يمكن أن يقصدها الجمهور. أصبح تخلّف البنى التحتية للمواصلات، ولكل ما هو عام ومشترك، يتفاقم عاماً بعد عام، ويضاعف شعور القاطنين بضيق المكان، وبأنّ حالة بلدهم تبرّر تركهم له.

كان يفترض وفقاً لحسابات كرباج وفارغ أن يكون عدد سكان لبنان ٥ ملايين نسمة في عام ٢٠٠٠ (كرباج وفارغ، ١٩٧٤: ٧٤)، أي أن يتضاعف خلال ٣٠ عاماً. وقد جاء في حسابات كسباريان، أنّ العدد هو في عام ٢٠٠٧ هو ٤ ملايين تقريباً (ص ٢٨)، لكن الأخذ بالحسبان للتزايد السكاني في بلدان مستقرّة من العالم الثالث، يظهر أنّ النمو الديموغرافي كان سيكون أكبر بكثير، لو قيّض للبنان مستقبل غير الذي كان له بعد ١٩٧٥.

وقد بيّنت معطيات كسباريان المأخوذة من استقصاءين أُجريا في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧، أنّ واحداً أو أكثر من أفراد ٤٥ بالمئة من العائلات اللبنانية، هاجر خلال العقدين اللذين تبعا توقَف الحرب (كسباريان، ٢٠٠٩، ج٢: ٧)، وأنّ المهاجرين من الشباب (١٨ ــ ٣٥ عاماً) بلغوا ٤٦٦ ألف شخص خلال فترة ١٩٩٢ ــ ٢٠٠٧ (ص ٥). يعني ذلك أنّ ما يوازي ثلث القوى العاملة اللبنانية، البالغة ١,٥ مليون شخص، تركوا لبنان خلال ١٥ سنة فقط.

وعلى مدى الحقبة المذكورة، استمر الاقتصاد اللبناني يتراجع كاقتصاد منتج. استمرت خيارات الدولة الاقتصادية تنتج الفشل المعمّم على المستوى المحلي، وترمي بضحاياه في الخارج، على شكل هجرات من كل الأنواع. وقد تراجعت حصة القطاعات المنتجة للسلع (زراعة وصناعة وبناء) في القوى العاملة من ٣٥,٤ بالمئة في عام ١٩٩٧، إلى ٢٣ بالمئة، أي أقل من الربع في عام ٢٠٠٧، فيما باتت الخدمات على أنواعها تشغّل ٧٢,٥ بالمئة من القوى العاملة. ويشغّل قطاع «التجارة

والصيانة» **٢٢** بالمئة من القوى العاملة، أي أعلى نسبة منها. ويعكس هذا القطاع وغيره وجود أنشطة تتناول خدمة الاستهلاك الداخلي، تنشأ وتموت على نحو عشوائي، ولا توفر حياة مستقرة وكريمة. وإذا أضفنا إلى ذلك أنّ متوسط الدخل الشهري لنحو **٨٠** بالمئة من العاملين هو **٦٣٩** ألف ل. ل. (كسباريان، ج١: **٨١** و **٨٦**)، وأنّ كلفة المعيشة ترتفع باطراد في الاقتصاد اللبناني، بحكم كونه «قائماً على التحويلات»، يكون الفارق الكبير بين مستوى الدخل والحاجات المعيشية، سبباً رئيسياً في تسارع وتيرة الهجرة.

تنقل الصحف وقائع تظهر المدى الذي بلغته الهجرة في لبنان. ثمة على سبيل المثال، ألفا عائلة جنوبية تعيش من عملها في المؤسسات المملوكة من لبنانيين، التي أمّمتها حكومة أنغولا في تموز **٢٠١١** (مقابلة تلفزيونية، **٢٠١١/٧/٢٠**). وأورد تحقيق صحافي أنّ شركة «أوجيه» المملوكة من آل الحريري توظّف **٤٥** ألف لبناني، منهم ألف فقط داخل لبنان (الأخبار، **٢٠١١/٧/٢٣**). كان كثيرون ممن هاجروا خلال الحرب قد عادوا في مطلع حقبة السلم الأهلي ليروا كيف كانت الأمور. لكن سرعان ما خيّبتهم دولة لبنان الفاشلة، وجعلتهم ينكفئون إلى البلدان التي أتوا منها. وبقيت نسبة كبيرة منهم معلّقة بين بلدها الأصلي والمهجر. هناك شعب مقتلع من أرضه، وموقوف بكامله للهجرة.

الفصل الثالث

مرحلة ما بعد الطائف

أولاً: اقتصاد لبنان بعد الحرب

لم تحمل حكومة الرئيس عمر كرامي الأولى (١٩٩٠–١٩٩٢) أي إمكانية لتحسين الواقع الاقتصادي الموروث من حقبة انهيار سعر صرف الليرة خلال الحرب. وقد أدى ذلك الانهيار إلى تقلّص قدرة الدولة على الإنفاق إلى مستوى الصفر. جرى تطيير تلك الحكومة من خلال افتعال انهيار جديد لسعر صرف الليرة. وهو ما أتاح وصول الرئيس الحريري إلى الحكم. جرى بعد ذلك تثبيت سعر صرف الليرة. أتاح ذلك إزالة التضخم. يمكن اختصار مشاكل لبنان التي برزت بعد ذلك التاريخ وعكست حالة فشل ذريع في التنمية لا تفتأ تقتلع شعب لبنان من أرضه في أربع نقاط هي المديونية الحكومية، ودور أصحاب الريوع المالية، وتحرير التبادل مع الخارج، واعتماد نموذج «دولة الحد الأدنى».

المديونية

كانت حقبة ما بعد **١٩٩٣** حقبة إنفاق عام بالاستدانة وارتفاع لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وتحرير للتبادل مع الخارج وانهيار للاستثمار المنتج. أتاحت حكومات الرئيس الحريري المتعاقبة ضمان ثبات سعر صرف الليرة الاسمي من خلال العمل على تأمين سيل مستمر من التدفقات المالية الخارجية. وارتفع في الوقت عينه الإنفاق العام بشكل لم يسبق له مثيل بحجة تمويل إعادة الإعمار.

رتّبت سياسة الفوائد المرتفعة المدفوعة لتمويل الإنفاق العام نمواً سريعاً للمديونية العامة تحوّلت بعد ثلاث سنوات من وصول الرئيس الحريري إلى الحكم إلى مشكلة البلاد الأولى. أصبح توفير موارد لخدمة المديونية الحكومية الشغل الشاغل للحكومات المتعاقبة بعد ذلك التاريخ. اختصر هذا الأمر الأهداف الحكومية وصرف النظر عن إمكان أن تتولى الدولة تحقيق أهداف تنموية فعلية.

أصحاب الريوع المالية

أخفى تثبيت سعر صرف الليرة الإسمي تجاه الدولار تحسّناً لسعرها تجاه سلّة عملات الدول التي يتعامل معها لبنان بالإستيراد والتصدير. تعاون هذا الأمر مع ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة

بأسعار بقية العالم لجعل سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتضاعف خلال عقد التسعينيات. عكس هذا الارتفاع تضاعف كلفة الاستثمار المحلي وتوقّف الاستثمار المنتج الذي يوفر عملاً لأبناء البلاد. كان الاستثمار في لبنان بغالبيته الساحقة غير منتج، ويحصل في قطاعين رئيسيين: التوظيف المالي في سندات الخزينة والتوظيف العقاري في منطقة سوليدير (زبيب، ٢٠١٥). رتّبت سياسة الفوائد المرتفعة المدفوعة لتمويل الإنفاق العام نمواً سريعاً للمديونية العامة.

عكس تثبيت سعر الصرف الاسمي للعملة الأولوية المعطاة لمصالح أصحاب الريوع المالية، باعتبار أن ثبات هذا السعر هو ما يتيح للمصارف استقطاب المدّخرات الداخلية والخارجية. وعكس ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي الموقف المعادي لمصالح المنتجين، لأنه يضرب تنافسية السلع الوطنية ويلغي أية رغبة لدى أصحاب المشاريع بتحقيق استثمارات منتجة. شهد العالم في ظل النيو–ليبرالية اكتساب أصحاب الريوع المالية الأولوية على المستوى العالمي. كان لبنان صورة طبق الأصل عن هذا الواقع الدولي.

عيّن كينز التناقض الجوهري داخل الرأسمالية بوصفه قائماً بين أصحاب الريوع المالية من جهة، وبين المنتجين، أصحاب مشاريع وقوى عاملة، من جهة أخرى. ميّز على الدوام بين الفائدة التي هي الدخل الذي يعوّل عليه أصحاب الريوع المالية، وبين الربح الذي يمثّل التعويض الذي يستحقه ويحصل عليه أصحاب المشاريع (سيكاريسيا ولافوا، ١٩٨٩: ٦٢). قال عن فئة أصحاب الريوع المالية إنها الوحيدة التي يمكن أن تزدهر وسط حالة من الانكماش الاقتصادي والكساد الطويل الأمد (المصدر نفسه: ٥٥). بلغ به عدم الثقة بهذه الفئة أن اقترح «تأميم الاستثمار»، أي حلول الدولة محل القطاع الخاص في تحقيقه على نحو دائم (المصدر نفسه: ٥٧). جعله إضراب المتموّلين عن الدخول في مشاريع استثمارية منتجة واكتفاؤهم بالمضاربات في أسواق البورصة لتحصيل الثروة، يصل إلى هذه النتيجة.

عكس واقع لبنان بعد الحرب ما قاله كينز عن فئة أصحاب الريوع المالية. تحقّق المصارف كل عام مداخيل هائلة من دون أن تسهم بأية صورة من الصور في بناء اقتصاد منتج. وهي تحتفل بذلك على الملأ، في حين يذهب شباب لبنان إلى المهاجر إلى غير رجعة. بل ولبنان بعد الحرب صورة طبق الأصل عن دولة السلطنة العثمانية حيث المديونية العامة كانت الدجاجة التي تبيض ذهباً للمقرضين الأجانب والمحليّين والعائق الأساس أمام تحقيق أي إنفاق تنموي. هجّر انعدام الاستثمار المنتج في لبنان ثلث القوى العاملة بفئاتها الشابة على وجه الخصوص، خلال أقل من عقدين.

تعاون مع انعدام الاستثمار المنتج تخلّي الدولة عن مسؤوليتها تجاه مواطنيها لتسريع وتيرة هجرة الشباب. استطاعت أسعار البناء والشقق أن ترتفع خمس مرات خلال ست سنوات فقط (٢٠٠٧–٢٠١٢)، في حين بقيت المداخيل على حالها (بيشون، ٢٠١٢). لم يستثر ذلك ردات فعل من النخبة أو من الجمهور. وارتفعت أقساط المدارس بمعدل ٥٠ ٪ خلال خمس سنوات (٢٠٠٩– ٢٠١٣) من دون أن يثير الأمر أي احتجاج (الحاج، ٢٠١٤). ليس ثمة ما يمكن أن يكون أكثر سوءاً وكارثية من حصيلة العقدين اللذين تليا «الطائف».

تحرير التبادل مع الخارج

كان البنك الدولي في تقاريره السنوية لأعوام ١٩٨١ و١٩٨٧ و١٩٩٣ أكثر المندفعين إلى إقناع بلدان العالم الثالث: ١) بالانفتاح على الخارج من خلال إزالة العوائق على الاستيراد والتصدير، ٢) بإرساء نموذج «دولة الحد الأدنى».

كان النصف الثاني من التسعينيات ميدان محاولات حثيثة من المملكة السعودية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. انعكس ذلك في سلسلة من الإجراءات لتحرير التبادل مع الخارج وخلق إطار تشريعي مناسب له. كان خفض الرسوم الجمركية على المستوردات أحد عناصر تحرير المبادلات مع الخارج. برّ لبنان الجميع عام ٢٠٠٠ بإجراء خفض جذري للرسوم الجمركية على المستوردات. فاق ما قامت به حكومة الرئيس الحريري آنذاك، ما حصل في السعودية أو في أية دولة إقليمية أخرى، لجهة مدى واتساع إجراءات تحرير التبادل مع الخارج.

لم يستطع طرف مدني أو أهلي أن يناقش الحكومة في ما ذهبت إليه. اشتكى الصناعيون أنهم وُعِدوا بلقاء مع الحكومة في هذا الشأن لم يتحقّق. تبيّن في ما بعد أن المسؤول عن الحوار باسم الصناعيين كان قد تخلّى عن نشاطه كصناعي، وحصر عمله بنشاطه كتاجر. لم يطرح أحد من النواب مقاربة الحكومة هذه في تحرير التبادل على بساط البحث، و لم يناقش أي طرف أو تكتّل في البرلمان الحكومة في جدواها.

في قراءته لتجربة «استبدال الواردات»، أوضح هنري بريتون أن البلدان النامية كانت تنشئ رسوماً جمركية «غب الطلب». لم يكن الهدف من ذلك تأمين إيرادات للدولة بل كان الهدف تشجيع الاستثمار (بريتون، ١٩٩٨: ٩١٢). أتاحت الاستراتيجية الحمائية تلك بناء اقتصادات منتجة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وبناء دول وطنية ذات شأن. فشلت هذه البلدان نفسها في

تحقيق «تصنيعها المتأخر» لأنها لم تضع في رأس أولوياتها اكتساب المقدرة التكنولوجية وتصنيع الآلات والتجهيزات بمقدرتها الذاتية. اقترح بريتون أن توضع السياسة الجمركية في خدمة عملية اكتساب المقدرة التكنولوجية لدى المؤسسات الوطنية. اقترح اعتماد الرسوم الجمركية وسيلة لحماية المؤسسات الإنتاجية طيلة الفترة التي يقتضيها «التعلّم والتمرين والتجريب» من قبلها، بهدف استيعاب التقنيات المستوردة وإعادة إنتاجها بمقدرتها الذاتية (بريتون: ٩٣١).

«دولة الحد الأدنى»

شهدت حقبة ما بعد الحرب حالة تردٍّ مستمر ومن دون قرار للإدارة العامة اللبنانية. بات المطلوب منذ مطلع تلك الحقبة تحجيم دور الدولة وخفض حضورها باعتبار أنها مجرّد عبء على الاقتصاد الوطني. موّلت قروض البنك الدولي ومساعداته مشاريع كثيرة لإعادة تنظيم الإدارة بما يحد من كلفتها ويهمّش دورها. أفرغت برامجه لإصلاح الإدارة هذه الأخيرة من إمكاناتها البشرية وجعلت منها تجمّعاً للفاشلين. انتزعت منها مقدرتها على توجيه وقيادة مشروع التنمية.

لم يكن ممكناً على مدى حقبة ما بعد الحرب اعتماد نظام المباريات الوطنية لتكوين إدارة عامة جديدة فعّالة. أصبحت التعيينات في الإدارة تخضع لتدخلات سافرة وفاجرة من قبل المتنفّذين تحت شتى الحجج. لعب الفراغ الإداري دوراً رئيسياً في فشل الإدارة وعجزها عن أن تلعب دوراً إيجابياً في التنمية.

سفّه هنري بريتون هدف «دولة الحد الأدنى» الذي اعتمدته المؤسسات الدولية نموذجاً لإصلاح دول العالم الثالث. بيّن أن نجاح التنمية وتحقيق «التصنيع المتأخر» اقتضى أن تخضع الدولة بذاتها لسياق من «التعلّم والتمرين والتجريب» في معرض قيادتها لمشروع التنمية وتوجيهها له. كان التجريب وتقبّل المسؤولين احتمال الخطأ وتصحيحه والانطلاق من جديد، أهم أوجه عملية التعلّم والتمرين الحكومي (government learning) في التجربة الآسيوية (بريتون: ٩٣١).

خلاصة

يمكن التعاطي مع المديونية بالإلغاء أو إعادة الجدولة، وخصوصاً بمنع تحوّل خدمة الدين العام عائقاً أمام تنكّب الدولة لمسؤولياتها التنموية. ويمكن التعاطي مع دور أصحاب الريوع المالية بإعادة تصويب العمل المصرفي لجهة وضع المصارف في خدمة العملية التنموية والاستثمار

المنتج. ويمكن التعاطي مع عملية تحرير التبادل مع الخارج التي حصلت بالعودة عنها، واعتماد رسوم جمركية حيث توجد قطاعات يمكن أن تنشأ إذا توفّرت حماية لها، وخصوصاً لتوفير دعم للمنشآت الصناعية المنخرطة في عملية اكتساب المقدرة التكنولوجية وإنتاج الآلات. ويمكن مواجهة نموذج «دولة الحد الأدنى»، بالتصدّي للفراغ الإداري من خلال تفعيل نظام المباريات الوطنية وتنسيب الأكثر كفاءة، وإعادة صوغ النصوص التشريعية بما يعطي الدولة القدرة على قيادة مشروع التنمية.

ثانياً: نخبة لبنان بعد الطائف واقتصاده

أثبتت نخبة ما بعد الطائف منذ ١٩٩٠، أنه لا يمكن التعويل عليها لتحقيق أي نجاح تنموي للبنان. هنا عرض لبعض الأدبيات النظرية التي توفّر مفاهيم تفسّر عجز دولة لبنان عن تأمين خدمات عامة ، ومسؤولية نخبته عن إخفاقه التنموي المديد.

١. الاقتصاد السياسي كمنهجية تحليل

تربط منهجية الاقتصاد السياسي الواقع الاقتصادي لبلد ما، بطبيعة النخبة السياسية وطبيعة الدولة فيه. صُنّفت الدولة اللبنانية في فئة الدول النيو–باتريمونيالية (néo–patrimoniales)، أي التي تعتمد قوانين وضعية حديثة، لكنها في الممارسة لا تميّز بين العام والخاص، وتبيح «استخدام النخبة السياسية للموارد العامة لتوفير منافع خاصة». وهي لا تلتزم في رصد الموارد بمعايير عامة (universalistes)، بل تجعل من الاعتبارات الخاصة (particularistes) قاعدتها في ذلك.

مثّلت كتابات جان–فرنسوا ميدار المرجعية النظرية في تعريف الدولة اللبنانية كدولة نيو–باتريمونيالية، بالنسبة لي. وهو الأفضل في إرساء المقاربة الفيبرية لدراسة دولة العالم الثالث، أي استثمار إرث ماكس فيبير النظري لقراءة وفهم طبيعة الدولة المتخلفة وتمييزها عن الدولة الغربية الحديثة. الدولة الغربية حديثة لأن لديها إدارة تلتزم بحرفية النص في تنفيذ مهماتها (impersonal obligations)، ولأنها محصّنة تجاه المداخلات غير الرسمية في عملها (ميدار، ١٩٨٢: ٢٧). ودولة العالم الثالث متخلّفة لأن التدخلات غير الرسمية تطغى على عملها وتحيل النصوص الوضعية التي تحدد مهماتها حبراً على ورق. لم يركّز ميدار على شرح آلية استخدام السياسيين للموارد الاقتصادية، وإن يكن أوضح أن آفة النظم النيو–باتريمونيالية الأولى هي في منعها النمو الاقتصادي، من خلال الاقتطاع الذي تمارسه على الموارد العامة لتوفير منافع خاصة (ميدار، ١٩٩٥: ١٣).

قدمتُ عرضاً للأدبيات التي أنجزها ميدار في مقدمة كتابي لعام ١٩٩٥ (داغر، ١٩٩٥)، واستكملت ذلك في مساهمتي تحت عنوان: «الإدارة اللبنانية بعد ١٩٩٠»، في مؤتمر «نموذج الدولة التنموية والتحديات أمام لبنان» الذي نظّمه «المركز اللبناني للدراسات» في شباط ٢٠٠٢ (داغر، ٢٠٠٤). تمت استعادة بعض ما جاء في تلك الدراسة، في البحث تحت عنوان: «الدولة اللبنانية وفقاً لمفهوم دولة القانون»، الذي نشرته صفحة «القضايا» في «النهار» عام ٢٠٠٨ (داغر، ٢٠٠٨).

استخدمت في نصي حول «الإدارة اللبنانية...» كتابات لباحثين حول لبنان، أهمها النص الرائع لـ رالف كرو الذي ميّز بين «المهام الإدارية المحددة رسمياً» (formal)، كما عيّنها «قانون الموظفين» لعام ١٩٥٩، وبين «المسلكية غير الرسمية في الإدارة» (informal administrative behavior)، معتبراً هذه الأخيرة سبب فشل الإدارة العامة والفشل التنموي في لبنان (كرو، ١٩٦٦: ١٨١).

اعتمدت في كل كتاباتي الأخرى منهجية الاقتصاد الصرف الذي يُعنى بتشخيص الواقع الاقتصادي من دون ربطه بالشرط السياسي للبلد المعني. بقي لدي حذر من منهجيات الاقتصاد السياسي، خصوصاً وأن الاقتصاد السياسي الماركسي الذي تعرّفت إلى شيء منه في بداية عهدي بدراسة الاقتصاد، ترك لدي شعوراً بالخيبة. عبّر الأستاذ جهاد الزين الذي استقبل نصوصي في «النهار» على مدى ١١ عاماً عن تحفّظه على استخدام الاقتصاد الصرف كمقاربة، وعن الحاجة إلى الربط بين السياسة والاقتصاد في قراءة لبنان.

قطع غياب جان-فرنسوا ميدار مصدراً مهماً للإبداع النظري في ميدان تحليل طبيعة الدولة المتخلّفة بالنسبة لي. ثم اكتشفتُ الكتابات النظرية الأكثر حداثة التي تربط بين طبيعة الأنظمة والنخب السياسية وبين الفعالية الاقتصادية لبلدانها. وفّرت هذه الكتابات صلة وصل مع الأدبيات التي كنت قد تعرّفت إليها. لا نحتاج أن نقاسم الكثيرين من أصحاب هذه الإسهامات استنادهم إلى «نظرية الألعاب»، أو حرصهم على استخراج نماذج رياضية باتت تحتل حيّزاً مهماً من النصوص المنشورة.

٢. بعض الإسهامات الجديدة في الاقتصاد السياسي

بلور هؤلاء الباحثون على امتداد العقود الثلاثة الماضية مقاربات ربطت بين طبيعة النخبة السياسية ووجود فعالية اقتصادية أو عدم وجودها في بلدان العالم المختلفة. أظهرت هذه

المقاربات أن السياسات الاقتصادية الفاشلة والإخفاق التنموي (bad economics)، يمكن أن يكونا وسيلة السياسيين لتأمين ديمومتهم في السلطة (good politics). استخدمَت مدخلين هما، عدم الاحتكام إلى القانون واستغلال الانقسام «الإثني»، لشرح الوسائل التي يستخدمها السياسيون من أجل تأبيد وجودهم في الحكم (longevity)، ولتجنّب التعرّض للمحاسبة (accountability)، وذلك رغم إخفاقهم التنموي الشديد. شكّلت هذه المقاربات تقدماً في ميدان الاقتصاد السياسي.

السياسيون

قدّم الباحثون من هارفرد وغيرها نظرية عامة في الاقتصاد السياسي، تفسّر كيف يؤمّن السياسيون بقاءهم (survival) في السلطة (بوينو دو مسكيتا وآخرون، ٢٠٠٣). تقسّم هذه النظرية أفراد كل دولة إلى قاطنين، ينقسمون بدورهم إلى فئة من ليس لهم حقوق سياسية (disenfranchised) وفئة من «يسهمون في اختيار» النخبة الحاكمة ورأسها (selectorate). تنبثق من هذه الفئة مجموعة أصغر هي «الكتلة الفائزة» (winning coalition) تتسلّم مسؤولية جباية الموارد العامة وإنفاقها، وفق رغبة رأس الدولة (leader) (المصدر نفسه: ٣٧–٥٥). رأى هؤلاء الباحثون أن مفاهيم الديمقراطية والأوتوقرطية والسلطانية، إلخ، لا تستطيع أن تغطّي تنوّع أنظمة الحكم في بلدان العالم المختلفة. ورأوا أن نظريتهم تحلّ هذه المشكلة من خلال فرز الأنظمة على تنوّعها الكبير وفق معيارين هما، حجم كتلة من «يسهمون في اختيار النخبة الحاكمة»، ومواصفات «الكتلة الفائزة».

يضمن رأس الدولة استمرار حكمه بتوزيع منافع عامة (public benefits) ومنافع خاصة (private benefits). حين تكون هناك مؤسسات توفّر إمكان مساءلة السياسيين من «الكتلة الفائزة» وتغييرهم، وحين يكون «من يسهمون في الاختيار» كتلة واسعة، يجد صاحب السلطة نفسه ملزماً بتوزيع «منافع عامة». تكون هناك ديمقراطية في هذه الحالة. ويكون نظام الحكم أوتوقراطياً، حين تنحسر كتلة «من يسهمون في الاختيار»، وتكون «الكتلة الفائزة» محصورة وشبه مغلقة. يعمد رأس الدولة في هذه الحالات إلى توزيع «منافع خاصة» على أعضاء الكتلة التي تدعمه، بحيث لا يبقى شيء لتمويل «المنافع العامة» (المصدر نفسه: ٤٢).

لكن الديمقراطية ليست بالضرورة مرادفاً للنمو، كما أن الأوتوقراطية ليست مرادفاً للانهيار الاقتصادي. حين يعمد السياسيون المنتخَبون إلى مكافأة ناخبيهم، ليس من خلال السياسات الاقتصادية الجيّدة، بل من خلال التنفيعات (patronage)، تنشأ «شبكات محاسيب» ويتأسّس سوء استخدام للموارد يضرب النمو ويلغيه (بوينو دو مسكيتا وروت، ٢٠٠٠: ١٠). بل لا يحتاج السياسيون إلى إدارة حكومية كفء تنفّذ سياسات توفّر منافع عامة للمواطنين، وليسوا بحاجة إلى متخصّصين كفوئين، طالما أن بقاءهم في الحكم ليس مرهوناً بهذه السياسات، ويتحقّق بتوفير منافع خاصة (بوينو دو مسكيتا وروت، ٢٠٠٠: ١١).

بيّن هؤلاء الباحثون قصور المقاربات الاقتصادية الصرف للإصلاح. أظهروا الحاجة إلى اقتصاد سياسي للإصلاح الاقتصادي (المصدر نفسه: ٢). لا تشكّل الأزمة الاقتصادية هماً عند السياسيين، إلا إذا نجمت عنها أزمة سياسية، أي انفكاك للموالين عنهم بسبب نقص الموارد. يعتقد الاقتصاديون أن السياسيين جاهزون لتلقف أي مشروع إصلاحي مقنع. لكنهم يجهلون أن لدى هؤلاء دوافع تجعلهم يتصدّون للإصلاح إذا كان يهدّد مصالحهم أو بقاءهم في الحكم (المصدر نفسه: ٤).

الإداريون

اعتمد أساموغلو وآخرون مفهوماً جديداً لتعريف الدول المتخلّفة، وذلك باعتبارها دولاً ذات مؤسسات ضعيفة (weakly–institutionalized polities) (أساموغلو وآخرون، ٢٠٠٤: ١٦٣). المؤسسات المعنية هي مؤسسات السلطتين التشريعية والقضائية والإدارة العامة وهيئات تمثيل القطاعات المهنية المختلفة. يمثّل إهمال الاحتكام إلى النصوص القانونية (informalism) القاعدة في هذه الدول. يمارس صاحب السلطة وأعوانه ضغوطاً غير رسمية تكون هي العامل الحاسم في اتخاذ القرار الاقتصادي. اتخذ الباحثون أمثلة على ذلك من خلال حالتين متطرّفتين جسّدهما نظاما الحكم أيام موبوتو (١٩٦٥–١٩٩٧) في الكونغو، وأيام تريخيللو (١٩٣٠–١٩٦١) في جمهورية الدومينيكان. كان القاسم المشترك بين الحالتين، أن الرئيس هو «فوق القانون»، وأن إرادته هي القانون النافذ في كل أمر، بمعزل عن النصوص الوضعية.

حاول الباحثون فهم سر نجاح موبوتو في البقاء في الحكم طيلة ٣٢ عاماً، في حين أن الناتج الوطني عام ١٩٩٢ أصبح يساوي نصف ما كان عليه عام ١٩٦٠ (المصدر نفسه: ١٧١).

نقطة الانطلاق هي أن موبوتو كان يريد أن يصبح صاحب ثروة، وتنطبق عليه صفة «اللص» (kleptocrat). استغل وقوفه «فوق القانون» للتحكّم بالتعيينات الإدارية من مستوى مجلس الوزراء حتى آخر موقع في الإدارة العامة. كان المعيّنون يُقالون ليحل محلهم آخرون بوتيرة سريعة. هذا ما يسميه أساموغلو وشركاؤه، استراتيجية «فرّق تسد» (divide–to–rule). كان الوزراء والمدراء المقالون يفسحون المجال لآخرين كانوا ينتظرون فرصتهم على أحر من الجمر. منع جو التزاحم على المناصب أي إمكان لعمل جماعي من قبل هؤلاء ضد موبوتو. استفاد هذا الأخير من جهة أخرى، من ثروة بلاده الهائلة من المعادن الثمينة ومن مساعدات المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وغيره، لتوزيع منافع خاصة ومراكمة ثروة شخصية، وخصوصاً لشراء الخصوم المحتملين، ومنع تكوّن معارضة لنظام حكمه. كان قد أمّم الشركات الأجنبية التي انتهت بأن أصبحت ملكاً له. لم يتوفّر لهذا البلد منتجون محليون على قدر من الأهمية كما كان الأمر في كينيا أو البوستوانا، يلزم الدولة باحترام مصالحهم. انتمت الكونغو لهذا السبب، كالكثير غيرها من بلدان العالم الثالث، إلى فئة البلدان ذات الإنتاجية الضعيفة.

أضاف تريخيللو إلى أدوات السيطرة التي اعتمدتها الأنظمة الاستبدادية كتاب الاستقالة الذي كان يوقعه أي شخص يُعين في الإدارة العامة أو يُنتدب لتمثيل المواطنين في السلطة التشريعية. كانت إقالته تكلّف إضافة تاريخ على كتاب الاستقالة (المصدر نفسه: **١٧٣**).

نأت الإدارة العامة في هذين المثالين كما في الغالبية الساحقة من البلدان النامية عن نموذج الإدارة الفيبرية الغربية القائمة على الاستحقاق وتنسيب الملتحقين بها بواسطة نظام المباريات الوطنية، وعلى تثبيت العاملين فيها وتوفير شروط الترقّي لهم داخل الإدارة. ونأت عن نموذج الإدارة الفيبرية لجهة عدم وجود هدف مشترك يجمع العاملين فيها ويمنحهم شعوراً بالإنجاز والرضى، وبأنهم يحققون طموحاتهم الشخصية حين يسهمون بتحقيق الأهداف التنموية التي رسمتها الدولة وآلت على نفسها تحقيقها (إيفانز، **١٩٩٢: ١٥٤**).

انتفاء عنصر الاستحقاق في التعيينات الإدارية، وولاء المعيّنين لشخص الرئيس أو المسؤول في غالبية بلدان العالم الثالث، وخروجهم في ممارستهم الوظيفية عن النصوص الوضعية التي تحدّد مهماتهم، جعلهم ينصرفون إلى «التفتيش عن الريع»، أي الاستفادة الشخصية من المواقع التي يحتلونها، والإثراء بواسطتها بأسرع وقت.

الانقسام «الإثني»

ربط الباحثون بين الانقسام «الإثني» في بلدان عديدة وبين عدم الفعالية الاقتصادية فيها (ميكال، ٢٠٠٥). يتسبّب السياسيون بانعدام هذه الفعالية حين يستخدمون الموارد العامة لإرضاء من يدعمونهم، الأمر الذي يجعل الإنفاق العام «إنفاقاً على المحاسيب» (patronage spending) (المصدر نفسه: ١). يعتمد الزعيم «الإثني» سياسات تمييزية في عملية رصد الموارد وتوزيع المنافع. تشتمل هذه السياسات التمييزية على التوظيف في القطاع العام، ورصد الموارد العامة بشكل غير عادل بين المناطق والأقاليم، وتوفير أشكال مختلفة من الدعم (subsidizing) غير الفعّال للجمهور «الإثني»، إلخ. (المصدر نفسه: ٤). وتعكس خيار الزعماء توزيع مداخيل على شكل أجور ومرتبات، بدل الإنفاق على البنى التحتية (المصدر نفسه: ١٩).

يصبح جمهور الزعيم «الإثني» أكثر تعلّقاً به، مخافة أن يؤدي أي تغيير للستاتيكو القائم إلى تردٍّ لأوضاعه على يد الأخصام «الإثنيين». يزداد هذا الخوف حين لا تكون هناك مؤسسات تضبط عملية انتقال السلطة، وتُخضِعها لشروط متوافق عليها. ويكبر هذا الخوف أكثر حين يكون الزعيم «الإثني» قد انخرط في ممارسات زادت العداء بين المكونات «الإثنية» في البلد المعني.

الخارج

في قراءة أساموغلو وشركائه لتجربتي موبوتو وتريخيللو، ذكروا أن الأول عوّل باستمرار على التدخّل العسكري الخارجي، ممثلاً بالفرنسيين أو البلجيكيين، للبقاء في الحكم (أساموغلو وآخرون: ١٧٢). أي أنه بكلام آخر لم يكن ممكناً تصوّر استمرار نظام حكمه الذي يفتقد لأية قاعدة محلية، من دون هذا التدخّل. ذكروا أيضاً أن علاقة تريخيللو بالولايات المتحدة كانت ممتازة، وأنه احتفظ لنفسه بمنصب سفير بلاده لدى هذه القوة العظمى (المصدر نفسه: ١٧٥). لكن أساموغلو وشركاءه أشاروا إلى هذين الأمرين من دون أن يبنوا عليهما أي استنتاج، وافترضوا أن استراتيجية «فرّق تسد» كانت العامل الحاسم في بقاء هذين الديكتاتورين في السلطة.

في نصه الجميل العائد لعام ١٩٨٧ والذي أُعيد نشره في ١٩٩٢ و١٩٩٥، عقد الباحث الكبير في التنمية، بيتر إيفانز، مقارنة بين ثلاثة أنواع من الدول لجهة إداراتها الحكومية وعلاقتها بالتنمية: الدولة التنموية الشمال–شرق آسيوية، ونماذجها اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، والدولة النهّابة (predatory) ونموذجها دولة موبوتو، والدولة المتوسطة الفعالية، ونموذجاها آنذاك،

الهند والبرازيل. أثار إيفانز مسألة دور الخارج في تأمين استمرار حكم موبوتو. استعاد كتابات المختصّين الذين أكدوا أن مبادرة القوات العسكرية الفرنسية والبلجيكية إلى الحسم العسكري في الأوقات الحرجة، أمّن بقاء موبوتو في الحكم (إيفانز، ١٩٩٢: ١٥٠). شكّك الباحث بإمكان بقاء أنظمة كهذه من دون الدعم الخارجي الدائم والثابت الذي يتم توفيره لها.

٣. نخبة ما بعد الطائف

النخبة السياسية والاقتصادية

ليس ثمة منتجون في لبنان. دأبت السياسة الاقتصادية لما بعد الحرب على استئصالهم. المثال على ذلك هو تحرير التبادل الذي تم عام ٢٠٠٠، وألغى الرسوم الجمركية وأنهى وجود قطاعات إنتاجية بكاملها. تراجعت حصة العاملين في الصناعة في مجموع القوى العاملة، من ١٤,٥ ٪ منهم عام ١٩٩٧ إلى ١٠,٢ ٪ عام ٢٠٠٧، تبعاً لاستقصاءات الثنائي كسباريان (كسباريان، ج١، ٢٠٠٩: ٥١).

في قراءة الباحثين كسباريان الحديثة نسبياً، كان قطاع «التجارة والصيانة» يشغّل عام ٢٠٠٧، ٢٢٪ من قوى لبنان العاملة. وبلغت حصة الصناعة ١٠,٢٪ منهم كما سبقت الإشارة، وحصة الزراعة ٥,٥ ٪ منهم، وحصة قطاع البناء ٨,٢ ٪ منهم (المصدر نفسه: ٥١). تشغّل قطاعات الخدمات الأخرى، كالمطاعم والفنادق وخدمات النقل والخدمات للمؤسسات والإدارة العامة والصحة وغيرها من الخدمات، ٥٠,٥ ٪ من مجموع العاملين. أظهر الاستقصاء نفسه أن متوسط دخل الفرد بالنسبة لنحو ٨٠ ٪ من العاملين في لبنان كان ٦٣٩ ألف ل.ل. شهرياً، أي أقل من خمسماية دولار (كسباريان، ج١: ٨١ و ٨٦).

وضع الباحثان «التجارة والصيانة» في بند واحد، وهو الأكبر لجهة حصته في القوى العاملة، لتظهير صورة قطاع يقوم على الاستيراد من الخارج، ويقدّم لمستهلكي هذه السلع، خدمات ما بعد البيع. أي أن اقتصاد لبنان لم يعد «اقتصاداً منتجاً» بأي حال من الأحوال. وهو «اقتصاد قائم على تحويلات العاملين في الخارج». تبلغ هذه الأخيرة في السنين العادية ما بين ٧ و٨ مليارات دولار. يصنّف لبنان بين الدول العشرة الأولى في العالم لجهة قيمة التحويلات التي يتلقاها.

هناك بالمقابل قطاع ناجح، هو القطاع المصرفي. تدل على ذلك أرباح المصارف السنوية.

يزدهر هذا القطاع وسط حالة الانكماش الاقتصادي الدائم التي يتصف بها لبنان. يلعب هذا القطاع الذي تبلغ حصة العاملين فيه **٢,٣**٪ من مجموع القوى العاملة، دوراً طفيلياً لجهة اقتطاع ريع هو الريع المالي، من دون أن تترتّب على ذلك مساهمة فعلية منه، في بناء اقتصاد منتج. تحقق المصارف الـ **١٤** الأولى عائداً صافياً من اكتتاباتها في سندات الخزينة، يساوي نحو **٤** مليارات دولار سنوياً (وهبه، **٢٠١٤**). وحين تعجز عن توظيف نسبة مهمة من ودائعها، يتطوّع البنك المركزي لاقتراض هذه المبالغ منها، بفائدة أعلى من تلك التي تحصلها من سندات الخزينة.

تؤمن المصارف مداخيل ثابتة للسياسيين. تحوّل هذه المبالغ بشكل منتظم إلى حساباتهم المصرفية. هذا ما كان الأمر عليه أيام بنك فرعون وشيحا في مطلع الاستقلال. يؤمن هذا التشارك في الموارد اللحمة بين طرفي النخبة الممثَّلين بالزعماء التقليديين من جهة، وبالمصرفيين والتجار من جهة ثانية. تتشكل النخبة السياسية والاقتصادية من هذين الطرفين، ويؤدي وجودها إلى تأبيد نظام اقتصادي ضعيف الإنتاجية (low productivity). تفسّر ندرة المنتجين في الاقتصاد اللبناني ضعف الإنتاجية هذا.

تهميش الإدارة

ليس ثمة رئيس في لبنان يعيّن بمفرده ويقيل ضارباً بعرض الحائط النصوص التي تنظم العمل الإداري. هناك بالمقابل سياسيون، أفراداً وأحزاباً، يتعاطون مع التعيينات كـ«رؤساء شبكات محاسيب»، ويرمون بثقلهم في كل عملية تعيين لاكتساب ولاءات المستفيدين. والجدد بين السياسيين أكثر استشراساً في التدخّل في الإدارة العامة لأنهم بدأوا للتو «الرسملة» لتكوين حيثية سياسية. أما القدامى فلديهم «إقطاعات» داخل الإدارة العامة. وقد بات تدخّل السياسيين في الإدارة والتعيينات أكثر وقاحة واتساعاً. باتت له شرعية تحت شعار «صون حصص الطوائف والمذاهب». لم تكن معايير الكفاءة والاستحقاق غائبة في التعيينات وفي الترقّي الإداري في أي وقت كما هي غائبة الآن. أعطت الإدارة العامة الصدارة لكمٍّ من الفاشلين الذين يحوّلونها جحيماً للعاملين فيها والمحتاجين لها.

ينتشر إهمال الاحتكام إلى النصوص في كل مراتب الإدارة. يبلغ درجة أن المعيّنين الذين يهبطون بالباراشوت لا يجدون من يوصّف مهماتهم في الإدارات التي تستقبلهم، ولا يعرفون ما هي المهمات الملقاة على عاتقهم.

لكن أهم مظهر لاستهداف السياسيين للإدارة العامة، هو تركها شاغرة، أولاً، ومفتقدة لأية صلاحيات تدخلية في الاقتصاد، ثانياً. تنتمي الإدارة العامة اللبنانية إلى فئة الإدارات التي يقتصر دورها على السهر على تطبيق الأنظمة القائمة (regulatory) والتي ليست معنية بمتابعة وتنفيذ أهداف تنموية (داغر، ٢٠٠٨).

لا يستطيع السياسي اللبناني، كما موبوتو أو تريخيللو، إقالة من يشاء ساعة يشاء. الوسيلة الأنجع للتصدي للإدارة العامة بوصفها قوّة يمكن أن تخرج عن إرادة السياسيين هي في إفراغها من مواردها البشرية والمادية. لا يدمّر شخص بمفرده الإدارة وفعاليتها كما في الحالتين السابقتين، بل تتواطأ النخبة بكاملها ضدها. يؤدي إفقار الإدارة العامة بشرياً ومادياً وعدم توفير صلاحيات لها في ميدان إدارة الاقتصاد إلى تهميشها، ويلغي دورها كطرف يستحيل من دونه أن تتحقّق التنمية.

الانقسام الطائفي والمذهبي

كيف يستفيد السياسيون من الانقسام الطائفي والمذهبي في لبنان، وكيف ينجم عن هذا الانقسام عدم فعالية اقتصادية؟ سبقت الإشارة إلى الأبحاث التي ترى أن بقاء السياسيين «الإثنيين» طويلاً في الحكم وعدم تعرّضهم للمحاسبة من جمهورهم هو وليد خوف هذا الجمهور من تغيير سياسي يأتي بأخصامهم إلى الحكم ويضرب المكتسبات التي حقّقوها في ظل زعيمهم «الإثني».

أوكل «اتفاق الطائف» إلى الزعماء الطائفيين والمذهبيين، عملية تقاسم السلطة التي أرساها. استفاد هؤلاء الزعماء من حقبة ما بعد الطائف لبناء «شبكات محاسيب» على مستوى طائفة كلٍ منهم. دجّن هؤلاء الإدارة من خلال دورهم في التعيينات. وفّر حصر التعيينات بالزعماء الطائفيين لهم جمهوراً من الموالين هو المسؤول عن تأبيد بقائهم في الحكم وانعدام المحاسبة لهم.

دأبت هذه الحقبة على ترسيخ حالة «عزل عمودي» (segmental isolation) لمكونات لبنان الطائفية والمذهبية. حصرت محاسبة السياسيين بجمهورهم «الإثني». أعاقت تكوّن حالات اعتراض تتجاوز الطوائف وتوفر مساءلة للسياسيين تتخذ طابعاً وطنياً. هنا الطائفية هي أداة استراتيجية «فرّق تسد» التي تعتمدها النخبة لإعاقة أي عمل جماعي يهدف إلى تغيير بنية النظام (collective action problem).

في الظروف العادية، يستخدم السياسيون الانقسام «الإثني» لإفادة قطعانهم الانتخابية من الموارد العامة بشكل استنسابي ومتحيّز. تكون المنفعة الموفّرة لهؤلاء هي الهدف. شهدت حقبة

ما بعد ٢٠٠٥، استخداماً للموارد العامة على أسس طائفية ومذهبية، الهدف منه استفزاز الآخرين وليس مجرّد المنفعة. لا يمكن فهم التجاوزات التي ارتكبت على مدى هذه السنوات إلا بفهم الهدف منها، وهو ليس المنفعة فحسب، بل افتعال النزاع الأهلي.

لم يشهد لبنان في تاريخه عملية تبديد للموارد العامة من أجل منافع خاصة، كما هو الحال منذ عام ٢٠٠٥. يحصل ذلك بالتوازي مع مثابرة أوساط النخبة السياسية على استخدام الفرز الطائفي والمذهبي للتعبئة. قام بعض الموظفين الحكوميين الذين ترأسوا إداراتهم بتجاوزات لم يسبقهم إليها مستبدو أفريقيا. سخّروا هذه المواقع لمنفعتهم الشخصية ومنفعة أوليائهم وللدفع نحو الصدام المذهبي.

وفّر «الخوف» من تآكل حصص الطوائف في الدولة حججاً وشعارات، من مثل «حماية الحقوق الدستورية للمسيحيين» أو «صون حضور المسيحيين في الإدارة العامة»، تستخدمها القوى السياسية، لتحافظ على تمثيليتها أو لترفع مستوى هذه التمثيلية، أو لتغطي على قصورها الفكري والبرنامجي كحركات معارضة وتغيير (challengers). يمكن من هذه الزاوية قراءة العلاقة بين الانقسام «الإثني» وعدم الفعالية الاقتصادية. يجعل هذا الانقسام الحركات التي تدّعي التغيير، تختار السهولة، أي الدفاع عن مصالح الطائفة وإهمال الجهد لبناء أسس فكرية لتغيير بنية النظام. يجعل الانقسام «الإثني» المعارضات المحتملة، معنية بأهداف تعبّر عن قصر نظر. يبقيها عديمة الثقافة وعديمة الفهم، وقاصرة عن بلورة مشاريع سياسية من شأنها إخراج لبنان من مأزقه التنموي الدائم.

الخارج

تعذّر على اللبنانيين ملء منصب رئيس الجمهورية الذي بقي شاغراً بين ٢٠١٣ و ٢٠١٦، لأن الأمر بيد الخارج. منذ المتصرفية وصولاً إلى لبنان الكبير، كان الخارج هو الذي يختار رأس السلطة في لبنان، ويختار نخبته السياسية. وكان التدخّل العسكري الخارجي العامل الحاسم مرّة بعد مرّة في تأمين حماية النخبة اللبنانية واستمرارها.

لا يقتصر دور الخارج على تحديد من يكون رئيس الجمهورية، ومن يتم تبنّيه وانتخابه كممثل للشعب في مجلس النواب. يتدخّل الخارج في عمل مؤسسات الإدارة العامة. يوفّر موارد مالية وبشرية لتعزيز حضور مؤسسات على حساب أخرى، ولاستثمار وجود هذه المؤسسات في تنفيذ

أجندات يمليها عليها. يزج الخارج الإدارة العامة في مشاريع تهدف لإبقاء لبنان «ساحة حرب دائمة».

ينشغل أفراد الطبقة السياسية بالانخراط في اصطفافات يمليها الخارج تؤمن لهم دخول جنة الحكم. أي أن السياسة الاقتصادية الأفضل للبنان ليست هي ما يشغل بال الطبقة السياسية ويحرك سجالاتها. بيّن كريستوفر كلافام كيف ألزمت المؤسسات الدولية دول أفريقيا بأجمعها اعتماد أجندات لـ «الإصلاح الاقتصادي» خلال الثمانينيات والتسعينيات، كانت يتم فرضها من الخارج مقابل تمويل الدين العام خلال الثمانينيات، ومقابل الحصول على مساعدات دولية خلال التسعينيات. اشتملت الوصفة لكل هذه البلدان بدون استثناء على تحرير التجارة الخارجية وإزالة إجازات الاستيراد، وتحرير سعر صرف العملة، وتحرير الأسعار بمعنى إلغاء الأسعار الإدارية، والخصخصة للمؤسسات العامة، واعتماد موازنات حكومية متوازنة، واعتماد مبدأ «دولة الحد الأدنى» أو «ترشيق» الإدارة (كلافام، ١٩٩٦: ٨١١).

اعتمد لبنان بدوره كل هذه الإجراءات على امتداد حقبة ما بعد ١٩٩٠. استخدم الخارج ممثلاً بالمؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المؤسسات الأجنبية، مديونية لبنان والحاجة إلى تمويل الدين العام، لفرض تحرير التجارة الخارجية وفرض العمل بمبدأ «دولة الحد الأدنى» وفرض الخصخصة، ولإخضاع لبنان لمشيئة أصحاب الريوع المالية، ورهن حاضره ومستقبله لخدمة مصالح هؤلاء (داغر، ٢٠١٥). أسهم الخارج في رسم ملامح اقتصاد محطّم لا يُرتجى منه شيء، لجهة تحقيق التنمية في لبنان وجعل هذا البلد قادراً على استعادة أبنائه.

ثالثاً: النخبة "فوق القانون"

كانت كل عملية تحضير للانتخابات النيابية بعد ١٩٩٠، تضع عبئاً إضافياً على كاهل اللبنانيين يرتبه تحضُّر المعنيين بتلك الانتخابات لخوضها. كان اللجوء للعنف والتوتير الأمني أداة يستخدمها الفرقاء المختلفون في المنافسة القائمة. ما هو الأهم بالنسبة للبنانيين، الحريات السياسية بالطريقة التي تمارس فيها، أم حقوقهم المدنية، ومن بينها وأولها حقهم بضمان أمنهم ؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه"*.

١. الحريات السياسية والحقوق المدنية

هل يصح تصنيف نظام سياسي ما في خانة الديمقراطيات الليبرالية، إذا كان يوفر حريات سياسية للمواطنين، ويحجب عنهم حقوقهم المدنية الاساسية ؟ تتجسد الحريات أو الحقوق السياسية للمواطن (political rights) بحرية المشاركة في انتخاب الممثلين في البرلمان، والانتساب إلى أحزاب وهيئات سياسية والتعبير السياسي. أما الحقوق المدنية (civil rights) فهي بالاضافة الى ما سبق، حرية الحركة والتنقل والتعاقد وعدم التعرض للتمييز في العلاقة مع الإدارات الحكومية، وخصوصا تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القانون. وقبل كل هذا، حق هؤلاء على الدولة في أن تضمن أمنهم. وقد نصت مقدمة الدستور اللبناني من بين أمور أخرى على "المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل". وتكرر هذا الأمر في المادة السابعة منه حيث "كل اللبنانيين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ...". بل إن المزايدة في شأن الحريات وكفالتها جعلت مقدمة الدستور والفصل حول حقوق اللبنانيين وواجباتهم يخلوان من نص صريح حول حقهم في ضمان أمنهم.

وينحو الناس إلى اختصار النظام السياسي الليبرالي أو الديمقراطية الليبرالية إلى واحد من عناصرها الثلاثة، هو عنصر الحقوق السياسية للمواطن. يغفل هذا التعريف شرطين آخرين: ١) ضرورة وجود نظام حقوقي يوفر الحقوق المدنية أو متطلبات المواطنية المدنية للفرد، وأولها تساوي الكل في الحقوق والواجبات أمام القانون. وقد أوجدت الدولة الحديثة في الغرب هذه الحقوق والضمانات، انطلاقاً من اعتبار الفرد كياناً أو شخصية قانونية، تتمتع بحق ممارسة شروط مواطنيتها المدنية (أودونيل، ١٩٩٨: ٨). وهي بدأت بمنحه حقوقه المدنية، قبل أن تمنحه في مرحلة لاحقة الحريات السياسية؛ ٢) أن يعمل هذا النظام استناداً إلى معايير المساءلة (accountability)، بشكليها العمودي (vertical) والافقي (horizontal). وتتمثل الأولى بإمكانية محاسبة المسؤولين من خلال الانتخابات. أما الثانية فتجسدها الرقابة على السلطة الإجرائية ومحاسبتها من قبل السلطتين التشريعية والقضائية ومؤسساتهما. وهناك مساءلة عمودية تجسدها المساءلة المجتمعية (societal). وتهدف لمحاسبة المسؤولين على أعمالهم غير القانونية أو على تقاعسهم عن أداء واجبهم، بمبادرات تصدر عن المجتمع المدني. وتعكس فعاليتها مقدرة هذا الأخير ومؤسساته المستقلة على الضغط وتصحيح الاختلالات في أداء نظام سيادة القانون. وحين يوفر نظام سياسي ما الحريات السياسية والحقوق المدنية والمساءلة بشكليها العمودي

والأفقي، يكون مستوفياً لشروط الديمقراطية الليبرالية أو دولة القانون الديمقراطية (أودونيل، ٢٠٠٤: ٣) (democratic rule of law).

٢. الناس "فوق القانون" والحقوق المدنية

أ- المثقفون والانتخابات

وقد توالت الكتابات منذ أوائل عقد التسعينات في القرن الماضي حول الدمقرطة مدفوعة بالتحول الذي حصل في العديد من البلدان باتجاه اعتماد أنظمة تعتمد التنافس الانتخابي والتداول السلمي للحكم. وأظهرت المسافة التي تفصل بين هذه التجارب وبين الديمقراطية الليبرالية الحقيقية. و لم تظهر كتابات اللبنانيين أن ثمة استفادة من قبلهم من الأدبيات الدولية في هذا المجال.

من جهة أخرى، حفلت حقبة ما بعد الحرب في لبنان بنشاطات متنوعة هدفت لمتابعة ومراقبة الانتخابات التي كانت تُجرَى فيه. وعقدت ندوات وصدرت كتب وأُنشئت هيئات حصرت همها بهذا الأمر. لم تُطرح تساؤلات جادة حول محتوى هذه الديمقراطية المقتصرة على الانتخابات. لم نكن نفهم ما أهمية التحقق من أن هذا الطرف أو ذاك، قد خالفا أقل أو أكثر شروط النزاهة في الانتخابات، وما أهمية ذلك بالنسبة للنظام القائم ككل، طالما أن الامور الأساسية في مكان آخر، أي في مدى تمكن نظام الحكم الذي ينشأ عن الانتخابات من أن يؤمن سيادة القانون، ويضمن عدم وجود جزر ومناطق وممارسات خارجة على سلطة القانون، يشكل وجودها افتئاتاً على حقوق المواطن المدنية.

وكانت تتوالى الدعوات، مع اقتراب موعد كل انتخابات نيابية، إلى إجراء إنتخابات نزيهة، وينشط عاملون في الحقل العام لتوفير شروط مراقبة العملية الانتخابية. وقد أظهرت تلك النشاطات والتظاهرات كما لو أن الأمر ينحصر بالعملية الانتخابية نفسها، وحصولها بشكل موافق لمعايير النزاهة المطلوبة. إلا أن كل تلك الضجة المثارة حول الانتخابات كانت تطرح مسألة ما إذا كان سينجم عنها نظام يؤمن الحقوق المدنية للمواطن، بالإضافة إلى الحريات السياسية الموفرة له.

ب - الدولة كعمل بالقانون (state-as-law)

سبق تعريف الدولة اللبنانية وفقاً لمفهوم دولة القانون (داغر، ٢٠٠٨) ، من خلال إظهار أنها دولة نيو-باتريمونيالية، أي خارجة على مبدأ عمومية الحقوق (universalisme) الذي يميز

دولة القانون الغربية الأصيلة. وهو أمر يعود الى مصادرة السياسيين للدولة لتحقيق مصالحهم الخاصة (particularisme). وتم تعريف الطبقة السياسية نفسها باعتبارها مكوّنة من "أناس يفرضون أنفسهم بالقوة" (Men of Honour)، أي يتمتعون بامتياز يجعلهم "فوق القانون"، لجهة مقدرتهم على نقض مبدأ احتكار الدولة القانوني لاستخدام العنف. كما اعتبرت الدولة اللبنانية غير مستوفية لشروط دولة القانون باعتبار أن إدارتها العامة تعطي المحددات غير الرسمية (informelles) الغلبة على الرسمية منها (formelles) في عملها. ويترجم ذلك بحالة التسييس الحادة التي تميزها، والتي كان من نتائجها حالة الشغور الإداري التي تعرفها الإدارة العامة اللبنانية، وانهيار القدرة الإدارية للدولة.

أعطت القراءة تلك أولوية لتعريف دولة القانون بوصفها بيروقراطية أولاً (state–as–bureaucracy)، في حين أن الدولة هي أكثر من ذلك. إنها العمل بالقانون واعتماده في كل أمر (state–as–law). بمجرد الانطلاق من التعريف الثاني هذا للدولة، أي بما هي قانون وعمل به، يصبح ممكنا تحليل أزمة الدولة في البلدان المتخلفة بشكل عام باعتبارها: ١) أزمة عدم فعالية للبيروقراطية الحكومية، وهذا ما عالجته الدراسة المشار إليها؛ ٢) أزمة ضعف امتداد واتساع العمل بالقانون في البلد المعني، أو بكلام آخر، أزمة ضعف تمدّد الدولة القانونية (legal state)؛ ٣) أزمة سياسات اقتصادية تشكل بحد ذاتها اعاقة لتمدد الدولة القانونية، ومنها طرق الخصخصة المتبعة في البلدان المتخلفة (أودونيل، ١٩٩٣: ١٣٦١). وقد ركّزت بياتريس هيبو على النقطتين ١) و ٣) في قراءتها لأزمة الدولة في البلدان المتخلفة، استندت فيها الى الواقع الأفريقي بشكل رئيسي (هيبو، ١٩٩٩).

وفي قراءة أودونيل (O'Donnell) لواقع اميركا اللاتينية، شهدت تسعينيات القرن العشرين إنحسارا لرقعة الدولة القانونية في تلك البلدان، بدل أن تتسع هذه الرقعة بفعل الدمقرطة للأنظمة القائمة. وظهر ذلك من خلال تمدد المساحات "البنيّة" فيها، أي تلك التي لا يطبق القانون فيها، بسبب وجود أناس يستأثرون بسلطات تتعارض مع سيادة القانون، أو بسبب تمتع هؤلاء بمواقع تسمح لهم بتجاهل القانون، وبأن يكونوا "فوق القانون". فلقد أوجبت شروط المنافسة الانتخابية على اللاعبين السياسيين أن يتحالفوا مع أطراف من هذا النوع.

ج- الناس "فوق القانون" والعنف السياسي

وقد سمحت حقبة الحرب الأهلية الطويلة نسبياً في لبنان للأقطاب السياسيين بترسيخ وجود إقطاعات فعلية أو بخصخصة السلطة في مناطق تواجدهم التقليدية (privatized powers). وأصبحوا بحكم مشاركتهم في السلطة السياسية الرسمية قادرين على تجيير موارد الدولة لخدمة هذه الإقطاعات وإفادة قطعانهم الانتخابية منها. وبقيت هذه الإقطاعات قائمة بعد انتهاء الحرب. تمثل مناطق نفوذ هؤلاء الأقطاب مساحات "بنيّة" بالمعنى الذي أعطاه أودونيل لهذا التعبير، أي بمعنى غياب أو ضعف سلطة القانون فيها، وبمعنى تحوّل الإدارات العامة والمؤسسات الرسمية المتواجدة فيها جزءاً من سلطة الأقطاب المتحكمين بهذه المناطق (أودونيل، ١٩٩٣: ١٣٥٩؛ أودونيل، ١٩٩٨: ١٧).

وهي "بنيّة" بمعنى أن الأقطاب المعنيين يمكنهم أن يمارسوا في هذه المناطق سلطة سلطانية (sultanic power)، تجعلهم قادرين على أن يتحللوا حتى من الحاجة إلى الاحتكام الى تقاليد ما قائمة، كتلك التي تعطي الشرعية لاصحاب السلطة البتريمونيالية. بل تتكشف السلطة السلطانية التي يمارسها بعض هؤلاء عن ممارسات إجرامية لديهم. أي ان النظام السياسي اللبناني يسمح بأن يكون لأشخاص لديهم مواصفات زعماء العصابات (gangesterlike) مواقع في السلطة المركزية، وبأن تكون لهم إقطاعاتهم السياسية داخل الدولة وفي قلبها.

ولا يتعارض وجود "من يفرضون أنفسهم بالقوة" مع دولة القانون لجهة تجيير المنافع العامة لمصالح خاصة فقط، بل لأنه يتيح لهم إستخدام العنف السياسي، من دون أن يتعرضوا للملاحقة القانونية، ويجعل الدولة غير قادرة على توفير الأمن والسلامة العامة للمواطنين (citizen security)، كأحد حقوقهم المدنية الأساسية (وايتهيد، ٢٠٠٢: ١٦٥–١٨٥). بل قد تكون الدولة اللبنانية الأبعد بين كل الدول العربية عن تطبيق القانون والالتزام باحكامه بما يؤول إلى صون أمن المواطنين والحفاظ على النظام العام.

ومن جهة اخرى، يكفي وجود "من يفرضون أنفسهم بالقوة" بوصفهم فئة "فوق القانون" ومستثناة من تطبيقه، ليصح تصنيف الدولة اللبنانية في فئة الدول التسلطية (authoritarian) لا الدول الديمقراطية (أودنيل، ٩٣: ١٣٦٠؛ أودونيل، ٩٨: ٢١؛ أودونيل، ٢٠٠٤: ٣). ذلك أن أحد أهم أسس النظام الديمقراطي عدم وجود أحد لديه ما يبيح له تعليق العمل بالقانون حين يتعلق الأمر به.

د - العنف السياسي كما يعرّفه قانون العقوبات اللبناني

ومنذ العام ٢٠٠٥، رأى الناس طبقة سياسية تغرق كل يوم أكثر في استخدام العنف المباشر أداة عمل سياسي، وتسهم في انحسار الدولة القانونية. ومنذ ذلك التاريخ، ولبنان ساحة صراع نفوذ يتواجه فيها أفرقاء خارجيون، لإثبات اهليتهم وحضورهم الإقليميين، ويستغلها زعماء لبنانيون استدرجوا التدخل الخارجي، لتحويل ما يجري داخل لبنان إلى شأن خارجي. يتيح لهم هذا الالتباس أن ينأوا بأنفسهم عن المحاسبة، فيصبح الوضع وكأن لا أهل لهذه البلاد، ولا دور لهم في محاسبة سياسييهم. وقد أقامت القوى الإقليمية علاقات مع فرقاء داخليين، لو كان أقام مثيلاً لها أي فريق داخلي في بلدانها، لاعتُبر خارجاً على القانون وأُنزلت به أشد العقوبات.

وقد صدر "قانون العقوبات اللبناني" في العام ١٩٤٣، وطرأت عليه تعديلات محدودة بعد ذلك التاريخ (مرسوم اشتراعي، ١٩٤٣). وأضاف إليه تعديل العام ١٩٨٣ تفاصيل تناولت الجرائم التي راجت خلال الحرب. أما تعديلات ما بعد الحرب فتناولت على وجه الخصوص إعادة النظر بالغرامات. وكان آخر تعديل له في العام ٢٠٠٣، بإضافة نص يعرّف "تمويل الارهاب" ويحدد عناوينه. أي أن هذا القانون بصيغته الحاضرة، ليس من عنديات الطبقة السياسية الحالية. وهو صدر في الاساس باللغتين الفرنسية والعربية، وجسد نوعاً من صيغة طبق الأصل عن قوانين العقوبات التي اعتمدتها الديمقراطيات الليبرالية الغربية. وتتناول المواد (٣٠٨) إلى (٣١٨) منه، المنصوص عنها في الفصل حول "الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي"، ضمن الباب المخصص لـ"الجرائم الواقعة على أمن الدولة"، أشكال العنف السياسي التي تصنف تحت عناوين "الفتنة" و"الإرهاب" و"الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية أو تعكر الصفاء بين عناصر الامة". وقد بقيت بصيغتها الأصلية لعام ١٩٤٣.

وتعيّن المادة (٣٠٨) منه "الاعتداء الذي يستهدف إما إثارة الحرب الأهلية أو الاقتتال الطائفي بتسليح اللبنانيين أو بحملهم على التسلح بعضهم ضد البعض الآخر وإما بالحض على التقتيل والنهب (...)"، وتحدد عقوبته بالاشغال الشاقة المؤبدة وتصل إلى الإعدام. وتعاقب المادة (٣٠٩) بالأشغال الشاقة المؤبدة من"ترأس عصابات مسلحة (...) بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العامة(...)". وتعني المادة (٣١٤) بالأعمال الإرهابية "جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة (...)". وتحدد المادة (٣١٥) العقوبة لكل عمل ارهابي بـ"الأشغال الشاقة لخمس سنوات على الأقل". وتصل هذه العقوبة إلى الاعدام "إذا أفضى الفعل

إلى موت إنسان". وتحدد المادة (٣١٧) عقوبة "كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة (...)، بـ"الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات". كما تعرف المواد من (٣٢٢) الى (٣٢٦) "الجرائم الواقعة على السلامة العامة"، ومن ضمنها حمل الاسلحة والذخائر وحيازتها دون إجازة، وتحدد عقوباتها "إذا كانت الغاية من حملها أو حيازتها ارتكاب جناية". وتستكمل المواد من (٣٧٩) الى (٣٨٥) تعيين "الجرائم الواقعة على السلطة العامة"، والمواد من (٥٤٧) الى (٥٨٦) تعيين "الجنايات والجنح التي تقع على الاشخاص". بكلام آخر، ثمة عشرات المواد في قانون العقوبات اللبناني تحدد اشكال العنف السياسي ومظاهره، والعقوبات التي يستحقها من يلجأ اليه.

ومن جهة أخرى، ينص "قانون الدفاع الوطني" (قانون الدفاع، ١٩٨٣) في المادة (٤) منه على أنه "إذا تعرضت الدولة (...) لأعمال ضارة بسلامتها أو مصالحها، يكلف الجيش بالمحافظة على الأمن (...) بمرسوم في مجلس الوزراء لمدة محددة (...)، ولقائد الجيش أن يتخذ جميع التدابير التي تؤول إلى الحفاظ على الأمن (...)، ولاسيما ملاحقة المخلّين بالأمن (...)، وتحال على المحاكم العسكرية جميع الأعمال المخلّة بالأمن (...)". وقد سادت فكرة سقيمة مفادها أنه ينبغي على الجيش أن يستحصل على "غطاء" قبل الشروع بممارسة دوره، أي أن يستأذن دائما السياسيين قبل أن يتحرك، أو أن ينتظر دعوة صريحة له لملء هذا الدور تأتي من السياسيين، وأن هذا "الغطاء" يتطلب تجديده عند كل خطوة بمفردها يخطوها الجيش.

٣. المساءلة

هل تلعب الانتخابات الدور المنوط بها لجهة تحقيق تداول السلطة، وهل يمارس الجهاز القضائي مهماته في الرقابة والمحاسبة، وهل للمجتمع المدني دور في تعزيز المساءلة داخل النظام السياسي ؟

أ - المساءلة العمودية والمساءلة الافقية

ثمة عناصر ثلاثة كانت في أصل الدولة الحديثة وفي أصل مؤسسات المساءلة التي تنطوي عليها. أولها، التقليد الجمهوري الذي ركز على ضرورة الفصل بين العام والخاص، وألزم المعنيين بممارسة الشأن العام بإعلائه على مصالحهم الخاصة. والثاني، هو التقليد الليبرالي الذي ركز على أهمية صون الحياة الخاصة من افتئات الدولة عليها. والثالث، هو التقليد الديمقراطي الذي جعل الكل تحت سلطة القانون (دياموند وبلاتنر، ١٩٩٨: ٢٩-٥١). ويتشارك الثلاثة في المسألة

الأساسية وهي سيادة القانون. ويتشارك التقليدان الجمهوري والديمقراطي في إرساء أسس المساءلة العمودية، وخصوصا الإنتخابات. كما يتشارك التقليدان الجمهوري والليبرالي في إقامة الفصل بين العام والخاص، وفي إرساء أسس المساءلة الأفقية ومؤسساتها، وعلى الأخص مؤسسات السلطة القضائية، والرقابية منها على وجه الخصوص، أكان الأمر يتعلق بالرقابة الدستورية التي تتولاها المجالس الدستورية، او الرقابة الإدارية التي تتولاها مجالس الشورى والتفتيش وديوان المحاسبة.

وبالنسبة للمساءلة العمودية التي يفترض أن الانتخابات هي وسيلتها الأولى والأساسية، فإن الواقع اللبناني أظهر إسفافها بعد الحرب. فهي لم تمنع ترسّخ نظام يمتلك أقطابه سلطة أن يكونوا "فوق القانون" أولا، بما يتناقض مع المبدأين الجمهوري والديمقراطي، والقدرة على الجمع بين ممارسة الشأن العام وتحقيق مصالحهم الخاصة ثانياً، وهو ما يتعارض مع المبدأين الجمهوري والليبرالي. أما العنصر الثالث الذي تميز به النظام، فهو انتفاء تداول السلطة فيه بالمعنى الفعلي للكلمة، بما هو العنصر الرئيسي المحدد للديمقراطية، وليس الانتخابات بحد ذاتها كما يعتقد الكثيرون.

ولقد أظهرت التجربة مقدرة الزعماء من الفئة الأولى على أن يعودوا كائناً ما كانت سياساتهم، أو الانعطافات في المواقف التي يقومون بها، وكائنا ما كانت الكلفة التي تحمِّلها مواقفهم للبلاد. وعبّرت سلطوية هؤلاء عن نفسها، من خلال العسف الذي يمارسونه في تكوين اللوائح الانتخابية وفي اصطفاء المعاونين وفي اعتماد طريقة "المحادل" الانتخابية، أي التحشيد الشديد الشبه بالعنف السياسي، بقصد تحقيق انتصارات كاسحة. ولقد زادت في النظام اللبناني الذي هو قائم في الأساس على الاستزلام السياسي، غلبة الأزلام على المواطنين في صناعة القرار والمشاركة في الشأن الوطني. وأكدت حقبة ما بعد الحرب أكثر من أي وقت مضى، أن لا قيمة للناخبين ودورهم في محاسبة السياسيين، وأنه إذا كان ثمة محاسبة يتعرض لها هؤلاء، فهي بالتأكيد لا تأتي من هذا الجمهور.

وتجد المساءلة الأفقية التي يوفرها وجود مؤسسات تشريعية وقضائية ورقابية تراقب عمل السلطة الإجرائية وتعمل على أن لا يتم تجاوز القانون، ومعاقبة من يقوم بذلك، صعوبة في ممارسة دورها، رغم القناعة بضرورة فصل السلطات، كأحد أسس البناء الديمقراطي. ويشجع على إغفال البعدين الجمهوري والليبرالي اللذين يؤكدان على الفصل بين العام والخاص في هذا

البناء، أي التخلي عن المساءلة على هذا الصعيد، اقتناع الكثيرين أنه يمكن تحقيق المحاسبة من خلال التصويت في الأنتخابات اللاحقة. وتؤدي المقاربة للديمقراطية على هذا النحو، إلى قيام ما يسمى "الديمقراطية بالإنابة" (delegative or illiberal democracy) التي هي أقرب إلى ديمقراطية الإستفتاءات، حيث تقتصر العودة إلى الشعب على حقبة الإنتخابات، وتنتفي منها المساءلة (أودونيل، ١٩٩٢).

وقد أسهم الخلل في علاقة السلطة الاجرائية مع السلطتين التشريعية والقضائية في لبنان في أول حقبة التسعينيات، في جعل الدين العام ينمو بشكل لم يسبق له مثيل. وأظهرت حقبة ما بعد الحرب أزمة المؤسسات الرقابية لجهة الشغور أولاً، ولجهة محدودية قدرتها على ممارسة دورها ثانياً. وأظهرت أن الطبقة السياسية كانت قادرة أن توقف عمل مؤسسات المساءلة متى تشاء. وفي مرحلة ما، بدت الأمور كما لو أن الطبقة السياسية لم تعد تكتفي بتجيير القانون لخدمة مصالحها، بل أنها تروم تعليق العمل به بشكل كامل. ومن جهة أخرى، لم تكن المشكلة خلال حقبة ما بعد الحرب في نقص النصوص، بل كانت في تجاهل الكل لها، وفي افتقاد القضاء لموقع المرجعية في أغلب الأمور التي تعني المواطنين.

ب - المجتمع المدني والمحاسبة المجتمعية

وتأتي المحاسبة المجتمعية في الغالب، كتعويض عن نقص المساءلة العمودية الأخرى المتمثلة بالإنتخابات. وهي لا تحتاج إلى أكثريات برلمانية، وتستند الى الحق المنصوص عنه في الدستور المتمثل بحق توقيع العرائض (petition). ويمكن جمع الأفعال التي تنطوي عليها تحت عنوانين أولهما، التعريف بالافعال المخالفة للقانون وإدانتها، وثانيهما، الدفع في اتجاه تفعيل آليات المساءلة الافقية (سميلوفيتز وبريزوتي، ٢٠٠٠). وقد تميزت بلدان اميركا اللاتينية باللجوء الى آليات المساءلة المجتمعية للضغط على مؤسسات الرقابة والمحاسبة، من قضاء وأمن وغير ذلك، لكي تتحمل مسؤولياتها. وهي مقاربة تصلح في أي مكان، بما في ذلك لبنان أيضاً، للضغط على إدارات ومؤسسات لا تلوي على شيء، لكي تقوم بواجباتها.

وقد تعودت الطبقة السياسية على مدى السنوات السابقة أن لا تقيم أي اعتبار للمجتمع المدني. بل لم يكن ممكناً جعلها تخفف عبء صراعاتها عنه إلا بضغط خارجي.

ومن جهة اخرى، وعلى مدى حقبة ما بعد الحرب، تعاطى المجتمع الأهلي في لبنان مع مسألة

الفساد السياسي بالهزل. وكان المواطنون يرون من حين لآخر سياسيين يستعرضون قوتهم على شاشات التلفزيون في هذا المجال، كأن يروي قطب سياسي أنه كان "يقبل" الرشاوى السياسية أو المال السياسي حين يكون "مزنوقاً"، فيغتبط المشاهدون بظرفه، وتنتهي الأمور عند هذا الحد. أو يتبجح آخر أنه أمّن وظائف لآلاف الاشخاص، أكثرها في القطاع العام، فلا يستنتج أحد في ذلك أنه استخدم موقعه العام لتوفير منافع خاصة تمثل عبئاً على المؤسسات المعنية، بل سبباً لانهيارها، وأن هذا هو التعريف الدقيق للفساد السياسي.

وتعاطى المجتمع المدني مع الحرب السابقة كما لو أنها لم تحصل. صدر كتاب وحيد خلال فترة ما بعد الحرب كلها يمكن اعتباره إدانة لبعض المسؤولين عنها وللتجاوزات التي ارتكبوها، هو كتاب "كوبرا". تحوّل الميليشياويون السابقون الذين زرعوا البلاد ألغاماً إلى خبراء ألغام. أصبحوا شخصيات محلية يُستقدمون لإسداء النصيحة والمشورة في هذا الميدان.

وفقد قسم كبير من اللبنانيين بعد الحرب الاهلية الطويلة، العزم المطلوب للمشاركة في الحياة السياسية التي توفرها الحرية السياسية الموجودة. تعودوا أن يتخلوا عن هذه الحقوق أيام الميليشيات، أو كانوا يرفضون الشروط التي اعتمدتها هذه الاخيرة لتقبّل مشاركة الآخرين في العمل السياسي. وفقدوا الرغبة بعد الحرب بالانخراط في المؤسسات المدنية الحرّة التي تشكل قوام ما يسمى بالمجتمع المدني، لأن العلاقات بينهم أصبحت تفتقد الشرط الاساسي والاول لممارسة هذا النوع من الحرية، وهو الاحترام المتبادل (civility) (وايتهيد، ٢٠٠٢: ٦٥–٨٩). فمن نتائج الحرب الاهلية الأكثر خطورة، أنها عممت مشاعر الفشل لدى المواطنين. وجاءت حقبة ما بعد الحرب لترسّخ هذا الامر أكثر في وعيهم. وهي مشاعر تنتزع من الفرد القدرة على الدخول في علاقات بنّاءة مع الآخرين. فالفاشلون يرغبون في العادة في الحط من قيمة الآخرين.

ج - تعاطي المجتمع مع العنف السياسي

ولم يتغير شيء في طريقة تعاطي المجتمع اللبناني مع العنف السياسي الذي يتعرض له مقارنة بحقبة الحرب. وقد صعق اللبنانيون في العام ٢٠٠٥ بعودة التفجيرات والإعتداءات الأخرى التي كانت تأخذ في طريقها المدنيين العزّل، بعدما كانوا نسوا تماماً تلك الأمور على امتداد خمسة عشر عاماً. جرى بعد ذلك تكيّف مع الواقع الجديد. أصبحوا يتفرجون على ما يجري لهم، ويتنفّسون الصعداء بعد كل عمل إجرامي يتعرّضون له، لأنهم لم يتأذوا فردياً، ونجوا بجلدهم مرّة أخرى

إضافية. وكانوا يتجاهلون مأساة من وقعت القرعة عليه كضحية في المسلسل الدموي الجاري. وفي مرحلة ما كان يمكن توقّع أذى يلحق بالمدنيين، بعد كل جولة احتدام للصراع السياسي. كان السياسيون يتابعون صراعهم السياسي، في حين يموت المدنيون بالتفجيرات أو بغيرها. وعلى مدى حقبة الحرب الأهلية، مثّل هؤلاء رصيداً جاهزاً للاستخدام يغرف منه السياسيون بلا حساب. كانوا يموتون بالمفرّق أو بالجملة دون أن يتّهم أحد بالتسبب بموتهم، ودون أن يُقاصص أحد لذلك. و لم ينل المدنيون المغفَلون في نهاية حرب كلفت نحو مئتي ألف ضحية مدنية، مجرّد نصب لشهدائهم.

و لم تستثر الإعتداءات بعد عام ٢٠٠٥، ردّة فعل نوعية منهم. لم يطوّر المجتمع مقاربة جديدة لمواجهة استهدافه هذه، مختلفة عن شكل تعاطيه معها خلال الحرب. هناك شعور بالهوان وقدرة على رفع الصوت كان يفتقدهما الشعب اللبناني آنذاك، وبقي يفتقدهما بعد ٢٠٠٥.

جرى أيضاً إغفال أن ثمة بعداً قانونياً لهذه المسألة. حين تكون نتيجة الممارسة السياسية موت الأبرياء، يستوجب ذلك أن تتحوّل مسألة يتدخّل فيها القضاء. كان يمكن للبنانيين أن يدَّعوا على سياسييهم. أقصى ما تم الوصول إليه في هذا المجال، هو عقد ممثلي "منظمة العفو الدولية" في لبنان مؤتمراً صحافياً، طالبوا فيه السياسيين بالاعتذار من المواطنين (النهار، ٢٠٠٨). أغفل اللبنانيون أيضاً إمكان اللجوء الى المحاكم الدولية للحكم في شأن العلاقة مع سياسييهم، خصوصاً وأن في القانون الدولي العام وشرعة حقوق الانسان ما يبيح لهم طرح قضيتهم أمام الهيئات الدولية، خصوصاً بعد انشاء "المحكمة الجنائية الدولية" في العام ٢٠٠٦. وكان يمكن للبنانيي الخارج أن يتضامنوا مع أهل بلادهم الباقين فيها، في الإسهام بطرح قضية هؤلاء من زاوية حقوقية أمام الهيئات الدولية.

أي غد يستطيع اللبنانيون أن يتوقعوه في ظل الوضع القائم، وماذا يترك لهم المسؤولون والسياسيون لكي يتمكنوا من متابعة العيش في بلادهم؟ وماذا ينفعهم أن ينتظروا الإنتخابات النيابية، وأن ينضووا في الإصطفافات التي تنطوي عليها، وأي طبق هذا الذي يمنّون أنفسهم به؟ اعتاد اللبنانيون أن يتخلوا عن حقوقهم، وأن لا يواجهوا الذين يعتدون عليهم. آن الاوان لهم أن يتعاطوا مع أنفسهم ومع بلدهم بطريقة مختلفة. إن النضال الوحيد الذي يستحق أن ينصرفوا له هو ذلك الذي يرمي الى فرض العمل بالقانون، وتوسيع امتداد "الدولة القانونية" مع ما يتطلبه ذلك من تفعيل لآليات المساءلة والمحاسبة.

رابعاً: لبنان «ساحة حرب» دائمة

عرّف باحثون أجانب دولة لبنان بوصفها «ساحة حرب»، تخاض فيها معارك عسكرية وأيديولوجية منذ استقلالها (battleground state)، ويتغيّر فيها الأفرقاء الخارجيون والداخليون، لكنها تبقى «ساحة حرب» (بلومكويست وآخرون، ٢٠١١: ٥). ربطوا هذه الحقيقة بعلاقات لبنان بالخارج، واستعرضوا نظريات العلاقات الدولية التي تتيح تفسيرها. قالوا إن النظرية الواقعية (realist)، التي ترى أن هدف السياسة الخارجية هو بناء ميزان قوى يتيح الدفاع عن الأمن والسيادة الوطنيين، لا تنطبق على وضع لبنان. وقالوا إن النظرية البنائية (constructivist) التي تحدد مضمون السياسات الخارجية من خلال ما تهدف إليه من نشر لأفكار وأيديولوجيات، غير كافية هي الأخرى. ورأوا أن النظرية البيروقراطية (bureaucratic) التي تجعل نفوذ طرف ما داخلياً، محدّداً لمحتوى السياسة الخارجية، أكثر فائدة في حالة لبنان، علماً أنه ليس ثمة سياسة خارجية واحدة، بل سياسات بعدد اللاعبين الداخليين. وانتهوا إلى أن مقاربة «مدرسة مونتريال» هي الأفضل لفهم حالة لبنان. ترى هذه الأخيرة أن مضمون السياسة الخارجية لدولة ما يمكن أن يعكس «لعبة مزدوجة الأهداف» (two level game)، بمعنى تحقيق أهداف داخلية وخارجية للاعبين إقليميين ومحليين. استنتج هؤلاء الباحثون أن السياسة الخارجية في لبنان، تعكس تواطؤ لاعبين خارجيين ومحليين، لفتح معارك تحقّق مصالح الأولين، وتؤمن الغلبة للمتواطئين معهم من الداخل. هذا ما يجعل لبنان «ساحة حرب» دائمة. يصلح هذا التعريف لشرح ظروف اندلاع الحرب الأهلية (١٩٧٥–١٩٩٠)، وحقبة ما بعد ٢٠٠٥.

١. حرب ١٩٧٥ الأهلية

تواطأ لاعبون خارجيون وداخليون لافتعال الحرب الأهلية. رمى اللاعبون الخارجيون إلى تصفية منظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرّر وطني. أما الداخليون، فكان هدفهم الحفاظ على الستاتيكو السياسي القائم.

أ- هناك حركة تحرّر وطني ينبغي ضربها

اتُفِق على اعتبار «بوسطة عين الرمانة» والمذبحة في ذلك اليوم نقطة انطلاق للحرب الأهلية. ما الهدف من «بوسطة عين الرمانة»؟ فتح مواجهة بين الأحزاب المسيحية الأربعة التي كانت

لديها ميليشيات سياسية أصبحت عسكرية (سالمون، ٢٠٠٦: ٢١–٢٤)، وهي الكتائب والوطنيون الأحرار والتنظيم وحراس الأرز مع الفلسطينيين. كان الهدف من «بوسطة عين الرمانة» تغيير الأجندة السياسية الداخلية، لمصلحة إعطاء الأولوية للصدام مع الفلسطينيين.

أدّت سياسة «الخطوة خطوة» التي اتبعها وزير خارجية أميركا هنري كيسنجر آنذاك، إلى استبعاد الحل الشامل للصراع العربي ــ الفلسطيني. بات المطلوب التخلّص من منظمة التحرير الفلسطينية وإيجاد بديل عن عودة الفلسطينيين إلى أرضهم. تؤكد وثائق الخارجية الأميركية التي رُفعت السرية عنها ونُشِرت في صيف ٢٠١٠ (هوارد، ٢٠١٢)، أن الولايات المتحدة لم تكن عام **١٩٧٥** في وارد التدخّل عسكرياً كما في عام **١٩٥٨**، لمنع تغيير النظام ومنع هزيمة القوى التي تدافع عنه. وهي عوضاً عن ذلك، أعطت تفويضاً للنظام السوري بالتدخّل العسكري لمنع هزيمة تلك القوى، ومنع أي انتصار لمنظمة التحرير الفلسطينية يعطيها استقلالية القرار (كراوفورد، ٢٠١٠). اندفعت سوريا آنذاك إلى حرب استباقية لمنع إمكان توريطها لاحقاً في حرب شاملة مع إسرائيل. وكان في مواجهتها الكثير من التهريج وعدم الكفاية. وقد دفع المدنيون في نهاية المطاف، غالياً ثمن ذلك التوافق مع الأميركيين لأنه لم يفضِ بعد حرب السنتين إلى نزع سلاح المتقاتلين واستعادة السلم الأهلي. على مدى حرب السنتين، فضّلت الولايات المتحدة الركون، للتأثير في مسار الحرب، إلى الوسائل السرية (covert actions) التي تتولاها استخباراتها المركزية بالتعاون مع الشبكات المحلية. وقد أرسى السفير ماكلينتوك أسس تلك العلاقة خلال الفترة الأخيرة من حرب **١٩٥٨** الأهلية (غندزير، **١٩٩٧**).

وقد اندفع الأردن للانخراط في مقاربة الولايات المتحدة للأمور لئلا يكون الحل البديل على حسابه. وكانت استخباراته قد افتعلت أكثر من حادثة لاستثارة النزاع مع الفلسطينيين في لبنان. أشار الكاتب الصحافي جان عزيز إلى ما يعرفه البعض من أن «استخبارات دولة شقيقة كانت تعرف لعبة واشنطن، المتمثلة بإيجاد حل فلسطيني بديل، تولّت تدبير «حادثة عين الرمانة»، أي «تركيب» حادثة البوسطة (الأخبار، ١٤ حزيران ٢٠١٢). أما المشاركون في الحادثة من الداخل، فهم استخبارات الجيش بالنسبة إلى القيادي الفلسطيني أبو أياد، وهم أفراد من حزب الوطنيين الأحرار بالنسبة إلى المؤرخ صقر أبو فخر (مداخلة على أو.تي.في، تشرين الأول ٢٠١٢). أي إن توقيت النزول إلى جحيم الحرب كان قراراً اتخِذ في الخارج.

يقول دورنبوس في أسباب الحروب الأهلية: «ثمة نماذج تتكرّر (...)، منها استراتيجية ضرب

الاستقرار المتعمّدة (deliberate destabilization) من طرف بلدان مجاورة، لأسباب جيو ـــ سياسية، كما في لبنان أو كمبوديا، أو لأسباب تتعلّق بالمنفعة الاقتصادية، كما في الكونغو وسييراليون» (دورنبوس، ٢٠٠٦: ١٠٢). تكفي شناعة الوسائل المستخدمة واستهداف المدنيين الشديد خلال تلك الفترة، للدلالة على دور اليد الخارجية في ما حصل.

ب- الحرب الأهلية كاستراتيجية اعتمدتها نخبة الستاتيكو

ينبغي التمييز بين «الطوائف» وقوى سياسية محدّدة داخل كلٍّ منها. الطرف الداخلي الذي كان ذا مصلحة في نشوب الحرب الأهلية هو نخبة الستاتيكو. استعجلت هذه الأخيرة التعبئة على قاعدة الهوية لأنها شعرت بأنها مهدّدة. يقول حليم بركات في الفصل الأخير من كتابه الصادر في عام **١٩٧٧**، إن الحرب الأهلية جاءت كـ«ذروة» (culmination) للمواجهة بين القوى المطالبة بالتغيير وقوى الحفاظ على الستاتيكو (بركات، **١٩٧٧: ١٨٥**). كان ثمة أزمة اجتماعية حادة، نجمت عن إفراغ الريف من أهله خلال الستينيات، وتجميع «المهاجرين الداخليين» في نطاق بيروت. وتفاقمت الأزمة خلال النصف الأول من السبعينيات بسبب الفورة الاقتصادية التي حصلت وترافقت مع موجة تضخّم وغلاء معيشة شديدين، أشار إليهما كتّاب عديدون كسليم نصر وبطرس لبكي ومايكل جونسون. عجزت الدولة عن مواكبة تلك الفورة، من خلال الرقابة على الأسعار مثلاً، وعجزت عن التصدي للعدوان الإسرائيلي المتفاقم على جنوب لبنان (داغر، **٢٠١٢: ١١١–١٥٩**). أفقدها هذا العجز شرعيتها. وقد أعطت تجربة يوغوسلافيا بعد نحو **١٥** سنة على نشوب الحرب اللبنانية، إثباتاً على ضعف الدولة التي تقوم على مأسسة التمايز الطائفي أو «الإثني» (institutionalized communitarianism). وهي تنفرط بمجرّد أن تضعف السلطة المركزية، وينفتح مجال المزايدة أمام نخب المكونات «الإثنية» أو الطائفية للدولة. سهّلت هذه المأسسة في حالة لبنان تصنيف الجيش في أشد الظروف حراجة بأنه «فئوي». وقد عملت هذه النخب في حالة لبنان، على إظهار معركتها كما لو كانت معركة دفاع عن الوجود بالنسبة إلى جمهور «إثني» أو طائفي بكامله، لكن ما منحها انتصارها هو التدخّل العسكري الخارجي الذي حسم المعركة لمصلحتها. وهي نجحت في نهاية المطاف، بواسطة العنف، في نزع تعبئة (demobilization) الشعب اللبناني من أجل الإصلاح.

ج- تفويض أطراف من خارج الدولة استخدام العنف

أهم ما في أطروحة الباحث الألماني سالمون عن الحرب الأهلية في لبنان، عرضه كيفية تخلي الدولة في **١٩٧٥** عن احتكارها القانوني لاستخدام العنف لمصلحة أطراف من خارجها (delegated violence) (سالمون، ٢٠٠٦: ٣٣-٤٥). وهذه الأطروحة رغم نقص الوقائع أو الاكتفاء بتلك المنقولة عن الغير، مفيدة في تفسيرها لكيفية نشوء الميليشيات في لبنان، ثم مأسستها في مرحلة لاحقة، وذلك قبل أن تخرج من الساحة عام **١٩٩٠** على يد المؤسسة العسكرية، التي استعادت بذلك احتكار الدولة القانوني للعنف.

والأهم في نشوء الميليشيات أن القائمين على الدولة، يمكن أن يلجأوا إلى تفويض لاعبين من خارجها تولي ممارسة العنف. يحصل ذلك إذا تخلّت الدولة عن سيادتها الداخلية طوعاً، لقوى موالية، غير ممولة منها بالضرورة، أو إذا استخدم الأقطاب حضورهم داخل المؤسسات الرسمية لجعلها تسهم بنشوء هذا النوع من الميليشيات. توفر الحرب الأهلية اللبنانية والتحضير لها ما يثبت شكلي التفويض هذين.

بدأ هذا التفويض في لبنان قبل عام **١٩٧٥**. يذكر سالمون طلب الرئيس حلو من الميليشيات في المناطق المسيحية حفظ الأمن أثناء حرب حزيران **١٩٦٧**، وموافقة الدولة بشخص وزير الدفاع نصري المعلوف في عام **١٩٧٣** أن تتولى الأحزاب تدريب وتسليح مناصريها. وقد وافقت الدولة بشخص رئيسها على أن يتولى السياسيون المدافعون عن النظام تسليح مناصريهم، حين قال الرئيس فرنجيه بعد المواجهة بين الجيش والفلسطينيين في عام **١٩٧٣** للقطبين آنذاك شمعون والجميّل إن الأمر خرج من يد الدولة (المصدر نفسه: ٥٤) . وفي عام **١٩٧٥**، لم تبدِ مخافر قوى الأمن الداخلي أية مقاومة تجاه عملية تجريدها من أسلحتها، بل لا يمكن فهم كيفية استشراء العنف الطائفي خلال حرب السنتين من دون الأخذ بالاعتبار التخلّي المتعمّد من قبل القوى الأمنية عن دورها وصلاحياتها في ضبط الأمن وتوقيف المجرمين.

د- أشكال العنف

تجتمع القوى التي تعتمد «التعبئة على قاعدة الهوية» تحت عنوان واحد هو نشر «الخوف والكراهية». تولّت الأمر أطراف تصنّف في فئة القوى المتطرفة الموالية للحكم (political vigilantism). تتيح القراءات المقارنة إظهار دوافع الأفراد وتعريف العنف السياسي المُعتمد.

وهي أمور تستلزم دراسة على حدة. يمكن الاقتصار هنا على رأي كاليفاس، الذي يعيّن هدفين للعنف الخاص بالحروب الأهلية، أولهما خلق الخوف كوسيلة لتحقيق الانصياع (compliance)، وثانيهما، إبادة البشر أنفسهم، أو إزالة وجودهم في منطقة جغرافية معينة (كاليفاس، ٢٠٠٠: ٣). في الحالة الأولى، يكون العنف وسيلة لبناء سلوكية الأفراد، ويسمى «إرهاباً». وقد حفلت الأشهر الأولى من الحرب بأعمال إجرامية هدفت الى ترويع الناس والرأي العام. واقتضى نشر الكراهية خلق عداوات من لا شيء في مناطق الاختلاط واستدراج ردود فعل عنيفة وخلق خطوط تماس بين الأحياء. وقد استطاعت الميليشيات أن توفر لنفسها حرية حركة كاملة على مدى السنوات اللاحقة، إزاء مجتمع شلّت إرادته، وبات الذعر وتوخي السلامة يملآن حياة كل فرد فيه.

اتخذ السياسيون أعمال العنف المرتكبة على مدى الأشهر الأولى للحرب وسيلة ضغط من أجل إنزال الجيش. وقد أمّنت حالة التعبئة القائمة للمساهمين في تلك الأعمال القدرة على التفلّت من العقاب أو المحاسبة. يقول سالمون إن طبيعة التعبئة التي سادت خلال الحقبة الأولى من الحرب «من تحت إلى فوق» (bottom–up mobilization)، أي تكوّن مجموعات على المستوى المحلي للاشتراك في أعمال العنف، جعلت ردات الفعل العنفية فوق أية قدرة لضبطها (سالمون، ٢٠٠٦: ٧٨). وبمقدار ما كان العنف الذي ينشره المسلّحون يجعلهم فوق المحاسبة، كان يُحبِط العسكريين المهمّشين في ثكنهم. لم توتِ وسيلة الضغط التي أرادها السياسيون ثمارها، بل أدّت إلى انفراط الجيش نفسه، وخروجه من الساحة كطرف يمكنه أن يعيد إلى اللبنانيين سلمهم الأهلي.

يمتلئ كتاب شامي وكاستوريادس المصوّر عن «حرب السنتين» بصور الزعماء والميليشيات والضحايا الأبرياء. تجتاز الكتاب من طرفه إلى طرفه جثث مواطنين أبرياء، وقد تكوّمت على الأرصفة أو عند مداخل البيوت أو في الخلاء، نتيجة القنص والخطف والقصف العشوائي. خلال دورات العنف الأربع عام ١٩٧٥، كانت الحصيلة اليومية للقتلى ٣٥–٤٠ قتيلاً من المدنيين. وخلال عام ١٩٧٦ تكفّل القصف العشوائي بقتل ٥٠–١٠٠ مواطن كل يوم (شامي وكستوريادس، ١٩٧٧: ٢١٥). بلغ تعداد الضحايا ٤٠ ألفاً خلال ١٨ شهراً، وهاجر من لبنان ٨٠٠ ألف بين آذار وتشرين الأول ١٩٧٦ (المصدر نفسه: ١٣١ و ٢٣٢). استهدفت الحرب المدنيين الأبرياء. هؤلاء هم شهداء لبنان الحقيقيون.

٢. حقبة ما بعد ٢٠٠٥ والحرب الأهلية

استخدمت ماري كالدور تعبيري «يائسة» (desperate) و«منحطّة» (degenerate) لوصف النخبة السياسية في يوغوسلافيا السابقة التي جرّت بلادها إلى جحيم الحرب (كالدور، ١٩٩٩: ٣٥ و٣٧). وفي وصفه لانحطاط النخب السياسية في أفريقيا، يقول رينو إن هذه الأخيرة لا تعود معنية بالتعامل بالمثل مع من سلّفوها دعماً للتعبير عنهم في مؤسسات الدولة التمثيلية (رينو، ٢٠٠٥: ١٣٤). الأمر نفسه حين ينتخب الشعب نواباً ليوفروا له تقديمات سياسية إيجابية، فيُمضي المنتَخبون وقتهم في إعداد أطباق مرّة له. وفي الصورة الجميلة التي يرغب اللبنانيون تداولها عن وطنهم، أنه ملجأ مضطهدين وموئل أحرار. وفي الحقيقة التاريخية أنه كان منطقة هامشية في السلطنة العثمانية، أوكلت السلطة المركزية إلى قطّاع طرق (bandits) أمر الجباية فيه (باركي، ١٩٩٤)، وتكونت بيوتاته السياسية آنذاك من هؤلاء.

أ - الهوية قاعدة للتعبئة في حروب ما بعد الحرب الباردة

اختصرت الباحثة كالدور بتعبير «التعبئة على أساس الهوية» (identity politics) استراتيجيات النخب السياسية خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة (كالدور، ١٩٩٩). وهي تعبئة تقوم على فرز الناس تحت لافتات متعارضة، وتعتمد نشر «الخوف والكراهية» وسيلة لها. ورأى لايتن وفيرون أن بناء الهويات على قاعدة العداء للآخرين (antagonistic ethnic identities) يكون بالخطاب والأفعال، وليس له مسوّغ غير تحقيق مصالح المقاولين السياسيين «الإثنيين». ورأى غانيون أن النخب السياسية تعتمد استراتيجيات افتعال النزاع (strategies of conflict) في السباق إلى السلطة، أو لضمان استمرار الوضع القائم. وقال بول براس إن النخب تلجأ إلى التعبئة على قاعدة الهوية وافتعال النزاع «الإثني» حين تكون الطريق مسدودة إلى الحكم، أو حين تتوافر الفرصة لقلب المشهد السياسي القائم (داغر، ٢٠١٢: ٧٥-١١٠). وقد تساءل الكاتب الصحافي جهاد الزين حول أسباب ضعف المجتمع في لبنان والعراق وسوريا أمام مشاريع التفتيت الطائفي والمذهبي (الزين، ٢٠١٢). والمشترك بين التجارب الثلاث هو أن النزاع «الإثني» الطائفي أو المذهبي، كان وليد استراتيجيات نخب سياسية أتاح لها ضعف الدولة أو تدميرها بالعدوان الخارجي، إنجاح استراتيجياتها التفتيتية. أي إن المسؤولية تقع على النخب واستراتيجياتها وليس على المجتمع. أما لماذا طغت النزاعات على أساس الهوية (ethnic conflicts) خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة، وحلّت محل النزاعات ذات الطابع الأيديولوجي

التي ميّزت حركات التحرّر الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، فذلك كما يقول ميولر، لأن القوى العظمى تفضّل اصطفافات على قاعدة الهوية لأنها تكون منزوعة التسييس (a–political)، بديلاً من الاصطفافات الأيديولوجية على قاعدة يمين ويسار (ميولر، ٢٠٠٣: ٨).

تقول الباحثتان كوستوفيكوفا وبوجيسيك إن حرب يوغوسلافيا استدرجت ١٥٠ كتاباً مختلفاً في تفسيرها. إلا أن ما بقي ناقصاً، هو الأخذ بالاعتبار لدور الخارج أو الشبكات ما فوق الوطنية، في افتعال النزاع (كوستوفيكوفا وبوجيسيك، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩). هذا ما أخذته الباحثة كالدور في الاعتبار، في وصفها «الحروب الجديدة» (new wars). تُبرِز هذه الأخيرة أدوار الشبكات المتعدية للدولة (transnational networks) المكوّنة من حكومات أجنبية وإقليمية والمتواطئين معها من الداخل، في إشعال الحروب الأهلية وتوفير شروط استمرارها، بل يوفر لبنان بيئة نموذجية لعمل الشبكات المتعدية للدولة هذه، وتبدو وظيفته كـ«ساحة حرب» كما لو كانت علّة وجوده ومبرّر بقائه ككيان.

ب - دور الشبكة الدولية/ الإقليمية/ المحلية في افتعال النزاع

في الشبكة اللبنانية، تأتي الولايات المتحدة أولاً. يقول مايكل هدسون إن «المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي ترى العالم كناية عن فوضى عارمة ينتصر فيها القوي ويستكين المهزوم، ليست فقط نظرية لفهم العالم، بل أصبحت أيديولوجيا تعتمدها النخب الحاكمة الأميركية المحافِظة، وتتصرف بوحي منها» (هدسون، ٢٠٠٤: ١٧٧).

ومنذ عام ١٩٤٨، صنّف تقرير الاستخبارات المركزية الأميركية لبنان حليفاً أصبح «مثالياً» خلال الخمسينيات بسبب تبنّي نخبه للخيارات الغربية في السياسة الخارجية واستعدادها للسير فيها بدون تحفّظ. ورأت الإدارات الأميركية المتتابعة أن للبنان أهمية استراتيجية بالنسبة إليها، فقط لأن نخبه قابلة للاستخدام في تنفيذ أجنداتها في الشرق الأوسط. أقنعت أميركا بالإنزال للمارينز الذي لجأت إليه عام ١٩٥٨ كل من يجب إفهامهم على صعيد المنطقة بقوتها التي لا تُرَد. وضمنت استمرار النظام السياسي القائم على التوزيع الطائفي للمناصب في لبنان، الذي يضمن البقاء في السلطة للنخبة الموالية لها. وعلى مدى الحرب الأهلية، لم تكن معنيّة بعودة السلم الأهلي الذي لا يتحقّق إلا بتجريد الميليشيات من سلاحها، واستعادة الدولة احتكارها القانوني للعنف. اهتمّت فقط بالحفاظ على نخبة الستاتيكو التي تلتزم أجندتها الإقليمية، ومتابعة الصراع على أرض لبنان

ضمن إطار الحرب الباردة. أي إن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن استمرار حرب أهلية طيلة **١٥** عاماً، انتهت بالهجرة النهائية لـ**٤٠** في المئة من شعب لبنان. وقد خلقت الميليشيات عالماً لا إنسانياً على مدى **١٥** عاماً، وضربت الشعور بالانتماء الذي يحتاج إليه لبنانيون كثر للذود عن حضورهم، وسرّعت انسحابهم من قضايا بلدهم ومحيطهم، وسيرهم على طريق الزوال بالهجرة.

وتمثل السعودية منذ عام **٢٠٠٥** على الأقل، مركز الشبكة الدولية/الإقليمية/المحلية التي تتعمّد افتعال النزاع في لبنان، مع تغيير في الأهداف كل مرّة. تمارس السعودية نفوذاً في لبنان بسبب العدد الكبير من اللبنانيين العاملين فيها، ولأنها تموّل عدداً كبيراً من القوى السياسية في الداخل. يعمل في شركة «سعودي أوجيه» نحو **٧٠** ألف موظّف (الأخبار، **٢٠١٢/٨/٣١**)، منهم نحو **٤٥** ألف لبناني (الأخبار، **٢٠١١/٧/٢٣**). وقد موّلت القوى السياسية المرتبطة بها بـ**٢** مليار دولار بين عامي **٢٠٠٥** و **٢٠١٠** (الأخبار، **٢٠١١/٣/٢٨**).

أي إن السعودية تشغّل اللبنانيين الموجودين فيها لإعمار البلاد، وتشغّل المتعطلين منهم الموجودين في بلدهم لجعله «ساحة حرب» دائمة. وفي عام **٢٠٠٧**، اتخذت الحكومة اللبنانية قرارها بضرب «فتح الإسلام» في مخيم «نهر البارد». لم تكن قراءتها للمصلحة الوطنية هي التي أملت عليها قرارها، بل جاء هذا الأخير تنفيذاً لمشيئة الدولة السعودية. وقال ممثلو تيار سياسي في مناسبة دعوتهم إلى طاولة الحوار في حزيران **٢٠١٢**، وبعد تلقي رئيس الجمهورية رسالة من ملك السعودية «إننا سنشارك نزولاً عند رغبة الملك» (الأخبار، **٢٠١٢ /٦/ ٢٢**). واستُدعي نائبان من التيار ذاته إلى السعودية ليتبلّغا من رئيس هذا التيار، ضرورة وقف تأليب الناس ضد الجيش في عكار (الأخبار، **٢٠١٢ /٧/ ١٧**).

وفي تحقيق عن السفير السعودي في لبنان، أنه دأب على مدى ثلاث سنوات على تعبئة الشارع السلفي في شمال لبنان، وتحضيره للدخول في مواجهات، وأن هذا ما يفسر انقطاعه عن الصالونات السياسية والديبلوماسية (الأخبار، **٢٠١٢/٥/٢٤**). ويقطن في السعودية شيخ سلفي سوري تعاون مع شخصية سياسية لبنانية في خطف **١١** لبنانياً أثناء اجتيازهم سوريا، والتحكّم في مسار المفاوضات لإطلاقهم (الأخبار، **٢٠١٢/٩/١٧**). وقد اتصل مدير الاستخبارات السعودية بالسياسيين الذين ينسّق معهم بعد اغتيال اللواء الحسن لحثهم على العمل لإسقاط الحكومة في الشارع (الأخبار، **٢٠١٢/١٠/٢٩**).

ج - التفويض والحرب الأهلية مجدداً

هدفت الشبكة الدولية/الإقليمية/المحلية لإسقاط النظام السوري بعد عام ٢٠٠٥، عقاباً له على مواجهته الغزو الأميركي للعراق. أما بعد ٢٠٠٦، فقد أصبح هدف الشبكة ذاتها ضرب حزب الله كمقاومة لبنانية وحركة تحرّر وطني. طغى التحضير للمواجهات الداخلية المسلّحة على اهتمامات السياسيين قبل أيار ٢٠٠٨ وبعده. بيّنت برقيات القائمة بالأعمال الأميركية سيسون التي كشفتها ويكيليكس، أن مدير جهاز أمني كان يؤدي دوراً مباشراً في تسليح الميليشيات. هذا المدير كان «ممن يحثّون أحد الزعماء على مواصلة التدريبات التي يخضع لها أفراد من تياره (حوالى ١٥٠٠٠ فرد في بيروت وأكثر في طرابلس)» (برقية في ٤ نيسان ٢٠٠٨، الأخبار، ٢٠١١/٤/٥). وذكر أحد السياسيين أنه «يعمل مع هذا المدير بالذات على شراء الذخائر للميليشيا التابعة له ولمقاتلي حزب آخر (تقرير في ١٢ أيار ٢٠٠٨، الأخبار، ٢٠١١/٥/٣). وفي برقية أخرى قالت القائمة بالأعمال إنه هو نفسه «طالب بأسلحة لخمسة آلاف مقاتل تابعين له. قال لنا إن بإمكانه زيادة ٥٠٠٠ مقاتل إضافي سريعاً» (الأخبار، ٥/٤/ ٢٠١١). وكان أحد السياسيين قد زوّد سيسون بنسخة عن الخريطة التي تظهر أماكن انتشار شبكة اتصالات حزب الله. وأرسل آخر طائرة خاصة الى المملكة السعودية لتزويد الملك ورئيس الاستخبارات بنسخة من الخريطة (تقرير في ٢٤ آب ٢٠٠٧، الأخبار، ١٠ / ٥ /٢٠١١). وفي استهداف شبكة الاتصالات التي أدت إلى ٧ أيار ٢٠٠٨، تسلّم المعنيون «أمر المهمة» لافتعال ذلك الصدام مع المقاومة من باريس بالذات وعلى عجل (الأخبار، ٢٥/ ٦ /٢٠١٠). وفي ما بعد قال صاحب العلاقة الأول في تلك المعركة «كنا أدوات في المحور الذي تقوده الولايات المتحدة» (الأخبار، ٢٩/ ٦ /٢٠١٠). وفي البرقية المرسلة في ١١ أيار ٢٠٠٨، قالت القائمة بالأعمال إن الكل بدا مهتماً بتجهيز المقاتلين والحصول على أسلحة (الأخبار، ٢٠١١/٥/٥). ونقلت تلقيها اتصالات من سياسيين ومسؤولين قالوا إن معنوياتهم ارتفعت بعد اتصالات تلقوها إما من مساعد وزيرة الخارجية ولش، أو من وزيرة الخارجية نفسها (برقية في ٩ أيار ٢٠٠٨، الأخبار، ٢٠١١/٤/٥). وفي برقية أخرى قالت، إن من التقتهم بدوا كأنهم يلمّحون لها «(«حددي أنتِ») من سيكون رئيس الحكومة المقبل» (تقرير في ٢٤ أيار ٢٠٠٨، الأخبار، ٢٠١١/٥/٦).

وحفل عام ٢٠١٠ بمحاولات إشعال النزاع. جرى استخدام منطقة عين–الرمانة لاستعادة ممارسات حقبة الحرب، وجرت محاولات لإشعال الفتنة في أحياء زحلة المختلطة، والفتنة في

مجدليون. وأكدت المصادر الأمنية وجود حركة تسلّح كبيرة في عدد من المناطق، ووجود سباق تسلّح بين مجموعات من فريقي المعارضة و ١٤ آذار في إحدى مناطق بيروت الحساسة (الأخبار ٢٠١٠/٦/٢٥). وأدلى مواطنون بمعلومات كاذبة أمام قوى الأمن عن تعرّضهم للخطف وغير ذلك (الأخبار ٢٠١٠/١٠/٦). وكان هناك دور لجهاز استخبارات دولة عربية في افتعال اشتباكات برج أبو حيدر و«تسليح وإرسال ذخائر إلى أطراف لبنانية عليها دمغة «ج.م.ع»» (الأخبار ٢٠١٠/١٠/١).

د - نشر «الخوف والكراهية» للإمساك بالأرض

يعود مقدار العنف الذي تتكشّف عنه القوى التي تتولى افتعال النزاعات «الإثنية» إلى عدم تجاوب الناس مع طروحاتها، ورفض الغالبية الساحقة من الناس الخوض في العنف. هذا ما يثبته غانيون بالنسبة إلى يوغوسلافيا. وقد أجرى ميولر مسحاً للمعطيات والوقائع بشأن حروب التسعينيات الأهلية، وعلى الأخص في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، بيّن أن من تولوا إشعال الحروب الأهلية وارتكاب الفظائع فيها هم قلّة ضئيلة للغاية من المواطنين، ومن أصحاب السوابق في كلِّ الحالات (ميولر، ٢٠٠١). وقد وفرت لهم أجهزة رسمية التشجيع وعدم الملاحقة. نفت المعطيات الصورة الخاطئة عن هذه النزاعات بأنها حرب الكل ضد الكل، وأظهرت أن المشترك بينها هو محدودية عدد المشاركين فيها. وفي حروب يوغوسلافيا، كان بضع عشرات من المجرمين يتسببون بتهجير عشرات آلاف المدنيين من مدن شكّلوا نسيجها البشري على مدى مئات السنين.

استعادت الأحداث عقب اغتيال اللواء الحسن، الكثير مما حفلت به بدايات الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وخصوصاً محاولات المسلّحين «تطهير» الأحياء المختلطة، وإيجاد خطوط تماس تُمارس عبرها عمليات القصف والقنص. كانت الطريق الدولية إلى جنوب لبنان قد باتت منذ أشهر ميداناً لمجموعات تقيم حواجز وتعمد إلى «توقيف المارة على الهوية» وتعنّفهم وتفرض عليهم خوّات (الأخبار، ٢٠١٢/١٠/٢٥). نجا أحد المواطنين بأعجوبة من حاجز أقامته هذه المجموعات على أوتوستراد الناعمة بعد اغتيال الحسن. وأورد شهود عيان كيف اندفع المسلّحون إلى شارع روما قرب «مستديرة الكولا» لـ«تحرير الحي من الشيعة» (الأخبار، ٢٠١٢/١٠/٢٣). وبدأت عمليات القنص من قصقص إلى الشياح. وجرى خلق خطوط تماس بين أحياء في بيروت ذات أغلبيات مذهبية مختلفة في ثلاثة مواضع (النهار، ٢٠١٢/١٠/٢٣).

٣. دور المؤسسة العسكرية

توقفت الحرب الأهلية بعد ١٥ عاماً من اندلاعها. يمكن من وجهة نظر مقارنة القول إن الحلول الممكنة كانت ثلاثة: ١) التقسيم؛ ٢) التقاسم بين القوى المستفيدة من الحرب؛ ٣) الإنطلاق في إعادة بناء الدولة من فكرة أن من صنعوا الحرب لا يمكن أن يصنعوا السلام. جاء اتفاق الطائف تعبيراً عن الأخذ بالخيار الثاني. وهو خيار إعادة إنتاج الدولة الضعيفة (reproduction of weak state) لحقبة ما قبل الحرب. أسهمت الأيديولوجيا النيوليبرالية الطاغية على المستوى العالمي في الدفع إلى انحلال الإدارة العامة على نحو إضافي. كان الهدف من خطاب الخصخصة والخصخصة بحد ذاتها، تأمين منافع لأفراد الطبقة السياسية، لكن الهدف منه كان أيضاً وخصوصاً، ضرب الإدارة العامة وإضعاف الدولة (weakening) بما يجعل الساحة الداخلية سائبة، ويسهّل استخدامها لمصلحة اللاعبين الخارجيين والداخليين.

لم تتخلّ الميليشيات عن سلاحها وتقبل التقاسم (power–sharing) إلا بعدما دفع اللبنانيون عموماً والمسيحيون خصوصاً كلفة إضافية فادحة. كانت الكلفة للمسيحيين بالذات هجرة ٢٠٠– ٣٠٠ ألف منهم خلال ١٩٨٩–١٩٩٠ (فالونيه: ١٩٩٥: ٣٦٩). وفي ما بعد، لم يكن ممكناً أن يكون هناك مجتمع مدني، إذ بقي العزّل والمسلّحون يتجاورون في المجتمع ذاته. يقول رينو في وصفه لواقع أفريقيا أنه ليس ثمة مكان للمواقف الأيديولوجية والاحتجاج السياسي ذي المحتوى البرنامجي في وجود العنف ذي الطابع الخاص (private violence) الذي تتولاه الميليشيات والقوى المسلّحة الخاصة (رينو، ٢٠٠٣: ٣٣٨–٣٣٩). وكان ينبغي الأخذ في الحسبان أن القوى العظمى هي من أعطى الشرعية للمقاولين «الإثنيين» المسلّحين. ذلكم كان الطائف. وهو كان نسخة مبكرة عن المقاربة نفسها التي ستعتمدها القوى الغربية في نزاعات التسعينيات، التي أعطت شرعية سياسية للمقاولين السياسيين «الإثنيين» ومجرمي الحروب.

أدى التقاسم إلى جعل المؤسسة العسكرية في موقع دوني تجاه السياسيين. سُحِقت المؤسسة العسكرية في عام ١٩٩٠ كبيئة لإرادة وطنية جديدة تفرض نفسها على السياسيين وتعيد صياغة لبنان ومجاله السياسي بطريقة مغايرة لتلك التي يمليها التقاسم. وفي ما بعد، كان السياسيون يوافقون على الإتيان برئيس جمهورية من المؤسسة العسكرية ويتغامزون في ما بينهم ويضحكون في سرّهم.

كانت حقبة ١٩٩٠–٢٠٠٥ حقبة سلم أهلي تحقّق بفعل وجود الجيش السوري وأمّن للبلاد الأمن، وهو أول ما هو مطلوب في لائحة التقديمات الإيجابية للدولة الوطنية. تضاعف عديد الجيش ٤ مرات خلال سبع سنوات، وأصبح يضم عام ١٩٩٦، نحو ٥٠ ألفاً من العسكريين يضاف إليهم ٢٥ ألفاً من المتقاعدين (بيكار، ١٩٩٩: ٦٤). لكنها حقبة تخلّت المؤسسة العسكرية خلالها عن تقليد أُخِذ به قبل ١٩٧٥، يتناول خدمة العلم. قيل لها إن الأمر مكلف، وقبلت أن تتخلى عنه، في وقت كانت فيه كلفة الفوائد التي تدفعها الدولة لبعض النافذين والمحظيين تساوي أضعافاً مضاعفة. بدا الجيش بعد ٢٠٠٥، كما لو كان قوة خارجية لحفظ السلام، بمعنى الفصل بين المتقاتلين. هذا ما جعله أقلّ التزاماً من الجيش السوري بصون السلم الاهلي. بقيت الساحة الداخلية مرتعاً للاستخبارات الأجنبية بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، حين جرى تهريب عناصرها بالمروحيات من السفارة الأميركية في عوكر. ما الذي برّر ترك الأرض اللبنانية ساحة مستباحة للاستخبارات الأجنبية تنفّذ فيها أجندة خارجية؟ ما الذي برّر إبقاء الشعب اللبناني عرضة للإرهاب على مدى السنوات؟

مسافة طويلة قطعتها المؤسسة العسكرية بين عام ١٩٦٢ حين كانت قادرة على توقيف عشرة آلاف محازب بعد محاولة الانقلاب في ذلك العام خلال أيام، وبين وضعها بعد عام ٢٠٠٥. في مرحلة ما كان الجيش يرسل رجاله ليتوزعوا في مهمات على مختلف القرى والنواحي. كان خمسة أو عشرة عسكريين يقفون في ساحة البلدة وينادون على من يريد التطوّع في الجيش، وكانت شاحناتهم تعود في آخر النهار مليئة بالمتطوعين. بقيت المؤسسة العسكرية من جهة أخرى، تؤدي على مدى حقبة ما بعد ٢٠٠٥، دوراً فعلياً في حماية اللبنانيين من السياسيين، وخصوصاً زعماء الميليشيات. منع الجيش عودة القوى الميليشيوية إلى احتلال الساحة على نحو سافر. ومنع تدخّله الدائم أن تتحوّل أزمات معينة إلى صدامات بين قوى سياسية. ثمة قطعات تؤدي دور الجندي المجهول الذي يحمي السلم الأهلي، دون أن يعرف الرأي العام مقدار أهمية هذا الدور (الأخبار ٢٠١٠/١٠/٨).

وقد فعلت حكومة الرئيس ميقاتي ما لم تفعله أية حكومة سبقتها منذ فؤاد شهاب، حين أقرت موازنة على أربع سنوات للعتاد والتجهيز بمبلغ ٣٠٠٠ مليار ل. ل.، وبحيث ارتفع الرقم السنوي للتجهيز من ٣٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار. ولعل قرارها يكون أول الغيث في الخروج من إحدى «ثوابت» الكيان، ألا وهي الخضوع لإملاءات الأميركيين في شأن تسليح الجيش. والجيش هو الذي حمى السرايا الحكومية من خلال إبلاغه أحد الزعماء مباشرة بأنه لن يسمح

باقتحامها، بعد اغتيال اللواء الحسن، كما لم يؤدِّ دور «قوة فصل» بين المتقاتلين في منطقة الكولا، بل تولى الأمن ودَهَم الأحياء بحثاً عن المسلحين الذين هاجموا الأحياء السكنية (الأخبار، ٢٠١٢/١٠/٢٣). وبلغ عدد المعتقلين مئة معتقل، ثلثهم من غير اللبنانيين. وأصدر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية بيانات بحث وتحرٍّ بحق **٢٤** مسلّحاً بعد مواجهات صيدا (الأخبار، ٢٠١٢/١١/٢٠).

يستبيح السياسيون حياة وأمن اللبنانيين. وقد يذهبون بهم إلى ما هو أسوأ بكثير لاكتساب الشرعية السياسية وتأمين إعادة انتخابهم في مناسبات الانتخابات. تشير الأدبيات المخصّصة للبلدان الخارجة من حروب أهلية، إلى أن الحياة السياسية فيها غالباً ما تتمحور حول توفير الشرعية السياسية للأوغاد (politically empowered thugs). يحطّم مرأى الطبقة السياسية رغبة مواطني هذا البلد بالبقاء فيه.

الفصل الرابع

نحو التنمية البديلة

أولاً: مواجهة "العولمة النيو-ليبرالية"

تُظهر الفصول المتتالية على مدى الكتاب، تجربة فشل تنموي ذريع للبنان، خلال المئة وخمسين عاماً المنصرمة. تكفي للدلالة على ذلك، الهجرة الكثيفة منه على مدى الحقبة. تُظهر التجربة أن وجود نخبة تابعة للخارج الإستعماري، وعمل هذا الخارج على حماية هذه النخبة، كانا سبب هذا الإخفاق. يتعيّن إذاً على القوى التي تريد الخروج من هذا الواقع المزري، تعيين "العولمة النيو–ليبرالية" بوصفها العدو الذي يجب التصدي له. ويتعيّن عليها تهيئة الشروط المادية التي تتيح التنكّب لهذه المسؤولية. وهي تتلخّص ببناء الدولة التنموية في لبنان.

لعل أفضل من يمكن التشبّه بهم في هذين الأمرين، هم اليابانيون. وهم اختصروا في منتصف القرن التاسع عشر المهمات الملقاة على عاتقهم تحت شعارين: ١) التصدي للغربيين كـ"برابرة"؛ ٢) بناء الدولة بما هي إدارة حكومية، لكي تتولى مهام التحديث وبناء القوّة المادية للأمة.

يستند العرض حول العولمة ودورها إلى أدبيّات المدرسة البنيوية أو البنيوية الجديدة في العلاقات الدولية، كما عرضها الباحث البريطاني الإختصاصي في الشرق الأوسط، ريموند هينبوش، في نصوصه الصادرة منذ عام ٢٠٠٦ وحتى اليوم. ويستند العرض حول "الدولة التنموية" إلى أدبيّات المدرسة "المؤسساتية المقارنة"، التي وفّرت كتابات الباحث الأميركي في التنمية، بيتر إيفانز، منذ عام ١٩٨٥ وحتى ٢٠٠٨، وخصوصاً عمله التأسيسي الصادر عام ١٩٩٥، عرضاً لعناصرها ومنهجياتها.

تمددت الرأسمالية إلى أنحاء المعمورة بفضل الإمبراطوريات التي أقامها المستعمِر الغربي. فرضت هذه الإمبراطوريات عولمة قسرية، بمعنى إزالة الحواجز والحدود بين دول العالم ومناطقه المختلفة. هنا قراءة للأشكال التي اتخذتها العولمة في الوطن العربي منذ القرن التاسع عشر. وهي أصبحت منذ ثمانينيات القرن الماضي "عولمة نيو–ليبرالية" الطابع. يُظهر النص التالي أن هذه الأخيرة، هي مشكلة العرب الكبرى. ينبغي أولاً تعريف مفاهيم التبعية والإمبريالية والتراتبية والدولة المسيطرة.

١. التبعية والإمبريالية والتراتبية والدولة المسيطرة

نشأت التبعية من حاجة البلدان الصناعية الغربية للتحكّم بمصير بلدان العالم الأخرى، لتوفير مواد أولية لصناعاتها وأسواق لمنتجاتها. عرّف دو سانتوس التبعية بأنها حالة بلد ما تكون خياراته الإقتصادية وهيكليته وليدتي احتياجات بلد أو بلدان أخرى، وموجّهة لتلبية هذه الإحتياجات (دو سانتوس، ١٩٧٠: ٢٣١) وهي تبعيّة اتخذت أشكالاً مختلفة تبعاً للمراحل التاريخية المتعاقبة.

رأت مدرسة "التحديث" بعد الحرب العالمية الثانية، أن البلدان المتخلّفة هي متأخّرة فقط عن البلدان الصناعية، ولن تلبث أن تلحق بها. تصدّت لهذه القراءة "مدرسة التبعية"، التي رأت أن العلاقة التي تنسجها البلدان الصناعية مع البلدان النامية تؤبّد تخلّف هذه الأخيرة. تمثّلت مدرسة التبعية بمفكرين قوميين راديكاليين غير ماركسيين كـ دو سانتوس وكاردوزو، وبمفكرين ماركسيين أشهرهم، بول باران وأندريه غوندر فرانك وإيمانويل فالرشتاين وسمير أمين (بريوير، ١٩٩٠).

إنتقد الباحث توني سميث في قراءة مسهبة، الطريقة الإختزالية التي قرأت بها "نظرية التبعية" علاقة بلدان العالم الثالث بالغرب. بدت هذه الإختزالية في تركيز الماركسيين على النظام الدولي (international system) بوصفه المسؤول عن تخلّف العالم الثالث، من دون إظهار الدور الذي تضطلع به القوى المحلية والنخب المحلية في إرساء حالة التخلّف هذه (سميث، ١٩٧٩). بدت أيضاً، في تجاهل وجود أنظمة حكم وإدارات حكومية تختلف عن بعضها البعض في العالم الثالث، وفي قدرة البعض منها على إحداث فرق في علاقة بلدانها مع النظام الرأسمالي الدولي (المصدر نفسه: ٢٦٣).

أعاب الباحث على بول باران، أنه عزى النجاح التنموي لليابان إلى عدم اهتمام القوى الإستعمارية به، وأنه أغفل دور الشروط الداخلية التي كانت وراء نجاح عملية "التصنيع المتأخّر" فيه (المصدر نفسه: ٢٥٧).

أخذ الباحث أمثلة عديدة من الهند وجنوب شرق آسيا وشبه الجزيرة العربية وأفريقيا السوداء، يجمعها قاسم مشترك، هو أن الإستعمار الذي تعرّضت له، كان يرتكز على وجود شريك محلي، مثّلته القوى والنخب التقليدية المحلية. لعبت هذه الأخيرة دور الوكيل المحلي للإستعمار الأجنبي، وحافظت على السلطة التي كانت لها، بفضل السيطرة الإستعمارية التي وقعت بلادها تحتها (المصدر نفسه: ٢٦٠).

إرتبط استخدام تعبير الإمبريالية بحقبة "الإمبراطورية الرسمية" أو الإستعمار المباشر. رأى الباحث فرد هوليداي، أن مناهج العلوم الإجتماعية المختلفة في الجامعات، كعلم الإجتماع وعلم السياسة وعلم الإقتصاد، تجنّبت إستخدام المصطلح. إكتسب استخدامه بالمقابل، شرعية في ميدان الدراسات التاريخية (هوليداي، ٢٠٠٢: ٧٧). أطلق الباحثون إسم "إمبريالية تحرير التبادل" (free trade imperialism) على الحقبة الأولى من التوسّع الغربي في أنحاء العالم، التي جسّدتها إستراتيجية إنجلترا في استتباع مناطق العالم بواسطة "الاتفاقيات التجارية غير المتكافئة" (غالاهر وروبنسون، ١٩٥٣). كان موقعو تلك الإتفاقيات يلتزمون، برضاهم أو بالقوّة، فتح أسواقهم أمام المنتجات الغربية، ويتحوّلون إلى إنتاج المواد الأولية التي يحتاج إليها الغرب في صناعاته. إمتدت تلك الحقبة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٧٠.

كان الباحث رونالد روبنسون قد بيّن، في نصه الصادر عام ١٩٧٢، كيف أن العلاقة بين المستعمِر الغربي والمناطق المستتبعة، إتخذت غالباً شكل "الحكم غير المباشر" (indirect rule)، حيث تولّت النخب المحلية السلطة في إطار من التبعية للمركز الغربي (روبنسون، ١٩٧٢). بيّن في نصه لعام ١٩٨٤، أن استتباع دول ومناطق العالم كافة من قبل هذا المركز، استند على الدوام إلى وجود متواطئين أو متعاونين (collaborators)، وقام على أساس وجود "اتفاقات تعاون" (collaborative arrangements) بين الطرفين (روبنسون، ١٩٨٤: ٤٥).

أعقبت ذلك حقبة "الإمبراطوريات الرسمية" (formal empire) أو الاستعمار المباشر (colonialism). أظهر روبنسون أن عدم إمكان حمل الوسطاء التجاريين لإنجلترا إلى الحكم، في مرحلة "الإمبراطورية غير الرسمية" (informal empire)، حتّم على هذه الأخيرة أن تعتمد في المجال السياسي، على الأوليغارشيات الحاكمة والنخب شبه–الإقطاعية المحلية (المصدر نفسه: ٤٦). وحين كانت "إتفاقات التعاون" غير الرسمية تتعرّض للثورة عليها، كانت إنجلترا تضطر لإعادة هيكلة هذا التعاون مع القوى المحلية، من خلال الاحتلال المباشر للبلدان المعنيّة. تمدّد الإستعمار المباشر إلى أنحاء العالم بسبب تسابق القوى العظمى الغربية إلى احتلال مناطق العالم المختلفة ليس لأسباب اقتصادية فقط، وإنما لأسباب استراتيجية أيضاً. إستمرّ هذا الإستعمار من الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

تساءل الباحث روبنسون حول إمكان استخدام تعبير الإمبريالية خلال حقبة ما بعد الإستعمار (المصدر نفسه: ٥٠). رأى أن المساعدات الغربية والقروض ذات المنشأ الغربي التي تخصّص

للبلدان النامية، تهدف إلى خلق "تعاون" مع النخب المحلية في ميادين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية، وأنها تؤول إلى إفساد الإدارة العامة والجسم السياسي في هذه البلدان. رأى أن شروط ممارسة "إمبريالية غير رسمية" (informal imperialism) قد ازدادت كثيراً خلال حقبة ما بعد الإستعمار (المصدر نفسه: ٥١).

التراتبية والدولة المسيطرة

وفّرت المدرسة البنيوية لعلم العلاقات الدولية، من خلال النظريات المكوّنة لها، أي نظرية الإمبريالية ونظرية المركز والأطراف ونظرية التبعية، مفهوم التراتبية (hierarchy). أظهرت أن ثمة ناظماً للعلاقة بين دول العالم هو وجود دول تحتل أعلى الهرم الدولي، تنسج علاقات استزلام مع دول أخرى تحتل أسفل الهرم (clientelist hierarchy) (هينبوش، ٢٠١١: ٢١٣).

تتوافق المدارس الواقعية والليبرالية والبنائية والبنيوية حول وجود "دولة مسيطرة" (hegemon) في كل مرحلة تاريخية، على المستوى العالمي (هينبوش، ٢٠٠٦ (أ): ٢٨٣). لعبت إنجلترا هذا الدور منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، وحلّت الولايات المتحدة محلّها مذ ذاك. ترى المدرسة الواقعية أن المنفعة من وجود "دولة مسيطرة"، هو أنها تحمي السلم الدولي، وتمنع تفرّد دول بعينها بممارسات تعرّض هذا السلم للخطر. وتذهب المدرسة الليبرالية إلى أن الدولة المسيطرة توفر "خدمة عامة"، من خلال جعل عملتها أداة للتبادل الدولي. وهي تلتزم في هذه التدخلات بما تمليه الأعراف والمواثيق الدولية. ويرى باحثون أن "الدولة المسيطرة" تقدم للعالم أكثر مما تأخذ منه (هينبوش، ٢٠٠٦ (ب): ٤٥٨). تنضوي هذه المقاربات تحت عنوان "نظرية الاستقرار القائم على السيطرة" (hegemonic stability theory) (المصدر نفسه: ٤٥٥).

يرى باحثون من المدرسة الواقعية، والباحثون المنتمون إلى تيار البنيوية، أن هذه الصورة التقريظية لـ "الدولة المسيطرة" لا تتوافق مع الواقع. يرى الباحثون الواقعيون أن ما يردع "الدولة المسيطرة" بوجه عام، هو حالة من "توازن القوى" على المستوى الدولي (المصدر نفسه: ٤٥٩). يرى الباحثون من المدرسة البنيوية أن الولايات المتحدة مارست في حقبة "الأحادية القطبية" التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، هيمنة على المستوى الدولي غير مسبوقة، وتحوّلت إلى "إمبراطورية قائمة على القهر" (coercitive empire) (المصدر نفسه: ٤٥٧).

رأى الباحث الكبير شالمرز جونسون أن الولايات المتحدة تستند في دورها كـ "إمبراطورية

غير رسمية" إلى مقومات ثلاث تجسّدها شبكة من الدول المستزلِمة لها، وقواعد عسكرية منتشرة في أنحاء المعمورة، وسيطرتها المباشرة على المناطق التي تعتبرها إستراتيجية، كما حمايتها بالقوة لأشكال الهيمنة غير الرسمية التي تمارسها (المصدر نفسه: **٤٥٧**).

تُوضح المفاهيم أعلاه الشروط التي تمت بها العولمة، في الماضي كما في الحاضر. هنا عرض لهذه الشروط في المنطقة العربية. إعتمد العرض التحقيب للعولمة الذي اقترحه ريموند هينبوش (هينبوش، **٢٠١٢**).

٢. العولمة الأولى

عبّرت السيطرة الإستعمارية عن نفسها خلال التاسع عشر، من خلال موجة أولى من العولمة (globalization I). وهي مرحلة امتدت حتى الحرب العالمية الثانية. تبعتها مرحلة ما بين العهدين، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى آخر السبعينيات. وبدأت مرحلة عولمة ثانية نيو– ليبرالية الطابع آنذاك.

التوسّع الغربي والشرق الأوسط حتى الحرب العالمية الأولى

بدأ التوسّع الغربي في اتجاه الشرق الأوسط وشرق آسيا، كحاجة للرأسمالية الناشئة، منذ القرن السادس عشر. أدى آنذاك إلى تغيير خطوط التجارة الدولية البعيدة المدى، بين الشرق والغرب، وحرمان الإمبراطورية العثمانية من منافعها. أوضح فالرشتاين وديسدلي وكاسابا، كيفية استيعاب السلطنة العثمانية في منظومة العلاقات الدولية، وتحوّلها منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى اقتصاد زراعي تابع (فالرشتاين وآخرون، **١٩٨٧**).

يمكن اعتبار اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية التي وقعتها السلطنة عام **١٨٣٨** مع إنجلترا ثم مع بقية الدول الأوروبية، منطلق تحوّلها إلى اقتصاد يوفر المواد الأولية الزراعية للإقتصادات الأوروبية، وإلى سوق لتصريف المنتجات الصناعية لهذه الإقتصادات. تخلّت السلطنة منذ ذلك الحين عن أي همّ لحماية المنتجين المحليين وبناء إقتصاد صناعي حديث، على شاكلة ما كان يحصل في الدول الأوروبية التي "أتت متأخّرة إلى التصنيع"، أي بعد إنجلترا.

تردّت مقدرة الإدارة الحكومية للسلطنة على امتداد القرن التاسع عشر، مقابل تعاظم دور الأعيان، الذين كانوا قد احتكروا الجباية منذ الثامن عشر. بعد **١٨٥٨**، إستطا ع الأعيان أن يتملّكوا

الأراضي التي كانوا يتولون الجباية منها. تحوّلوا إلى ملّاك أرض كبار، وأصبحت السلطنة، خصوصاً في الأقاليم، "دولة ملّاك الأرض".

التجزئة وملّاك الأرض ووضع اليد على البترول

كانت التحوّلات التي أحدثها الغرب بعد الحرب العالمية الأولى في المنطقة العربية هي، فرض التجزئة على هذه المنطقة، وتنصيب ملّاك الأرض كنخبة حاكمة، ووضع اليد على مصادر البترول العربي.

أشار الباحث سميث إلى تواطؤ النخب المحلية مع الإستعمار الذي تعرّضت له المنطقة العربية في مطلع القرن العشرين. تبدّى هذا التواطؤ في "التحالف" الذي عقدته إنجلترا كـ "دولة مسيطرة" مع النخب التقليدية العربية (سميث: ٢٦٠).

أخلّت القوى العظمى الأوروبية بالوعود التي قطعتها للشريف حسين وأولاده، بإنشاء مملكة عربية من طوروس إلى خليج عدن، وقسّمت المنطقة إلى كيانات تقاسمت السيطرة عليها. أشار هينبوش إلى اختلاف تجربة مصطفى كمال عن التجربة العربية. فالأول تصدى بالقوّة لإرادة القوى العظمى تقسيم وتفتيت تركيا، التي عبّرت عنها معاهدة سيفر. إستطاع بقوّة السلاح أن يفرض تراجع الحلفاء عن مشروعهم، ويحفظ وحدة الأناضول (هينبوش، ٢٠١٢: ٣٥).

لم يستطع أبناء الشريف حسين ولا فكّروا في التصدّي بالقوة لعملية التجزئة التي فرضتها إنجلترا وفرنسا على بلاد العرب. ما لم تستطع النخب العربية أن تحقّقه، أي الحفاظ على وحدة بلادها التاريخية، إستطاعت دول أخرى أن تحقّقه. حافظت كل من الصين والهند على أرثهما كإمبراطوريتين تاريخيتين، ومنعتا الغرب وعلى رأسه إنجلترا، من تقسيمهما إلى كيانات عديدة.

أورثت الحرب العالمية الأولى المنطقة العربية دولاً تحكمها نخب ملّاك الأرض الكبار. كان الإستعمار المباشر قد ثبّت حضور هؤلاء بوصفهم نخبة سياسية في مصر منذ احتلالها عام ١٨٨٢. كما ثبّت حضور هؤلاء في سوريا والعراق بعد إنشاء هذين الكيانين في مطلع العشرينيات.

كانت التجزئة التي أحدثها الإستعمار للعالم العربي، هي الأولى في تاريخه الطويل. نجم عن تجزئة البلاد العربية ظهور كيانات صغيرة عائمة على البترول، وأخرى لديها مقومات بشرية لكن لا موارد لديها. حكم الخوف والتوجّس علاقة هذه الكيانات بعضها مع البعض الآخر. وارتبطت كلها بالمركز الغربي الذي دخلت في علاقة استزلام له.

إنتقلت إنجلترا إلى استخدام النفط بديلاً عن الفحم الحجري في بوارجها الحربية منذ ١٩١٤. وجدت في النفط العربي مصدراً لموارد الطاقة التي تحتاج إليها (هوليداي، ٢٠٠٥: ٨٣). ربطت الإتفاقيات المعقودة بين مشيخات الخليج وبين إنجلترا هذه الكيانات المصطنعة بحاجات إنجلترا والغرب من النفط. بعد ظهور البترول كثروة للعرب، ألغت التجزئة إمكان استخدام هذه الثروة في تمويل تنمية تنقل هؤلاء إلى مرحلة الدولة الصناعية.

٣. مرحلة الإنحسار النسبي للسيطرة الغربية

عرفت البلدان الصناعية تجربة نمو فعلية، كما عرفت البلدان النامية تجربة نمو وبناء للدولة الوطنية، وذلك في الحقبة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وآخر عقد السبعينيات (interregnum).

الكينزية وسيطرة رأس المال المنتج كردّة فعل على الثلاثينيات

لم يكن الإقتصاديون على اختلاف مشاربهم يتوقعون أن تكون حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مختلفة كثيراً عن حقبة الثلاثينيات، لجهة استمرار الكساد وضعف معدلات النمو. كانت "الثلاثون المظفّرة" بين ١٩٤٥ و١٩٧٥، مفاجأة للجميع لجهة معدلات النمو المرتفعة التي عرفتها البلدان الغربية، مترافقة مع انعدام التضخّم وعمالة كاملة. مارست كتابات كينز الإصلاحية الراديكالية تأثيراً كبيراً على متخذي القرار بعد الحرب العالمية الثانية. ذهب كينز إلى أن التناقض الرئيسي داخل النظام الرأسمالي هو ذلك القائم بين "أصحاب الريوع المالية (financial rentiers) من جهة، وبين الفئات غير الريعية في الإقتصاد، ممثلة بالرأسماليين الصناعيين والعاملين بأجر. رأى أن سيطرة أصحاب الريوع المالية هي التي تسبّبت على مدى الثلاثينيات بحالة الكساد الكبير آنذاك. أظهر أن سيطرة هؤلاء جعلت المستثمرين يتخلّون عن الإستثمار المنتج ويتحوّلون إلى المضاربة في البورصة (سيكاريسيا ولافوا، ١٩٨٩: ٥٧). أكّد الباحثون المابعد كينزيون هذه الحقيقة من خلال المعطيات التي وفروها عن الإقتصادات الغربية، والتي أثبتت تلازم سيطرة أصحاب الريوع المالية مع انخفاض الإستثمار المنتج ووجود حالة كساد كبير في الثلاثينيات (المصدر نفسه: ٦٣).

ذهب كينز في كتاباته أواخر الثلاثينيات إلى حد القول إنه إذا أضرب المستثمرون عن الإستثمار

المنتج، فإن على الدولة أن تحل محلّهم في هذا المجال. وذلك من خلال تخطيط الإستثمار، وأن تتولاه بنفسها محل القطاع الخاص (المصدر نفسه: ٥٨). عكست السياسة الإقتصادية المتّبعة في البلدان الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هذا الأمر. حلّت الدولة محل القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية الرئيسية وفي التمويل، من خلال التأميمات للمصارف والشركات الإنتاجية الكبرى في بداية الحقبة. كانت "الثلاثون المظفّرة" حقبة سيطرة تحالف جمع الدولة والنقابات العمالية والأحزاب المعبّرة عنها، في تجربة من النمو لم يسبق أن عرفها النظام الرأسمالي في أي وقت.

أفول "دولة ملّاك الأرض" في العالم العربي

تخصّصت دول العالم العربي المجزأة في الإنتاج الزراعي المعد للتصدير. أتاحت حقبتا الثلاثينيات والحرب العالمية الثانية لها، تطوير قطاع صناعي محلّي يقتصر على إنتاج السلع الإستهلاكية الخفيفة. كان النمو الاقتصادي المستند إلى تصدير السلع الزراعية والمتحقّق بعد الاستقلال محدود الأهمية. بل لقد أخذت القدرة على التصدير تتراجع في بلد كسوريا حتى ١٩٥٨، كما يوضح ذلك هينبوش. يتفق الباحثون على إطلاق صفة "دولة ملّاك الأرض" (landlord–dominated state) على الدولة السورية حتى ١٩٥٨. لم يكن ممكناً تحقيق إصلاح زراعي يحسّن الإنتاج وشروط حياة العاملين في الزراعة، الذين كان ٦٠ ٪ منهم، مرابعين وأجراء، بدون أرض (هينبوش، ١٩٩٠: ٤٠). كان ٢ ٪ من سكان الريف، ممثلين بملّاك الأرض والوسطاء يحصلون على ٥٠–٦٠ ٪ من الدخل الزراعي عام ١٩٦٠ (المصدر نفسه: ٣٧)، وكانت نسبة من يعانون من الفقر المدقع عام ١٩٤٨، تبلغ نصف السكان (المصدر نفسه: ٣٨). كان ملّاك الأرض يعارضون بناء صوامع للحبوب، ليتاح لهم خلق ندرة مصطنعة والتحكّم بالأسعار (المصدر نفسه: ٤٦). و لم يكن ممكناً تطوير إنتاجية القطاع الزراعي لأن الدولة لم تكن قادرة على تطوير هذا القطاع، من خلال إقامة السدود على وجه الخصوص. وذلك بحكم كونها دولة "ليبرالية" تعطي الأولوية للحفاظ على توازن الموازنة العامة، وتطبّق مبدأ "اليد المرفوعة"، أي عدم تحمّل أية مسؤولية في ميدان الإستثمار.

لم تكن شرعية نخبة "ملّاك الأرض" مرتفعة في أي وقت. فقدت "دولة ملّاك الأرض" شرعيتها على نحو إضافي بعد نكبة ١٩٤٨، وفشل الجيوش العربية في منع إنشاء دولة إسرائيل. وانهارت هذه الشرعية أكثر في بلد كسوريا، بفعل تراجع الإنتاج والتصدير في القطاع الزراعي، ووجود تعبئة قومية استثنائية داخل الشرائح الاجتماعية الوسطى. أدى ذلك كله إلى حصول أكثر من

انقلاب في العالم العربي عام ١٩٥٨، وإلى إنشاء دولة الوحدة بين مصر وسوريا في ذلك العام، وإلى تأميم الأرض الذي تم في مصر وسوريا والعراق. دخل العالم العربي نتيجة ذلك عصراً جديداً، هو عصر "الجمهوريات الراديكالية".

"استبدال الواردات" وبناء الدول الوطنية

في نص لعلّه الأفضل في ما كُتِب حول تجربة "إستبدال الواردات"، استعاد الأكاديمي البريطاني هنري بريتون النقاش النظري المؤسّس للتجربة، مُظهراً الدور الهام الذي لعبه في أواخر عقد الأربعينيات، الأرجنتيني راوول بريبيش في دعوة البلدان النامية إلى الخروج من "التقسيم الدولي للعمل" المفروض عليها آنذاك، بوصفها منتجة ومصدِّرة للمواد الأولية الزراعية والمنجمية، واستبدال ما تستورده من سلع صناعية بإنتاج محلي لهذه السلع، مهما كانت كلفة هذا الإنتاج (بريتون، ١٩٩٨: ٩٠٥). كانت حجة بريبيش الرئيسية هي "انهيار حدود التبادل"، أو تراجع ما تحصل عليه البلدان النامية، مقابل ما تصدّره إلى الدول الصناعية. هذا "التشاؤم بشأن الصادرات" (واتربري، ١٩٩٩: ٣٣١)، أكّدته كتابات غالبية الإقتصاديين آنذاك، التي كانت تتوقّع عودة حالة الكساد إلى الإقتصادات الغربية، كما كان الأمر خلال الثلاثينيات، واعتماد دول الغرب سياسات حمائية للزراعة.

تأثّرت التجربة بأفكار إقتصاديين آخرين كـ أرتير لويس وهارود وغيرهما، الذين اختصروا النمو إلى مراكمة لرأس المال الصناعي. أصبح همّ البلدان النامية تشجيع الإستثمار المحلي وخلق صناعات جديدة موجّهة حصراً لخدمة الطلب الداخلي. لكن هذه البلدان التي استسهلت إنتاج سلع إستهلاكية خفيفة ومعمّرة، كانت تضطر أن تستورد مدخلات هذه السلع وقطع الغيار المكوّنة لها من الأسواق الغربية. الأمر الذي جعل فاتورة الإستيراد تمثّل عبئاً كبيراً على موازين المدفوعات. إستبدلت هذه البلدان تبعيتها السابقة تجاه الأسواق الدولية، كمصدّرة للمواد الأولية، بتبعيّة جديدة، عبّر عنها استيرادها الكثيف للآلات والتجهيزات وقطع الغيار.

عمدت البلدان النامية لخفض الإستيراد لباقي السلع، من خلال العوائق الجمركية والكميّة التي فرضتها عليها، ومن خلال جملة أخرى من الأدوات، كانت أهمها الرقابة على القطع الأجنبي وتقنين استخدامه. وكان الإجراء الأهم لتشجيع الإستثمار الذي أخذت به، هو اعتماد أسعار

صرف مرتفعة لعملاتها، تخفّض الكلفة بالعملة الوطنية لمستورداتها من السلع التجهيزية وقطع الغيار. أتاحت حماية السوق الداخلية بالرسوم الجمركية وغيرها، تأمين أسواق تصريف للإنتاج الصناعي المحقّق. تحقّقت آنذاك عملية نمو فعلية لتلك الإقتصادات.

تنطبق هذه الصورة على كافة البلدان النامية، أي تلك التي لعبت فيها الدولة دوراً تدخلياً كبيراً لجهة الحلول محل القطاع الخاص في الإستثمار الصناعي، أو تلك التي تولّى فيها القطاع الخاص هذا الاستثمار.

أشار واتربري إلى الدور المهم الذي لعبه الاتحاد السوفياتي منذ أيام خروتشوف أواخر الخمسينيات، في إنجاح هذه الإستراتيجية. وذلك من خلال "إتفاقيات المقايضة" التي بدأ العمل بها عام ١٩٥٧، وكانت تتيح لبلدان العالم الثالث الحصول على الآلات والتجهيزات الصناعية التي تحتاجها، مقابل ما تصدره إلى الإتحاد السوفياتي من مواد أولية وسلع إستهلاكية (واتربري، ١٩٩٩: ٣٣٣).

الجمهوريات الراديكالية العربية

ينطبق العرض حول "استبدال الواردات" على ما حصل في الدول العربية الرئيسية لجهة حجمها الديمغرافي ودورها التاريخي. أدّت تأميمات الخمسينيات إلى إضراب القطاع الخاص عن الإستثمار في مصر. وأخذت مصر وسوريا والعراق مواقف أكثر راديكالية على المستوى الداخلي منذ مطلع الستينيات، تمثّلت بتأميم الملكية الخاصة الصناعية بعد تأميم الأرض. نجم عن التأميمات في مصر حتى ١٩٦١، والتأميمات في سوريا عام ١٩٦٤، إلغاء حضور القطاع الخاص في قطاعي الزراعة والصناعة، وحلول الدولة محل هذا الأخير في هذين المجالين، كما في مجال الإستيراد والتصدير.

كانت الستينيات فترة بناء للقطاع الصناعي في مصر بدعم مباشر من الاتحاد السوفياتي، وتطوير للزراعة من خلال بناء سد أسوان. يقول إريك رولو أن السوفيات بنوا قطاعات الصناعات الثقيلة في مصر بكاملها خلال بضع سنوات (رولو، ٢٠١٢). وانحصر الاستثمار العام في سوريا خلال الستينيات في مشروعين كبيرين هما الإستثمار في استخراج النفط وبناء سد الفرات. إنتظر بناء قطاع صناعي عام في سوريا حقبة ما بعد ١٩٧٣، وتوفّر مساعدات عربية أقرّتها المؤتمرات العربية لسوريا بوصفها دولة مواجهة. جرى شراء المجمعات الصناعية السورية وبناؤها خلال ذلك

العقد على طريقة "مفتاح باليد" (داغر، ٢٠٠١: ٣٣– ٣٨).

لم تعد هناك نخب استثمارية من القطاع الخاص يمكن للدولة أن تؤسس معها "مشاريع مشتركة" (joint projects)، على شاكلة ما حصل في نماذج "الدولة التنموية" في اليابان وكوريا وتايوان.

الأمر الآخر المهم في تلك التجارب هو اعتمادها سياسات اجتماعية تمثّلت بـ "سياسات دعم الطلب الشعبي على السلع الاستهلاكية"، من خلال تحمّل الدولة عبء توفير هذه السلع للمستهلكين بأسعار هي دون أسعار السوق، وبتأميم الطبابة والتعليم وجعلهما مجانيّين للكلّ (هينبوش، ١٩٩٣: ١٨٢). وقد خفّضت تلك السياسات التفاوت في الدخل مقارنة بما كان قائماً في جمهوريات "ملّاك الأرض"، وكان مردودها الأهم هو على صعيد النمو الديمغرافي، الذي كان كبيراً في تلك البلدان.

ترافق احتلال الدولة موقعاً رئيسياً في الاقتصاد، مع إقامة أنظمة "الحزب الواحد" في تلك التجارب. أطلق الباحثون على الأنظمة الراديكالية العربية صفة "الشعبوية السلطوية" (authoritarian populism) (هينبوش، ١٩٩٠: ٢).

أميركا وحروبها السرية والثورات المضادّة ومشاريع التقسيم"

حدّد هدفان علاقة الولايات المتحدة بالعالم العربي بدءاً من الخمسينيات: ١) ضمان استمرار ضخ النفط إلى دول الغرب، "بشروطها هي" وبأسعار منخفضة؛ ٢) حماية دولة إسرائيل.

سعت الولايات المتحدة إلى مواجهة نفوذ الإتحاد السوفياتي في الدول العربية، والتصدي لموجة القومية العربية الكاسحة آنذاك، لئلا يعرّضا متابعة هذين الهدفين للخطر. مثّلت مصر أيام عبد الناصر وسوريا والعراق بعد عام ١٩٥٨، نماذج لـ "الجمهوريات الراديكالية" العربية "المتمرّدة" على التبعية لأميركا. أقام هينبوش تقابلاً بين هذه الأخيرة وبين تلك التي "مشت في الصف" وراء الولايات المتحدة كـ"دولة مسيطرة"(هينبوش، ٢٠١١: ٢٢٤).

كانت "الحروب السريّة" التي أشرعتها الولايات المتحدة من خلال دور السي آي إيه، والتي جسّد الإنقلاب ضد مصدّق في إيران باكورتها، نموذجاً لتدخلات هذه "الدولة المسيطرة" في المنطقة. وضعت الولايات المتحدة موضع التطبيق إستراتيجية "التصدي لحركات التحرّر الوطني"

(counter insurgency)، منذ أيام كينيدي. كانت وسيلتها في ذلك، "المنظمات المضادة" (counter organizations) التي عملت على بنائها وتحضيرها للمواجهات الداخلية. أوضح تأريخ تشمبرلن لـ "الثورة المضادة" في البلدان العربية، كيف أن إدخال القوى التي تعتمد الخطاب الديني والتعبئة على أساس شعارات دينية إلى الساحة السياسية، كان الوسيلة التي اعتمدتها الولايات المتحدة للتصدي لموجة القومية العربية وضربها، خصوصاً في مصر. صنّف ألبر داغر الحرب الأهلية التي افتعلتها الولايات المتحدة عام **١٩٧٥** في لبنان، في فئة الحروب التي توخّت فرض "تقسيم أيديولوجي" على البلدان التي حصلت فيها. وذلك لحماية النخب الموالية للغرب، والأنظمة السياسية التابعة له (داغر، **٢٠١٤**).

٤. العولمة الثانية منذ أواخر السبعينيات

رأى البنيويون أن الولايات المتحدة هي التي أطلقت موجة العولمة الثانية (globalization II) منذ النصف الثاني من السبعينيات. رأوا أن الولايات المتحدة توخّت من خلال هذه الموجة، إستخدام رأس المال المالي الأميركي والأنجلوساكسوني بوجه عام، محل رأس المال المنتج، للسيطرة على المستوى العالمي.

نظام نقدي جديد على يد نيكسون يعيد السيطرة للولايات المتحدة

عام **١٩٧١**، ألغى الرئيس نيكسون إمكان أن تستبدل المصارف المركزية دولاراتها بالذهب، الذي كان أحد أعمدة نظام "بريتون وودز" القائم منذ **١٩٤٥**. وهو نظام قام على قاعدة ثبات أسعار صرف العملات. وذلك لوضع حد لعمليات الإستبدال التي لجأت إليها المصارف المركزية في العالم، كتعبير عن تراجع ثقتها بالدولار كإحتياطي للقيمة. جرى الإنتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المعوّم على المستوى العالمي. أصبحت المصارف المركزية مجبرة على الإحتفاظ بكميات كبيرة من الدولار تمثّل كتلة مناورة لديها تتصدى بها للمضاربين، وتتيح لها الإبقاء على أسعار صرف ثابتة لعملاتها، ضمن إطار من الصرف المعوّم على المستوى العالمي. صنّف الباحثون البنيويون إجراء نيكسون ضمن إطار إستراتيجية هدفت إلى فرض اعتماد الدولار كعملة ووسيلة تبادل على المستوى العالمي. وذلك من ضمن إجراءات عدّة هدفت إلى تعويض التفوّق الإنتاجي الأميركي المتراجع، بهيمنة على مستوى العالم، لرأس المال المالي الأنجلو–

ساكسوني (هينبوش، ٢٠١٢: ٢٦).

التضخم والكساد كمدخل للثورة المضادة النيو-ليبرالية

في القراءات التي قُدمت للأزمة الاقتصادية الناشبة في الغرب بعد ١٩٧٣، المتمثلة بانخفاض الاستثمار ومعدلات النمو وإنتاجية العمل، وبارتفاع التضخم والبطالة في آن معاً، جرى توصيف رفع أسعار البترول عام ١٩٧٣، باعتباره "صدمة عرض" رفعت كلفة الإنتاج، وكانت السبب في ارتفاع الأسعار وانخفاض الاستثمار (دورنبوش وفيشر، ١٩٩٠: ٤٩٥-٤٩٩). سوف تضغط السعودية في مناسبة الحظر النفطي أثناء "حرب تشرين"، لرفع الحظر. وسيكون ذلك مقدمة لتوثيق العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، حيث تلتزم الثانية باستمرار ضخ النفط بأسعار مقبولة، مقابل الحماية الأميركية لهذا البلد (النصراوي، ١٩٩١: ١١١). وقد استطاعت السعودية أن تجمّد أسعار النفط خلال خمس سنوات بعد عام ١٩٧٣، بحيث تراجع السعر الفعلي لبرميل النفط عام ١٩٧٨، إلى المستوى الذي كان عليه قبل ارتفاع الأسعار في ١٩٧٣-١٩٧٤ (المصدر نفسه: ١٢٩).

أعطى النيو-ماركسيون في تفسيرهم للأزمة بعد عام ١٩٧٣، دوراً رئيسياً لانخفاض معدل الربح، العائد إلى تراجع نمو إنتاجية العمل، مقابل ارتفاع للأجور بضغط من النقابات (سيكاريسيا وبارغيز، ١٩٩٨: ٨). ركّز النيو-كلاسيكيون، خصوصاً النقدويون منهم، على دور الإنفاق العام، والإجتماعي منه بوجه خاص، ممثلاً بالتعويضات الموفرة للعاطلين عن العمل، في الإبقاء على أجور مرتفعة نسبياً، كانت تمنع المؤسسات الإنتاجية من زيادة طلبها على العمل (المصدر نفسه: ٦).

إنهمر النقد على السياسات "الكينزية" الممثلة بالسياسات النقدية وسياسات الإنفاق العام التوسعية، التي اعتمدت بعد ١٩٧٣، والتي هدفت لزيادة الطلب للحد من الأزمة. راجت بعد ذلك القراءات التي "شيطنت" سياسات حفز الطلب "الكينزية"، بوصفها السبب الأساس في تفاقم الأزمة، معبّراً عنها بالكساد وارتفاع التضخّم في آنٍ معاً (stagflation). برّر ذلك الانقلاب الذي تم في سياسات المصارف المركزية أواخر السبعينيات، لجهة اعتماد سياسات نقدية تقشفية، عبّر عنها رفع سعر الفائدة بشكل لم يعهده العالم من قبل، بهدف كبح التضخّم.

كانت الولايات المتحدة من خلال "صدمة فولكر"، رئيس المصرف المركزي الأميركي، هي التي أشرعت هذا المسار الجديد. وهو أرسى سياسات نيو-ليبرالية على مستوى العالم الغربي كلّه

منذ ذلك التاريخ. رأى الباحثون الما–بعد كينزيون، أن ما حصل بعد **١٩٧٩**، كان وراءه إجماع المصارف المركزية على رفع الفوائد، بهدف كبح التضخّم (desinflation)، والإصرار على هذا الهدف، بصرف النظر عن كلفة ذلك على صعيد النمو، وما تسبّب به هذا الأمر من ارتفاع مطّرد للبطالة في العالم الغربي (سيكاريسيا وبارغيز: ١٠). رأوا أن الثمانينيات كانت حقبة "انكماش إقتصادي كبير" (Grande Récession)، وحقبة سيطرة لأصحاب الريوع المالية (rentiers financiers)، الذين حققوا نمواً كبيراً لمداخيلهم، وسط حالة التقشّف والإنكماش الاقتصادي السائدة (سيكاريسيا ولافوا، **١٩٨٩**: ٦٣). شهدت الحقبة اللاحقة حتى منتصف التسعينيات إستمرار اختلال توزّع المداخيل والثروة لمصلحة أصحاب الريوع المالية، وبدرجة أقل حتى الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ (سيكاريسيا ولافوا، ٢٠١٥: ١٥). رأى الباحثون البنيويون أن التجربة النيو–ليبرالية برمتها، أشرعتها مجموعة من متّخذي القرار، ضمّت ممثلي وزارة الخزانة الأميركية والبورصة في وول ستريت وصندوق النقد الدولي (هينبوش، ٢٠١٢: ٢٥).

مشاكل "إستبدال الواردات"

يقول هنري بريتون من موقعه كخبير كان منخرطاً في بداية السبعينيات في تقييم تجربة "إستبدال الواردات"، إن هذه التجربة حظيت بدراسات لها موّلتها آنذاك جهات كالـ USAID و"منظمة التجارة والتعاون الدولية"، وشملت نحو ٥٠ دولة مختلفة. وضعت تلك الدراسات وغيرها الإصبع على الإختلالات التي رافقت تطبيق التجربة، وأهمها أن الاستثمار الذي كان يضيف باستمرار إلى رأس المال الثابت الوطني، لم يكن يحلّ مشكلة البطالة التي كانت لا تفتأ تتزايد، مع ما يرافق ذلك من توسّع لرقعة الفقر في تلك الاقتصادات (بريتون: **٩١٣**). كانت الدول النامية تجهد نفسها لزيادة تكوين رأس المال الثابت، من دون أن تنجح في خفض البطالة.

كان الأمر الثاني الذي أثار اهتمام المحلّلين، هو أن زيادة رأس المال الثابت، لم تكن تترافق مع أية زيادة في الإنتاجية. لم يكن ممكناً أن يرفع استيراد التجهيزات وقطع الغيار لإقامة صناعات تجميعية، هذه الإنتاجية، لأن قيمة المنتج النهائي كانت تعكس كلفة رأس المال واليد العاملة، من دون أن تنضاف إلى ذلك، أية قيمة مضافة في القطاعات المعنيّة. توقف النمو في تلك البلدان التي بقيت تراوح في "المرحلة السهلة" من "استبدال الواردات"، أي مرحلة إقامة الصناعات التجميعية والصناعات الإستهلاكية.

لم تذهب البلدان التي اعتمدت استراتيجية "إستبدال الواردات" في أي وقت إلى خيار إنتاج سلع ترسملية أو تجهيزات (capital goods)، أي العمل على إعادة إنتاج الآلات التي تحصل عليها من السوق الدولية بمقدرتها الذاتية، بدلاً من الاستمرار باستيرادها. إمتنعت جميعها عن الخوض في تجربة "التعلّم التكنولوجي"، أي التعلّم على تفكيك الآلات المستوردة وإعادة تركيبها، بمواصفات وطنية جديدة. بقيت جميعها عاجزة عن إطلاق سيرورة "تصنيع متأخّر" يستند إلى "مراكمة للمعرفة والتعلّم" التكنولوجيين (knowledge and learning accumulation) على المستوى الوطني (بريتون: ٩٢٠).

أظهرت تجارب "التصنيع المتأخّر" بعد الحرب العالمية الثانية، الحاجة في حالتي "التقليد القائم على المحاكاة" أو "التقليد الذي ينطوي على إبداع"، اللذين اختصرا هذا التصنيع، إلى تعبئة الطاقات العلمية الوطنية، وحفز نشاطات التعليم والتدريب والبحث والتطوير. لم يحصل ذلك في تجربة "إستبدال الواردات". طغت بطالة المتعلّمين وهجرتهم إلى الغرب، وتحقّق هؤلاء بأنفسهم أن علمهم لا يوصل إلى شيء.

الثمانينيات كحقبة "تحرير اقتصادي" شديد الكلفة على العالم الثالث

تسبّب رفع الفوائد الهائل في مطلع الثمانينيات لبلدان العالم الثالث التي تورّطت في الإستدانة من المصارف الغربية، بـ "أزمات ديون خارجية"، جسّدها توقّف بلدان عديدة منها عن سداد ديونها، خصوصاً في أميركا اللاتينية. كان التوقف عن السداد الفرصة التي تلقفها صندوق النقد الدولي، للتدخّل من أجل تأمين مقرضين لهذه البلدان، مقابل اعتماد سياسات جديدة من قبلها، يأتي في مقدمتها، خفض أسعار صرف عملاتها، وتحرير تجارتها الخارجية، أي فتح الباب أمام الإستيراد والتصدير. حفلت الثمانينيات بتدخلات لـ صندوق النقد الدولي في نحو ١٢٠ دولة في العالم، لفرض "سياسات التصحيح الهيكلي"، من خلال خفض سعر صرف العملة أولاً، الذي افتُرِض أنه سيعزّز قدرتها التنافسية، ويجعلها أكثر قدرة على التصدير وتوفير ما تحتاج إليه من عملات صعبة، تسدد بها ديونها الخارجية.

تهكّم هنري بريتون على الإجماع الذي ساد في أوساط أصحاب سلطة القرار في الغرب، مجسَّداً بـ "توافق واشنطن"، في دفع بلدان العالم إلى "التوجّه نحو الخارج" (outward orientation)، في حين لم يكن لديها ما تصدّره، ولم يصر إلى تأهيلها لتكون قادرة على

التصدير والإستفادة من الإنفتاح المفروض عليها على السوق الدولية (بريتون، ١٩٩٨: ٩٢٦). قال إن كوريا الجنوبية وتايوان مثّلتا حالتين إستثنائيتين لجهة جهوزية إقتصاديهما للتجاوب مع "التوجّه نحو الخارج" والتصدير، وأن متخذي القرار في الغرب بنوا على هذين الإستثنائين لدفع بلدان العالم الثالث كلها للإنفتاح على الخارج (المصدر نفسه: ٩٢٠). لم تكن هذه الأخيرة، حين جاءت حقبة النيو–ليبرالية، وإرغامها على الإنفتاح على الأسواق الدولية، قد طوّرت أية مقدرة وطنية على إنتاج سلع جديدة تستند إلى مقدرة تكنولوجية وطنية. الأمر الذي جعل منها ضحية فحسب لهذا الإنفتاح.

كانت الثمانينيات حقبة شديدة القسوة على بلدان العالم الثالث، لأن حاجتها إلى سداد ديونها الخارجية بالدولار، وندرة الدولار فيها، تسببتا برفع سعر هذا الأخير بالعملة الوطنية، أي بخفض هائل لأسعار الصرف فيها (maxi–devaluation)، كان ينجم عنه تضخّم مفرط فيها (hyperinflation). وهو ما رمى قطاعات واسعة من سكانها في حالة الفقر المدقع، وحطّم مجتمعاتها تحطيماً.

التسعينيات كحقبة اندماج مالي وتدفقات للرساميل أفضت إلى أزمات مالية

إنتهى عقد كامل من انهيارات سعر صرف العملة والتضخّم المفرط في مطلع التسعينيات، حين جرى فرض أسعار صرف ثابتة للعملات من جديد، وأحياناً بقوانين، كما في الأرجنتين عام ١٩٩٠. وعلى نقيض ما عاشته بلدان العالم الثالث في الثمانينيات من ندرة للعملات الصعبة، كانت التسعينيات بالنسبة لها حقبة وفرة في هذه العملات، بسبب تحرير حركة الرساميل والتدفقات للرساميل الآتية من الغرب.

لم يكن تحرير حركة الرساميل بدون كلفة على بلدان العالم الثالث. كان المودعون الأجانب وأصحاب الاستثمارات المالية، يأتون ويذهبون. كانت مجرد حملة شائعات كافية لافتعال موجات هروب للودائع، تطلق أزمات مالية فادحة، تبدأ بانهيار لسعر صرف العملة تتلوه إفلاسات مصرفية تؤدي بدورها إلى إفلاسات في القطاعات الإنتاجية.

أسهم تحرير حركة الرساميل في تثبيت أسعار الصرف الإسمية لهذه البلدان، من دون أن يسهم في رفع قدراتها الإنتاجية، لأنها لم تنتبه إلى أن تحسّن أسعار الصرف الفعلية (effective) لديها، أي تجاه سلّات العملات الصعبة التي تتعامل بها،كان يضرب تنافسيتها في الأسواق الخارجية

(بالما، ٢٠٠٣: ٣٦٢). لم تنل البلدان النامية شيئاً، لا من تحرير التجارة في الثمانينيات، ولا من تحرير حركة الرساميل في التسعينيات، وبقيت قدراتها الإنتاجية معطّلة وفي حالة تراجع. أظهر تحرير التجارة وتحرير حركة الرساميل أنهما ليسا مدخلاً للتنمية، وأن الحلّ في مكان آخر.

السعودية وأميركا وأسعار البترول

كان سداد الديون التي رتّبتها الحرب مع إيران أكثر صعوبة على العراق، مع التزام دول الخليج توفير فائض دائم في العرض للنفط، يُبقي أسعاره متدنّية. كانت السيطرة على نفط الكويت ستوفّر للعراق مداخيل إضافية من دون أن تؤثّر على الأسعار الدولية للنفط. أعطى احتلال الكويت المبرّر للولايات المتحدة لشن حرب على العراق، كان الهدف منها منع إمكانية أن يتحوّل هذا البلد إلى "دولة مسيطرة إقليمياً"، يمكن أن تنطلق منها دينامية "تصنيع متأخّر" لعموم المنطقة (هينبوش، ٢٠١١: ٢٣٥).

وفّرت الحرب للولايات المتحدة، فرصة إحكام سيطرتها على دول الخليج، واستخدام أراضي هذه الدول لإقامة قواعد عسكرية، وتحويلها إلى محميّات فعلية. مثّلت الحرب الثانية على العراق في عام ٢٠٠٣، "حرب موارد"، هدفت الولايات المتحدة من خلالها إلى وضع اليد على الإحتياطي النفطي للعراق، الذي هو الأكبر إقليمياً (المصدر نفسه: ٢٣٧). أتاحت الحربان ونتائجهما، صون موقع السعودية كـ"منتج متأرجح"، يستطيع التحكّم بالعرض للنفط وبأسعاره، وفقاً لمشيئة الولايات المتحدة.

٥. التحولات التي طرأت على الدولة العربية خلال الحقبة النيو-ليبرالية

في توصيفهم للتجربة العربية بعد "الإنفتاح" بدءاً من السبعينيات، إستخدم البنيويون مفاهيم "البرجوازية البيرقراطية" أو "برجوازية الدولة"، و"رأسمالية الأصحاب" (crony capitalism)، و"البرجوازية الريعية"، للتدليل على التغيير الذي طرأ خلال الحقبة النيو-ليبرالية، على بنية الدولة الشعبوية الموروثة من الحقبة السابقة. أي أن مصطلح "البرجوازية" بقي معتمداً عند كل منعطف. وهو يصيب بالعماء أكثر مما يفسر أي شيء.

عنوا بـ "برجوازية الدولة"، السلطة التنفيذية والبيرقراطية الحكومية القادرتين ضمن إطار الدولة التدخلية، على خلق نخب استثمارية جديدة، من خلال الريوع (rents) الموفّرة لها،

بالعقود الحكومية الموقّعة معها، وبالإجراءات الحمائية وإجراءات الدعم الموفّرة لمشاريعها. بهذه الطريقة ذاتها، كان يصار لاستقطاب فئات من النخب القديمة التي بقيت موجودة بعد التأميمات. أتاحت العلاقات التي نُسجت مع النخب الجديدة والقديمة، للدولة أن توسّع قاعدتها الإجتماعية، وتجد بديلاً عن القاعدة الشعبية التي كانت تعتمد عليها سابقاً. إنعكس ذلك في انحيازها أكثر إلى سياسات أقرب إلى وجهة النظر النيو–ليبرالية، من مثل خفض التقديمات الاجتماعية للدولة، الموروثة من الحقبة الشعبوية.

وعنوا بـ "رأسمالية الأصحاب" ، واقع أن المستفيدين الوحيدين من التدخلات الحكومية على شكل عقود وحماية ودعم، هم المحظيّون الذين يدورون في فلك الأنظمة القائمة، ويحوزون ثقة القيادة السياسية للبلاد، وتجمعهم بها المصالح المادية وتبادل المنافع (هينبوش، **٢٠١٢: ٣٣**).

وعنوا بـ "البرجوازية الريعية"، المقاولين والنخب التي كوّنت ثرواتها من العلاقة مع الدولة، والتي يطغى حضورها في قطاعات السياحة والخدمات وغير ذلك، ما يبرر اعتبار هذه النخب ريعية في غالبيتها.

إنقسم العالم العربي برمته منذ عقد السبعينيات إلى نوعين من الدول. الأولى هي الدول الريعية التي تعوّل على إيرادات تصدير النفط. والثانية هي الإقتصادات شبه–الريعية (semi–rentières)، أي كل الدول الأخرى، التي باتت تعوّل أكثر فأكثر على التدفقات المالية من الخارج، ممثّلة بالهبات الحكومية من الدول النفطية، ومداخيل العاملين في الخارج، وتوظيفات الدول النفطية فيها.

حاولت الدول شبه–الريعية كمصر في السبعينيات، وسوريا بدءاً من الثمانينيات، أن توفّر من خلال سياسات "الإنفتاح" التي اعتمدتها، حوافز للقطاع الخاص، بحيث يندفع هذا الأخير إلى تحمّل جزء من أعباء الاستثمار. يتفق الكلّ أن الحوافز التي أعطيت للقطاع الخاص على امتداد العقود الماضية، لم تجعله ينخرط أكثر في الإستثمار الصناعي المنتج، وأنه حصر استثماراته في القطاعات الريعية كالسياحة، وفي البناء والعقارات، وفي التجارة. بل أن حجم إستثمارات القطاع الخاص كان ضعيفاً إلى حد كبير. وقد ذكر هينبوش نقلاً عن دراسة للكاتب جلال أمين، أن الهجرة والتوظيف في القطاع العام، أمّنا ٩٠ ٪ من مواقع العمل الجديدة في مصر بين عامي **١٩٨٦** و **١٩٩٦** (هينبوش، **٢٠١٢: ٣٧**).

إرث الدولة الشعبوية

شكّلت التقديمات الاجتماعية للدولة الشعبوية في بلدان كمصر وسوريا وغيرهما، عبئاً كبيراً على الموازنات الحكومية. كان الإستمرار في اتباع سياسات دعم الإستهلاك يستحوذ على جزء هام من موازناتها. كانت محدودية مداخيلها تعيق الاستمرار بهذه السياسة. لم تذهب هذه الأخيرة في أي وقت إلى اتخاذ إجراءات جذرية في هذا المجال، من شأنها إلغاء "العقد الإجتماعي الشعبوي" الذي يربطها بالجمهور الواسع. الأمر الذي كان سيسقط شرعيتها بالكامل. وهي قاومت ضغوط المؤسسات الدولية عليها لخفض الدعم وإزالته.

كان ثمة إدارة حكومية متضخّمة بالتوظيف غير المنتج (overdevelopment) في جميع هذه البلدان. ربط هينبوش تضخّم الإدارة العامة والقطاع العام في حالة سوريا، بالحاجة إلى تأمين أكبر إجماع حول الدولة بما هي "دولة أمن قومي" (هينبوش، ١٩٩٣: ١٩٨). أملت مصلحة الدولة (raison d'Etat) هذا الخيار، أكثر مما أملته الطبيعة النيو-باتريمونيالية لهذه الأخيرة (المصدر نفسه: ١٩٩).

رأى هينبوش بالمقابل، أن تجربة الدولة الشعبوية أورثت هذه الاقتصادات بيرقراطية لها موقف عدائي من القطاع الخاص، وأن الإدارة العامة لم تتمكن من توفير حالة "استقرار تشريعي" يحتاجها القطاع الخاص للعمل، وأنه كان لديها ميل للتشريع أكثر مما ينبغي في الميدان الإقتصادي، وأن نظرة قطاع الأعمال إلى الدولة بوصفها تعسفية يصعب توقّع خياراتها، كانت تدفعه إلى تفضيل النشاطات التجارية ونشاطات المضاربة والوساطة، بديلاً عن النشاطات المنتجة التي تحتاج إلى استثمار طويل الأجل (المصدر نفسه: ١٩٦).

السياسات، أو التعويل على الاستثمار الأجنبي المباشر

أدى تخلّي البلدان العربية الرئيسية عن متابعة مشروع "التصنيع المتأخّر" والاكتفاء بتطوير القطاعات الريعية فيها، إلى تزايد ضعفها تجاه الخارج، وتزايد انخراطها من موقع دوني في "النظام الإقتصادي الليبرالي الدولي". أظهر شارل غور رواج الدراسات خلال الثمانينيات والتسعينيات التي حاولت إثبات أن الدول التي انخرطت في هذا "النظام"، حققت معدلات نمو أعلى من غيرها (غور، ٢٠٠٠: ٧٩٣؛ بريتون: ٩٢٨). وقد تطلّب منها ذلك، المثابرة على تحرير إقتصاداتها، وانتظار مفاعيل ذلك، ممثلة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عليها. كان البنك الدولي في

تقاريره خلال النصف الثاني من الثمانينيات وأول التسعينيات هو الأكثر عدوانية وتشدّداً في دعوة البلدان النامية إلى الإنفتاح والمثابرة عليه.

أظهرت الخطة العشرية التي أعدتها الأجهزة الحكومية المصرية عام **٢٠١٢**، أن التعويل على "الاستثمار الأجنبي المباشر"، شكّل محوراً رئيسياً فيها. فهو"يمثل أحد الروافد الأساسية التي لا غنى عنها للمشاركة في تمويل التنمية (...)، ويتطلّب جذبه إتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات" (وزارة التخطيط، **١٥٧**). كما وأن "خطة مضاعفة الدخل القومي تستهدف زيادة هذا الاستثمار، من **٢،٢** مليار دولار عام **٢٠١٠/٢٠١١** إلى **٢٥،٢** مليار دولار عام **٢٠٢١/٢٠٢٢**"(المصدر نفسه: **١٩٢**).

أظهر بريتون كيف أن خطاب المؤسسات الدولية حول الإستثمار الأجنبي المباشر، نأى عن الدراسات الجدية التي حاولت أن تُظهر حقيقته، والشروط التي تجعله مجدياً للبلدان النامية. بيّنت تلك الدراسات أن الإستثمار الذي تقتصر مفاعيله على توفير بعض فرص العمل للقوى العاملة الوطنية، لا يفيد إلا في المدى القصير. بيّنت أن هذا الاستثمار لا يكون مجدياً بالفعل، إلا إذا ترتّب عليه نقل للتكنولوجيا إلى البلدان النامية ومؤسساتها الإنتاجية، أي المساهمة فعلياً في عملية "التعلّم التكنولوجي" التي تحتاج إليها (بريتون: **٩٢٩**). وهو في غياب هذا الشرط لا يستحق الإهتمام الشديد الذي يحاط به.

البنى الإدارية: "دولة الحد الأدنى"

يقول هنري بريتون أن سوء فهم تجربتي كوريا الجنوبية وتايوان من قبل الباحثين الغربيين، كان له الأثر الكبير في بلورة الأفكار النيو–ليبرالية الخاطئة حول دور الدولة في الإقتصاد. أدى سوء الفهم هذا إلى اعتماد مقولة "دولة الحد الأدنى" كأساس لـ إستراتيجية "التوجّه نحو الخارج"، التي تسمّت بعد ذلك بـ"توافق واشنطن" (المصدر نفسه: **٩٢٩**).

رأى عدد من الباحثين خلال الستينيات أن تدخّل الدولة ضمن إطار "استبدال الواردات" كان مصدر "تشوّهات" في الأسعار (distorsions)، ينجم عنها سوء استخدام للموارد. كان سبب هذه "التشوّهات" هو الحمائية بواسطة الرسوم الجمركية وغيرها، وتشجيع الدولة لنشوء احتكارات حكومية وخاصة. لكن أسوأ هذه "التشوّهات" هو سعر الصرف المرتفع، الذي كان يمنع أية إمكانية لتصدير سلع جديدة.

أضاف التيار النفعي–الجديد (new–utilitarism) إلى هذا النقد خلال السبعينيات، مفهوم "الإخفاق الحكومي" (government failure)، الذي عكس النظرة إلى الدولة بوصفها مرتعاً لـ "الباحثين عن ريوع" (rent seeking). وكان ثمة أمر واقع يتحقق منه المراقبون، هو قصور النخب البيرقراطية وضعف كفايتها في قيادة مشروع التنمية (المصدر نفسه: **٩٢٣**).

ذهب الغربيون لقراءة تجربتي كوريا وتايوان محمّلين بهذا الأرث النظري. وجدوا في هاتين التجربتين، نموذجين لإقتصادين قائمين على "المبادرة الحرة"، نجحا في إزالة "التشوّهات" التي يتسبّب بها تدخّل الدولة، ونجحا في التصدير إلى الأسواق الغربية. جعلهم الإقتصار على مقولة "الإقتصاد المختلط" التقليدية لوصف التجربة الآسيوية، يعجزون عن فهم حقيقة العلاقة بين الدولة وبين النخب الإستثمارية في تلك التجربة. كانت الدولة في كوريا وتايوان، وليس المنافسة الحرّة، هي التي أجبرت المؤسسات على اكتساب الفعالية الإنتاجية ورفع مستوى تنافسيتها.

تردّى موقع الإدارة الحكومية وأهليتها ودورها في التنمية خلال الحقبة النيو–ليبرالية في كل البلدان النامية. يمكن أخذ مآل التخطيط في هذه البلدان كمثال. حظي التخطيط بسمعة ممتازة في أوائل الخمسينيات. كان يعوّل عليه ليكون بديلاً عن السوق، ولو أن أدواته والمعارف المتعلّقة به كانت بدائية آنذاك (المصدر نفسه: **٩١٠**). أقيمت إدارات للتخطيط في كل البلدان النامية، وأصبحت بلورة خطة إقتصادية شرطاً تضعه المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، لإقراض البلدان المعنيّة. واكتسبت مؤسسات التخطيط، بما هي مجموعات تفكير وأدوات تنفيذية، أهمية شديدة في التجربة الآسيوية، واحتلّت موقع القلب في الأنظمة السياسية القائمة.

تم بالمقابل، إلغاء التخطيط في العديد من البلدان النامية منذ السبعينيات، كمؤسسات وممارسة. تراجع موقع هذا الأخير إلى مستوى الصفر في الإقتصادات العربية المدولنة. لم تعد هناك وزارات تخطيط بل "هيئات"، لا دور لها ولا عمل سوى الإشراف على توزيع بعض المساعدات والأعطيات التي تتصدّق بها المؤسسات الدولية.

في قراءة الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى للتجربة النيو–ليبرالية في مصر، أن العمل بمبدأ "دولة الحد الأدنى" لم يتخذ شكل خفض لحجم الدولة وعديدها. بل تم تنسيب **٢,٥** مليون موظف وعامل إلى الإدارة العامة بعد كانون الثاني/ يناير **٢٠١١** (عيسى، **٢٠١٧**(ب)). عبّر عن خيار "دولة الحد الأدنى"، تخلي الدولة عن أدوار سابقة لها في ميدان التسعير على وجه الخصوص، لمصلحة قوى السوق (عبد الشفيع عيسى، **٢٠١٧**(أ)). جاء ذلك نتيجة مقاربتها لدور القطاع الخاص تحت

شعار "دعه يعمل، دعه يمر". وقد أدت زيادة الطلب على العملات الصعبة بفعل تحرير الإستيراد، إلى انهيار سعر صرف العملة الوطنية أو خفضها في خريف ٢٠١٦. الأمر الذي أشرع حالة تضخم كبير وتراجع للقدرة الشرائية للمواطنين بنسبة ٥٠ ٪ (عيسى، ٢٠١٧(ب)). بلغ معدّل التضخّم في مصر عام ٢٠١٦، نحو ٢٥ ٪، وفقاً للأرقام الرسمية (فالتير، ٢٠١٧: ٦).

الدولة والنخب الاستثمارية: غياب سيرورة "تعلّم تكنولوجي"

شرحت كوكبة من الباحثين منذ الثمانينيات الطرق المختلفة التي يتم بها اكتساب المعرفة التكنولوجية، أو "التعلّم التكنولوجي" في البلدان النامية. من هذه الأشكال، "التعلّم المكتسب الذي يصعب نقله" (tacit knowledge)، و"التعلّم في الميدان" (on–the–job)، و"التعلّم بالممارسة" (by doing)، والتعلّم بالإستخدام (by using)، إلخ. أظهر هؤلاء الباحثون أن هذا "التعلّم" يحصل بعد جهد جهيد ومثابرة من قبل المؤسسات الإنتاجية، وأن اكتساب التنافسية ليس أمراً تلقائياً، يتحقّق بمجرّد استخدام تكنولوجيا جديدة، كما تحرص على القول النظرية الليبرالية التقليدية للتجارة الدولية (H.O.S.). بيّن آخرون العلاقة الوثيقة بين وجود أشكال "التعلّم" هذه في اقتصادات بعينها وبين مقدرة هذه الأخيرة على التصدير (بريتون: ٩٢٩).

أشار روجر أوين إلى أن البلدان العربية هي الوحيدة بين بلدان الشرق الأوسط، التي لا نقع فيها على تجارب "تعلّم تكنولوجي"، وأنها الوحيدة التي لا تفكّك مستورداتها من الآلات والتجهيزات، لفهم كيفية اشتغال هذه الآلات وإعادة تركيبها بمواصفات محلّية (أوين، ٢٠١٥). لم يجب أحد حول أسباب توقّف "التصنيع المتأخّر" في مصر، أو لماذا لا يتم إنتاج سيارة وطنية فيها بـ"محتوى محلّي" كما في إيران.

أظهرت دراسة الدكتور عبد الشفيع عيسى أن ميادين تدخّل الدولة الرئيسية، والحوافز التي وفرتها للقطاع الخاص من أجل الإستثمار، إنحصرت بقطاع البناء على وجه الخصوص، أي بناء المدن الجديدة، والمناطق الصناعية والبنى التحتية للنقل والمواصلات، والمجمعات السياحية. أظهرت أن ليس ثمة حوافز موفّرة للمؤسسات من أجل "التعلّم التكنولوجي"، وبناء قدرة وطنية على إنتاج "سلع ترسملية" أو آلات.

وقد أظهرت التجربة الإيرانية، أن إطلاق سيرورة "تعلّم تكنولوجي" قي قطاع السيارات المدنية أواخر الثمانينيات، أدى خلال وقت قصير إلى انتشار "التعلّم" في مختلف القطاعات الإنتاجية، وانطلاق ثورة علمية وطنية في مختلف الميادين، وتحوّل إيران إلى دولة صناعية.

بناء الإدارة الحكومية هو الأساس

أظهرت التجربة أنه لتحقيق التنمية، ينبغي اعتماد إجراءات ومقاربات هي نقيض تلك التي صالت المؤسسات الدولية وجالت بها، منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. أي أنه ينبغي "التعلّم" تكنولوجياً لاكتساب المقدرة على التصدير، وأنه لا ينبغي قبول تحرير الإستيراد بشكل كامل، لكي يكون بالإمكان حماية المؤسسات الإنتاجية المنخرطة في مشروع "التعلّم" التكنولوجي، وأنه لا ينبغي اعتماد قاعدة "الأسعار الحقيقية"، أي أسعار السوق، خصوصاً حين يتعلّق الأمر بسعر صرف العملة. كما وأن "تعلّم الدولة" (government learning) والإدارة العامة كيفية إدارة مشروع التنمية و"التصنيع المتأخّر"، هو بنفس أهمية "التعلّم" التكنولوجي على مستوى المؤسسة. ينبغي استبدال شعار "دولة الحد الأدنى"، الذي هو شعار سخيف ومجرم، بشعار "تعلّم الدولة" (بريتون، ١٩٩٨: ٩٢٩–٩٣١). ثمة ضرورة لأن تنشأ علاقة أخرى مختلفة عن القائمة حالياً، بين الدولة، ممثّلة بإدارتها الحكومية، وبين النخب الإستثمارية. هذا ما توفّر نموذجاً عنه، الإدارة الحكومية الآسيوية.

ثانياً: بناء الإدارة الحكومية

سادت منذ ثمانينيات القرن الماضي، قراءة للدولة وإدارتها العامة، باعتبارها تجمّعاً للأشرار، لا يعوّل عليها في تقديم منافع عامة أو تحقيق التنمية، صاغها التيار النيو–ليبرالي، وتبنّتها المؤسسات الدولية. هنا قراءة مغايرة لدور الإدارة العامة في التنمية، تقدم صورة متألّقة عن البيرقراطية الحكومية، وتُظهر أن حضور هذه البيرقراطية هو شرط لا بد منه لكي تتحقّق التنمية. هذا واقع قائم في بلدان كثيرة في العالم، وأهمها بلدان شرق آسيا.

النيو-ماركسيون والمؤسساتيون والنفعيون الجدد

أحد أهم الإسهامات التي قدمتها النظرية الاقتصادية للتنمية، إظهارها بالاستناد إلى الوقائع التاريخية، أن أهم عامل في تحقيق التنمية، هو وجود إدارة حكومية فاعلة. تولى بلورة هذه المقاربة رهط من المفكرين منذ مطلع القرن العشرين. وثابر آخرون على ذلك، مثّلوا بعد الحرب العالمية الثانية تيار «المؤسساتية المقارنة» (comparative institutional approach). وتمثّل هذا التيار منذ الثمانينيات بجيل جديد من الباحثين الذين درسوا التجربة الآسيوية.

كان لا بد لتيار «المؤسساتية المقارنة» من أخذ مسافة مع النيو–ماركسية التي طغت في ميدان اقتصاديات التنمية، عبر «نظرية التبعية» (dependency theory) حتى مطلع الثمانينيات، وركّزت على دراسة الدولة بوصفها ساحة صراع. وكان لا بد من أخذ مسافة أخرى مع التيار الثاني، الذي سيطر على أدبيات التنمية منذ أواخر السبعينيات، الممثّل بـ «النفعيين الجدد» (new utilitarianism) الذين وفّروا النظرية التي استندت إليها سياسات التنمية النيو–ليبرالية الرائجة منذ ذلك التاريخ.

الانطلاق من نقد «نظرية التبعية»

استعاد الباحثان إيفانز وستيفانز، في نص صدر عام **١٩٨٨**، الأدبيات حول التنمية منذ الستينيات، والمواقف التي عبّر عنها النقاش آنذاك بين مدرسة التحديث (modernization approach) ومدرسة التبعية (إيفانز وستيفانز، **١٩٨٨**). طغى حضور شخصيتين فكريّتين في ذلك النقاش.

أخذت المدرسة الأولى من ماكس فيبر تركيزه على البنى الفكرية، واستنتجت أن الأفكار والبنى الفكرية التقليدية هي سبب التخلّف (المصدر نفسه: **٧١٥**). واستندت المدرسة الثانية إلى الماركسية، ووجدت في الشروط المادية الممثلة بالتقسيم الدولي للعمل على أساس مركز وأطراف، والذي فرضته الإمبريالية في مرحلتي الاستعمار وما بعد الاستعمار، سبب التخلّف. ذهبت المدرسة الأولى إلى أن على الدول المتخلفة أن تنسج على منوال الدول المتقدمة للخروج من التخلّف. وذهبت المدرسة الثانية إلى أن سبب التخلّف هو علاقة دول الأطراف بدول المركز، وأن على الأولى أن تقيم قطيعة مع النظام الرأسمالي الدولي كشرط للخروج من التخلّف (المصدر نفسه: **٧١٧**).

كان ألبرت أوتو هيرشمان قد أجرى هو الآخر عام **١٩٨١** مسحاً للأدبيات في ميدان «اقتصاد التنمية» الصادرة من الخمسينيات إلى السبعينيات، صنّف فيه هذه الأدبيات ضمن ثلاث مجموعات، تقف على طرف منها المدرسة المسيطرة (économie orthodoxe) وتقف على الطرف الآخر، المدرسة النيو–ماركسية (هيرشمان، **١٩٨٤: ٤٥**). صنّف هيرشمان المدرسة الأولى من خلال معيارين، أولهما عدم اعترافها بوجود بنى مختلفة في البلدان المتخلّفة تقتضي سياسات مختلفة نوعياً للتعاطي معها (mono–économisme)، والثاني، اعتبارها أن ثمة

منفعة متبادلة من التعاون بين شمال العالم وجنوبه. وصف المدرسة الثانية باعتبارها ترى اختلافاً جوهرياً في بنى الطرفين، يمنع دول الأطراف من النسج على منوال المركز في السياسات التنموية التي تعتمدها، وبأنها لا ترى أي إمكان للتعاون بين طرفي العالم هذين لتحقيق التنمية (داغر، ٢٠٠٥).

بيّن إيفانز وستيفانز أن الصيغة القديمة لـ«نظرية التبعية» التي كانت متداولة خلال الستينيات والسبعينيات أصبحت متقادمة ولا يمكن الأخذ بها لدراسة العلاقة بين شمال العالم وجنوبه، وذلك لسببين. السبب الأول هو أنها «اقتصادوية»، لا ترى العلاقة بين هذين الطرفين إلا بوصفها تعكس سيطرة الشركات الاحتكارية الغربية على دول العالم الثالث (إيفانز وستيفنز، ١٩٨٨: ٧٢٥). والسبب الثاني هو أنها تنفي إمكان تحقيق أي اختراق تنموي من قبل دول بعينها في العالم الثالث. لكن هذا هو ما حصل بالفعل في دول شمال–شرق آسيا، أي كوريا الجنوبية وتايوان بالتحديد، التي أعادت صوغ علاقتها مع بلدان المركز. لم ينفِ الباحثان أهمية الأسباب الجيو–سياسية في تفسير النجاح الذي تحقّق للبلدين (المصدر نفسه: ٧٢٧). أي كونهما في مواجهة النموذج الشيوعي، واستفادتهما الكبيرة من فتح الأسواق الأميركية أمام صادراتهما. إلا أنهما ركّزا في الوقت عينه على شرط أكثر أهمية في تفسير نجاح البلدين، هو مقدرتهما على إقامة بنى إدارية جديدة للدولة كان لها الفضل الأول في تحقّق هذا النجاح.

التوقّف عن دراسة الدولة بوصفها ساحة صراع

في منتصف الثمانينيات، وفي عز اكتساح النيو–ليبرالية للعالم كموقف أيديولوجي معادٍ للدولة، وكسياسات تنمية جديدة تمثّلت آنذاك بسياسات التصحيح الهيكلي، أصدرت جمهرة من الباحثين كتاباً حول كيفية استعادة دور الدولة في التنمية كمحور نقاش وتحليل (سكوكبول وريشماير وإيفانز، ١٩٨٥). تكرّر طبع هذا الكتاب حتى بلغ عدد طبعاته عشراً في أواخر التسعينيات. تمحورت مداخلة إيفانز وريشماير في الكتاب حول الشروط التي يجب أن تتوفّر في الدولة ليكون دورها فعّالاً في التنمية (إيفانز وريشماير، ١٩٨٥). رأى الباحثان أن الانتقال بالنقاش من مسألة كون الدولة ساحة صراع، إلى التركيز على تعريفها بوصفها بنى إدارية ومؤسسات إدارية، هو شرط تقديم شيء جديد ذي فائدة لدراسة دورها في التنمية (المصدر نفسه: ٤٦).

اختارا أن يدرسا الدولة بوصفها فاعلاً جماعياً (corporate actor)، بدل أن يستمرّا في النسج على منوال من يرون الدولة منصّة تتبارز فوقها القوى والمصالح الاجتماعية المختلفة. وقد اختارا في ذلك النأي عن القراءات النيو—ماركسية للدولة، لمصلحة القراءة الفيبرية لها. كان مايكل مان قد انتقد بدوره هذه الخاصية للأدبيات حول الدولة التي راجت حتى مطلع الثمانينيات وحصرت همها بتعريف الدولة كساحة صراع (مان، ١٩٨٤ و ٢٠٠٣: ١١٠).

النفعيّون الجدد والمؤسساتيون

في نصه التأسيسي الرائع الصادر عام ١٩٩٥، عرض إيفانز مقاربتين لتعريف الدولة بوصفها إدارة، وتعريف دورها في التنمية (إيفانز، ١٩٩٥). المقاربة الأولى هي التي راجت منذ منتصف السبعينيات، وأسهمت في بلورتها جمهرة من الاقتصاديين النفعيين الجدد، وكان لها الأثر الكبير منذ مطلع الثمانينيات، لأنها شكلت المرجعية الفكرية التي استندت إليها سياسات التنمية النيو—ليبرالية الطابع، تحت اسم «توافق واشنطن». وهي أقامت تعارضاً بين الدولة والسوق، ورأت أن تدخل الدولة في الاقتصاد يعيق عمل قوى السوق، واعتبرت انكفاء الدولة وانسحابها من الاقتصاد هو شرط تمدّد علاقات السوق.

والمقاربة الثانية هي التي عبّرت عنها إسهامات مفكرين منذ مطلع القرن العشرين، وأظهرت حاجة اقتصاد السوق لتدخّل الدولة لجعله ممكناً، وذلك بدءاً من ماكس فيبر، مروراً بـ كارل بولانيي وبمنظّرين رئيسيين ضمن «اقتصاد التنمية» كـ ألكسندر غرشنكرون وألبرت أوتو هيرشمان، وصولاً إلى الباحثين الذين عملوا على جمع الوقائع حول نموذج شمال—شرق آسيا للتنمية، وبلورة مفاهيم جديدة انطلاقاً من هذا الواقع، لفهم كيفية تدخل الدولة الناجح في الاقتصاد، ومنهم أليس أمسدن وروبرت واد وبيتر إيفانز نفسه.

صنّف إيفانز اهتمامات مفكري هذا التيار تحت ثلاثة عناوين. عالج بولانيي السياسات التي أتاحت نشوء اقتصاد السوق وتطوره. وعالج فيبر البنى الإدارية أو البيروقراطية الحكومية، التي لم يكن ممكناً من دونها أن تتوسّع الرأسمالية وتتعمّم. وعالج مفكرو ما بعد الحرب العالمية الثانية، كـ هيرشمان وغرشنكرون، العلاقة بين الدولة والنخب الاستثمارية، التي أظهرت عدم إمكان تحقّق التنمية في البلدان «الآتية متأخرة إلى التصنيع»، إذا لم توفر الدولة حوافز للمستثمرين من القطاع الخاص للانخراط فيها.

الإدارة الحكومية كما وصفها ماكس فيبر

تبدو مساهمة ماكس فيبر في وصف الإدارة الحكومية الغربية غير قابلة للتجاوز. وتظهر أهمية هذه المساهمة في أن الإدارة الحكومية الغربية باتت تكنّى بصفة «الإدارة الفيبرية» (veberian)، بناءً على التوصيف الذي قدمه فيبر لها. ولعل أفضل طريقة لتوضيح إسهام فيبر في وصف هذه الإدارة الفعّالة، هي المقارنة بينه وبين المقاربات الأخرى للإدارة الحكومية، التي تقدّم بها التيار النفعي الجديد. فالإدارة الحكومية عند هذا التيار مكونة، بصرف النظر عن الزمان والمكان، من إداريين يبحثون عن المنفعة الشخصية ويقدمون منافع وتسهيلات لمن يدعمونهم من خارج الإدارة، أكانوا سياسيين أو أصحاب أعمال. وذلك من خلال صلاحياتهم في توزيع الموارد العامة، أكانت وظائف أو عقوداً أو غير ذلك، أو من خلال صلاحياتهم في بلورة وإصدار تشريعات توفر منافع وريوعاً لهؤلاء السياسيين وأصحاب الأعمال، كالرسوم الجمركية أو الاحتكارات الخاصة، على سبيل المثال (إيفانز، ١٩٩٥: ٢٣). أي أن الموظفين الحكوميين وفق هذه المقاربة هم مجموعة أشرار لا يستطيعون تقديم منافع عامة، ولا يمكنهم أن يحققوا المصلحة العامة أو يسهموا في الخير العام.

أظهرت الدراسات منذ الثمانينيات ضعف هذه القراءة للإدارة العامة وانحصارها في نموذج واحد، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على الإحاطة بتنوّع الواقع الإداري لدول العالم. بل إن هذا النوع من القراءات سلّط الاهتمام أكثر على مساهمة ماكس فيبر الفذّة في تعريف الإدارة الحكومية. أولى خصائص الإدارة الحكومية كما وصفها فيبر، هي انبناؤها على قاعدة الاستحقاق. وقد اعتمدت البلدان الغربية قاعدة المباريات الوطنية المفتوحة للجميع، لتنسيب الموظفين الحكوميين. يحظى هؤلاء بعد تنسيبهم بخاصيّتين إضافيّتين، أولهما أنهم يتمتعون بأمان وظيفي يكرّسه إمكان ممارستهم لمهنتهم على مدى ثلاثين أو أربعين عاماً. وثانيهما، أنهم يحظون بحق الترقّي الوظيفي لبلوغ أعلى المستويات الوظيفية بالمباريات داخل الإدارة. وإذا تم العمل بهذه القواعد على وجه الدقّة، فإن الإدارة الحكومية تتحوّل إلى المكان الأفضل لبناء الأهلية المهنية وتوفير أفضل الخبراء (المصدر نفسه: ٣٠). تثبت التجربة منذ مئتي عام على الأقل وحتى الآن، أن الإدارة الحكومية في الغرب التي بنيت بهذه الطريقة، كانت المسؤولة عن تحقّق النمو الاقتصادي والازدهار في هذه البلدان.

المسؤولية الإضافية المترتبة على الدولة التنموية

انطلق فيبر في توصيفه لتكوين الإدارة ودورها، من واقع البلدان الغربية حيث هناك نخب استثمارية فاعلة. لا تحتاج هذه الأخيرة سوى إلى أن تتحمّل الإدارة الحكومية مسؤوليتها في تأمين جو استثماري سليم. إلا أن المفكرين الأوائل ضمن «اقتصاد التنمية» تنبّهوا إلى حقيقة أن بلدان العالم الثالث تفتقد وجود نخب جاهزة لممارسة دورها الاستثماري، وأن على الدولة أو الإدارة العامة، أن تتولى خلق هذه النخب. أي أن دور الدولة يتجاوز ما جاء به فيبر، ألا وهو مواكبتها للنشاط الاستثماري الخاص.

وفي دراسة غرشنكرون لتجربة «التصنيع المتأخر» في روسيا القيصرية، أواخر القرن التاسع عشر، بدا دور الدولة جوهرياً لجهة تأمين الرساميل الكثيفة التي تتطلبها الشروط التكنولوجية للاستثمار آنذاك، ويعجز عن توفيرها المستثمرون الأفراد. أما هيرشمان، فقد اختصر دور الدولة في «تعظيم القدرة على اتخاذ القرار الاستثماري» للنخب الاستثمارية، التي تعجز بمفردها عن تبيّن الإمكانات المتاحة، وتعجز بمفردها عن تحويل رغبتها بالاستثمار إلى استثمارات فعلية (المصدر نفسه: **٣١**). ورأت أليس أمسدن في تتبعها لتجربة «التصنيع المتأخّر» في شرقي آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، أن الدعم الحكومي الموفّر للمستثمرين، ممثلاً بالحماية الجمركية والتمويل الطويل الأجل وغير ذلك، كان شرط تحقّق هذا التصنيع (المصدر نفسه: **٣٨**).

الدولة تخلق القطاع الخاص

في استعراضه للأدبيات التي تناولت العلاقة بين الدولة والمجتمع (state–society relation)، ميّز إيفانز بين طريقتين في هذا المجال. وضع جويل ميغدال المجتمع في مواجهة الدولة، من خلال وصف جهد المتنفّذين المحليين التقليديين لاكتساب سلطة محلية (social control) على حساب الدولة ممثلة بالإدارة الحكومية، مستنداً في ذلك إلى تجربة عبد الناصر في مصر. أي أنه اختار أن يدرس حصراً همّ اكتساب السلطة عند المتنفّذين هؤلاء. وهي علاقة بين الدولة والنخب لا مردود تنموياً لها (المصدر نفسه: **٣٧**).

أما ما فعله هيرشمان وغرشنكرون، ثم الجيل الثاني من الباحثين الذين درسوا التجربة الآسيوية، فهو التركيز على العلاقة بين الدولة وبين النخب الاستثمارية، كما سبقت الإشارة. وهي بدت طريقة مجدية أكثر لمعرفة دور الدولة في التنمية. وقد أظهر هؤلاء الباحثون أن هذه العلاقة التي

أثمرت مشاريع مشتركة (joint projects) بين الطرفين، كانت لها نتائج باهرة على صعيد «التصنيع المتأخّر» والخروج من التخلّف (المصدر نفسه: **٤١**). وقد أتاحت خلق قطاع خاص فاعل كان محرّك التنمية في هذه البلدان.

وتبقى مستقلة عنه

رأى الباحثان إيفانز وريشماير في نصهما لعام **١٩٨٥** شرطين لتدخّل فاعل من قبل الدولة بوصفها فاعلاً جماعياً، في التنمية، هما تماسك الإدارة العامة الداخلي (cohesion)، واستقلاليتها (autonomy) تجاه المجتمع (إيفانز وريشماير: **٥١**). كان فيبر الأول في الإشارة إلى حاجة الإدارة الحكومية إلى أن تكون في عزلة نسبية عن الضغوط التي تتعرّض لها من خارجها، لكي تتمكن من ممارسة دورها. وقدّم إيفانز في نصه لعام **١٩٩٢**، إثباتاً بالوقائع على أهمية توفّر شرطي التماسك الداخلي والاستقلالية، لكي تتمكّن الدولة من ممارسة دورها الفاعل في التنمية (إيفانز، **١٩٩٢**). وقد اتّخذ من تجارب اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان دليلاً على ذلك.

حقّقت اليابان هذا التماسك، من خلال الشبكات داخل الإدارة التي ربطت بين الموظفين الحكوميين الكبار (gakubatsu)، واستندت إلى تجربتهم المشتركة منذ أيام الدراسة والعلائق الشخصية بينهم، وخلقت «عصبية» إدارية (esprit de corps) جعلت كل فرد منهم يرى الوصول إلى الأهداف المشتركة للإدارة تحققاً لطموحاته الشخصية (إيفانز وريشماير: **٥٦**؛ إيفانز، **١٩٩٢**: **١٥٤**). ووفرت النخبة العسكرية التي جاء بها الجنرال بارك إلى الإدارة عام **١٩٦١**، اللحمة لهذه الأخيرة، التي انضافت إلى خصائصها «الفيبرية»، لرفع مستوى فعاليتها إلى الحد الأقصى (المصدر نفسه: **١٥٦**). ووفّر حزب الكيومنتانغ للإدارة الحكومية عنصر التماسك الداخلي الذي هو الخاصية المشتركة لهذه التجارب التنموية الثلاث (المصدر نفسه: **١٥٩**).

سمّى إيفانز الخصائص الإضافية هذه التي جعلت الإدارة أكثر تماسكاً وأكثر فعالية في التجربة الآسيوية، «العناصر من خارج البيروقراطية للبيروقراطية»، أو «الأسس غير البيرقراطية للأداء البيرقراطي» (non–bureaucratic foundations of bureaucratic functioning) (إيفانز وريشماير: **٥٩**). وأتاح وجود هذه العناصر الإضافية، إطلاق صفة «الفيبرية المعزّزة» (reinforced veberianism) على الإدارة الحكومية الآسيوية (إيفانز، **١٩٩٢**: **١٥٣**).

وقد اقتضت المشاريع المشتركة بين الدولة والنخب الاستثمارية، أن تكون الإدارة الحكومية في علاقة يومية مع القطاعات الإنتاجية وممثليها. هذا الشرط وفّرته «المؤسسات الوسيطة» التي

تجمع ممثلي الحكومة مع ممثلي القطاع الخاص هذا الشرط. وكان الأمر على النحو ذاته في كوريا وتايوان، ولو أن العلاقة بين الطرفين في هاتين الحالتين، عكست سلطوية أكبر من طرف الإدارة تجاه القطاع الخاص.

قدّم إيفانز في دراسته لحالات اليابان وكوريا وتايوان، وقائع تثبت أن توفّر شرطي التماسك الداخلي للإدارة واستقلاليتها، هو ما حمى التجربة برمتها من الفشل وحقق نجاحها الباهر. وإلا لكانت الإدارة العامة تحوّلت مطيّة عند النخب الاستثمارية الجديدة التي أسهمت هي نفسها في خلقها، وتحوّل أفرادها إلى مرتشين همهم إرضاء هذه النخب مقابل تحقيق منافع فردية لأنفسهم. وفي حالة كوريا، لم يؤد «انغراس» (embeddedness) الإدارة الحكومية في النسيج الاقتصادي، والذي عبّر عن نفسه بالعلاقة مع عدد قليل من الشركات الكبرى، إلى أي تغيير في طبيعة العلاقة بين الطرفين. أي أن الإدارة العامة بقيت معنيّة بتحقيق المشروع الوطني الذي انتدبت له، وعصيّة على أية محاولات لشراء أفرادها أو جعلهم يقدّمون عنصر الانتفاع الشخصي في تعاطيهم مع القطاع الخاص (المصدر نفسه: ١٥٨). وأظهرت تجربة تايوان أن الإدارة الحكومية كانت قادرة على أن تعرّض الشركات التي سبق أن خلقتها ووفّرت لها كل أشكال الدعم، لصدمات المنافسة الخارجية، من خلال إزالة الرسوم الجمركية التي تحمي أسواقها، لدفعها إلى تحسين فعاليتها الإنتاجية وتطوير تنافسيتها في المواجهة مع الخارج (المصدر نفسه: ١٦٢).

لا تكتمل هذه الصورة الجميلة للبيروقراطية الحكومية، التي ليست طرحاً طوباوياً بل واقع قائم في التجربة الآسيوية، إلا بمقارنتها مع نماذج الإدارة النهّابة (predatory) في أنحاء العالم الثالث. وقد أعطى إيفانز نموذج الإدارة الحكومية أيام موبوتو في الكونغو، مثالاً على ذلك. وقد تحوّلت هذه الإدارة آنذاك، إلى سوق للبيع والشراء، حيث يعرض الموظفون الحكوميون على أصحاب المصالح الخاصة، ما يناسبهم من عقود ومشاريع، مقابل الإنتفاع الشخصي(المصدر نفسه: ١٥١) . وقد تحوّلت الدولة إلى طرف لا يستطيع المستثمرون الجادّون توقّع قراراته. وامتنع هؤلاء عن الإستثمار، وتحوّلت الدولة إلى أهم عائق أمام التنمية.

التصنيع المتأخّر

اختصرت أليس أمسدن «التصنيع المتأخّر» الذي حققته دول شمال–شرق آسيا، باعتباره مغايراً لذلك الذي حققته البلدان الأوروبية «الآتية متأخّرة إلى التصنيع» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي كان يقوم على الإبداع (innovation)، أي اختراع وتسويق سلع

وطرائق تكنولوجية جديدة. أظهرت الباحثة أنه كان كافياً لتحقيق هذا التصنيع، استيراد الآلات من الغرب (borrowing) وإعادة تفكيكها وتركيبها للتمكّن لاحقاً من إنتاجها بدل الاستمرار باستيرادها (learning by doing) (أمسدن وهيكينو، ١٩٩٣). وقسّم لينسو كيم الديناميكية التكنولوجية إلى ثلاث مراحل، الأولى بينها تقوم على تقليد السلع الموجودة على قاعدة المحاكاة (duplicative imitation). وتقوم الثانية على قاعدة «التقليد الذي ينطوي على إبداع» (creative imitation). وتقوم الثالثة على اختراع سلع وطرائق تكنولوجية جديدة على قاعدة «الإبداع الأصيل» (original innovation) (كيم، ٢٠٠١). وأظهرت أمسدن أن كل تجارب «التصنيع المتأخّر» للقرن العشرين، تقع ضمن المرحلتين الأوليين.

وأظهرت التجربة الإيرانية كإحدى آخر تجارب «التصنيع المتأخّر»، أن الحصار الدولي المفروض على هذا البلد لم يمنعه من التحوّل إلى دولة صناعية. ودلّت هذه التجربة على وجود عامل هام في تسهيل عملية «التصنيع المتأخّر» يتمثّل بدور «المكاتب الاستشارية الهندسية» المنتشرة في الغرب، التي تتيح بشروط السوق، حيازة البلدان النامية للمعرفة التكنولوجية التي يتطلبها إنتاج قطع غيار بالإمكانات والموارد المحلية (local contents). وهو ما يتيح لهذه البلدان، أن تعوّض امتناع الشركات الكبرى الغربية عن نقل المعرفة التكنولوجية لها.

الدولة التنموية في القرن الواحد والعشرين

أخذ إيفانز بالاعتبار التحوّلات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، والمساهمات النظرية التي قدمتها نظريات التنمية والنمو المختلفة، لرسم صورة الدولة التنموية للقرن الواحد والعشرين (إيفانز، ٢٠٠٨). ركّزت نظريات التنمية على أن «إنتاج الآلات» (capital goods) هو هدف التنمية الفعلية. أظهرت العقود المنصرمة تراجع حصة الصناعة في القوى العاملة في البلدان الأكثر نجاحاً في تحقيق تصنيعها المتأخّر، وأولها الصين وكوريا، بالإضافة إلى دول أخرى أقل نجاحاً مثل جنوب أفريقيا والبرازيل. وذلك لمصلحة تطوّر نشاطات الخدمات من كل نوع. تولّى هذا القطاع توفير العدد الأكبر من مواقع العمل الجديدة في هذه البلدان (المصدر نفسه: ١٠).

جعلت نظرية النمو الباطني المنشأ (endogenous growth)، وأهم أعلامها بول رومر، من المعرفة التكنولوجية (technological knowledge) مصدراً أولاً ورئيسياً للنمو. تنجم عن اكتساب هذه المعرفة، «أفكار» جديدة يمكن تحويلها إلى مخترعات (innovations) وتسويقها. وأظهر الاقتصاديون النيو–كلاسيكيون الذين ركّزوا على دراسة المؤسسات، أنها

أساسية لفهم سياقات النجاح أو الفشل في التنمية. ومن هؤلاء داني رودريك ودارون أساموغلو. وحاججت النظرية التي تركز على بناء الإمكانات لدى الأفراد، أو التنمية البشرية، أو «التمكين» (capability theory)، وأهم أعلامها أمارتيا سن، على أن هذا هو هدف التنمية في الأساس.

استخلص إيفانز من الواقع ومن نظريات النمو، أن على الدولة التنموية في القرن الواحد والعشرين أن تركّز على بناء المؤهلات البشرية كمصدر رئيسي للتنمية. يكون عليها أن تلعب دوراً أساسياً في «تمكين» رأس المال البشري الوطني، من خلال التعليم والتدريب، وتعزيز قدرة هذا الأخير على إنتاج «الأفكار»، التي يمكن أن تتحوّل إلى خدمات أو سلع جديدة، وتكون مصدراً للنمو. ليس ثمة تعارض بين «التصنيع المتأخّر» والتركيز على بناء المؤهلات البشرية. بل إن الدولة التنموية للقرن العشرين، كانت الأفضل بما لا يقاس في ميدان الاستثمار في التعليم، وتأهيل رأس المال البشري الوطني لتحقيق «التصنيع المتأخر».

خلص إيفانز إلى أن توفّر المقدرة الإدارية لدى الدولة، أمر أكثر أهمية في شروط القرن الواحد والعشرين، مما كان عليه الأمر في القرن العشرين. أكّد على مركزية الدولة كمؤسسة تنموية (المصدر نفسه: ١٨). لكن مهمات الدولة التنموية للقرن الواحد والعشرين أكثر تشعباً وتعقيداً، لأن علاقتها لم تعد محصورة بالنخب الاستثمارية كما كان الأمر في القرن العشرين.

مراجع الكتاب

أريك رولو، في كواليس الشرق الأوسط: ١٩٥٢–٢٠١٢، فصول من الكتاب، نشرت في السفير، ٥–١٢/١٢/٢٠١٢.

ألبر داغر، "أضواء على انخفاض قيمة النقد: التجربة اللبنانية والسياسة الاقتصادية البديلة"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد الثاني، ١٩٩٠.

ألبر داغر، "التحديات الاقتصادية والتنموية التى تواجه سوريا ولبنان في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية"، نُشِرت في الملحق الاقتصادي لصحيفة البعث، في ٦ و٢٧ حزيران و١١ و١٨ تموز، ٢٠٠٠، وفي مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٣٣، حزيران ٢٠٠٠، ص. ٨٧ – ١٤٥، وفي صحيفة السفير، بتاريخ ١١ و١٣ و١٥ و ٢١ كانون الاول ٢٠٠٠، ثم أعيد نشرها في ألبر داغر، لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة، دار النهار، ٢٠٠١، ٢٤١ صفحة ، ص. ١٧ – ٩٢ .

ألبر داغر، "الدولة اللبنانية وفقاً لمفهوم دولة القانون"، مقالة نشرت في النهار بتاريخ ٧ شباط ٢٠٠٨، وأعيد نشرها في ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة، ٢٠١٢، ٢٢٤ صفحة ، ص. ١١ – ١٩.

ألبر داغر، "الولايات المتحدة والمشرق العربي: بيان للاستنهاض القومي"، الأخبار، ١٣، ١٤ و ١٨ /١١ / ٢٠١٤؛ أعيد نشرها تحت عنوان: "بيان للاستنهاض القومي: الحركة المشرقية في مواجهة العدوان الأميركي"، مركز التقدم الأردني للتنمية والثقافة، ٢٠١٥، ٤٧ صفحة.

ألبر داغر، "دور الدولة في المشروع التنموي اللبناني، نشرت تحت عنوان" دور الدولة التنموي: متى تجاوز "الشيحية"؟"، النهار، ١٢ حزيران ٢٠٠٨، أُعيد نشرها في ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة، ٢٠١٢، ٢٢٤ صفحة.

ألبر داغر، "كيف نستفيد من الأدبيات حول التنمية في النقاش حول مستقبل لبنان الاقتصادي"، مقالة في النهار ، ١٨/٤/٢٠٠٥، أعيد نشرها في ألبر داغر، أيّة سياسة صناعية للبنان: مقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد، «المركز اللبناني للدراسات»، ٢٠٠٥، ١٩٧ صفحة ، ص. ١٢ – ١٨.

ألبر داغر، "مراجعة كتاب أسامة مقدسي حول أحداث ١٨٦٠"، نشرت في النهار بتاريخ ٢١ و ٢٢ نيسان ٢٠٠٩، تحت عنوان: " كتاب اسامة مقدسي حول ثقافة الطائفية : اعادة النظر بهالة طانيوس شاهين"؛ أعيد نشرها في ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، ٢٠١٢، ٢٢٤ صفحة، ص. ٥٨ – ٦٦ .

ألبر داغر، لبنان وسوريا: التحديات الاقتصادية والسياسات المطلوبة، دار النهار، بيروت، ٢٠٠١.

ألبر داغر، «التجربة الإقتصادية الليبرالية في لبنان» ، «الأخبار»، ١٨ و ١٩ كانون الثاني، ٢٠١٠.
ألبر داغر، «دور الدولة في المشروع التنموي اللبناني»، نشرت في«النهار» في ١٢ حزيران ٢٠٠٨، تحت عنوان: « دور الدولة التنموي: متى تجاوز «الشيحية» ؟». وأعيد نشرها في ألبر داغر، حول بناء الدولة في لبنان، «المركز اللبناني للدراسات» ـ بيروت، ٢٠٠٨، ١٤٤ صفحة، ص. ٣٧ ـ ٤٧.

ألبر داغر، «سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة»، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٤٢، تشرين الاول ٢٠٠٢، وأعيد نشرها في ألبر داغر، أيّة سياسة صناعية للبنان: مقاربة مختلفة لدور الدولة في الاقتصاد، «المركز اللبناني للدراسات»، ٢٠٠٥، ١٩٧ صفحة، ص. ٧٥ ـ ١٢٥.

ألبر داغر، "الدولة اللبنانية وفقاً لمفهوم دولة القانون"، النهار في ٧ شباط ٢٠٠٨.

ألبر داغر، "بعض ريف جبل–لبنان الشمالي في قرن"، الأخبار، ٢٠ / ١١ /٢٠١٣.

ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة، ٢٠١٢، ٢٢٤ صفحة.

ألبر منصور، "تعقيب على كتاب الرئيس السابق، الياس الهراوي"، النهار، بتاريخ ١١ تموز ٢٠٠٢.

ألبر منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣.

سيمون عبد المسيح، طواحين الرأسمالية: حالة حاقل–بلاد جبيل (١٨٢٠–١٩٢٠)، ٢٠١٤، ٢٤٠ صفحة.
كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ١٩٦٥؛ الطبعة الثالثة (بالفرنسية)، دار نوفل، ١٩٨٨، ٣٤٩ صفحة.
كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، بيروت، دار نوفل، ١٩٧٩ ، ٢١٣ صفحة.

كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع، مؤسسة نوفل، ١٩٨٩، ٣١٢ صفحة.
موريس شهاب، دور لبنان في تاريخ الحرير، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٨، ٧٦ صفحة.
مجلس التخطيط والتنمية، «الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية في لبنان»، ٢٥ / ٢ / ١٩٥٨، مكتبة صادر، ٣٧٣ صفحة.

وزارة التصميم العام، «خطة التنمية ، ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩»، ٢١ / ٤ / ١٩٦٥، ٤٢ صفحة.

الجريدة الرسمية، العدد ٢٢، تاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٨٥.

الجريدة الرسمية، العدد ٣٧، تاريخ ١٥ ايلول ١٩٤٨.

الجريدة الرسمية، العدد ٤١، تاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٤٩.

الجريدة الرسمية، العدد ٤٧، تاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٨.

جهاد الزين، «لماذا انتصر التفكّك في بلداننا الثلاثة؟»، النهار، ١٣ و١٥ /١١/٢٠١٢)

حوار مع حاكم مصرف لبنان السابق، الدكتور ادمون نعيم، بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٩١.

سمير المقدسي، "التوجّهات الاقتصادية المستقبلية في لبنان"، محاضرات الموسم الثقافي لجامعة بيروت العربية، العام الجامعي ١٩٩٢–١٩٩٣.

غسان العياش، أزمة المالية العامة في لبنان: قصة الانهيار النقدي (١٩٨٢–١٩٩٢)، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.

فاتن الحاج، "المدارس رفعت أقساطها ٥٠ ٪ في ٥ سنوات"، الأخبار، ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٤.

محمد عبد الشفيع عيسى (أ)، "مصر: محاورة نقدية مع إيديولوجيا الليبرالية الجديدة وحواشيها الإجتماعية"، الأخبار، ٢٦/ ١/ ٢٠١٧.

محمد عبد الشفيع عيسى (ب)، "كيف تكوّنت الايديولوجية السائدة في مصر الآن؟"، الأخبار، ١٠/ ٣/ ٢٠١٧.

محمد وهبه، "المصارف تتنافس على تمويل الدولة: أرباح الديون السيادية"، الأخبار، ١٠/ ٩/ ٢٠١٤.

مصرف لبنان، "التقرير السنوي لعام ١٩٨٩".

هشام البساط، "مشاريع الاصلاح المصرفي"، مداخلة في مؤتمر عقد في الجامعة الاميركية في اوائل العام ١٩٩١. نشرت ورقة الدكتور البساط في الديار، بتاريخ ٢ و ٣ شباط ١٩٩١.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "الإطار الإستراتيجي لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ٢٠١٢–٢٠٢٢"، نوفمبر ٢٠١٢، ٢٠٣ صفحات.

ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة، ٢٠١٢، ٢٢٤ صفحة.

الياس سابا، "مجلس النواب وضبط التسيّب المالي"، كرّاس من ١١ صفحة، نيسان ١٩٨٥.

ألبر داغر، " برنامج للإصلاح في لبنان"، الأخبار، ١٢ و ١٥ / ٦ / ٢٠١٥.

بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٤٩، صدر في الجرية الرسمية، الرقم ٢٢، بتاريخ ١ حزيران ١٩٤٩.

الجريدة الرسمية، العدد ٢١، تاريخ ٢١ أيار ١٩٥٢.

قرار رقم ٤٨٠٠ / ٦١، صادر عن وزارة المالية، بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٤.

إتفاقية صدّقت بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٢٣، تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٧.

الجريدة الرسمية، العدد ٢٤، تاريخ ١٦ حزيران ١٩٨٣.

المؤشّر، العدد ١٩٠، ١٥ شباط ١٩٨٩.

النهار، في ٩ شباط ١٩٩١.

الديار، في ١١ شباط ١٩٩١.

النهار، في ١٤ آذار ١٩٩١.

الديار، في ٤ شباط ١٩٩٢.

فريد الخازن، تفكّك أوصال الدولة في لبنان : ١٩٦٧–١٩٧٦، دار النهار، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٢، ٥٨١ صفحة.

مرسوم اشتراعي رقم ٣٤٠ / NI ، تاريخ ١/ ٣/ ١٩٤٣، معدّل بقانون ١٩٤٨/٢/٥، وبالمرسوم الاشتراعي ١١٢، تاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٨٣، وبالقانون ٢٣٩، تاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٩٣، وبالقانون ٤٨٧، تاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٩٥، وبالقانون ٥١٣، تاريخ ٦ / ٦ / ١٩٩٦.

ألبر داغر، "كيف أُفرِغ ريف لبنان من أهله"، الأخبار، ٥ و ٦ أيلول ٢٠١١، أُعيد نشرها في ألبر داغر، أزمة بناء الدولة في لبنان، دار الطليعة، ٢٠١٢، ٢٢٤ صفحة.

النهار في ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٨.

"قانون الدفاع الوطني"، مرسوم اشتراعي رقم ٨٣/١٠٢، صادر بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٦، ومعدل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٨٤/١، بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٦.

Acemoglu D., Robinson J., Verdier T., « Kleptocracy and Divide and Rule: a Model of Personal Rule », in Journal of the European Economic Association, vol. 2, 2004, pp. 162192-.

Akarli Engin, "Abdulhamid II’s Attempt to integrate Arabs into the Ottoman System’, in David Kushner (ed.), Palestine in the Late Ottoman Period, Jerusalem, Leiden 1986, PP. 7489-.

Akarli Engin, “Ottoman Attitudes towards Lebanese Emigration, 18851910-”, in A. Hourani, N. Shehadi (eds.), The Lebanese in the World, London, 1992, pp. 109-138.

Akarli Engin, The Long Peace: Ottoman Lebanon, 18611920-, London: Centre for Lebanese Studies, 1993.

Alnasrawi Abbas, Arab Nationalism, Oil and the Political Economy of Dependency, New York and London: Greenwood Press, 1991.

Amsden Alice, Takashi Hikino, “Borrowing technology or Innovating: An exploration of the Two Paths to Industrial development”, in R. Thomson (ed.), Learning and Technological Change, Macmillan, 1993, pp. 243266-.

Arnould D., R. Lavaux, " La violence par la monnaie: l'hyperinflation dans les pays en développement", in Economies et Sociétés, février, 1986.

Augusti Eliana, “From Capitulations to Unequal Treaties: The Matter of an Extraterritorial Jurisdiction in the Ottoman Empire”, Journal of Civil Law Studies, Vol. 4, 2011, pp. 285307-.

Badre Albert, «Economic Development of Lebanon”, in C. Cooper, S. Alexander (ed.), Economic Development and Population Growth in the Middle East, New York, 1972, pp. 161207-.

Bruton Henry, “A Reconsideration of Import Substitution”, in Journal of Economic Literature, vol. 35, June 1998, pp. 903936-.

Badrudin Abdelamir, The Bank of Lebanon: Central Banking in a Financial Centre and Entrepôt, London, Frances pinter, 1984.

Balcells Laia, “Rivalry and Revenge: Violence against Civilians in Conventional Civil Wars”, in International Studies Quarterly 54, no. 2 (June 2010): 291313-.

Barakat Halim, Lebanon in Strife: Student Preludes to the Civil War, Austin, University of Texas Press, 1977.

Barkey Karen, Bandits and Bureaucrats: The Ottoman Route to State Centralization, Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1994.

Barkey Karen, “Ottoman Regional Elites: Divided but Loyal”, in Bandits and Bureaucrats: The Ottoman Route to State Centralization, Ithaca: Cornell University Press, 1994, pp. 5583-.

Batalas Achilles, “Send a thief to catch a thief : state-building and the employment of irregular military formations in mid-nineteenth-century Greece”, In Diane E Davis & Anthony W Pereira (Eds.), Irregular armed forces and their role in politics and state formation, New York, NY: Cambridge University Press, 2002, pp. 149177-.

Berkowitz Leonard, “Frustration-Aggression Hypothesis: Examination and Reformulation”, Psychological Bulletin, Vol 106, n.1, 1989, 5973-.

Bloomquist, T., M. Gilchrist, H. Indelicato, “Two-Level Games in a Battleground state: Lebanon and foreign policy”. The Institute for Middle East Studies, The George Washington University, 2011, 50 pages.
Chami Joseph, Gerard Castoriades, Liban : jours de misère 7576-, Beyrouth: Plexus Publishing, 1977, 396 pages.

Bloomquist, T., M. Gilchrist, H. Indelicato, Two-Level Games in a Battleground state: Lebanon and foreign policy, The Institute for Middle East Studies, The George Washington University, 2011, 50 pages.

Brass Paul, Ethnicity and nationalism: theory and comparison, New Delhi, India: Sage Publications, 1991.

Brewer Anthony, “Dependency Theories”, in Brewer A., Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey, London: Routledge, second edition, 1990, pp. 161199-.

Brubaker Rogers, “Religious Dimensions of Political Conflict and Violence”, in Sociological Theory, vol. 33, n. 1, 2015, pp. 119-.

Brubaker Rogers, « Ethnicity Without Groups », in Ethnicity Without Groups, Cambridge: Harvard University Press, 2004, pp. 727-.

Bruton Henry, “A Reconsideration of Import Substitution”, in Journal of Economic Literature, vol. 35, June 1998, pp. 903936-.

Bueno de Mesquita Bruce, Hilton Root, “When Bad Economics is Good Politics”, in Bueno de Mesquita B., H. Root (eds.), Governing for Prosperity, Yale Univ. Press, 2000, pp. 116-.

Bueno de Mesquita, Bruce, B. Morrow J., Siverson, Smith A., The Logic of Political Survival, Cambridge, Mass. : MIT Press, c2003.

Campbell Bruce, “Death Squads: definition, Problems, and Historical Context”, in Campbell B., Brenner A. (eds.), Death Squads in Global Perspective: Murder with Deniability, London, Macmillan Press, 2000, pp. 126-.

Chamberlin Paul, “A World Restored: Religion, Counterrevolution, and the Search for Order in the Middle East”, Diplomatic History, 32 (3), 2008, pp. 441469-.

Chambers Richard L., “Turkey: The Civil Bureaucracy”, in Ward, R., D. Rustow (eds.), Political modernization in Japan and Turkey, Princeton University Press, 1964, pp. 301327-.

Chamussy René, Chronique d’une guerre, 19751977-, Latès, 1978.

Chang Ha-Joon, “Rethinking Public Policy in Agriculture: Lessons from History, Distant and Recent”, Univ. of Cambridge, 2009, 31 pages.

Chiha Michel, Propos d’Economie Libanaise, Beyrouth, Fondation Chiha, réimpression 1994, 344 pages.

Clapham Christopher, “Governmentality and Economic Policy in Sub-Saharian Africa”, in Third World Quarterly, Vol. 17, N. 4, 1996, pp. 809824-.

Clapham Christopher, Africa and the international system: the politics of state survival, Cambridge: Cambridge University Press, c1996.

Courbage Youssef, philippe Fargues, La situation démographique au Liban, vol. 2, Beyrouth, Librairie Orientale, 1974.

Crawford Michael Anthony,”Civil War and Intervention: Lessons Remembered

From the Lebanese Civil War and the U.S. Response", School of Advanced Military Studies, Kansas, 2010, 55 pages.

Crow Ralph, "Confessionalism, Public Administration, and Efficiency in Lebanon", in L. Binder (ed.), Politics in Lebanon, N.Y.: John Wiley and sons, 1966.

Dagher Albert, " Les mesures de la banque centrale en 1986 et le débat à leur sujet", in Albert Dagher, La Crise de la monnaie libanaise, 19831989-, éditions F.M.A., Beyrouth, 1989, pp. (93103-)

Dagher Albert, " Instabilité monétaire et stratégies spéculatives: l'exemple de la Livre libanaise", in Cahier Monnaie et Financement, Univ. Lyon II, 4ème trimestre, n. 21, 1992, pp. (175 - 195).

Dagher Albert, "Qui joue l'inflation au Liban", in Les Cahiers de l'Orient, quatrième trimestre 1987.

Dagher Albert, "L'Administration Libanaise après 1990", Contribution au colloque: " Le Modèle de l'Etat Développemental et les Défis pour le Liban", 1516-février, 2002, Beyrouth, publié in: Ouvrage Collectif, L'Etat, le Développement et la Réforme Administrative, Lebanese Center for Policy Studies, 2004, pp. 191231-.

Dagher Albert, La Crise de la monnaie libanaise, 19831989-, éditions F.M.A., Beyrouth, 1989.

Dagher Albert, L'Etat et l'économie au Liban: action gouvernementale et finances publiques de l'Indépendance à 1975, cahiers du CERMOC, Beyrouth, 1995.

Delore Joseph, «Immense détresse matérielle et morale au Liban », in Les Missions Catholiques, Paris, no 2357, 7 août, 1914, pp. 373374-.

Dibeh Ghassan, " The political economy of inflation and currency depreciation in Lebanon, 19841992-", in Middle Eastern Studies, vol. 38, n. 1, 2002.

Doornbos M., "On State Collapse and Fresh Starts: Some Critical Reflections", in Global Forces and State Restructuring: Dynamics of State Formation and Collapse, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006, pp. 93118-.

Dornbush Rudiger, Stanley Fisher, Macroeconomics, McGraw Hill, sixth edition, 1994.

Dos Santos Theotonio, "The Structure of Dependence", in American Economic Review, Vol. 60, May, 1970, pp. 231236-.

Dubar Claude, Selim Nasr, Les classes sociales au Liban, Paris, CNRS, 1976.

Ecchia Stefania, "The economic policy of the Ottoman Empire (18761922-)", MPRA Paper, University of Salerno, 2010.

Eco-chiffres, 1986, 1987, 1988.

Eken S., P. Cashin, N. Erbas, J. Martelino, A. Mazarei, Economic Dislocation and Recovery in Lebanon, IMF, Occasional Paper, 120, February, 1995.

Entelis John, "Belief-System and Ideology Formation in the Lebanese Kataeb Party", in International Journal of Middle Eastern Studies, 4, 1973, pp. 148162-.

Entelis John, "Ethnic Conflict and the Reemergence of Radical Christian Nationalism in Lebanon", in Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Spring, 1979, reprinted in Curtis, Michael (ed.), Religion and Politics in the Middle East. Boulder (CO), Westview Press, 1981.

Evans Peter, "A comparative Institutional Approach", in P. Evans, Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation, Princeton Univ. Press, 1995, pp. 2142-.

Evans Peter, "The State as a Problem and Solution: Predation, Embedded Autonomy and structural Change", in S. Haggard, R. Kaufman (eds.), The Politics of Economic Adjustment, Princeton univ. press, 1992.

Evans Peter, "In Search of The 21st Century Developmental State", Working Paper, N. 4, The Centre for Global Political Economy, Univ. of Sussex, December, 2008, 22 pages.

Evans Peter, Dietrich Reuschemeyer, Theda Skocpol (eds.), Bringing the State Back In, Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Evans Peter, John Stephens, "Studying Development since the Sixties: The Emergence of a New Comparative Political Economy." Theory and Society, 17, 1988, pp. 713–45.

Evans Peter, Rueschemeyer Dietrich, "The State and Economic Transformation: Toward an Analysis of the Conditions Underlying Effective Intervention", in Peter Evans, Dietrich Reuschemeyer, and Theda Skocpol (eds.), Bringing the State Back In, Cambridge: Cambridge University Press, 1985, pp. 4477-.

Findley Carter, "The Acid Test of Ottomanism: The Acceptance of Non-Muslims in the Late Ottoman Bureaucracy", in Benjamin Braude and Bernard Lewis (eds.), Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society, Volume 1: The Central Lands (NY: Holmes & Meier Publishers, 1982), pp. 339368-.

Gagnon V. P., The Myth of Ethnic War: Serbia and Croatia in the 1990s, Cornell University Press, 2004.

Gallagher J, Ronald Robinson, "The Imperialism of Free Trade", in Economic History Review, 2nd series, 6, 1, 1953, pp. 115-.

Gates Carolyn, “Laissez-Faire, Outward Orientation, and Regional Economic Desintegration: a Case Study of the Dissolution of the Syro – Lebanese Customs Union”, in Youssef Choueiri (ed.), State and Society in Syria and Lebanon, University of Exeter Press, 1993.

Gates Carolyn, The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy, London: centre for Lebanese Studies with I.B. Tauris, 1998.

Gendzier Irene, “The declassified Lebanon 19481958-: Elements of Continuity and Contrast in US Policy Toward Lebanon”, in Halim Barakat (ed.), Toward a Viable Lebanon, Georgetown Univ.: Centre for Contemporary Arab Studies, 1988.

Gendzier Irene, Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 19451958-, N.Y., Columbia univ. press, 1997.

Georges Talal, Le système monétaire et la banque au Liban, éd. Dar an-nahar, Beyrouth, 1970.

Gore Charles, “The Rise and Fall of the Washington consensus as a Paradigm for Developing Countries”, in World Development, vol. 28, No5, pp. 7892000 ,804-.

Halliday Fred, “The Pertinence of Imperialism”, in Mark Rupert, Hazel Smith (eds.), Historical Materialism and Globalization, London, Routledge, 2002, pp. 75-90.

Halliday Fred, The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2005.

Hashimoto, Kohei, “Lebanese Population Movement, 19201939-: Towards a Study”, in Albert Hourany and Nadim Shehad (eds.), The Lebanese in the World. A Century of Emigration, London, Centre for Lebanese Studies in association with I.B. Tauris, 1992, pp. 65108-.

Hibou Béatrice, "De la privatisation des économies à la privatisation des Etats: une analyse de la formation continue de l'Etat", in B. Hibou (dir.), La privatisation des Etats, éditions Karthala, 1999.

Hinnebusch Raymond, “Globalization, the highest stage of imperialism: core-periphery dynamics”, in Stetter S. (ed.), The Middle East and Globalization: Encounters and Horizons, Palgrave Macmillan, 2012, pp. 2140-.

Hinnebusch Raymond, “Hegemonic Stability Reconsidered: Implications of the Iraq War”, in Rick Fawn, Raymond Hinnebusch (eds.), The Iraq war: causes and consequences, Boulder : Lynne Rienner Publishers, 2006 (a), pp. 283322-.

Hinnebusch Raymond, “Syria”, in Tim Niblock, Emma Murphy (eds.), Economic and Political Liberalization in the Middle East, British Academic Press, London,

N.Y., 1993, pp. 177201-.

Hinnebusch Raymond, “The Iraq War and International Relations: Implications for Small States”, Cambridge Review of International Affairs, 19, 3, 2006 (b), pp. 451463-.

Hinnebusch Raymond, “The Middle East in the world hierarchy: imperialism and resistance”, in Journal of International Relations and Development, vol 14, n. 2, 2011, pp. 213246-.

Hinnebusch Raymond, Authoritarian Power and State Formation in Ba’thist Syria: Army, Party and Peasant, Westview Press, Boulder, Oxford, 1990.

Hirschman Albert Otto, " The social and political matrix of inflation: elaborations on the latin-american experience", in A. Hirschman, Essays in trespassing, Cambridge univ. press, 1981.

Hirschman Albert Otto, "Grandeur et décadence de l’économie du développement", in A. Hirschman, L’économie comme science morale et politique, Gallimard-Le seuil, Paris, 1984.

Hourani Albert, ‘Ottoman Reform and the Politics of Notables”, in Polk and Chambers (eds.), The Beginning of Modernization in the Middle East, Chicago: Univ. of Chicago Press, 1968, pp. 4158-.

Howard Adam (ed.), Foreign Relations of the United States, 1969-1976, Vol. xxvi, Arab-Israeli Dispute, 19741976-, Department of State, United States Government Printing Office, Washington, 2012, 98 pages.
Hudson Michael, “American Hegemony and the Changing Terrain of Middle East International Politics”, in Bassel F. Salloukh and Rex Brynen (eds), Persistent Permeability? Regionalism, Localism and Globalization in the Middle East, Aldershot: Ashgate, 2004, pp. 163179-.

Inoki Masamichi, “Japan: The Civil Bureaucracy”, in Ward, R., D. Rustow (eds.), Political modernization in Japan and Turkey, Princeton University Press, 1964, pp. 283300-.

Issawi Charles, “Anglo-Turkish Commercial Convention of 1838”, in Issawi Ch. (ed.), The economic history of the Middle East, 18001914-: a book of readings, Chicago, ILL., University of Chicago Press, 1966.
Issawi Charles, “Migration from and to Syria, 18601914-”, in Issawi Ch. (ed.), The economic history of the Middle East, 18001914-: a book of readings, Chicago, ILL., University of Chicago Press, 1966, pp. 269273-.
Issawi Charles and Carlos Dabezies, Population movements and population pressure

in Jordan, Lebanon, and Syria, New York: Milbank Memorial Fund, 1953.

Jacquemot Pierre(a), "Rôle du taux de change dans l'ajustement d'une économie à faible revenu: une revue de la littérature récente", Revue Tiers Monde, n. 118, avril-juin, 1989.

Jacquemot Pierre(b), " Le rôle de la politique de change dans le développement: le cas africain", in Le Courrier ACP/CEE, sep.-oct., 1989.

Johnson Michael, All Honorable Men: The Social Origins of War in Lebanon, London: Centre for Lebanese Studies and I.B. Tauris, 2001.

Johnson Michael, Class and Client in Beirut: the Sunni-Muslim Community and the Lebanese State, Ithaca press, 1986.

Kaldor Mary, New and Old Wars: organized violence in a global era, Stanford CT: Stanford University Press, c1999.

Kalyvas Stathis, "The Logic of Violence in Civil War: Theory and Preliminary Results", in Estudio/Working Paper, 2000, 45 pages.

Kalyvas Stathis, "Wanton and Senseless? The Logic of Massacres in Algeria", in Rationality and Society, vol. 11(3), 1999, pp. 243285-.

Kalyvas Statis, " The Paradox of Terrorism in civil war", in Journal of Ethics, vol. 8, n. 1, 2004, pp. 97138-.

Karpat Kemal, Ottoman Population, 18301914-: Demographic and Social Characteristics, Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1985.

Kasparian Choghig, L'émigration des jeunes libanais et leurs projets d'avenir, Enquête réalisée par l'Observatoire Universitaire de la Réalité Socio-Economique (OURSE) de l'Université Saint-Joseph de Beyrouth, Oct.-Nov. 2007, Presses de l'U. S. J., 2009.

Kassir Samir, La guerre du Liban : de la dissension nationale au conflit régional, éd. Karthala-Cermoc, 1994.
Mann Michael, "A Sociology of Fascists Movements", in M Mann, Fascists, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2004, pp. 1- 30.

Kerr Malcolm, "Political Decision Making in a Confessional Democracy", in L. Binder (ed.), Politics in Lebanon, Univ of Chicago, 1966, pp. 187212-.

Khuri Albert, " Agriculture", in Said Himadeh (ed.), Economic Organization of Syria, Beirut, American Press, 1938, pp. 73115-.

kim Linsu, "The dynamics of Technological Learning in Industrialization", in

International Social Science Journal, 2001, 33 pages.

Kisirwani Maroun, “Foreign interference and religious animosity in Lebanon“, in Journal of Contemporary History, 15, 1980, 685700-.

Kostovicova D, V. Bojicic-Dzelilovic, “The Balkans in Globalization’s Throes: Examining the Transnational Quality of the Region’s Problems”, in I P Journal, 19 ,2006/4/ pages.

Kostovicova D, V. Bojicic-Dzelilovic,“Introduction: State Weakening and Globalization”, in Kostovicova, Bojicic-Dzelilovic (eds.), Persistent State Weakeness in the Global Age, Ashgate, Aldershot, UK, 2009.

Kumar Radha, Divide and Fall: Bosnia in the Annals of Partition, U. K., Verso, 1997.

Labaki Boutros, “ L’émigration depuis la fin des guerres à l’intérieur du Liban (19901998-)”, in Travaux et Jours, n. 61, printemps 1998.

Labaki Boutros, “Lebanese Emigration during the War, 19751989-”, in Albert Hourany and Nadim Shehadi (eds.), The Lebanese in the World. A Century of Emigration, London: Centre for Lebanese Studies in association with I.B. Tauris, 1992.

Laitin David, James Fearon, “Violence and the Social Construction of Ethnic Identity”, International Organization, Vol. 54, No. 4, 2000, pp. 845877-.

Le Thomas Cathérine, “Education and Minority Empowerment in the Middle East”, in Longva Anh Nga, Roald Anne Sofie, Religious Minorities in the Middle East : Domination, Self-Empowerment, Accommodation, Leiden: Brill, 2012.

Levy Jack, “The Diversionary Theory of War: A Critique”, in Manus Midlarsky (ed.), Handbook of War Studies, Boston, Unwin Hyman, 1989, pp. 259288-.

Macartan Humphreys and Jeremy Weinstein, ‘Handling and Manhandling Civilians during Civil War,’ American Political Science Review 100(3), 2010, pp. 429–447.

Makdisi Ussama, The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-Century Ottoman Lebanon, Berkeley, CA: University of California Press, 2000.

Makdissi Samir, Financial Policy and Economic Growth: the Lebanese Experience, N.Y., Columbia univ. press, 1979.

Mann Michael, “A Sociology of Fascists Movements”, in M. Mann, Fascists,

Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2004, pp. 1- 30.

Mann, Michael, “The Autonomous Power of the State: Its Origins, Mechanisms and Results” in Archives Européennes de Sociologie, vol. 25, 1984, republié in Brenner, Jessop, Jones and Macleod (eds.), State/Space: A Reader, Oxford: Blackwell Publishing, 2003, pp. 109 – 136.

McClintock Michael, “American Doctrine and Counterinsurgent State Terror” In George Alexander (ed.), Western State Terrorism, Oxford, Polity Press. 1991.

McGowan Bruce, “The Age of the Ayans, 16991812-”, in Halil Inalcik, Donald Quataert (eds.), An Economic and Social History of the Ottoman Empire, 13001914-, Cambridge univ. Press, 1994, pp. 637758-.

Medard J.-F., “Patrimonialism, patrimonialization, Neo-Patrimonialism and the Study of the Post-Colonial State in Subsaharan Africa », Contribution to the Seminar on « Max Weber, Politics and Administration in the Third World », Roskilde Univ., Denmark, 1112- December, 1995, 14 pages.

Medard J.-F., « L’Etat sous-développé en Afrique noire : clientélisme politique ou néo-patrimonialisme ? », Centre d’Etudes d’Afrique Noire, I. E. P. de Bordeaux, 1982, 36 pages.

Ministère du plan-Direction centrale de la statistique, L’enquête par sondage sur la population active au Liban, Novembre 1970, Beyrouth, 1972, vol 1 and 2.

Morishima, Michio, Why has Japan succeeded?: western technology and the Japanese ethos, Cambridge University Press, 1982.

Nasr Salim, «The Crisis of Lebanese Capitalism», Merip Reports, December, 1978, pp. 313-.

Ministère du plan-Direction centrale de la statistique, L'enquête par sondage sur la population active au Liban, Novembre 1970, Beyrouth, 1972, vol 1 and 2.

Miquel, G. P. “The Control of Politicians in Divided Societies: The Politics of Fear”, in Review of Economic Studies, 742005 ,4/, pp. 12591274-.

Mueller John, “Policing the Remnants of War”, Ohio State Univ., April 27, 2003, 12 pages.

Mueller John, “The Banality of Ethnic War”, in Brown, Coté, Miller (eds.), Nationalism and Ethnic Conflict, Cambridge, Mass.: MIT Press, 2001.

Mueller John, “The Remnants of war: Thugs as Residual Combatants”, in Annual Symposium of American Political Science Association, July 29, 2002, 43 pages.

O'Donnell G., "Delegative Democracy?", Kellogg Institute Working Papers, 1992,17 pages.

O'Donnell G., "Horizontal Accountability in New Democracies", in Diamond L., M. Plattner (eds.), The Self-Restraining: Power and Accountability in New Democracies, Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1998, pp. 2951-.

O'Donnell G., "On the State, Democratization and some Conceptual Problems: A Latin American View with Glances at some Post-Communist Countries", in World Development, vol. 21, n. 8, 1993, pp. 13551369-.

O'Donnell G., "Polyarchies and the (Un) Rule of Law in Latin America", Kellogg Institute & Dpt. of Government, Univ. of Notre Dame, 1998, 41 pages.

O'Donnell G., "Why the Rule of Law Matters ?", in Journal of Democracy, n. 4, vol. 15, oct, 2004.

Oughourlian Joseph, Une monnaie, un Etat: Histoire de la monnaie libanaise, éd. Erès, Toulouse, 1982.

Owen Roger, "An overview of contemporary Arab Economic experience with an argument concerning the general causes of its failure to develop beyond rent", Working paper, 12 May 2015, 6 pages.

Owen Roger, "The Political Economy of Grand Liban, 19201970-", in Roger Owen (ed.), Essays on the Crisis in Lebanon, London, Ithaca Press, 1976, pp. 2332-.

Owen Roger, "The provinces of greater Syria, 18501880-: the economic and social tensions of the 1850s and their consequences" in R. Owen, The Middle East in the World Economy, 18001914-, London: I.B. Tauris, c1981, repr.1993.

Owen Roger, "The Silk-Reeling Industry of Mount Lebanon, 18401914-: A study of the Possibilities and Limitations of Factory Production in the Periphery", in Huri Islamoglu-Inan (ed.), The Ottoman Empire and the World Economy, Cambridge, U.K: Cambridge University Press, 1987, pp. 271283-.

Owen Roger, S. Pamuk, " The Economies of the British and French Mandates (19181945-)", in Roger Owen & Sevket Pamuk, A History of Middle East Economies in the Twentieth Century, London : I.B. Tauris, c1998, pp. 5175-.

Palma Gabriel, « The "Three Routes" to Financial Crises: Chile, Mexico, and Argentina [1] ; Brazil [2] ; and Korea, Malaysia and Thailand [3] », in J. Eatwell, L. Taylor (eds.), International Capital Markets: Systems in Transition, Oxford University Press, 2002; reprinted in Chang Ha-Joon (ed.), Rethinking Development Economics, Anthem Press, 2003, pp. 347376-

Petersen Roger, Understanding Ethnic Violence, Fear, Hatred, and Resentment in Twentieth-Century Eastern Europe, Cambridge University Press, 2001.

Picard Elizabeth, “ La nouvelle armée libanaise: instrument de pouvoir ou acteur politique ? “, in Confluences Méditerranée, n. 29, printemps 1999, pp. 5771-.

Picard Elizabeth, “ Le système consociatif est-il reformable? contribution au colloque: The Lebanese System: a Critical Reassessment, AUB, 18 - 19 mai, 2001.

Pichon Muriel, « Au Liban, le marché de l’immobilier se transforme-t-il au profit des acheteurs ? », L’Orient- Le Jour, 28 juillet, 2012.

Preisler Barry Edward, Lebanon, The Rationality of National Suicide, Ph.D. Dissertation, Univ. of California, Berkeley, 1988.

Randal Jonathan, La guerre de mille ans, éditions Grasset, 1983.

Reno William, "The politics of Violent Opposition in Collapsing States", Government and Opposition, 40:2, Spring 2005, PP. 127151-.

Reno William, “ Explaining Patterns of Violence in Collapsed states”, in Contemporary Security Policy, Vol. 30, Issue 2, 2009.

Reno William, “The Changing Nature of warfare and the Absence of State-Building in West Africa, in D. Davis, A Pereira (eds.), Irregular Armed Forces and Their Role in Politics and State Formation, Cambridge univ. press, 2003.

Robinson Ronald, “Imperial Theory and the Question of Imperialism after Empire”, in The Journal of Imperial and Communwealth History, 12: 2, 1984, pp. 42–54.

Robinson Ronald, “Non-European Foundations of European Imperialism: Sketch for a Theory of Collaboration’, in Owen, Roger, Robert Sutcliff (eds.), Studies in the theory of imperialism, London: Longman, 1972, pp. 117140-.

Saba Elias, "Lebanon's liberal foreign exchange system", Middle East Economic Papers, A.U.B., 1961.

Saba Paul, “The Creation of the Lebanese Economy: Economic growth in the 19th and early 20th Centuries”, in Roger Owen (ed.), Essays on the Crisis in Lebanon, London, Ithaca Press, 1976, pp. 122-.

Salam Nawwaf, L’insurrection de 1958, Thèse, Sorbonne 3, 1979, Vol. 5.

Salibi Kamal, “The Lebanese Identity”, in Curtis, Michael (ed.), Religion and Politics in the Middle East, Boulder (CO), Westview Press, 1981, pp. 217225-.

Salibi Kamal, “The Maronite Experiment”, in M. Gervers, R. Bikhazi (eds.), Conversion and Continuity: Indigenous Christian Communities in Islamic Lands, Eight to Eighteenth Centuries, Toronto, 1990, pp. 423433-.

Salibi Kamal, Crossroads to civil war: Lebanon, 1958-1976, Delmar NY: Caravan Books, 1976, 178 pages. Salmon Jago, Militia Politics: The Formation and Organization of Irregular Armed Forces in Sudan and Lebanon, PhD thesis, univ. of Berlin, 2006.

Sayigh Youssef, «Lebanon» in The Economies of the Arab World: Development Since 1945, Croom Helm, London, 1978, pp. 281315-.

Seccareccia M., A. Parguez, “Les politiques d’inflation zéro: la vraie cause de la hausse tendancielle du chômage dans les pays occidentaux”, Working Papers - Département de sciences économiques-Université d’Ottawa, 22 pages.

Seccareccia M., M. Lavoie, “Les idées révolutionnaires de Keynes en politique économique et le déclin du capitalisme rentier”, in Economie Appliquée, n. 1, 1989, pp. 4769-.

Seccareccia, M. and M. Lavoie, "Income Distribution, Rentiers and their Role in a Capitalist Economy: A Keynes-Pasinetti Perspective", in Institute for New Economic Thinking (INET) Conference: Liberté, Egalité, Fragilité, Paris, April 82015 ,11-.

Smilianskaya Irina, “From Subsistence to Market Economy: the desintegration of feudal relations in Syria and Lebanon in the middle of the nineteenth century”, in Issawi Ch. (ed.), The economic history of the Middle East, 18001914-: a book of readings, Chicago, ILL., University of Chicago Press, 1966, pp. 227247-.

Smith Tony, “The Underdevelopment of Development Literature: The Case of Dependency Theory”, in World Politics, 1979, 31(2):247288-.

Smulovitz C., E. Peruzzotti, "Social Accountability in Latin America", in Journal of Democracy, Vol. 11, n. 4, oct. 2000, pp. 147158-.

Spavento Luigi, " De l'interaction des mouvements de taux de change et de l'inflation intérieure: cycles vicieux et cycles pas très vertueux, anciens et nouveaux", in Revue Internationale des Sciences Sociales, n. 3, 1983.

Stoakes Franck, "The supervigilantes: the Lebanese Kataeb party as a builder, surrogate and defender of the state", in Middle East Journal, 11, 1975, pp. 215236-.

Valentino, Benjamin A. “Why We Kill: The Political Science of Political Violence against Civilians”, Annual Review of Political Science, 17, 2014, pp. 89–103.

Valognes Jean-Pierre, Vie et mort des chrétiens d’orient, éditions Fayard, 1995.

Valter Stéphane, “Les tensions internationales, les BRICs et l’Egypte”, In Séminaire BRICs à la F.M.S.H., le 23/ 2/ 2017, 21 pages.

Wagner Kim, “Thuggee and Social Banditry Reconsidered”, in The Historical Journal, 50(02), 2007, pp. 353376-.

Wallerstein I, H. decdeli, R. Kasaba, “The Incorporation of The Ottoman Empire into the World Economy”, in Huri Islamoglu-Inan (ed.), The Ottoman Empire and the World Economy, Cambridge, U.K: Cambridge University Press, 1987, pp. 8897-.

Warriner Doreen, Land and poverty in the Middle East, Westport CT: Hyperion Pres, 1948.

Waterbury John, "The Long Gestation and Brief Triumph of Import Substituting Industrialization”, in World Development, vol. 27, no. 2, 1999, pp. 323341-.

Whitehead L., Democratization: Theory and Experience, ch. 3: “On Civil Society”, Oxford, Oxford Univ. Press, 2002, pp. 6589-.

Whitehead L., Democratization: Theory and Experience, ch. 7: “On Citizen Security”, Oxford, Oxford Univ. Press, 2002, pp. 165185-.

Wight David M, “Kissinger’s Levantine Dilemma: The Ford Administration and the Syrian Occupation of Lebanon”, in Diplomatic History, Vol. 37, Jan., 2013.

Winter Stefan, The Chiites of Lebanon under Ottoman Rule, 15161788-, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010, 274 pages.

Zens Robert, "Provincial Powers: The Rise of Ottoman Local Notables (Ayan)", in History Studies: International Journal of History, Vol. 3:3 (2011), pp. 43347-.

هذا الكتاب

يستعيد الكتاب تجربة لبنان منذ المتصرفية حتى اليوم. يستخدم أدوات ومفاهيم علم الإقتصاد لإظهارها كتجربة إخفاق تنموي ذريع. ويستخدم مفاهيم علم السياسة لإظهار مسؤولية النخبة السياسية في الإخفاق التنموي وفي جعل لبنان «ساحة حرب دائمة» من خلال تشريع التدخلات الغربية. يوضح الكتاب أن تبعية النخبة للغرب الإستعماري هي المفتاح لفهم الدور الذي لعبته في تجربة لبنان المعاصرة.

تقدم خاتمة الكتاب صورة للبديل التنموي المطلوب.

المؤلف

ألبر داغر، استاذ العلوم الاقتصادية ورئيس قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال في الجامعة اللبنانية. صدر له:

- من أجل سياسة تنموية عربية: منطلقات مغايرة للطرح النيو-ليبرالي، (بيروت : دار منتدى المعارف، 2012)، 144 صفحة.
- أزمة بناء الدولة في لبنان، (بيروت : دار الطليعة، 2012)، 224 صفحة.
- أية سياسة صناعية لسورية، (دمشق: دار الأهالي – أوراب، 2007)، 163 صفحة.
- أية سياسة صناعية للبنان: مقاربة مختلفة لدور الدولة في الإقتصاد، (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2005)، 197 صفحة.



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation
Tel: 01/ 836610 – Fax: 01/ 836611
Cel: 03/833438
Email: dirasat@dirasat.net - www.dirasat.net
Postal Code: Baabda 10172010
P.O. Box: 24 / 47 - Beirut - Lebanon